شؤون اجتماعية

العـدد الثالث والثلاثـون - السنـة التاسعة - ربيع - ١٩٩٢م - ١٤١٢هـ

* سياسة تثبيت سعر صرف درهم الامارات.

أحمـد اليوشـع.

* الموازنة العامة واتجاهات الدراسة الأكاديمية فيها.

د. أحمد مصطفى الحسين.

* المشاركة بالعمل التطوعي في دولة الامارات العربية.

راشـد محمـد راشـد.

* الحركة النقابية في الكويت.. المشاكل والتوقعات.

د. شمـلان يـوسـف العيسى.

* التناقض الوجداني في الشخصية العربية المعاصرة.

د. عبدالمعطي سويـد.

* أساسيات استراتيجية ادارة التقنية.

د. فهـد ابراهيم الحبيب.

ملف خاص عن ازمة الخليج الثانية

د. أنـور محمـد قـرقـاش.

د. عبدالمالك خلف التميمي.

د. عبداللّـه جمعه الحاج.

د. محمد عبدالله المطوع.

تصدر عن جمعية الاجتماعيين

جمعية الإجتماعيين (منبر اجتماعي ثقافي وطني)

جمعية ذات نفع عام أشهرت بالقرار الوزاري رقم ٢/٧٦ لسنة ١٩٨١ وبدأت نشاطها في ١٩٨١/١١/٩ وتهدف إلى:

● رعاية مصالح العاملين في الميدان الاجتماعي.

● العمل على رفع المستوى المهني للعاملين في المجال الاجتماعي بشتى الوسائل والأساليب والعمل على تطوير المهن الاجتماعية لخدمة الأهداف الاجتماعية للمجتمع.

● نشر التوعية والثقافة الاجتماعية بين جميع فئات المجتمع بشتى الوسائل المتاحة بغرض تحقيق أفضل قدر من التماسك والاستقرار والتكامل الاجتماعي بالتعاون مع الهيئات الرسمية والتطوعية الأخرى.

● تعنى الجمعية بإجراء البحوث والدراسات بهدف تحديد حجم المشكلات والظواهر الاجتماعية التي قد تعوق سبل التطور الاجتماعي لمجتمعنا وتبني السياسات التي تعين في التغلب عليها واقتراح الوسائل والحلول المناسبة لها.

● الإسهام في تقديم وجود الرعاية الاجتماعية للأفراد والجماعات الذين لا تسمح لهم ظروفهم بالاستفادة الكاملة من الخدمات الحكومية أو الذين يحتاجون إلى رعاية أعلى مستوى وأكثر تخصصاً كالمعاقين والمسنين والأحداث والأيتام ومجهولي الأبوين.

● تقديم الخدمات المالية والاجتماعية والثقافية للأعضاء.

● تبادل المعلومات والخبرات المهنية مع الجمعيات المشابهة الدولية والعربية والجمعيات المختصة في المجالات الاجتماعية بشتى الوسائل والسبل ومنها إقامة المؤتمرات المحلية وحضور المؤتمرات العربية والدولية وإصدار الكتب والمجلات وغير ذلك بإقامة الندوات والحلقات الدراسية.

شؤون اجتماعية

الاشتراكات

للأفراد سنوياً

في الامارات	٤٠ درهماً
في الوطن العربي	١٥ دولارات
في الخارج	٢٠ دورلاراً

للمؤسسات سنوياً

في الامارات	١٠٠ درهم
في الخارج	٤٠ دولاراً

الأسعار: الامارات ١٠ دراهم، البحرين دينار واحد، الكويت دينار واحد، قطر ١٠ ريالات، السعودية ٥ ريالات، عُمان ريال واحد، اليمن الشمالي ١٠ ريالات، اليمن الجنوبي دينار واحد، ج.م.ع. ٥ر١ جنيه، لبنان ٢٠٠ ليرة، سوريا ٢٠ ليرة، السودان ٥ جنيهات، ليبيا ٦٠ قرشاً، الجزائر ١٠ دنانير، تونس دينار، المغرب ٧ دراهم، الأردن دينار واحد، العراق ديناران.

شؤون اجتماعية

مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

تصدر عن جمعية الاجتماعيين

رئيس التحرير : د. عبد الخالق عبد الله

مدير التحرير : د. سليمان موسى الجاسم

سكرتير التحرير : طه حسين حسن

الهيئة الاستشارية

د. حسين فهيم

د. شفيقة عباس

د. عبد الله جمعة الحاج

د. علي الشرهان

د. محمد حور

د. محمد المطوع

د. موزة غباش

هيئة التحرير التنفيذية

حسين سعيد الشيخ

راشد محمد راشد

محمد إبراهيم شباره

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن رأي كاتبيها

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير ـ ص . ب ٣٧٤٥

الامارات العربية المتحدة (الشارقة) هاتف ٥٤٨١٦١ جمعية الاجتماعيين

شؤون اجتماعية

العدد الثالث والثلاثون - السنة التاسعة - ربيع - ١٩٩٢م - ١٤١٢هـ

* الافتتاحية -

٢

* بحوث ودراسات

١ - سياسة تثبيت سعر صرف درهم الامارات. ٥
أحمد اليوشع.
٢ - الموازنة العامة واتجاهات الدراسة الأكاديمية فيها: نحو اطار نظري للدراسة في حقل الادارة العامة ٢٩
د. أحمد مصطفى الحسين.
٣ - المشاركة بالعمل التطوعي في دولة الامارات العربية المتحدة (دراسة ميدانية). ٥٩
راشد محمد راشد.
٤ - الحركة النقابية في الكويت المشاكل والتوقعات (١٩٦٤ - ١٩٨٩م). ٩٥
د. شملان يوسف العيسى.
٥ - التناقض الوجداني في الشخصية العربية المعاصرة. ١٢١
د. عبدالمعطي سويد.
٦ - أساسيات استراتيجية إدارة التقنية. ١٦٧
د. فهد ابراهيم الحبيب.

* آراء وأفكار - أزمة الخليج الثانية

١ - أزمة الخليج الثانية : تأملات في التداعيات. ١٩١
د. أنور محمد قرقاش.
٢ - السراة السياسية الخليجية مابعد أزمة الخليج الثانية ١٩٩
د. عبدالله جمعه الحاج.
٣ - الاحتلال العراقي للكويت.
أغسطس ١٩٩٠ - فبراير ١٩٩١م.
الأسباب والتغير في المفاهيم. ٢١٣
د. عبدالمالك خلف التميمي

٤ – رؤية مستقبلية للأوضاع الاجتماعية – السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي بعد الأزمة ٢٢٧
د. محمد عبدالله المطوع.

* عروض الكتب

١ – أزمة الخليج: محاولة للفهم. ٢٣٩
د. غازي عبدالرحمن القصيبي.
عرض/ د. أنور محمد قرقاش.
٢ – الثقافة العربية وأزمة الخليج. ٢٤٩
د. فؤاد زكريا.
عرض/ د. عبدالله سرور.
٣ – تحليل القيم في محتويات كتب الدراسات الاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة. ٢٥٩
شهاب سليمان لطفي.
عرض/ د. هدى محيو.

* تقارير وندوات ومؤتمرات

١ – ندوة واقع آفاق الصناعة الوطنية وسبل دعمها وترشيدها. ٢٦٣
محمد ابراهيم شبارة.

* الكشاف التحليلي

١ – الكشاف التحليلي لمجلة «شؤون اجتماعية، الأعداد (٢٥ – ٣٢). ٢٧٥
أحمد عبدالحميد عدوي.

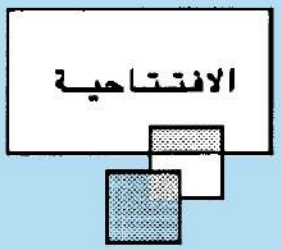

يحتوي هذا العدد من «مجلة شؤون اجتماعية» ملفاً خاصاً من باب آراء وأفكار حول «أزمة الخليج الثانية» لقد طلبت هيئة التحرير من عدد من الباحثين المساهمة بارائهم وتأملاتهم حول الأوضاع في الخليج العربي بعد مرور سنة على تحرير الكويت. وطرحت عليهم جميعاً ثلاثة أسئلة محددة حول موقع أزمة الخليج الثانية في التاريخ الحديث والمعاصر للمنطقة وهل تشكل الأزمة لحظة تاريخية فاصلة، أم انها مجرد حدث من الأحداث العابرة الكثيرة والمتلاحقة التي مرت على شعوب المنطقة، دون أن تحدث تحولات مهمة في القناعات والسياسات والسلوكيات. وجاء السؤال الثاني حول كيفية تعامل دول وشعوب المنطقة مع الأزمة وهل جاء التعامل عقلانياً وبمستوى الأزمة، وهل حدث ارتقاء في التعامل مع تداعياتها العنيفة، أم جاء التعامل عادياً وتقليدياً، ومنسجماً مع روح اللامبالاة والارتخاء السائدة في المنطقة عموماً. وأخيراً طرح السؤال الذي لازال صداه يتردد في المنطقة، ويتعلق بعبر ودروس الأزمة، وهل تم استيعاب هذه العبر واستلهام الدروس بحيث لاتتكرر مثل هذه الأزمات والكوارث الوطنية في المستقبل.

لقد استجاب كل من الدكتور أنور محمد قرقاش، والدكتور عبدالله جمعه الحاج، والدكتور عبدالمالك التميمي، والدكتور محمد المطوع. لدعوة المساهمة في هذا الملف الخاص، وقدم كل منهم اجاباته على هذه التساؤلات وطرح تأملاته الخاصة حول واقع ومستقبل المنطقة بعد أزمة الخليج الثانية. وقد جاءت الاجابات والتأملات متنوعة بيد انها اتفقت على موضوع الضعف الأمني الذي يميز المنطقة والذي لابد من تداركه ومعالجته داخلياً وليس من خلال الاعتماد على الحماية الخارجية، كما جاءت كل الاجابات لتؤكد على أن الوقت قد حان للنظر بجدية في الأوضاع السياسية الداخلية، وبخاصة التركيبة السكانية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، ومن ثم الاسراع في دعم خطوات ومجالات التعاون الخليجي الذي أصبح ضرورة حياتية ووجودية بعد هذه الأزمة.

يقول الدكتور أنور قرقاش: إن أزمة الخليج الأخيرة كانت امتحاناً قاسياً على كافة المستويات لأنها أوضحت عمق الفراغ الأمني في المنطقة، وأكدت على أن مصادر الخطر هي أقرب بكثير مما كانت تتصور. لكن رغم قساوة الأزمة فإنها تمثل في المنظور التاريخي مرحلة مهمة من مراحل نضوج دول وشعوب الخليج العربي وتؤكد على ان عليهم ان يتعاملوا مع المعطيات والوقائع بواقعية وبعيداً عن الانفعال والأوهام. لقد عززت هذه الأزمة الخصوصية الخليجية، وبلورت الهوية الخليجية، وأوضحت ان أهل الخليج يشكلون كتلة ثقافية وجغرافية متجانسة ومتميزة لها تجربة حياتية، وتاريخية مشتركة، وأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية متشابهة. ويضيف الدكتور أنور ان من أهم دروس الأزمة، هو انه من الضروري من الآن فصاعداً تغليب المصالح الوطنية الخاصة لدول الخليج وذلك عبر دعم مسيرة التكامل الخليجي المشترك لتبلغ نهايتها المنطقية بتوحيد المنطقة، كذلك لابد من التوجه نحو البناء الداخلي وتعزيز الوحدة الوطنية عبر خلق مؤسسات المشاركة وعقلنة القرار السياسي وسيادة دولة القانون.

ويرى الدكتور عبدالله جمعه الحاج، ان الأزمة كشفت عن مدى ضعف القدرات الأمنية والدفاعية لدول الخليج واعتمادها اعتماداً كبيراً وكلياً على حماية القوى الأجنبية والخارجية. لقد أكدت الأزمة ان دول الخليج العربية قاطبة مستهدفة وغير آمنة وانها دول قلقة وغير مستقرة وتحكم بطريقة تقليدية حيث تتركز القوة والسلطات في أيدي الشريحة العليا للنخبة السياسية التي تتمتع بصلاحيات واسعة وتمتلك موارد طبيعية ومالية ضخمة. ويدعو الدكتور عبدالله النخبة السياسية الحاكمة إلى تعميق علاقاتها بشعوبها بعد أن أكدت الأزمة ثقة هذه الشعوب وتمسكها بحكامها. إن على النخبة الخليجية السياسية الآن معالجة عدة قضايا داخلية أصبحت أكثر الحاحاً بعد الأزمة، وتحتاج إلى الالتفات الجاد. ومن أهم هذه القضايا التركيبة السكانية والمطالب المشروعة للفئات المتوسطة والمتعلمة، وكذلك مواجهة التحدي الذي تشكله الجماعات الدينية الأصولية، والفساد الاداري، والتبعية الاقتصادية، وغياب المشاركة السياسية. ويقترح الدكتور عبدالله على النخبة السياسية معالجة هذه القضايا بالاصلاح وبالانفتاح ومن خلال تأكيد الوحدة الوطنية وتوسيع قنوات ومجالات المشاركة الشعبية وبخاصة قيام مجالس تشريعية ونيابية منتخبة من قبل الشعب.

أما الدكتور عبدالمالك التميمي فإنه يحاول في اجاباته أن يتفهم أولاً الأسباب العميقة للاحتلال العراقي للكويت. ثم يتأمل بعد ذلك في تداعيات هذا الحدث بالنسبة للمنطقة العربية ككل وبالنسبة للفكر القومي العربي بشكل خاص والذي

يعتقد ان عليه الآن أن يعيد النظر في الكثير من اطروحاته وتجديد شعاراته ليتناسب مع واقع مابعد احتلال العراق للكويت.. يقول الدكتور عبدالمالك: إن الأسباب الحقيقية للاحتلال عديدة لكن ربما كان أهمها على الاطلاق طبيعة النظام الفردي والديكتاتوري لصدام حسين بالاضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية. ولاشك ان بناء صدام حسين لقوة عسكرية ضخمة قد عزز لديه الرغبة لاقامة دولة كبرى وربما أيضاً أمبراطورية عظمى على غرار الامبراطوريات القديمة. لذلك فإن احد أهم دروس الأزمة الأخيرة هو ان القوة العسكرية بحد ذاتها تدمير للنهضة والحضارة وبخاصة إذا كانت قيادة مغامرة وقصيرة النظر على رأسها. إن القوة ليست بناء القدرات العسكرية، وإنما بناء الانسان واحترام عقله وإنسانيته بالحرية والمشاركة في اتخاذ القرار.

وأخيراً يعتقد الدكتور محمد المطوع، في مساهمته ان يوم غزو العراق للكويت هو بلاشك يوم أسود ليس في تاريخ الخليج العربي فحسب، بل في التاريخ المعاصر للعرب ككل. لذلك فإنه يطالب بالنظر بعيداً نحو المستقبل والاعداد له اعداداً جماعياً يجنب شعوب المنطقة المزيد من هذه الكوارث المفجعة. ويقول الدكتور محمد إن أزمة الخليج الأخيرة أوضحت ضرورة النظر في الأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة في دول مجلس التعاون، ويؤكد بشكل خاص على قضية حقوق الإنسان والديمقراطية. كما يؤكد على مشكلة التركيبة السكانية ومشكلة الجنسية وقضية البدون وهي قضية اجتماعية لازالت معلقة والتي أخذت ابعاداً انسانية ملحة بعد الأزمة. ويطالب الدكتور محمد بأن يكون للمرأة في الخليج دور فعال في المجتمع وأن تعامل معاملة المواطن بكامل الحقوق والواجبات. إن عدم حل هذه القضايا قد يترتب عليه وقوع زلزال آخر يكون له نفس القدر من الآثار السلبية والمعاناة الإنسانية بالنسبة لدول وشعوب المنطقة.

يبقى القول بأن هذا الملف الخاص بأزمة الخليج الأخيرة هو جزء من سعي هيئة التحرير لاستطلاع آراء أكبر قدر ممكن من الباحثين حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. كما ان هذا الملف هو محاولة من قبل هيئة التحرير لتطوير باب آراء وأفكار والارتقاء بمضمونه لكي لايظل مجرد باب مكمل من أبواب المجلة، إن الهدف هو أن يصبح هذا الباب باباً أساسياً له محاوره وقرائه ومساهموه ويجاري في كل ذلك الانتقال النوعي الذي شهده باب البحوث والدراسات خلال السنوات الأخيرة.

شؤون اجتماعية

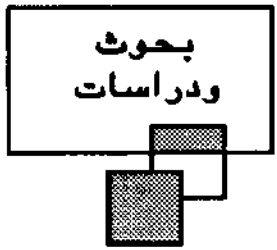

سياسة تثبيت سعر صرف الدرهم الاماراتي بالدولار

إعداد
أحمد اليوشع *

المقدمة :

تشكل السياسة النقدية أحد قطبي السياسة الاقتصادية الكلية المتبعة في دول اقتصاديات السوق، كما تمثل اداة سعر الصرف أحد أهم المتغيرات المستخدمة من قبل واضعي السياسة النقدية عند تحديدهم لعلاقتهم الاقتصادية مع العالم الخارجي. فقد يتم اللجوء إلى هذه الاداة لغايات عدة، منها ذو التأثير المباشر وغير المباشر والذي يطمح محددوا السياسة النقدية بلوغها. حيث يتخذ واضعو السياسة النقدية بعض الاجراءات، سواء الاقتصادية البحتة (استخدام بعض ادوات السياسة النقدية) أو الاقتصادية الادارية (قرار يؤخذ دون اللجوء

* باحث اقتصادي في مركز البحرين للدراسات والبحوث.

إلى أدوات السياسة النقدية). لتخفيض سعر صرف العملة الوطنية مقابل أهم الشركاء التجاريين. ذلك بالنسبة للتأثير المباشر.

كما لسياسة سعر الصرف انعكاسات بينة على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي الحقيقية Real Macroeconomic Variables. إن تراجع سعر العملة المحلية سوف يسهم على نحو غير مباشر في زيادة معدلات الأسعار المحلية (التضخم) وذلك من خلال رفع تكاليف الواردات من السلع والخدمات. كذلك تؤدي السياسة النقدية إلى زيادة في الطلب على العمل، خاصة في حال نجاحها لتحفيز الصادرات.

لذلك فإن لأداة سعر الصرف العديد من الاستخدامات تهدف جميعها إلى تحقيق الحفاظ على توازن الاقتصاد الوطني من خلال التقليل من الآثار السلبية للتقلبات الخارجية على أداء الاقتصاد المحلي.

ومن المفارقات التي تجابه المتتبع للسياسة النقدية في دولة الامارات العربية المتحدة وانعكاسها على ايراد الصادرات النفطية ذلك التباين الواضح بين أقوال بعض المسؤولين وأفعال بعضهم الأخر. ففي «بداية ١٩٧٨ طالب علانية وزير النفط لدولة الامارات العربية باحلال سلة جديدة من العملات للدولار الأمريكي كوحدة سعر»[١] للنفط. وبعد مضي مايقارب الحولين تم اتباع سياسة نقدية نجم عنها حالة تتناقض وأهداف تصريح وزير النفط. فقد ثبت في عام ١٩٨٠م سعر صرف الدرهم بالدولار الأمريكي. وهو الأمر الذي حدا بالباحث للتعمق في الموضوع ودراسة أثار هذه السياسة النقدية على ايراد الصادرات النفطية للامارات.

أهميـة الصـادرات النفطيـة واثـارهـا على الاقتصـاد في الامارات العربية المتحدة :

كثيراً ماكتب عن النفط وعن أهمية مساهمته في التنمية الاقتصادية ليس بالنسبة لدولة الامارات فقط بل ولجميع أقطار دول مجلس التعاون الخليجي. فقد وصف النفط بحكم طبيعته المعدنية بأنه مورد ناضب يجب استغلاله (استخراجاً وتسعيراً) بالطريقة الأمثل Optimum Method والتي من خلالها يمكن ضمان استمرارية عملية التنمية دون التعرض لهفوات مكلفة. وذلك على اعتبار أن النفط المتغير الفاعل القادر، إذا ماتوفرت الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة في المساهمة بشكل أساسي في نقل اقتصاديات المنطقة إلى طور أعلى ضمن سلم التنمية الاقتصادية - الاجتماعية بمشاركته كممول رئيسي لاحتياجات أطوار التقدم التمويلية.

هذا وإذا ماصاحب الايرادات النفطية استهلاك أمثل Optimum Consumption ينجم عنه توازن منطقي بين الادخار Saving[1] والاستهلاك في المرحلة الحالية واحتياجات الانتاج المستقبلية[2] فسوف يوفر جيل اليوم أحد أهم شروط استمرارية عملية التنمية عبر انفراج مدى دالة الرفاه الاجتماعي، الآني، لتشمل الأجيال القادمة. ربط احتياجات الغد بالانتاج والاستهلاك الحاليين، أي المعالجة الديناميكية.

من الشكل رقم (١) يمكن استخلاص التالي كاثار لانتقال ايرادات النفط على الاقتصاد الاماراتي :

أولاً : ارتفاع أو انخفاض ايرادات الصادرات النفطية سيؤدي حتماً إلى تغيير مواز في القيمة المضافة لنفس القطاع في اجمالي الناتج المحلي. إن تقلب الصادرات النفطية يأتي بنتائج مقابلة في الحساب الجاري ومن ثم في ميزان المدفوعات. كما يحدث الشيء نفسه لايرادات القطاع العام عندما تتقلب القيمة المضافة المحققة في القطاع النفطي.

ثانياً: بما ان ايرادات النفط أكبر المساهمين في اجمالي ايرادات الدولة فإن تقلصه أو ارتفاعه سيفضي - ربما بدرجة أقل نظراً لالتزامات الدولة العديدة - إلى حركة مشابهة في المصروفات الحكومية قد تفرز تقلبات حادة في موازنة طرفي الميزانية العامة (الايرادات والمصروفات).

ثالثاً: إن تحويل الايرادات النفطية إلى انفاق استثماري (اجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام) واستهلاكي (الأجور والرواتب + شراء الخدمات والسلع الاستهلاكية + أخرى) يسهم مباشرة في تكوين القيمة المضافة غير النفطية عبر تحفيز القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى. كما يمثل الانفاق الحكومي في ذات الآن، أحد أهم عناصر الطلب النهائي Final Demand أو اجمالي الانفاق المحلي المؤثر على نمط القطاعات غير النفطية.

رابعاً: يمكن اختصار شمولية اثار تقلبات ايرادات النفط على الاقتصاد الاماراتي كالتالي:

انخفاض ايرادات الصادرات النفطية سيؤدي إلى تقليص القيمة المضافة لنفس القطاع مما يضعف نسبة مساهمته في اجمالي الناتج المحلي. وتدني القيمة المضافة النفطية يقلل من اجمالي ايرادات الدولة لينعكس سلباً على المصروفات الحكومية، إلى تراجع القيمة المضافة في القطاعات غير النفطية.

لذلك تبرز ازداوجية اثار النفط المباشرة وغير المباشرة على اقتصاد الامارات. ففي الوقت الذي يؤدي انخفاض ايراداته مباشرة إلى تقليص مساهمته في اجمالي الناتج المحلي (التأثير المباشر). يفضي وبصورة غير مباشرة ومن خلال المصروفات الحكومية إلى إضعاف القطاعات الأخرى، تدني اجمالي الناتج المحلي غير النفطي (التأثير غير المباشر) أي خفض اجمالي الناتج المحلي الكلي.

أهداف سياسة تثبيت سعـر صـرف الدرهم بالدولار :

لعل أهم الأسباب التي على ضوئها تم تبني فكرة التثبيت تكمن في التالي:

١ – الحد من تذبذب ايرادات الصادرات النفطية وذلك من خلال التحكم في أحد متغيري سعرها ألا وهو سعر الصرف.

٢ – العمل على استقرار سعر صرف الدرهم مقابل بقية دول العالم. لقد تراجع سعر صرف الدرهم في الأسواق العالمية على نحو متواصل لأربع سنوات متتالية (أنظر الجدول رقم ١). مما نجم عنه ارتفاع في تكاليف الواردات وتراجع لايراد الصادرات، في حين كان سعر صرف الدولار مقابل عملات معظم شركاء الامارات التجاريين ينمو بنسب عالية مما أعطى انطباعاً بضرورة تثبيت الدرهم بالدولار لجني ثمار ارتفاع سعر صرف الدولار. وتدل التوقعات على أن الاعتقاد السائد آنذاك كان يرجح وجهة النظر القائلة باستمرار ارتفاع سعر صرف الدولار، أو على الأقل بقاؤه على معدلاته العالية.

جدول رقم (١)
مؤشر سعر صرف الدرهم الاسمي
١٩٧٦ – ١٩٧٩
١٩٧٦ = ١٠٠
عملة أجنبية/ درهم

السنة	مؤشر سعر الصرف
١٩٧٦	١٠٠ر٠
١٩٧٧	٩٨ر٣
١٩٧٨	٨٨ر٤
١٩٧٩	٨٧ر٠

المصـــدر :

INTERNATIONAL MONETARY FUND (IMF), INTERNATLONAL FINANCIAL STATISTICS (IFS), (YEARBOOK, 1989).

٣ - الحد من الآثار السلبية للمضاربة النقدية الناجمة عن تقلب سعر صرف الدولار مقابل الدرهم على عرض النقد ومن ثم على الاقتصاد الاماراتي.

لذلك جاء قرار التبني غاية استخدام اداة استقرار نقدية Stabilizing Monetary Policy اضافية تهدف إلى الحد من الآثار السلبية للتقلبات الخارجية على اداء الاقتصاد في الامارات.

الشكل رقم (١)

ميكانيكية انتقال فعل الايرادات النفطية على الاقتصاد الاماراتي

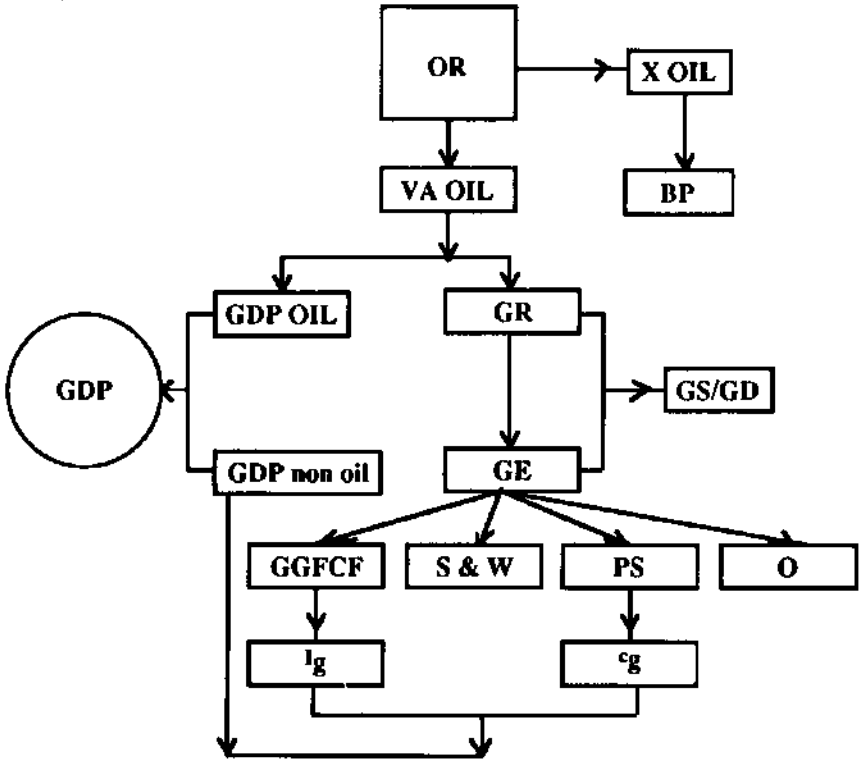

حيث :

OR : ايرادات الصادرات النفطية.

vA oil : القيمة المضافة في القطاع النفطي.

GDP oil : اجمالي الناتج المحلي النفطي.

GDP NON oil : اجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

GDP : اجمالي الناتج المحلي.

X oil : الصادرات النفطية.

BP : ميزان المدفوعات.

GR : الايرادات الحكومية.

Ge : النفقات (المصروفات) الحكومية.

GS/G : فائض الميزانية أو عجز الميزانية. يرمز/ إلى أو.

GGFCF : اجمالي تكوين رأس المال الثبات في القطاع الحكومي.

S&W : الرواتب والأجور.

PS : المشتريات من الخدمات.

O : أخـــرى.

Cg : استهلاك القطاع العام.

Ig : استثمار القطاع العام.

أسلوب المعالجة :

سوف يعمل على مراجعة سياسة تثبيت سعر صرف الدرهم مقابل الدولار عبر الأخذ بسعري الصرف الاسمي والحقيقي واثارها على إيرادات الصادرات النفطية الحقيقية لدولة الامارات العربية المتحدة. لقد مضى مايقارب العقد منذ أن اتخذ القرار النقدي بتثبيت سعر صرف الدرهم الاماراتي بالدولار الأمريكي، ففي خلال تلك الفترة حصلت تطورات جمة في أسواق المال العالمية كان لابد من الأخذ بها لمعرفة انعكاساتها على فعل سياسة التثبيت في متغيرات الاقتصاد الكلي. لذلك سنجري تحليلاً للتكاليف – المنفعة Cost-Benefit Analaysis لتلك السياسة من خلال قياس المردود والخسارة الحقيقية للفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٩ – ١٩٨٧م، وذلك باعتبار سعر الصرف الحقيقي سعر الظل Shadcw Price.

قبل البدء في ذلك لابد من تقديم تعريف مختصر لكلا سعري الصرف.

١ – مؤشـر سعـر الصـرف الاسمي :

هو مؤشر سعر الصرف العيني للعملة المحلية مقابل عملات بقايا دول العالم[٥] وفي النظام النقدي الرأسمالي يتم تحديد معدلاته عبر ربطه بسلة عملات Basket of Cur-rencies تتكون عناصرها من عملات أهم شركاء القطر التجاريين. كما أن للدولة العاملة بهذا النظام الخيار بين نظام أسعار الصرف العائمة Floating Exchange Rate Ragime أو نظام سعر الصرف المثبت Pegged Exchange Rate Regime أو مابينهما كما هي حال الامارات[٦].

٢ – مؤشر سعر الصرف الحقيقي :

يمكن حصر تعريفه في التالي :

١ – التعبير الحقيقي للقوة الشرائية للعملة المحلية في الأسواق العالمية.

٢ – أحد أهم أدلة المقدرة التنافسية Competitiveness Ability التصديرية بل وحتى الاستيرادية.

٣ – المقيم الفعلي لجميع قيم المبادلات التجارية الخارجية.

سوف يتم اشتقاق معدليهما باتباع منهجية احتساب سعر القوة التعادلية (PPP) Purchasing Power Party كالتالي:

– احتساب سعر صرف الدرهم مقابل أهم الشركاء التجاريين (المصدرين) للفترة ١٩٧٩ – ١٩٨٧م واعتماد عام ١٩٨٠ كسنة أساس. يمثل مجموع صادراتهم ٦ر٨٤٪ من اجمالي الواردات لدولة الامارات.

– تحديد اوزان كل قطر، نسبة صادراته من اجمالي واردات الامارات من أهم الشركاء التجاريين لكل سنة على حده.

– احتساب مؤشر الأسعار النسبي السنوي وذلك بقسمة مؤشر أسعار الاستهلاك المحلي بمؤشر الأسعار الأجنبي لكل عام واعادتها إلى سنة الأساس.

– إن مؤشر سعر الصرف الاسمي السنوي للدرهم ليس سوى حصيلة جمع ضرب سعر صرف عملات أهم الشركاء التجاريين مقابل الدرهم في معدل أوزانهم.

– أما سعر القوة التعادلية السنوي فيحتسب بضرب سعر الصرف الاسمي بمؤشر الأسعار النسبي لكل عام على حده.

بالنسبة لتحديد إيرادات الصادرات النفطية الحقيقية فتم بضرب إيرادات صادرات النفط الاسمية في مؤشر سعر الصرف الحقيقي وبقسمة حصيلة ضربهما بمؤشر سعر الصرف الاسمي.

سعر صرف الدولار مقابل الدرهم :

منذ عام ١٩٨٠م تبنى واضعو السياسة النقدية في الامارات فكرة روج لها الاقتصاديون النقديون Monetarist Economist في منتصف السبعينات في العديد من دول العالم النامي. ففي اعتقاد هذه الفئة من الاقتصاديين أن تثبيت سعر صرف العملة الوطنية لدولة نامية بالدولار سيؤدي إلى استقرار نسبي في سعر صرف عملاتها وذلك

لاعتبار العملة الأخيرة عملة التدخل العالمية. كذلك يفترض هؤلاء الاقتصاديون ان هذه السياسة سوف تعزز من قدرة القطر المعني على التحكم في علاقته الاقتصادية الخارجية وبالتحديد على تحسين حال الميزان التجاري عبر تخفيض عجوزاته أو دعم فائضه.

ولكن من الضروري عند قياس علاقة سعر صرف أي عملتين تحديد مستواهما الاسمي والفعلي، أي العيني والكامن في القوة الشرائية. فما يتم تداوله من النقود لن يبرز إلا الجانب العيني للعملة، في حين غياب سعر الصرف الحقيقي سوف يخفي الجانب الأهم ألا وهو المتعلق بقدرة تلك العملة على اقتناء السلع والخدمات. وهذا الجانب يمثل المعيار الذي على ضوئه تصاغ سياسة سعر الصرف. فعلى سبيل المثال عند تجاوز سعر الصرف الحقيقي لعملة ما سعرها الاسمي، لابد لواضعي السياسة من تعديل ذلك الخلل Misalignment وذلك بالتدخل لرفع سعر صرفها لكي يتماشى ومتطلبات الواقع الاقتصادي.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٢) إلى غياب التوازن بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي للدولار مقابل الدرهم. بل ويستنتج ان الخلل مستمر منذ العام اللاحق لسنة التثبيت وحتى الآن. فالتحدث عن ثبات سعر صرف الدرهم مقابل الدولار لن يؤدي إلا لضرر الاقتصاد الاماراتي، وبالتحديد تجارتها الخارجية. ففي خلال السنوات الثماني الأخيرة تحمل العملاء الاقتصاديون Economic Agents[٧] خسارة مقدارها ٢ر٣ سنت بالمتوسط عن كل عام وعن كل دولار تم تحويله إلى سلعة أو خدمة أمريكية.

وذلك مايدل عليه الجدول رقم (٣)، باستثناء سنة الأساس، تحمل الاقتصاد في الامارات خسارة متواصلة في علاقته التبادلية مع الولايات المتحدة. بدءاً بعام ١٩٨١م دفع العملاء الاقتصاديون مبالغ أكبر لاقتناء نفس السلع الأمريكية أي تجاوز المبالغ العينية (المدفوعة) للواردات لتلك التي يفترض أن تدفع (الحقيقية). وهو الأمر الناجم بشكل أو بآخر عن سياسة التثبيت والخلل بين سعري الصرف.

إن انتقال مبلغ بهذا الحجم في شكل فائض حقيقي من أحد دول الأطراف إلى الدولة الكبرى في المركز يقترب من بل ويؤكد بشكل ما على نظرية «التبادل غير المتكافئ» في النظرية التنموية، وهو مايعزز من نمو الدول الصناعية الرأسمالية على حساب الدول النامية وخلق حالة «التطور اللامتكافئ»[٨].

جدول رقم (٢)

سعر صرف الدولار الاسمي والحقيقي مقابل الدرهم

دولار لكل درهم.

السنـــة	سعر الصرف الاسمي (١)	سعر الصرف الحقيقي * (٢)	٢/١ × ١٠٠
١٩٨٠	٠ر٢٧٠	٠ر٢٧٠	١٠٠
١٩٨١	٠ر٢٧٢	٠ر٢٤٩	٩١ر٥
١٩٨٢	٠ر٢٧٢	٠ر٢٦٤	٩٧ر١
١٩٨٣	٠ر٢٧٢	٠ر٢٦١	٩٦ر٠
١٩٨٤	٠ر٢٧٢	٠ر٢٥٢	٩٢ر٦
١٩٨٥	٠ر٢٧٢	٠ر٢٤٧	٩٠ر٨
١٩٨٦	٠ر٢٧٢	٠ر٢٤٠	٨٨ر٢
١٩٨٧	٠ر٢٧٢	٠ر٢٤٠	٨٨ر٢
١٩٨٨	٠ر٢٧٢	٠ر٢٣٩	٨٧ر٩

* سعر الصرف الاسمي × مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة / مؤشر الأسعار في الامارات العربية

المصدر : اشتق من البيانات الواردة في IMF, IFS, 1989

جدول رقم (٣)

تكلفة الواردات الاسمية والحقيقية للامارات العربية من الولايات المتحدة

١٩٨٠ – ١٩٨٧

١٩٨٠ = ١٠٠

السنـــة	الـــواردات الاسمية (١)	الـــواردات الفعلية (٢)	الفائض (الخسارة) ٢ – ١
١٩٨٠	٤٢٩٢ر٣	٤٢٩٢ر٣	–
١٩٨١	٤٩٣٧ر٥	٤٥١٧ر٨	(٤١٩ر٧)
١٩٨٢	٤٦٨٢ر٨	٤٥٤٧ر٠	(١٣٥ر٨)

تابع جدول رقم (٢)

السنـة	الـواردات الاسمية (١)	الـواردات الفعلية (٢)	الفائض (الخسارة) ٢ - ١
١٩٨٣	٣٧٨٩	٣٦٣٧ر٤	(١٥١ر٦)
١٩٨٤	٣١١٨	٢٨٨٧ر٣	(٢٣٠ر٧)
١٩٨٥	٢٦١٢	٢٣٧١ر٧	(٢٤٠ر٣)
١٩٨٦	٢٢٨٥	٢٠١٥ر٤	(٢٦٩ر٦)
١٩٨٧	٢١٢٤	١٨٧٤ر٣	(٢٥٠ر٧)
المجموع	٢٧٨٤١ر٦	٢٦١٤٣ر٢	(١٦٩٨ر٤)

المصدر : مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، النشرة الاقتصادية (اعداد مختلفة) والجدول السابق.

سعر صرف الدرهم الأسمي والحقيقي :

تشكل اداة سعر الصرف إحدى أهم الأدوات النقدية التي يلجأ إليها واضعو تلك السياسة غاية تصحيح علاقة القطر التجارية بالعالم الخارجي. فمن المعروف أن لهذه الأداة فعلاً مباشراً وآخر غير مباشر. فهي تستخدم في حال فعلها المباشر كمحفز على التجارة الخارجية بشطريها الصادر (يستثنى منها جميع السلع الأولية بما فيها النفط) والوارد. ففي ظل اقتصاد قائم على انتاج السلع المصنعة بامكان السياسة النقدية أن تعزز المقدرة التنافسية لهذا القطاع الانتاجي في الأسواق الخارجية وذلك عن طريق تخفيض سعر العملة المحلية، كذلك يلجأ للمنهج نفسه للحد من الواردات من خلال زيادة تكاليفها، أي بامكان اداة سعر الصرف أن تسهم مباشرة في تصحيح وضع الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

أما لتأثيرها غير المباشر فيتمحور حول الفعل في المكونات الانفاقية لاجمالي الناتج المحلي. فتخفيض سعر صرف العملة الوطنية سيؤدي في حال بقاء أسعار السلع في بلد المنشأ على مستوياتها، إلى ارتفاع اسعارها بالنسبة للدولة المستوردة. مما سيؤدي بالمشترين للبحث عن بدائل ذات أسعار أكثر ملاسة لدخولهم.

كما، وهذه حال دولة الامارات، سيؤدي تخفيض سعر العملة المحلية إلى ارتفاع تكاليف مدخلات الانتاج سواء المواد الخام أو الرأسمالية. مما سينجم عنه تقلص في

الطلب الخارجي على الصادرات الاماراتية، بمعنى آخر الفعل في اجمالي الناتج المحلي.

اضافة لذلك فإن لسعر الصرف آثاراً جانبية على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي، فهو أحد المتغيرات الأساسية المحددة لمستويات التضخم المستورد ومعدل المقدرة التنافسية للسلع الصناعية للقطر في الأسواق العالمية، لذلك يشكل سعر الصرف اداة تحفيز غير مباشرة تفعل في اداء المؤسسة الانتاجي.

حالياً يرتبط سعر صرف الدرهم الاماراتي بحقوق السحب الخاصة Special Drowing Rights عند المعدل.

SDR = Dh 4.76190

ويهامش تذبذب ٢٥ر٧٪ حول سعر الصرف الرسمي. ومنذ نوفمبر ١٩٨٠ يحتفظ الدرهم بسعر صرف ثابت مع الدولار بلغ

$1 = Dh 3.6710

كما يعتبر الدولار الأمريكي عملة التدخل Interrvention currency بالنسبة للدرهم حيث يستخدم سعر صرف العملة الأمريكية كوسيط لمعرفة سعر صرف الدرهم مقابل بقية دول العالم.

يلاحظ من الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٢) النقاط التالية:

(١) نمو سعر الصرف الاسمي على نحو مطرد خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٥م وبلوغه أعلى معدل له في العام الأخير من تلك الفترة. بين هذين العامين نما سعر الصرف الاسمي بمعدل ٤ر٤٦٪ وقد نما منحنى المتغير المذكور بمتوسط سنوي مقداره ٦ر٥٪. والمراقب لسعر صرف الدولار مقابل عملات مايقارب عن جميع شركاء الامارات العربية المتحدة التجاريين، بالذات الدول الصناعية بالذات سيجد ان سعر صرف الدرهم قد سار في نفس الاتجاه.

والملفت للنظر تجاوز سعر صرف الدرهم الاسمي للهامش المسموح له بالتذبذب في حدوده. ففي خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٥م كانت معدلات سعر الصرف في مستويات عالية بلغت ذروتها في منتصف عقد الثمانينات حيث وصل الفارق بين المتفق عليه والواقع ٣٥ر٣٦ نقطة، أي أكثر من خمسة أضعاف هامش التذبذب المسموح به.

أما بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي فإنه في اتجاه سابقه نفسه، ذلك إذا مااستثني عام ١٩٧٩م. لقد بلغ على ميل منحنى المتغير الأخير ذلك السائد في

سعر الصرف الاسمي. حيث بلغ أعلى معدل له عام ١٩٨٥ ونما بمتوسط سنوي مقداره ٩ر٣٪ بين عامي ١٩٨٠ والعام المذكور بالأعلى. كما تجاوزت معدلاته سعر الصرف الرسمي طوال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥م. وهو الأمر الذي استلزم ضرورة تدخل واضعي السياسة النقدية.

(٢) بدءاً بعام ١٩٨٦ أخذ ميل منحنى السعر منحى مغايراً للفترة السابقة، ففي خلال عامين تراجع سعر الصرف الاسمي والحقيقي بنسبة ٩ر٢٠٪ و٥ر٢١٪ على التوالي. لقد بلغ سعر الصرف الحقيقي عام ١٩٨٧ ادنى معدل له خلال الفترة المدروسة بحيث تراجع السعر بمعدل ٣ر١٪ عن سنة التثبيت، ١٩٨٠. يبدو ان وضع القوة الشرائية للدرهم الاماراتي أمام عملات أهم الشركاء التجاريين في تراجع مستمر منذ عام ١٩٨٦. العام دشن مرحلة انخفاض سعر صرف الدولار مقابل مايقارب عملات جميع دول العالم. مع ذلك استمر سعر صرف الدرهم الاسمي مقابل عملات بقية دول العالم عند مستويات أعلى من المسموح بها.

(٣) باستثناء عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠م لم يتجاوز سعر الصرف الحقيقي ولو لعام واحد سعر الصرف الاسمي مما أعطى انطباعاً بامكانية تجاوز المتغير الأول للثاني للسنوات السابقة لعام ١٩٧٩. ولكن، وكما تؤكد عليه الاحصائيات فإن القوة الشرائية للدرهم لم تتجاوز قط مقدرتها الاسمية منذ أن تم تثبيت سعر صرف الدرهم بالدولار.

مع ذلك لم يتدخل واضعو السياسة النقدية في دولة الامارات العربية لتصحيح الوضع واعادته إلى معدلاته المتفق عليها. في حقيقة الأمر لن تحقق أية سياسة تدخلية مبتغاها مالم يصحح وضع سعر صرف الدرهم بالدولار وذلك لسببين رئيسيين أولهما: ثبات سعر صرف الدرهم مقابل الدولار، وثانيهما: استخدام العملة الثانية كعملة تدخل. إن اللجوء إلى تعديل علاقة الدرهم بالدولار عبر اعادة النظر في السبب الثاني سوف تشكل مهمة صعبة، بل وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية أمر يكاد يستحيل تحقيقه.

الشكل رقم (٢)

مؤشر سعر صرف الدرهم الاسمي والحقيقي ١٩٧٩ – ١٩٨٧م

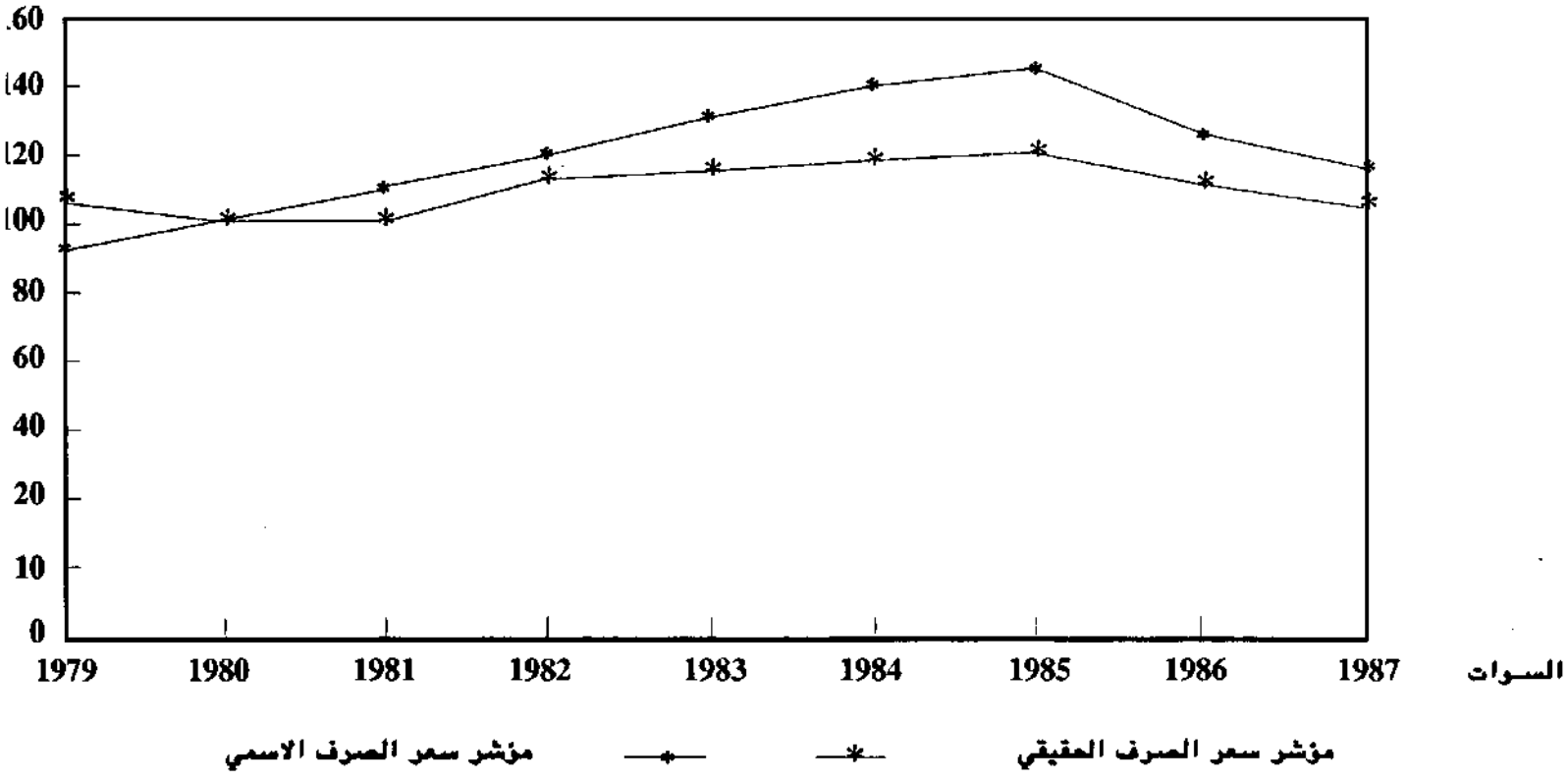

جدول رقم (٤)
مؤشر سعر صرف الدرهم الاسمي والحقيقي مقابل بقية دول العالم
١٩٧٩ - ١٩٨٧
١٩٨٠ = ١٠٠

عملة أجنبية/ درهم

السنـة	مؤشر سعر الصرف الاسمي × ١٠٠	مؤشر سعر الصرف الحقيقي × ١٠٠
١٩٧٩	٩٨ر١	١٠٧ر٥
١٩٨٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
١٩٨١	١٠٩ر٣	١٠٠ر٥
١٩٨٢	١٢١ر٩	١١٧ر٧
١٩٨٣	١٢٨ر٣	١١٩ر٨
١٩٨٤	١٣٨ر٨	١٢٣ر٥
١٩٨٥	١٤٣ر٦	١٢٥ر٨
١٩٨٦	١٢٤ر٧	١٠٦ر٩
١٩٨٧	١١٣ر٦	٩٨ر٧

(٤) لذلك يمكن ايجاد حركة سعري الصرف في السنوات المدروسة بالنسبة لسعر صـرف التـوازن Equilibriume Exchang Rate[٩] فـي التـالـي (انظـر الشـكل رقم (٣) :

أ - سعر الصرف الاسمي :

يبدو واضحاً ان هذا السعر قد اتسم بالظاهرة الاقتصادية المعروفة بـ«Overshooting» (من النقطة C حتى D)، حيث كان التدخل لتصحيح سعر الصرف أمراً ضرورياً. أما بالنسبة للمرحلة السابقة (من النقطة A حتى C)، فإن سعر الصرف قد حافظ على مستوياته ضمن حدود سعر صرف التوازن.

ب - سعر الصرف الحقيقي :

شهدت حركة سعر الصرف الحقيقي ثلاث مراحل تذبذب فيها السعر بين حدود التوازن والخروج عليها. في المرحلة الأولى (بين النقط E حتى

F)، جاء تذبذب سعر صرف التعادل للدرهم ضمن الهامش المسموح به. وإنطلق من ثم للأعلى (من F حتى G)، الفترة التي استوجبت تدخل واضعي السياسة النقدية. إلا ان الحال لم تستمر طويلاً حيث عاود سعر الصرف إلى الانخفاض ليستقر بين الحدود المصرح له بها (G حتى H).

استقرارسعـر صـرف الدرهـم :

تعتبر مهمة الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية أحد المهام الأساسية التي على واضعي السياسة النقدية العمل على تحقيقها وذلك بتبني السياسات المناسبة. فإن فقدان التحكم في سعر العملة سيأتي بنتائج غير محمودة على الاقتصاد الوطني. وفي دراسات عديدة عن الدول النامية توصل الباحثون إلى ان «تذبذب سعر الصرف صاحبه انتقال أكبر للموارد من وإلى القطاع الخارجي»[١٠]. كما يعزي اكياز وديل Aksuz and Dell أسباب تقلب سعر الصرف إلى دور طبيعة بعض سياسات الاقتصاد الكلي Macroeconomic Policy المؤدية إلى غياب المساندة لأسعار الفائدة[١١] المحلية. إن سياسة التثبيت قد افقدت الامارات العربية المتحدة القدرة على التحكم في أسعار الفائدة الوطنية بل اقتصرت مهمة واضعي السياسة النقدية على مراقبة أسعار الفائدة على الدولار والتحرك في نفس اتجاهها وإلا نجم عن عدم موازنتها انتقال لرؤوس الأموال الوطنية للخارج[١٢].

وقد جرى العرف على استخدام معدل الانحراف المعياري Standard Deviation كمقياس لتحديد درجة تذبذب سعر الصرف فارتفاعها يدل على أن تقلباً حاداً قد طرأ على المتغير المستخدم والعكس صحيح. في هذا البند من الدراسة سوف نستخدم اداة الانحراف المعياري لقياس تذبذب سعر الصرف لعينة من السنوات حجمها ثماني وحدات للفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٧م. ومقارنتها بالنتائج التي توصل إليها التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ١٩٨٩م.

لقد جاءت الامارات العربية ضمن المجموعة D والتي بلغ معدل انحراف مؤشر سعر صرف عملتها الحقيقي تسعة أو أقل بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٧م، حيث بلغ معدل الانحراف المعياري لسعر الصرف الحقيقي للدرهم ٠ر١٠. تتميز عملات هذه المجموعة، مقارنة ببقية الدول النامية بما فيها الخليجية، بدرجة متوسطة من الاستقرار (انظر الشكل رقم ٤). ولايعني ذلك بأي حال غياب التقلب في سعر صرف الدرهم، وهو الأمر الذي يجب على واضعي السياسة النقدية التأكيد عليه والمحاولة للاقتراب منه قدر الامكان من الثبات رغم صعوبة تحقيقه، ولكن يمكن اعتبار النتائج الحالية ذات مستوى

الشكل رقم (٣)

حركة سعرى الصرف بالنسبة للتوازن العام ١٩٧٩ – ١٩٨٧م

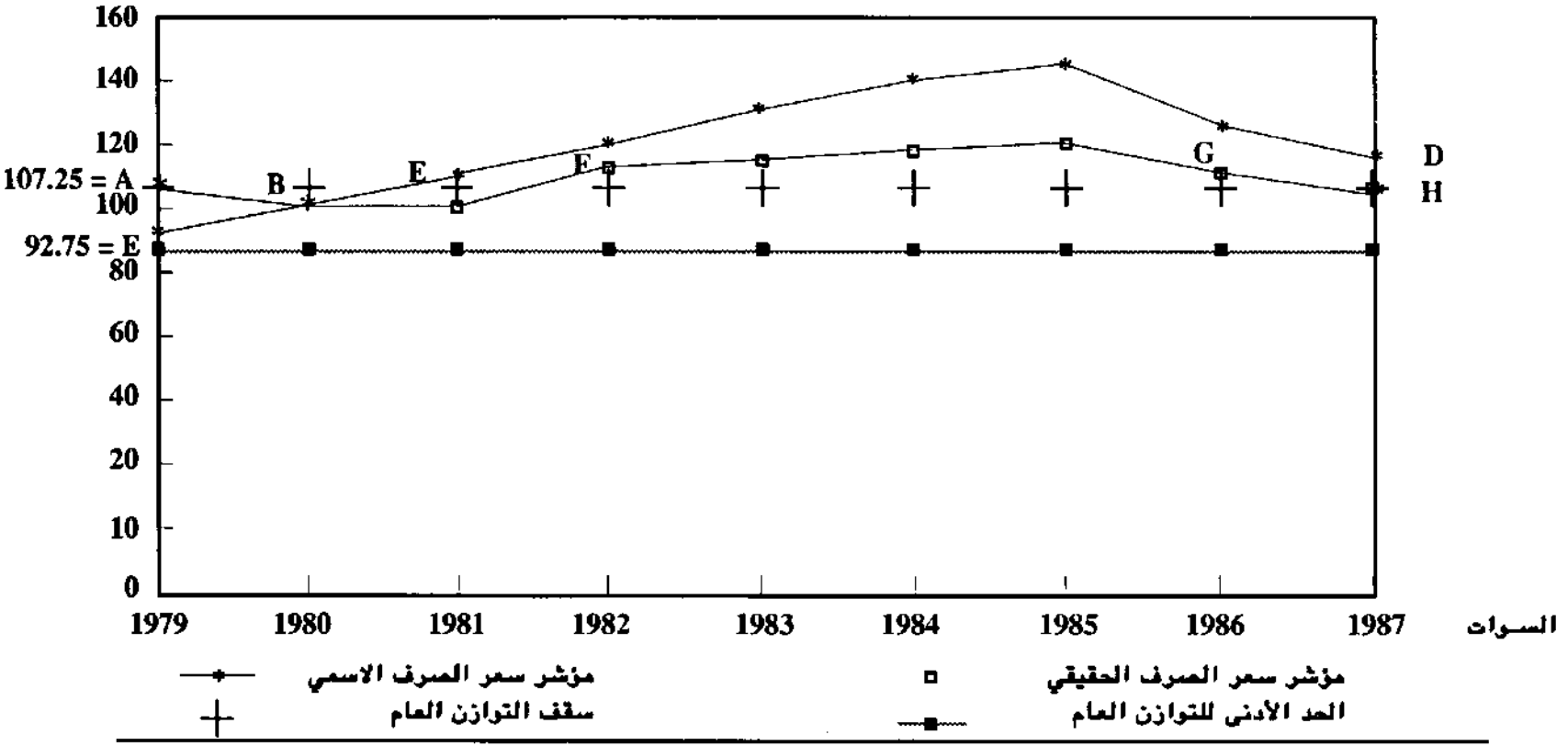

جيد بالامكان تعزيزها من خلال تبني سياسة صرف تنسجم وواقع احتياجات الامارات الاقتصادية.

ايرادات الصادرات الاسمي والحقيقي :

إن التوجه الجاد لفهم واقع ايراد الصادرات النفطية وإدراك الحجم الحقيقي لتلك الثروات المالية يستلزم الاضطلاع بدور المقارن وذلك من خلال الأخذ في الاعتبار التغير الذي طرأ على أسعار النفط من جهة والتغير في معدلات أسعار سلع الشركاء التجاريين من جهة اخرى ومن ثم مقارنة التحول الذي حصل في أسعار السلع ذات المنشأ المحلي وتلك الآتية من الخارج. ذلك الفهم سوف يقودنا إلى الوعي بالقوة الشرائية لكل برميل نفط تم تصديره وليكون بذلك المرآة العاكسة للحجم الفعلي لثرواتنا النفطية، كما سيزودنا هذا المنهج بأحد الأساليب المتبعة خاصة من قبل الدول الصناعية الغربية الرأسمالية واليابان لاجهاض مكتسباتنا وحرمان شعوبنا من حقها الطبيعي في النمو، ذلك بالنسبة للعالم الخارجي. أما للواقع المحلي فسوف يزودنا ذلك الاسلوب من المعالجة بمدى ملاءمة سياسة سعر صرف العملة الوطنية لحال الانتاج السلعي.

الشكل رقم (٤)

عينة منتقاة لدرجة انحراف سعر صرف عملات بعض الدول النامية

SELECTED DEVELOPING COUNTRIES, GROUPED ACCORDING TO CHANGES IN THEIR REAL EFFECTIVE EXCHANGW RATE AND INSTABILITY INDEX, a 1980 - 1987

(Percentage)

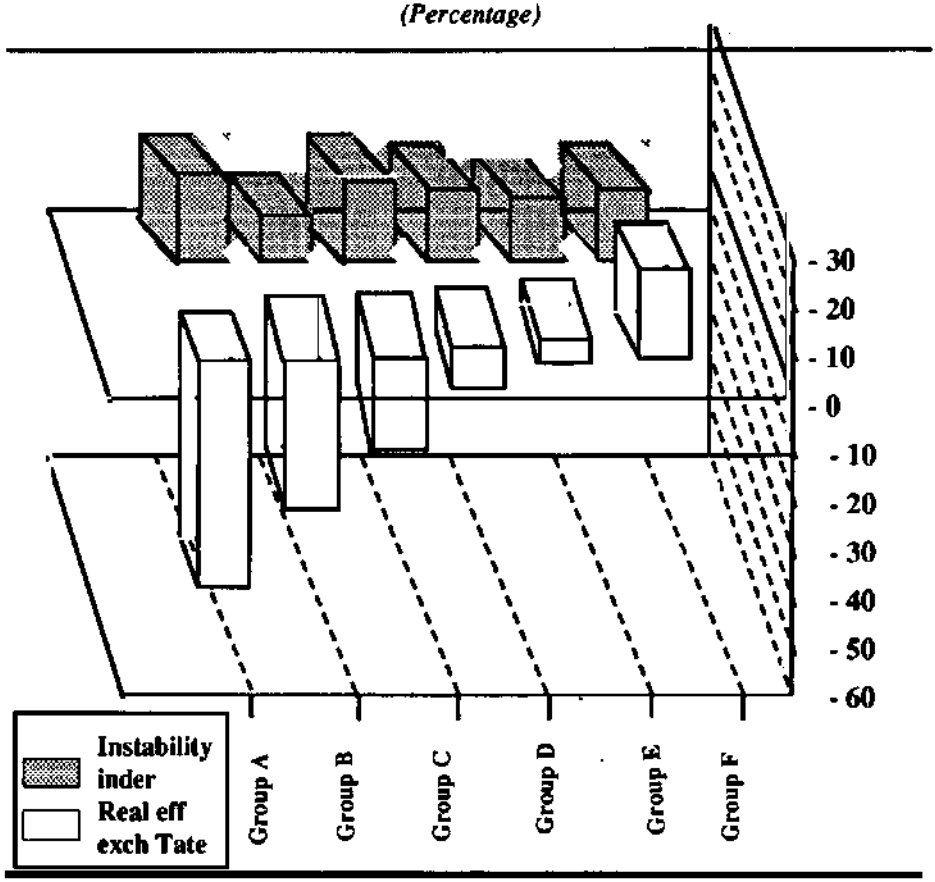

Soure: See annex table 7.

Note: The grups of countries are the following:

Group A: Countries whose depreciation was large than 40 per cent: Argntina, Chile, Ecuador, ghana. Mexico. Nigeria and Venezuela.

Group b: Countries whose depreciation varied between 30 per cent and 39 per cent: Colombia, Costa Rica, Indonesia, Jamaica, Morocco, Philippines. Turkey and Uruguay.

Group C: Countries whose depreciation varied between 20 per cent and 29 per cent: Bolivia, Kenya, Republic of Korea and Thailand..

Group D: Countries whose depreciation varied between 10 per cent and 19 per cent: Malaysia, Mauritius and Yugoslavia.

Group E: Countries whose depreciation was 9 per cent or less: Bangladesh, Brazil, Cote divoire and India.

F: Countries whose cwrency appreciated: Peru, Senegal, Sierra Leone, Singapore and /*Group* Sri Lanka.

a The instability index is the standard deviation of the annual chang in the real effective exchange rate.

جدول رقم (٥)
الصادرات النفطية الاسمية والحقيقية
١٩٨٠ - ١٩٨٧

السنـة	الصادرات النفطية الاسمية (١)	الصادرات النفطية الحقيقية (٢)	× ١٠٠
١٩٧٩	٤٩ر١	٥٣ر٨	١٠٩ر٦
١٩٨٠	٧١ر٩	٧١ر٩	١٠٠ر٠
١٩٨١	٦٨ر٩	٦٣ر٤	٩٢ر٠
١٩٨٢	٥٨ر٦	٥٦ر٦	٩٦ر٦
١٩٨٣	٤٧ر٨	٤٤ر٦	٩٣ر٣
١٩٨٤	٤٤ر٢	٣٩ر٣	٨٨ر٩
١٩٨٥	٤٢ر٧	٣٧ر٤	٨٧ر٦
١٩٨٦	٢٥و٢	٢١ر٦	٨٥ر٧
١٩٨٧	٢٩ر٠	٢٥ر٢	٨٦ر٩

* الصادرات النفطية الاسمية × مؤشر سعر الصرف الحقيقي / مؤشر سعر الصرف الاسمي

المصدر :

- International Monetary Fund (IMF), International Financial Statiatics (Yearbook, 1989).

- United Arab Emirates Central Bank, Bulletin 1989.

- والجدول السابق .

يبين الجدول رقم (٥) ان الاقتصاد الاماراتي قد استطاع في السنة السابقة لتثبيت سعر صرف الدرهم بالدولار تحقيق مكاسب بالنسبة للقوة الشرائية لصادراته النفطية بلغت ٤ر٧ مليار درهم وليقدم برهاناً جزئياً على اعتبار تلك السنة ليست سوى امتداد لحقبة كانت فيها القوة الشرائية تفوق الايرادات الاسمية للنفط. وابتداء بعام ١٩٨١ (السنة التالية للتثبيت) أخذت القوة الشرائية للصادرات النفطية بالتراجع بشكل

ملحوظ بحيث بلغ مجموع انخفاضها للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧ بمقدار ٢٨ر٣ مليار درهم أو بمتوسط سنوي بلغ ٤ر٠٤ مليار درهم. إن التراجع الذي حصل للقوة الشرائية للصادرات النفطية خلال السنوات التالية للتثبيت قد تجاوز الميزانية الموحدة لدولة الامارات العربية المتحدة لخمس سنوات (١٩٧٥ - ١٩٧٩) بمقدار ٢ر٣ مليار درهم. وان كل فرد من سكان الامارات العربية (مواطن أو غير مواطن) قد تحمل مامجموعه ٤ر٢٢٧٠ درهم كتراجع في دخله الحقيقي الآتي من الصادرات النفطية والذي به تم شراء سلع مستوردة في السنوات التالية لسنة التثبيت (أنظر الجدول رقم ٦).

جدول رقم (٦)
التغير في القوة الشرائية بالنسبة لكل فرد في
الامارات العربية المتحدة
١٩٧٩ - ١٩٨٧

السنـــة	الصادرات النفطية الحقيقية - الصادرات النفطية / عـدد السـكان
١٩٧٩	٥١٠٨ر٧
١٩٨٠	—
١٩٨١	(٥٠٠٠ر٠)
١٩٨٢	(١٧٠٩ر٤)
١٩٨٣	(٢٦٤٤ر٦)
١٩٨٤	(٣٧٩٨ر٤)
١٩٨٥	(٣٩٢٥ر٩)
١٩٨٦	(٢٥٧١ر٤)
١٩٨٧	(٢٦٢٠ر٧)

* مابين القوسين يرمز للتراجع.

المصدر : اشتق من البيانات الواردة في IMF, IFS, YEARBOOK 1989. والجدول السابق.

الخلاصـة :

تفيد النتائج الواردة في الدراسة إلى أن انعكاس سياسة تثبيت سعر صرف الدرهم بالدولار على ايرادات الصادرات النفطية الحقيقية قد شهدت تواجعاً كبيراً لجميع سنوات عقد الثمانينات المشمولة في الدراسة، وان امكانية استمرارها للسنوات اللاحقة أمر وارد وبخاصة بعد تراجع سعر صرف الدولار مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين لدولة الامارات. مع ذلك فقد اتسمت حركة سعر صرف الدرهم بالاستقرار النسبي بحيث تدنى معدل انحرافها، مما حد من جوانب عديدة من سلبياتها ولكن يظل مشكل الخسائر الناجمة عن تراجع القوة الشرائية للصادرات النفطية واقعاً قائماً يستلزم المراجعة الجادة والبحث عن سعر الصرف الأمثل الذي عنده تتدنى الآثار السلبية إلى ادنى مستوياتها من خلال تعزيز ايجابيات فعلها.

لذلك لابد من اعادة النظر في سياسة سعر الصرف الحالية ودراسة واقع اسواق المال والعمل والانتاج والأخذ بفعل سعر الصرف فيها وتحديد السعر الأمثل المتسق واهداف التنمية الاقتصادية التي يتحقق من خلالها الارتقاء بمستوى رفاهية المواطن.

الهـوامـش

١ - J. Amuzegar, Opec and the Dollar Dilemma, Foreign Affairs, July 1979, PP 743.

٢ - الاحتياطي النقدي بالنسبة للامارات.

٣ - يستوجب كحد أدنى وجود تصور لدى واضعي السياسة الاقتصادية لتوجهات القطر المستقبلية.

٤ - المعالجة التي تأخذ بمتغيرات الوقت في الحسبان.

٥ - عادة يحدد بالنسبة لأهم الشركاء التجاريين.

٦ - يصنف سعر صرف الدرهم ضمن العملات ذات المرونة المحدودة Limites Flexibity وذلك لتثبيته بالدولار.

٧ - تشمل العاملين بالمهر والمالكين لرؤوس الأموال.

٨ - للتعمق في النظريتين أنظر :
- سمير أمين، التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة، دار الحقيقة.
- سمير أمين، التطور اللامتكافئ، دار الطليعة.

٩ - سوف يعتمد معدل سنة الأساس مضافاً إليه معدل التذبذب المسموح به كمعدل للتوازن.

١٠ - مقتطع من دراسة
Y.Akyuzawd S.Dell, Issues In International Monetary Reform, in United Nations Conference on Trade and Development, International Monetary and Financial Issues for the Dev.

١١ - أنظـر Y.Akyuz and Dell, P5

١٢ - في دراسة مشابهة اعددناها حول «سياسة تثبيت سعر صرف الدينار بالدولار واثارها على بعض مؤشر الاقتصاد البحريني» اثبتنا في الفصل الرابع المتعلق بدأثر سياسة التثبيت على أسعار الفائدة

المحلية، بعد اجراء انحدار متعدد Multiple Regression ديناميكي Dynamic وغير خطي Nonlin-ear لأسعار الفائدة المحلية عدم قدرة واضعي السياسة النقدية البحرينية في التحكم في أسعار الفائدة الوطنية واستحواذ المتغير المستقل Independent Variable، سعرالفائدة الأمريكية، على مانسبته ٨ر٩٢٪ من مجموع الجمع المربع Total Sum of Square والمفسر للتغير في سعر الفائدة البحرينية.

المصادر العربية

١ – أحمد الهوشع، سياسة تثبيت سعر صرف الدينار بالدولار وآثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد البحريني (بحث غير منشور) ١٩٨٩.

٢ – سمير أمين، التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة، دار الحقيقة، ١٩٧١.

٣ – سمير أمين، التطور اللامتكافئ دار الطليعة ١٩٨٥.

المصادر الانجليزية

1 - Y.Akyiez and S.Dell, Issues In Interntional Monatary reform, In United Nations Conferace on Trade and Development, International Monetary and Financial Issues For The Developing Countries, 1987.

2 - J.Amuzegar, OPEC and The Dollar Dilemma, Foreign Affairs, July 1978, PP 740 - 50.

3 - R.Dornbusch, Expectations and Exchange Rate Dynamics, Journal of Political Economy, Vol 84 (December 1979).

4 - International Monetary Fund, Government Financial Statistics, (Yearbook 1987).

5 - ---------- , International Financial Statistics, (Yearbook 1989).

6 - United Arab Emirates Central Bank, Annual Bulettin, 1989.

7 - United nations Conference on Trade and Development, Annual Report, 1989.

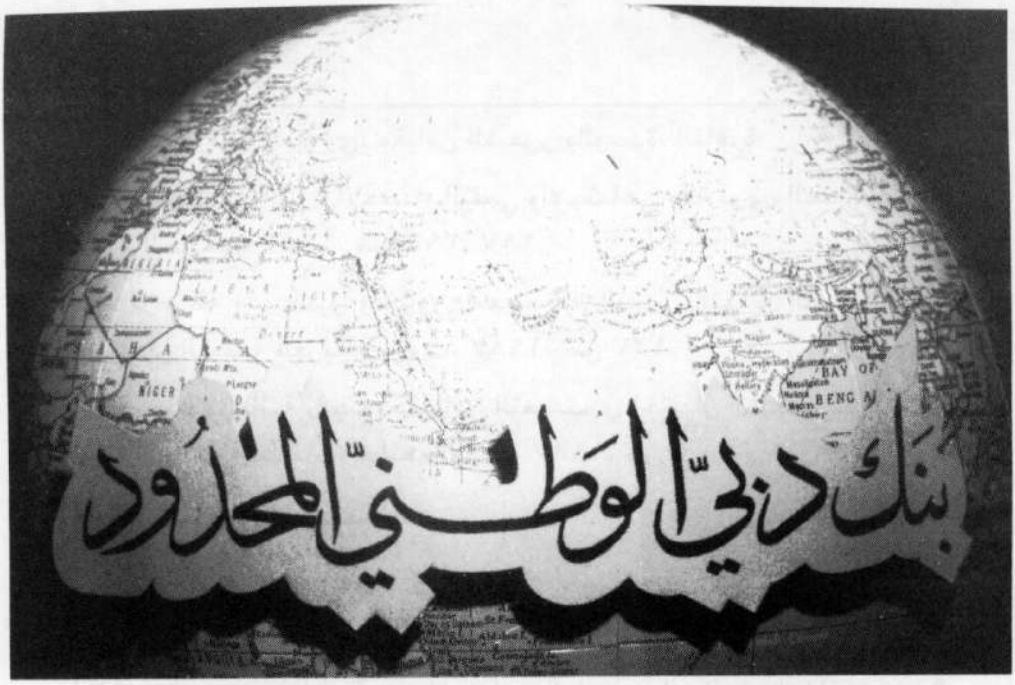

بنك دبي الوطني المحدود

«خدمة لتتلائم مع اسمنا...»

في العقد الثالث من عمرنا المصرفي اننا نواصل تقديم نفس المستوى الرفيع من الخدمه والتفاني من اجل مصالح عملائنا الكرام والتي ارسينا قواعدها عند قيام البنك.

هذا... وتجدر الاشارة الى أن خدماتنا التي تشتمل على جميع العمليات المصرفية تغطي كافة انحاء دولة الامارات العربية المتحدة وكذلك جميع الاقطار الرئيسيه في العالم.

بنك دبي الوطني المحدود

المكتب الرئيسي: شارع بني ياس، ديرة. دبي (ا ع م) ص ب ٧٧٧ دبي.
هاتف: ٢٢٢٢٤١، ٢١٤١٣١، ٢٢٢٢٥٥ برقيا: ناشيونال. دبي. تلكس: ٤٥٤٢١ ناتنال اي ام فاكس ٢١٥٩٣٩
● مطار دبي الدولي ● الحمرية ● الحضيبة ● شارع الفهيدي ● الكرامة ● شارع مستشفى المكتوم
● مركز دبي للطيران ● حتا ● جبل علي ● الراشدية ● مركز دبي التجاري العالمي
ابوظبي. العين. ام القيوين. الفروع الخارجية. المملكة المتحدة. لندن - جيرسي

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

● التراث والحداثة
دراسات... ومناقشات

د. محمد عابد الجابري

(٣٧٦ ص ٩,٥٠ $)

● أزمة الخليج
وتداعياتها على الوطن العربي

ندوة فكرية

(٣٧٥ ص ٩ $)

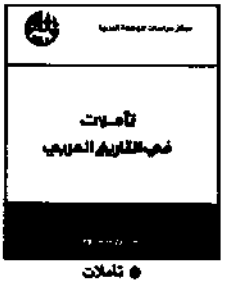

● تأملات
في التاريخ العربي

د. شارل عيساوي

(٢٥٦ ص ٦,٥٠ $)

● الدولة السلطانية
في المشرق العربي المعاصر

د. خلدون حسن النقيب

(٤٢١ ص ١٠,٥٠ $)

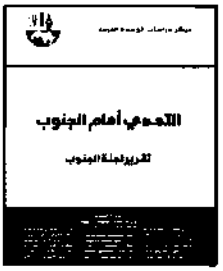

● معالم الحضارة العربية
في القرن الثالث الهجري

أحمد عبد الباقي

(٥٧٨ ص ١٤,٥٠ $)

● الاتصال والإعلام
في الوطن العربي

د. راسم محمد الجمال

(٣٤٦ ص ٩ $)

● لبنان وآفاق المستقبل

ندوة فكرية

(٣٧٠ ص ٩ $)

● التحدي أمام الجنوب

تقرير لجنة الجنوب

(٢٤٥ ص ٦ $)

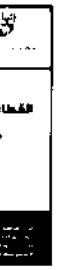

● القطاع العام
والقطاع الخاص
في الوطن العربي

ندوة فكرية

(٩٣٦ ص ٢٤ $)

● نحو فلسفة تربوية عربية
الفلسفة التربوية
ومستقبل الوطن العربي

د. عبد الله عبد الدائم

(٣٢٦ ص ٨,٥٠ $)

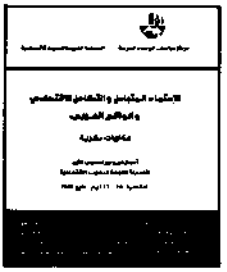

● الاعتماد المتبادل
والتكامل الاقتصادي
والواقع العربي

ندوة فكرية

(٤١٣ ص ١٠,٥٠ $)

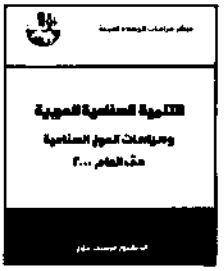

● التنمية الصناعية العربية
وسياسات الدول
الصناعية حتى العام ٢٠٠٠

د. فرهنك جلال

(٢٣٧ ص ٩ $)

بناية سادات تاور - شارع ليون - ص.ب: ٦٠٠١-١١٣
هاتف: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٦٩١٦٤ - برقياً: "مرعربي"
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي - فاكسيلي: ٨٠٢٢٣٢ - بيروت - لبنان

مركز دراسات الوحدة العربية

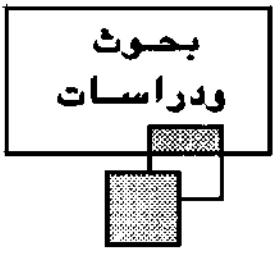

الموازنة العامة واتجاهات الدراسة الأكاديمية فيها: نحو اطار نظري للدراسة في حقل الادارة العامة

د. أحمد مصطفى الحسين *

مقدمة

١ – هدف البحث :

يعتبر حقل الادارة العامة من الحقول العلمية والاجتماعية الهامة وخاصة في الدول النامية حيث تضطلع الحكومة بأعباء قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة. غير أن هذا الحقل العلمي يعاني من عدم التحديد الدقيق لاطاره المنهجي الذي يحدد طريقة تناوله لمواضيعه الأكاديمية بصورة تميزه عن غيره من العلوم التي تشاركه في معظم مواضيع دراسته. فالادارة العامة تدرس كل مايتعلق بالمسائل الحكومية وأساليب ادارة القطاع العام، الشيء الذي جعل موضوع دراستها

* قسم الادارة العامة – كلية العلوم الاقتصادية والادارية – جامعة الامارات.

متنازعاً بين علوم ادارة الأعمال والمحاسبة والاقتصاد والعلوم السياسية. وذلك لأن تلك الحقول الاجتماعية تهتم بجوانب مختلفة من نشاطات القطاع الحكومي بوجه عام ونشاطات القطاع العام بوجه خاص.

وبما ان تلك العلوم تتميز بالتحديد الدقيق لاطارها المنهجي الأكاديمي فقد أدت هذه الحقيقة إلى أن تتطور دراسات الادارة العامة العربية في اتجاهين. الاتجاه الأول ويمثل تياراً انزوائياً تنحصر فيه دراسات الادارة العامة في مجالات الاجراءات الشكلية. وهذا هو السبب الذي جعل كثيراً من دراسات الادارة العامة دراسات تفتقر إلى البعد النظري والعمق الأكاديمي. أما الاتجاه الثاني فهو اتجاه يدمج مواضيع الادارة العامة في تخصصات ادارة الأعمال كمواد فرعية من مواضيع هذا الحقل.

إن السبب الرئيسي لهذه التطورات السلبية في مجالات الادارة العامة العربية يرجع أساساً إلى غياب الاطار المنهجي الأكاديمي الذي يساعد في تحديد حدود الدراسة المنهجية لحقل الادارة العامة. ولايجب أن يفهم من حديثنا هذا أن المشكلة هي وقف على حقل الادارة العامة العربية وذلك لأنها مشكلة تواجه حقل الادارة العامة حتى في وطنه الأم. ولكننا نقول ان هذه المشكلة تطرح نفسها في دراسات الادارة العامة في الدول العربية بصورة أكثر حدة. ولهذا كله فإن محاولتنا في هذه المقالة هي تقديم اطار لدراسة الادارة العامة من خلال أحد مواضيع الدراسة العامة في هذا الحقل وهو موضوع الموازنة العامة للدولة.

إن اختيارنا لموضوع الموازنة العامة اختيار مقصود وذلك لأنه موضوع مشترك بين حقل الادارة العامة والحقول الاجتماعية الأخرى. ولهذا سوف نناقش الاطار المنهجي المقترح لحقل الادارة العامة من خلال علاقتها بموضوع الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق الاجابة على الأسئلة التالية:-

١ - ماهي علاقة حقل الادارة العامة بموضوع الموازنة العامة؟ وهل هي علاقة أوثق من علاقة الموازنة بالحقول العلمية الأخرى التي تدرسها أم لا؟

٢ - ماهي الأسس النظرية التي تنطلق منها دراسات الموازنة في الحقول العلمية التي تهتم بها؟ وهل هي أسس كافية من الناحية النظرية أم أنها أسس تهمل كثيراً من العوامل المؤثرة في موازنة الدولة؟

٣ - ماهو الاطار النظري المقترح لحقل الادارة العامة الذي يمكنها من دراسة الموازنة بصورة أشمل من العلوم الأخرى؟

ولعل من المفيد الآن بعد أن أوضحنا هدفنا من الدراسة أن نبدأ نقاشنا لهذا الموضوع وذلك بتوضيح سبب تفضيلنا لكلمة موازنة بدلاً من كلمة ميزانية ثم نعرف المقصود بكلمة موازنة بعد ذلك.

٢ – موازنة أم ميزانية؟

من المفيد أن نبدأ حديثنا في هذا الجزء بتوضيح السبب الذي جعلنا نستعمل كلمة موازنة بدلاً من كلمة ميزانية. ففي الواقع ان كلمة ميزانية هي الكلمة الشائعة في العرف الحكومي ولذا نسمع بميزانية دولة الامارات العربية المتحدة وليس موازنة دولة الامارات العربية المتحدة، إن كلمة ميزانية هي المصطلح الشائع الاستعمال كما في كتاب المالية العامة للدكتور حامد عبدالمجيد دراز وكتاب الميزانيات الحكومية وعلاقتها بالتخطيط الاقتصادي للدكتور مبارك حجير وغيرها من المؤلفات في هذا المجال.

وبالرغم من انه ليست هناك مشكلة في استعمال أي من المصطلحين مادام المعنى أو المحتوى أو العملية الادارية التي يشيران لها مفهومة، ولكننا فضلنا استعمال كلمة موازنة لأن المنظمة العربية للعلوم الادارية قررت صحة استعمال كلمة موازنة بدلاً من كلمة ميزانية. فكلمة ميزانية تعني وجود توازن بين طرفي الايرادات والنفقات. في حين ان هذا التوازن مفقود في الواقع العلمي وذلك لأنه من النادر أن نجد دولة أو حكومة تستطيع أن تحقق توازناً دائماً بين ايراداتها ونفقاتها. وحقيقة الأمر أن العملية هي عملية سعي مستمر نحو موازنة الطرفين، الشيء الذي جعل كلمة موازنة أكثر دقة في التعبير عن الحالة الفعلية لوضعية الموازنة العامة (الكيالي، ص ٢١، ١٩٨٤م). كما أن الموازنة قد تعد أحياناً بصورة مقصودة تقل فيها ايراداتها عن نفقاتها (موازنة بالعجز) أو تزيد فها ايراداتها عن نفقاتها (موازنة بالفائض) بغرض احداث تأثيرات مرغوبة على مجرى النشاط الاقتصادي.

٣ – تعريف الموازنة:

لقد كانت كلمة موازنة (Budget) بالانجليزية تعني حقيبة النقود العامة (Public Purse) التي تحوي وثائق دخل ومصروفات الحكومة. وقد استعملت الكلمة في بريطانيا لتصف الحقيبة الجلدية التي يحمل فيها وزير المالية طلبات الحكومة واحتياجاتها من النقود بالاضافة إلى دخلها من الضرائب إلى البرلمان. وتدريجياً صارت الكلمة تعني الوثائق التي بداخل الحقيبة أي خطط الحكومة المقدمة للبرلمان للاعتماد. ولعله من الصعوبة بمكان أن نجد تعريفاً شاملاً للموازنة العامة شأنها شأن كل المواضيع العلمية المعقدة (Burkhead, 1956, P. 21).

إن التعارف ذات الكلمة الواحدة عملية مرغوبة وبخاصة في الكتب الدراسية ولكن في حالة دراسة الادارة العامة (ومعظم العلوم الاجتماعية الاخرى) ثبت انها عملية غير مجدية. وفي الحقيقة إن نظرة عامة لأدب الادارة العامة تخبرنا أنه حينما يحاول الكاتب أن يستعمل تعريفاً مختصراً فإن الكاتب يضطر أن يضيف ويشرح هذا التعريف في فقرات وربما في صفحات. وكما يقول الكاتب نوايت والدو إن الأثر المباشر للتعريفات القصيرة هو الشلل العقلي وليس التوضيح والتنوير (Nigro, 1980, P. 3).

وفي حالة الموازنة العامة فإن التعريف القصير لايعطي الصورة الحقيقية لعملية الموازنة. لقد أفرد الكاتب أرون ڤالدفسكي فصلاً كاملاً لتعريف الموزانة وتابع هذا التعريف من خلال الطبيعة المعقدة للموازنة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك فالموازنة عنده هي الوثيقة التي تحتوي على بنود وأبواب معينة وأرقام توضح تكاليف تلك الأبواب والبنود في قيم نقدية. كما عرف الموازنة بأنها عملية ترجمة الموارد المالية لأغراض انسانية. كما عرفها بأنها اتفاق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والجهاز الاداري. وعرفها أيضاً بأنها توقعات الأجهزة الادارية المتعلقة بنوعية البرامج التي تريد تنفيذها وهي من ثم تمثل استراتيجية تلك الأجهزة، أو شبكة اتصالات بينها وبين الأجهزة الحكومية الأخرى، أو سوابق قانونية مالية تعطي مشروعية للاعتمادات الجديدة على أساس الاعتمادات القديمة. ثم يختم ڤالدفسكي محاولته لتعريف الموازنة بقوله انه ليس هناك فائدة تجنى من القول ان الموازنة هي أحد تلك الأشياء بينما قد تكون هي كل تلك الأشياء وأشياء اخرى وذلك لأن أغراض الموازنة متنوعة بتنوع أغراض البشر. ولذلك فإنه من المفيد أن يتبنى الكاتب تعريفاً معيناً للموازنة حسب الأغراض التي في ذهنه. ولهذا فقد تبنى ڤالدفسكي تعريفاً معيناً دون أن يدعي انه التعريف الأوحد للموزانة العامة واقترح التفكير في عملية الموازنة كظاهرة سلوك انساني في إطار حكومي. وهذا التعريف يناسب غرضه من دراسة الموازنة كنشاط سياسي حكومي (Wildavsky, "a" 1979, P. 4).

ولكننا في هذا المقال ولأغراض تعليمية نود أن نقترح للموازنة تعريفاً بسيطاً يفي بأغراضنا فيها. وهو تعريف ورد في كتاب المالية العامة للدكتور/ حامد عبدالمجيد دراز، على النحو التالي: «الميزانية (الموازنة) هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقاً لأهداف المجتمع» (دراز ١٩٧٢، ص ٢١).

توضح التعريفات التي أوردها أرون فالدفسكي (وهو عالم اقتصاد سياسي) وتلك التي أوردها د. حامد عبدالمجيد دراز (وهو اقتصادي مصري) والتي يوردها كثير من الكتاب من خلفيات أكاديمية مختلفة، إن الموازنة العامة نشاط حكومي أساسي ومن ثم موضوع أصيل من مواضيع الادارة العامة. غير أن هذه العلاقات ليست واضحة في كثير من الأحيان في أذهان دارسي الادارة العامة مما يجعل عملية توضيحها في هذا المقال مسألة ضرورية.

٤ - مقدمة عامة - الموازنة وحقل الادارة العامة(*):

يعتقد طلاب الادارة العامة في كثير من الأحيان أن موضوع الادارة المالية والموازنة العامة موضوع صعب التناول ولذا يستحسن تجنبه بقدر الامكان. لقد نما هذا الاعتقاد نتيجة للارتباط الوثيق للمالية العامة في السابق بعلم المحاسبة وعلم الاقتصاد التطبيقي وعدم اتصاله بمواضيع الادارة العامة والجانب الانساني منها على وجه الخصوص. ويعكس هذا الاتجاه من جانب طلاب الادارة العامة عدم تذوق علم الرياضيات الذي تميز به بعض طلاب دراسة الحكومة بوجه عام والادارة العامة بوجه خاص. ولكننا في الواقع نجد أن مصطلحات مثل الموزانة العامة والادارة المالية العامة تحتوي على أكثر من مجرد المحاسبة والأرقام وذلك لارتباطها الوثيق بكثير من القيم السياسية والاجتماعية ولذا فإن الادارة المالية والموازنة العامة يمثلان جزءاً أصيلاً في بناء علم الادارة العامة (Pfiffner, 1960, P. 367)

إن النظرة إلى الموازنة العامة والادارة المالية على أساس أنهما جسم ثقيل من الأرقام تفتقد البعد الانساني الذي يجعل مواضيع مثل ادارة شؤون الموظفين ودراسة القيادة الادارية من المواضيع الأثيرة لدى طلاب الادارة العامة نظرة خاطئة تماماً. وذلك لأن معظم القضايا والصراعات التي تنشأ في أثناء العملية الادارية تأخذ شكل التنافس على توزيع المال العام في الحكومة. وهذا مايمكن أن يطلق عليه السياسة الادارية (Administrative Politics). فإذا عرفنا السياسة بصورة عامة على أنها تتعلق أساساً بالسؤال المشهور من يأخذ ماذا (Who gets What?) فإنه يمكن تعريف السياسة الادارية بأنها من يأخذ كم من المال العام؟ ولهذا فإن قدرة المصالح والدوائر الحكومية على الحصول على أكبر حصة من المال العام وجعل برامجها في مقدمة

* لقد اعتمد هذا الجزء اعتماداً كبيراً على مقالة للكاتبة الأمريكية «ناومي جيدن» والمقالة مثبتة في قائمة المراجع. كما ان مقدمة هذا الجزء قد استعيرت من مقال لكاتب المقالة يتوقع ظهوره في المجلة العربية للادارة قريباً ويتناول موضوعاً يتعلق ببرامج صندوق النقد الدولي في الدول العربية وذلك لتتناسب هذه المقدمة مع موضوع هذه المقالة.

البرامج الأخرى تتجسد في قرار من قرارات الموازنة. ولهذا السبب يقول الكاتب الأمريكي جورج بيركلي «إن الموازنة ليست فقط وثيقة سياسية بالاضافة إلى انها أشياء اخرى، ولكنها وثيقة سياسية قبل أن تكون شيئاً آخر»(Berkley, 1981, P. 267).

وهنا يجب أن نلاحظ أن تبين البعد السياسي للموازنة لايكفي لتوضيح علاقتها بعلم الادارة العامة رغم أن البعد السياسي في الادارة العامة هو الذي يميزها عن الادارة في القطاع الخاص. فالموازنة العامة تمثل أداة ادارية من أدوات التنسيق (Coordination) والتحكم (Control) والتخطيط (Planning) التي تعتبر من العمليات الادارية الهامة. ولاغرو والحال هكذا أن احتلت الموازنة كعملية ادارية موقعاً هاماً في الكتابات الادارية الأولى وكانت أحد مكونات مختصر لوثر قوليك الشهير (POSDCRORB) والذي تشير حروفه الأولى للحروف الأولى من وظائف الاداري والادارة المتمثلة في التخطيط (Planning) والتنظيم (Organizing) والتعيين (Staffing) والتوجية (Directing) والتنسيق (Co-ordinating) والتقرير (Reporting) والموازنة (Budgeting)، (Dunsire, 1973, P. 120).

ولايجب أن يعني وضع الموازنة في اخر قائمة العمليات الادارية انها قليلة الأهمية وذلك لأن الموازنة (الادارة المالية) كوظيفة تعتبر من الأركان الأساسية في النشاط الحكومي وذلك لأن الحكومة تأتي في المقدمة كممول وجهة انفاق رئيسية في أي مجتمع (عواملة، ١٩٨٣م، ص ٢٨). والحقيقة أن نظرة سريعة لتلك العمليات الادارية تدل على الموازنة. كعملية ادارية تتعلق بتوزيع تخصيص وادارة المسائل المالية. تتخلل جميع تلك العمليات الادارية. وفي هذا الصدد يقول الكاتب آرون فالدفسكي انه لايمكن أن نتصور تنفيذ أي سياسة حكومية دون رصد نقود لها في موازنة الدولة الشيء الذي يعني ان الموازنة هي المرآة التي تنعكس عليها كل نشاطات الحكومة ومنظماتها الادارية (Widzvsky, 'a', P. 128).

ولهذه الأسباب تعتبر وظيفة الادارة المالية والموازنة من الوظائف الحكومية المتخصصة التي تتطلب كثيراً من البحث والتنبؤ وحساب التكاليف. ولذا فالحكومة كوحدة لها عناصرها، ودوائرها كوحدات أصغر يجب أن تدرب مجموعة من أفرادها للقيام بتلك المهام ويكون من أهم واجباتها متابعة الصرف وتخطيطه بصورة تمكن من تنظيم المخصصات المالية والتأكد من أن المشاريع والبرامج الحكومية تمول بصورة منتظمة (Akpan, 1982, P. 83). وبما أن حقل الادارة العامة هو الحقل الذي يدرس جميع النشاطات الحكومية فإن مهمة هذا التدريب والاعداد لموظفي الدولة في مجال

الادارة المالية والموازنة العامة يكون من أهم واجبات هذا الحقل العلمي الهام. غير ان هذا الدور تواجهه الآن بعض الصعاب ولعل غياب الاطار النظري الذي يساعد على ربط جميع العوامل والابعاد المرتبطة بالطبيعة المميزة للادارة المالية الحكومية هو أهم هذه الصعاب والمشاكل. ولعل من أهم الأدوار التي يجب أن يلعبها هذا الاطار النظري هو تجميع مساهمات العلوم الاجتماعية المختلفة في دراسة موضوع الموازنة بصورة تمكن طالب الموازنة العامة من الالمام بجميع أبعادها وهذا ماهو مفقود الآن في دراسة الموازنة ليس فقط في مجال الادارة ولكن في جميع مجالات العلوم الاجتماعية الاخرى التي تهتم بدراسة الموازنة العامة للدولة.

تتوزع الآن دراسة الموازنة العامة والادارة المالية العامة كمواضيع أكاديمية على مجموعة من العلوم الاجتماعية كالاقتصاد وادارة الأعمال والمحاسبة والعلوم السياسية والادارة العامة. غير ان دراسة الموازنة والادارة المالية في الاطار النظري لتلك العلوم تتم بصورة معزولة عن بعضها البعض. إذ إن كل علم من هذه العلوم يركز على مجال معين دون أن تكون هناك أية محاولة لربط اهتمامات العلم المعين بالعلوم الأخرى. وقد كان التركيز الأساسي في دراسة الادارة المالية والموازنة في تلك العلوم منصباً على دراسة الأساليب الفنية في الموازنة العامة دون الاهتمام بالجانب السياسي والاداري فيها ودون الالتفات لعلاقة الموازنة العامة بالسياسة العامة للدولة. وقد كانت طرق البحث والتدريس في هذا المجال تقوم على مستوى عالٍ من العمومية غير انه لم تكن هناك محاولات تذكر لربط نظريات الموازنة ببيئتها.

والجدير بالذكر هنا هو ان الحدود التي ضربتها تلك العلوم حول دراسة الموازنة قد بدأت في التلاشي. تقول الكاتبة الأمريكية ناومي جيدن في هذا الخصوص إن الأعراف والنواحي العملية تقتضي أحياناً أن تكون دراسة الظاهرة الاجتماعية في حدود معينة لأحد العلوم الاجتماعية. إن تلك الحدود تحدد اهتمام العلم المعين وتبين نقاط التركيز لذلك العلم كما أنها تحدد مجال الدراسة وتبين نقاط التركيز فيه بصورة تسمح ببناء النماذج والنظريات. ولكن في بعض الأحيان تؤدي بعض التطورات في بعض مواضيع الدراسة إلى التوسع خارج الحدود المقبولة للعلم الاجتماعي المعين الشيء الذي يشكل تحدياً لاتجاهات الدراسة التقليدية في البحث والتدريس.

وتقرر الدارسة أن هذا ماحدث بالضبط لدراسة المالية العامة والموازنة الحكومية نتيجة للتعقيد المتزايد للادارة المالية وتسيس عمليات الموازنة وتوسع نشاطاتها ووظائفها (Caiden, 1985, P. 495)

ولقد أرجعت الكاتبة جيدن الأسباب التي قادت إلى تمرد موضوع الادارة المالية والموازنة العامة على الحدود التقليدية للعلوم الاجتماعية المختلفة في الولايات المتحدة إلى عدة أسباب. وبما أننا نعتقد أن هذه الأسباب صحيحة إلى حد ما في حالة كثير من البلدان النامية فإننا سنذكرها كما عددتها الكاتبة. تقول الكاتبة:

ظهرت في عقد الثمانينات في الولايات المتحدة بعض التغيرات الاجتماعية والسياسية التي كانت ذات أثر ضعيف في الماضي. لقد وضح جلياً أن مسيرة الأحداث الاقتصادية في الولايات المتحدة يحكمها كثير من التغيرات التي تحدث في بنية الاقتصاد العالمي، الذي لم تعد الولايات المتحدة تسيطر عليه كلياً. كما أن هناك بعض التغيرات التي حدثت داخلياً مثل اتجاهات النمو السكاني والتي تميزت بزيادة نسبة السكان كبار السن مما أدى إلى كثير من التغيرات في طبيعة قوة العمل في الدولة وطريقة الحياة الأسرية. هذا بالاضافة إلى التطورات التكنولوجية التي غيرت من نمط الحياة التقليدي وواجهت الحكومة بتحديات جديدة. ولقد كان الأثر الأول لهذه التغيرات هو زيادة العبء على القطاع العام بصورة لم تحدث من قبل. فقد ساهمت التغيرات السكانية في الضغط على قطاعات الخدمات مثل التعليم والصحة. وقاد النمو الاقتصادي والتكنولوجيا إلى تلويث البيئة بصورة قادت إلى ضرورة قيام القطاع الحكومي بمكافحة التلوث والأضرار الأخرى. وقد حاول القطاع العام في الولايات المتحدة مجابهة هذه المشاكل وذلك بزيادة الضرائب الشيء الذي قاد إلى بعض المشاكل السياسية الناتجة من المعارضة الشعبية للضرائب والتي وضحت في انتخاب رؤساء جمهوريات كريجان وبوش ينتمون إلى الأحزاب المحافظة والمعارضة لزيادة الضرائب (Caiden, 1985, P. 496).

ورغم أن هذه الصورة تحكي الوضع بدرجات متفارتة في معظم الدول الغربية كبريطانيا إلا انها أيضاً لاتخالف الوضع كثيراً في الدول النامية حيث نجد أن القطاع العام في معظم تلك الدول (وخاصة في الدول الفقيرة) هو القطاع المسؤول ليس عن تقديم الخدمات فحسب ولكن أيضاً عن قيادة المسيرة التنموية الصعبة. بل إن بعض الدول النامية البترولية الغنية كدول الخليج أضحت تواجه مشاكل مشابهة مما قاد بعض الحكومات إلى التفكير بفرض ضرائب على الخدمات والسلع الحكومية المختلفة حتى تستطيع أن تقابل المسؤوليات الحكومية المتعاظمة فقد فرضت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٨م لأول مرة في تاريخها ضرائب على الدخل حتى تواجه العجز المتعاظم في موازنتها السنوية، رغم تراجعها عن هذا القرار نتيجة لبعض العوامل

الداخلية. كما أعلنت الكويت في العام نفسه أنها ستقوم بفرض ضرائب كخطوة لابد منها للحفاظ على قوة ومتانة الاقتصاد الكويتي في مواجهة جملة من المتغيرات التي يعيشها العالم (صحيفة البيان، ١٩٨٩م).

لقد قادت محاولات الحكومات المختلفة للتعامل مع مشاكل تمويل خدمات ومشاريع القطاع العام إلى تغيرات جوهرية في الادارة المالية العامة والموازنة العامة. لقد صارت الموازنة العامة أكثر تعقيداً وتهتم بتطبيق وبناء تقنيات ادارية معقدة كما تهتم بشؤون تمويل وتنفيذ مشاريع الاستثمار الحكومية الضخمة واجراء المفاوضات مع المصالح الحكومية والقطاع الخاص بالاضافة إلى التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لايرادات ومصروفات الحكومة. كما صارت بيئة الموازنة سياسية معقدة، فقد توسعت الطلبات الشعبية على مخصصات الموازنة مع زيادة الحاجة لتدخل الحكومة لتقديم حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وقد أدى كل هذا إلى زيادة الضغط على نظام صنع القرار الحكومي (Caiden, 1985, P. 496). لقد قادت كل هذه التغيرات إلى مشاكل عديدة أظهرت تحديات جديدة لدراسة الموازنة العامة في اطار العلوم الاجتماعية التقليدية كما أسلفنا. إذ ان تدريس الادارة المالية والموازنة العامة من وجهة نظر المحاسبة أو ادارة الأعمال أو الاقتصاد لاتواجه المشاكل العملية التي تفرزها البيئة المعقدة للموازنة العامة إذ لاتحاول اطروحات تلك العلوم ونماذجها ونظرياتها ربط الادارة المالية والموازنة باطارها السياسي والاداري. غير ان هذا لايعني ان التغيرات التي حدثت في طبيعة الادارة المالية الحكومية والموازنة العامة لم تؤثر على طريقة تدريسها في تلك العلوم.

فبالرغم من أن بعض المهتمين بدراسة الموازنة العامة في تلك العلوم يقولون ليس هناك جديد في موضوع الادارة المالية وان التغيرات التي شهدها عقد الثمانينات لاتعني ضرورة اعادة النظر في نظريات ونماذج دراسة الادارة المالية والموازنة في تلك العلوم وإنما تستدعي فقط بعض الاضافات والتعديلات الطفيفة في تلك النظريات وأساليب الدراسة فيها. ولكن رغم هذه الاتجاهات المحافظة يمكن أن نلاحظ أن هذه العلوم قد أثرت بعضها في بعض، الشيء الذي قاد إلى أن يتبنى كل من تلك العلوم بعض الأفكار التي تنافس في العلوم الأخرى وبخاصة فيما يتعلق بدراسة الموازنة. ويوضح الجدول رقم (١) التأثيرات المتداخلة والمتبادلة للعلوم الاجتماعية في مجال دراسات الادارة المالية بصفة عامة والموازنة العامة للدولة بصفة خاصة.

يوضح هذا الجدول التأثيرات المتبادلة بين العلوم الاجتماعية الأربعة التي تهتم بموضوع الموازنة العامة وان علم المحاسبة مثلاً لم يتأثر فقط بالعلوم الاجتماعية

القريبة منه كالاقتصاد وادارة الاعمال ولكنه أثر وتأثر بعلوم كانت تعتبر ضعيفة العلاقة به كعلم السياسة الذي تأثر هو الأخر بصورة واضحة بالاتجاهات والأفكار الجديدة في العلوم الاجتماعية الأخرى. ويجب أن نلاحظ هنا أن مفعول هذه التأثيرات في الدراسات العربية أضعف مما هي الحال في الدراسات الغربية وذلك لأسباب لاتهمنا كثيراً في هذا المقال.

إن هذه التأثيرات المتبادلة بين العلوم الاجتماعية الأربعة في موضوع دراسة الادارة المالية الحكومية وموازنة الدولة تدل دلالة واضحة - رغم ضعفها في الوقت الراهن - على ضرورة وجود اطار نظري موحد يساعد طالب الموازنة على التعرف بصورة شاملة على هذا الموضوع الحيوي المهم. ولعل أكثر الحقول ترشيحاً لتقديم هذا الاطار النظري الموحد هو حقل الادارة العامة وذلك بسبب تركيزه على الادارة الحكومية بصورة عامة والعوامل المؤثرة في عملياتها بصورة خاصة. وهذا مانحاول القيام به في هذا المقال وإن كنا لاندعي أن الاطار النظري الذي سنقدمه هو البديل الوحيد الذي يمكن أن يحل هذه المشكلة النظرية المعقدة، كما اننا لاندعي أيضاً بأن هذا الاطار مكتمل من جميع نواحيه، ولكنه على أي حال يخدم غرضنا في هذا المقال بتقديم اطار نظري يربط مابين المواضيع المختلفة التي تتداخل في موضوع دراسة الموازنة. ولكن قبل أن نقدم هذا البديل نحتاج إلى أن نتعرف بصورة مجملة على الاتجاهات النظرية التي تدرس الادارة المالية والموازنة في الحقول العلمية الأخرى والأسس النظرية التي ترتكز عليها تلك الاتجاهات.

جـدول رقـم (١)

العلـم	تأثيراته على العلوم الأخـرى			
	الادارة	المحاسبة	الاقتصاد	السياسة
الادارة	* انظمة تبويب الموازنة Budget Claasification. * مراجعة العمليات Operational auditing.	* انظمة الموازنة الموحدة. Integrated budget Systems. * مراكز التكلفة.	* ربط الاتجاهات الاقتصادية بسياسات الموازنة Relating Economic trends to Policies.	* نظرية الاختيار وقواعد صنع القرار Public choice theory and decision rules.

تابع الجدول رقم (١)

العلم	تأثيراته على العلوم الأخرى			
	الادارة	المحاسبة	الاقتصاد	السياسة
المحاسبة	* تنفيذ الموازنة والادارة Budget excution and financial management	- أنظمة حسابات التمويل. Fund accounting systems.	* قياس الايرادات والنفقات. Measurement of revenue and expenditure	* قضايا نمو حجم القطاع العام. Issues of public sector decision rules
الاقتصاد	* تطبيق أساليب تحليل التكلفة والمنفعة. Cost-benefit applications * اساليب تحليل التنبؤ والنتائج Forcasting and impact ayalysis	* مؤشرات السلامة الصحة المالية Fiscal health indicators and macro economics	* نظريات الاقتصاد الجزئي والكلي العام Public microeconomics	* اتجاهات الاقتصاد السياسي Political economy
العلوم السياسية	* العنصر السياسي Politics * ادارة التقشف Cut-back management	* اهتمام شعبي متزايد بالمعلومات المحاسبية Broader audienc for accounting informations	* تطبيقات النظريات الاقتصادية على السياسة العامة. Policay applications of economy theory	* العمليات السياسية Political processes

٥ - الاتجاهات التقليدية في دراسة ادارة الموازنة والمالية العامة:

لقد تأثرت دراسة الادارة المالية والموازنة العامة بنظريات صنع القرار وذلك لأن الموازنة العامة في جميع مراحلها تمثل مجموعة من القرارات السياسية والادارية. وفي هذا الاطار يمكن أن نتحدث عن اطارين كبيرين توزعت عليهم دراسة الادارة المالية الحكومية بصفة عامة والموازنة العامة بصفة خاصة فهناك الاتجاه العقلاني (Rationality) والاتجاه التراكمي (Incrementalism). ويطرح كل من الاتجاهين

اسلوبين مختلفين ليس فقط في مسألة صنع القرار المالي ولكن في طريقة اعداد ذلك القرار. فالاتجاه العقلاني الذي يمكن أن نرجعه إلى كتابات هيربرت سايمون يطرح صورة منطقية لعملية صنع القرار الاداري تتمثل في الآتي:

أولاً : تحديد وترتيب أولويات الحكومة (أو أية منشأة ادارية).

ثانياً: تحديد السياسات والبدائل التي يمكن أن تساهم في تحقيق تلك الأهداف.

ثالثاً: مقارنة تكاليف كل من تلك البدائل مع المنافع المتوقعة من كل بديل.

وأخيراً اختيار البديل المناسب وهو الذي يكون أقل البدائل تكلفة وأكثرها تحقيقاً للأهداف التي حددت في الخطوة الأولى.

يفترض الاتجاه العقلاني إمكانية جمع كل المعلومات المطلوبة وسهولة تصنيفها وتبويبها، ولذا فعملية صنع القرار هي عملية اختيار بين بدائل مدروسة دراسة فنية تعتمد على الطرق الكمية والرياضية. كما يحاول هذا الاتجاه أن يقدم نظرية موجهة (Normative theory) للموازنة توصي أو تؤسس أشكالاً فنية معينة لاعداد صنع القرار في عملية الموازنة. وغالباً ماتعتمد هذه الأشكال الفنية على أساليب التحليل الاقتصادي وأساليب ادارة الأعمال التي تعتبر ضعيفة الحساسية للعوامل السياسية التي لايمكن وضعها في صورة كمية. ويمكن ان نتابع هذا الاتجاه العقلاني من خلال مساهمات الحقول العلمية التي تتبناه وهي حقول ادارة الأعمال والمحاسبة والاقتصاد. ويتبنى بعض كتاب الادارة العامة نظرية عقلانية تشابه كثيراً نظرية حقل ادارة الأعمال.

أ – اتجاه ادارة الأعمال:.

لقد نشأ هذا الاتجاه وتطور أبان القرن التاسع عشر ويهتم بتقديم وصفات معينة لتبويب وتنظيم موضوعات الموازنة ومحتوياتها. كما يهتم هذا الاتجاه أيضاً بتقديم وصفات لاصلاح دورة الموازنة وطريقة صنع القرار فيها. ويركز هذا الاتجاه على عملية الضبط المالي بالاضافة إلى سنوية الموازنة ووحدتها ومشروعية الصرف واستعمال الاعتمادات المالية في الموازنة ووفقاً للوائح والقوانين. لقد تعززت وقويت الوصفات التي يقدمها هذا الاتجاه نتيجة للفكرة التي تصور الموازنة كأداة لخدمة أغراض الادارة والضبط والتخطيط المالي. وتشكل التطورات الحديثة في أدوات الموازنة مثل موازنة الأداء والتخطيط والبرمجة وموازنة قاعدة الصفر والادارة بالأهداف امتداداً لهذا الاتجاه.

إن الافتراض الأساسي في هذا الاتجاه هو أن الادارة عملية واحدة

(Generic) ولاتختلف في طبيعتها بصرف النظر عن مكانها. ولذا فما يصلح للقطاع الخاص يمكن أيضاً أن يطبق في القطاع العام.ولذلك فإن معظم الأدوات الادارية الفنية التي طورت ونجحت في القطاع الخاص كموازنة قاعدة الصفر وموازنة التخطيط، والبرمجة، والادارة بالأهداف، قد حاول أصحاب هذه الاتجاهات تطبيقها على الادارة الحكومية وعلى هذا الأساس فإن معظم منظري هذا الاتجاه في الوقت الراهن يعتبرون الادارة العامة جزءاً من ادارة الأعمال ولهذا السبب أضافت كثير من كليات ادارة الأعمال برامج ادارة حكومية لبرامجها التقليدية كما أقامت كثير من الجامعات كليات ادارة بغرض تخريج كوادر يمكن استخدامها في القطاعين الخاص والعام. وبالرغم من ان الاختلاف بين الادارة الحكومية والادارة الخاصة والمتمثل في البيئة السياسية الخالصة للادارة الحكومية، فلازال هناك اتجاه قوي يزعم بأن كفاء ة الادارة الحكومية يمكن رفعها وتحسينها بتبني أساليب وتقنيات وأدوات ادارة القطاع الخاص، وبخاصة في مجال ادارة برامج الموازنة الحكومية (Hartle, 1985, P. 341).

ب – اتجاه المحاسبة العامة:

يركز هذا الاتجاه على العملية المحاسبية ومشروعية الصرف في الموازنة. وفي السنين القليلة الماضية توسعت اهتمامات هذا الاتجاه لتشمل الاهتمام بأساليب انسياب النقود (Cash Flow) والمراجعة المالية ومراجعة الأداء (تقييم البرامج) والتنبؤ بالظروف المالية وضبط ومراقبة الايرادات، والمصروفات في الموازنة. كما توسع نطاق هذا الاتجاه ليشمل دراسة النتائج التي تحققت من تنفيذ برامج الموازنة هذا بالاضافة إلى المسؤولية التقليدية للمراجعة المالية. وقد اعتبرت عملية تقييم البرامج الحكومية عملية ضرورية نسبة لأن الهدف الرئيسي من العملية الادارية هو تحقيق نتائج بدرجة عالية من الكفاء ة. وقد صارت عملية التقييم هذه عملية بحثية تساعد منفذي الموازنة ومديري البرامج الحكومية على اعادة تخطيط نشاطاتهم، حتى يتمكنوا من تحقيق النتائج المرجوة منها. وقد يأخذ التقييم صوراً كثيرة، فقد يركز التقييم على مدخلات البرامج أو على مخرجاته وفي كلتا الحالتين يكون الهدف التأكد مما إذا كان البرنامج قد حقق أهدافه أو لا. (Nigro, 1980, P. 270).

يعتبر تركيز الاتجاه المحاسبي على عملية تقييم البرامج الادارية حديثاً

نسبياً، إذ لم يظهر إلا في عقد الستينات وفي مجالات برامج الصحة العامة والتعليم وبعض النشاطات الأخرى. وقد تطور هذا الاتجاه في بعض الدول الغربية كالولايات المتحدة وبريطانيا وذلك لعدة أسباب. ومن هذه الأسباب الزيادة الكبيرة في الانفاق على البرامج الاجتماعية مثل التعليم والصحة والعناية بالطفولة وضبط الجريمة وغيرها. هذا وقد طور هذا الاتجاه المحاسبي بالاضافة إلى الأساليب المحاسبية التقليدية أدوات فنية جديدة لاجراء عملية التقييم. وكما يفترض الاتجاه الأول ان مايصح في القطاع الخاص يمكن أن ينجح في القطاع العام، نجد أن الاتجاه المحاسبي يتبنى نفس النظرة العقلانية المجردة والتي تحاول أن تعزل الموازنة العامة من بيئتها السياسية المعقدة.

جـ اتجاه الاقتصاد والمالية العامة:

إن الاتجاه العقلاني الثالث في دراسة المالية العامة والموازنة هو اتجاه دراسات المالية في حقل الاقتصاد والذي ترجع أصوله إلى نقاشات علماء الاقتصاد في الماضي حول الضرائب ونقاشاتهم في الحاضر حول مايعرف باقتصاد الرعاية الاجتماعية (Welfare Economics). تركز المالية العامة كفرع من فروع حقل الاقتصاد عادة على موضوع الكفاء ة وموضوع العدالة في سياسة الضرائب والطريقة العقلانية المثلى لتوزيع موارد الدولة وتطبيق نماذج الاقتصاد الجزئي على عملية صنع القرار الحكومي المالي. وحقيقة القول ان دراسة المالية العامة هي دراسة لموارد الدولة التي تمول بها أنشطتها سواء أكانت هذه الأنشطة روتينية عادية أو استثمارية تنموية. وقد ساهم هذا الاتجاه في ادخال مجموعة من الأساليب والأدوات الفنية مثل أساليب التحليل الاقتصادي كأساليب التكلفة والمنفعة (Cost-Benefit Analysis) ودراسات فعالية التكلفة (Cost Efficiency) وأساليب كفاء ة التكلفة (Cost-Effectiveness).

لقد كانت الانتقادات التي وجهت إلى الاتجاه العقلاني هي المدخل إلى الاتجاه الثاني في دراسة الموازنة العامة وهو مايمكن أن نطلق عليه الاتجاه التراكمي. لقد انتقد هذا الاتجاه الاسلوب العقلاني بأنه لايأخذ في الاعتبار محدودية القدرة الانسانية على التحليل حتى بمعاونة التكنولوجيا الحديثة وذلك لأن العوامل التي تدخل في عملية التحليل عوامل متداخلة وقد لايخضع معظمها للحساب الكمي والرياضي ويقول المدافعون عن هذا الاتجاه ان اسلوب صنع القرار الحكومي يختلف عن طريقة صنع القرار في القطاع الخاص وذلك بسبب

البيئة السياسية المعقدة للقرار الحكومي. ولذلك فإن الاتجاه العقلاني يمكن أن يكون مفيداً في القطاع الخاص حيث يكون تأثير العوامل غير الاقتصادية ضعيفاً في عملية صنع القرار الاداري. غير ان هذا الاطار العقلاني وأدواته الفنية التي طورت في الحقول العلمية الآنفة الذكر لاتصلح في الاطار الحكومي. وذلك لأن القرار الحكومي ينشأ ويتطور في بيئة سياسية بالغة التعقيد. وقبل أن نتناول بالنقاش أساسيات الاتجاه التراكمي لعله من المفيد أن نتحدث عن الطبيعة المختلفة للمالية العامة والمالية الخاص.

المالية العامة والمالية الخاصة:

إنه لمن الضروري بمكان أن نقرر هنا الطبيعة المختلفة للنشاط الحكومي مقارنة بنشاط المنشآت الخاصة بصورة عامة ومن ثم الطبيعة المختلفة للنشاط الحكومي والنشاط المالي الخاص بصورة خاصة. إن هذا التفريق هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من فهم الطبيعة الخاصة للنشاط المالي الحكومي والعوامل المتعددة التي تؤثر فيه. فإذا تجاوزنا عن أوجه الشبه التي تجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص مثل التنظيم الداخلي وهرمية التنظيم ودور القيادة الادارية نجد أن هناك اختلافات جوهرية بين القطاعين. ولعل الاختلاف الوحيد والذي نشأ عنه الاختلاف الأساسي في النظام المالي في القطاعين هو الطبيعة السياسية للقرار الاداري المالي الحكومي. يقول الكاتب الأمريكي باري بوزمان «إن القرارات الحكومية حول فرض الضرائب وتخصيص مصروفات الدولة وسياسة الدولة الاقتصادية التي تؤثر في مجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع تعتبر بمثابة القلب في العملية السياسية. إذ يرتبط بهذه الأمور قضايا سياسية مثل توزيع السلطة، وتنشيط الدعم للنظام السياسي للحكومة بالاضافة إلى قبول طلبات بعض القطاعات ورفض طلبات بعضها الآخر. فسياسات وقرارات المالية العامة لها تأثيرات قصيرة المدى على قطاعات واسعة من السكان أكثر من أي قرار حكومي آخر (Bozeman, 1979, P. 215).

ومن الجانب الآخر نجد أن حقيقة تأثر القطاع الخاص بقوى السوق أكبر من تأثر القطاع العام بتلك القوى تعني أن هناك اختلافات جوهرية في وسائل وأدوات صنع القرار ومعايير قياس الكفاءة والجودة وفي عملية توزيع المواد الاقتصادية والموارد المالية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص كما يظهر من الوظيفة المالية في كل منهما والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

** تستهدف المشروعات الخاصة من قيامها بالانفاق على مشاريع معينة تحقيق أقصى ربح ممكن، باعتبار أن الهدف الرئيسي لها هو تحقيق المنفعة الخاصة لصاحب المنشأة. أما النشاط العام فإنه يتوخى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع حتى ولو تعارض هذا الهدف مع تحقيق ربح وبالتالي فإن الحكومة قد تقدم على القيام ببعض المشروعات رغم علمها مقدماً ان الايرادات الناتجة منها لاتسمح بتحقيق أرباح بل وقد لاتكفي لمواجهة النفقات اللازمة لاقامة المشروعات وتسييرها وهي تقوم بذلك لاعتبارات اخرى غير الربح ذات طبيعة سياسية واقتصادية واجتماعية ترى وجوب انجازها للمصلحة العامة.

** ترتب على اختلاف الهدف من الانفاق بين النشاط الخاص والنشاط العام ان اختلفت معايير قياس نجاح السياسة المالية فيهما. فمعيار نجاح النشاط الخاص هو أن يحقق ربحاً، أما معيار نجاح النشاط العام فهو ان يحدث الانفاق العام الآثار السياسية والاقتصادية المرغوبة والتي تختلف بطبيعة الحال من دولة إلى اخرى بحسب النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد في الدولة والسياسة الاقتصادية والمالية المطبقة فيها (أحمد حشيش، ١٩٨٣م، ص ٢).

إن هذه الاختلافات في جوهر النشاط المالي الخاص والنشاط المالي العام تشكل الفرق في مجموع المواضيع التي يتطرق لها علم المالية العامة والادارة المالية العامة من جهة وعلم ادارة الأعمال من جهة أخرى. ولهذا اهتمت دراسات المالية العامة بتحليل وتقصي حركة وتصرفات القطاع العام والآثار الناجمة عن تلك الحركة، على الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومحاولة قراء ة الاتجاهات المستقبلية لتلك الأوضاع وعمل التخطيط اللازم وتدبير مصادر التمويل لتحقيق أهداف سياسة الدولة. بالاضافة إلى تطوير أدوات ضبط ومراقبة الجوانب المالية في حدود الامكانيات المتاحة. وبناء على هذا فإن السياسة المالية تعد من أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدولة ولاتخفى الطبيعة السياسية والاجتماعية في تلك المواضيع، ولعل هذه الطبيعة السياسية تظهر أكثر ماتظهر في التطبيق العملي للسياسة المالية التي تتمثل في إيرادات الدولة ونفقاتها.

إن لايرادات ونفقات الدولة أبعاداً سياسية لانجدها في القطاع الخاص، وقد أدى الأمر لأن يكون القرار المالي الحكومي قراراً سياسياً بالدرجة الأولى. فايرادات الدولة (والإيرادات الجارية على وجه الخصوص) والمتمثلة في الدخل الضريبي عموماً تطرح السؤال السياسي: من هو المتحمل للعبء الضريبي؟ كما وإن نفقاتها (الجارية والرأسمالية) تطرح سؤالاً سياسياً حول من هو المستفيد من نفقات الحكومة؟ إن

الاجابة على هذه الاسئلة في الواقع العملي (وبخاصة في الدول الديمقراطية) تؤدي إلى تنظيم القطاعات الاجتماعية المختلفة في صورة أحزاب وجماعات ضغط تحاول التأثير على القرار المالي الحكومي حتى تدرأ عن نفسها العبء الضريبي من جهة وتستفيد من أكبر قدر من النفقات الحكومية من جهة أخرى.

وهذه الحقيقة بالذات هي التي أدت إلى فشل معظم برامج النقد الدولي الاصلاحية في الدول النامية الفقيرة وذلك لأنها في جملتها برامج عقلانية (فنية) تفتقد الحساسية للجذور السياسية لمعظم ايرادات ونفقات الحكومة. كما أن هذه الحقيقة بالذات هي التي تشكل التبرير المنطقي للاتجاه النظري الثاني في دراسة الموازنة والادارة المالية العامة وهو ماسوف نطلق عليه الاتجاه التراكمي أو الاتجاه السياسي (Incrementalism) والذي سوف نتناوله في الجزء التالي:

د - الاتجاه التراكمي ودراسة الموازنة في حقل الادارة العامة وعلم السياسة:

يعتبر ريتشارد لندبلوم وأرون ڤالدفسكي من مؤسسي هذا الاتجاه. ويقدم هذا الاتجاه نظرة مختلفة لعملية صنع القرار في الحكومة مركزاً على الطبيعة السياسية الخالصة لهذه العملية. ويعتبر مؤيدو هذا الاتجاه أن عملية صنع القرار الحكومي تنطوي على صراع بين المصالح وبالتالي تتضارب وتتناقض المعلومات حول المشكلة باختلاف المصالح والجماعات المرتبطة بها. ولذلك فليس هناك معلومات فنية محايدة، كما يزعم أصحاب الاتجاه العقلاني. وإنما تعبر أكثر المعلومات كمية وفنية عن قيم ومصالح سياسية معينة. ولهذا السبب يركز الاتجاه التراكمي على أساليب سياسية وادارية تساعد على تحقيق التواؤم بين هذه المصالح المختلفة والمتصارعة. ويمكن تلخيص هذه الأساليب في أسلوب المساومة السياسية (Political Bargaining) بين الجماعات المختلفة المهتمة بعملية صنع القرار. فصنع القرار في هذا الاتجاه لايتم بصورة عقلانية مجردة يبادر فيها صانع القرار بالبحث عن حلول للمشاكل كما يفترض النموذج العقلاني. ولكن في الواقع لايتخذ القرار لتغيير الأوضاع الراهنة إلا إذا تحركت جماعات ذات وزن سياسي تطالب بتغيير الأوضاع أو ايجاد حل لمشكلة ما مرتبطة بمصلحة مجموعة ما. ولهذا فإن عملية صنع القرار ليست عملية عقلانية واعية ولكنها محاولة لتغيير الوضع الراهن تغيراً اضافياً تراكمياً يبنى على ماهو موجود ويحقق الرضا للمصالح والجماعات التي طالبت بالتغيير حتى تعود عملية التوازن بين المصالح المختلفة (Lee, 1977, P. 17).

لقد اطلق لندبلوم على تلك العملية اسم التراكمية المتقطعة (Disiointed In-crementalism) وذلك لأن البدائل للوضع الراهن لايبحث عنها إلا إذا دافعت عنها مصالح وقطاعات اجتماعية ذات مصلحة ووزن. وعندها يبدأ البحث عن تغيرات هامشية لاستيعاب الطلبات الجديدة. ويقول أصحاب هذه النظرية انه يجب أن تنظم عملية صنع القرار بصورة تسمح لكل المصالح بالتعبير عن نفسها في مرحلة من مراحل صنع القرار. وبذلك يكون القرار النهائي ممثلاً للتوازن والاتفاق على سياسة معينة ثم التوصل إليها عن طريق التراضي بين الأطراف والقطاعات المختلفة. ولهذا السبب يعتقد المدافعون عن هذه النظرة التراكمية أن عملية صنع القرار لاتشتمل على أكثر من مجموعة من التوازنات والتوفيقات غير المخططة يحاول صانعو القرار أن يتفاعلوا فيها مع طلبات اجتماعية محددة. ولذا ليست هناك حاجة لتنظيم عقلاني شامل، كما أن هذا النظام لايمكن أن ينجح في الواقع العملي الذي يتميز بالصراع بين كثير من وجهات النظر في واقع صنع القرار الحكومي (Self, 1977, P. 39).

لقد أفرز هذا الاتجاه العام في دراسة صنع القرار الاتجاه الرابع في دراسة الموازنة العامة، وهو اتجاه يركز عليه بعض كتاب الادارة العامة وعلماء السياسة، وسوف نتناول هذا الاتجاه قبل أن نتحدث عن اطارنا النظري المقترح.

هـ - اتجاه علم السياسة في دراسة الموازنة:

تعتبر دراسة الموازنة في هذا الاتجاه امتداداً لنظرية التراكمية. لقد ركز هذا الاتجاه في دراسة الموازنة العامة الهامشية التي تحدث في الاعتمادات المالية الحالية حين اتخاذ صنع القرار المالي بالنسبة للاعتمادات المستقبلية. وهذا يعني ان اعتمادات السنة الماضية تعتبر كقاعدة أو كأساس تحسب على أساسه اعتمادات العام القادم (Minmier, 1975, P. 7).

يركز هذا الاتجاه عموماً على الجانب السياسي والسلوك السياسي، ويبدأ كما في كتابات ريتشارد فينو وأرون ڤالدفسكي بوصف العملية السياسية التي تتم بها عملية الموازنة واتخاذ القرار المالي. لقد تعددت الاتجاهات التراكمية التي تحاول تطوير نماذج احصائية للتنبؤ بنتائج واتجاهات الموازنة (Jackson, 1983, P. 171). وهناك اتجاهات اخرى وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية، تركز على دراسة مايعرف بموازنة الكونجرس وتناقش ماإذا كانت عملية

الموازنة عملية تراكمية وهل هذه العملية التراكمية مرغوبة أم لا؟. إن مايميز هذا الاتجاه السياسي هو انه اتجاه وصفي، ولو أن هناك بعض الجوانب العملية فيه تركز على فائدة العملية التراكمية في دورة الموازنة. ويطرح هذا الاتجاه ويحاول الاجابة على مجموعة من الأسئلة مثل: من الذي يملك السلطة والقدرة على التأثير على قرارات الموازنة وتوزيع الموارد المالية؟ ماهي طبيعة المجموعات التي تملك السلطة الفعلية في التأثير على النتائج النهائية للموازنة؟ بالاضافة إلى أسئلة أخرى تتعلق بتوزيع السلطة. والإجابة على تلك الأسئلة يركز هذا الاتجاه على التفاعلات بين العوامل المؤثرة في عملية صنع الموازنة العامة للدولة مثل الناخبين، وجماعات الضغط ومجموعات الاداريين والبيروقراطيين (Jackson, 1983, P. 145). ويدافع أصحاب هذا الاتجاه عما يعرف بموازنة البنود التقليدية بازاء الموازنات الفنية التي طورت في الاتجاه العقلاني، مثل موازنة التخطيط والبرمجة وموازنة قاعدة الصفر وموازنة الأداء وغيرها.

لقد ترتب على وجود اتجاهين في دراسة الموازنة العامة ان تركز النقاش حول الموازنة العامة ودراستها في مجموعتين هما مجموعة الفنيين ومجموعة السياسيين والاداريين. ولايعني وجود هاتين المجموعتين انه لاتوجد فروقات داخلية في اطار كل مجموعة ولكن يعني ان هناك مميزات عامة معينة تتميز بها كل مجموعة جعلت من الممكن التفريق بينهما. وكتلخيص لحديثنا عن الاتجاه العقلاني والاتجاه التراكمي يمكن أن نتحدث عن كل مجموعة على حدة (White, 1985, P. 624).

أ - مجموعة الفنيين :

هذه المجموعة تعبر عن الاطار العقلاني وتعتبر عملية الموازنة عملية اقتصادية وفنية بحتة يمكن دراستها واصلاحها عن طريق تقديم بعض الأساليب والأدوات الفنية التي تساعد في عملية التخطيط الاقتصادي وتوزيع المصادر بأكفأ صورة ممكنة. وتنظر هذه المجموعة إلى العامل السياسي الذي تركز عليه المجموعة الثانية كعامل غير عقلاني يجب أن يبعد من الصورة تماماً حتى يمكن ادخال الوسائل العقلانية في تخطيط الموازنة. وقد ادخلت هذه المجموعة كثيراً من الأساليب الفنية (وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية) بغرض اصلاح طرق اتخاذ القرار المالي واجراءات اعداد الموازنة. ومن هذه الأساليب موازنة الأداء وموازنة التخطيط والبرمجة وموازنة قاعدة الصفر. وقد

طبقت هذه الأساليب في وقت آخر على موازنة الحكومة الفيدرالية الأمريكية وبعض ولاياتها. وقد حققت هذه الأساليب نجاحات متفاوتة على مستوى الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات. وبالرغم من أن هذه الأساليب لم تستمر لفترات طويلة ولكنها تركت أثراً يتمثل في العمليات التحليلية التي تتم قبل اعداد الموازنة. وقد أوضحت دراسة قام بها الكاتب الأمريكي ستانلي بونتر في عام ١٩٨٥م، ان كل الولايات الأمريكية قد أدخلت واستعملت أحد تلك الأساليب في وقت من الأوقات (Bonter, 1985. P. 616). وقد استعملت هذه الأساليب بصورة متفاوتة في النجاح في بعض الدول الأوروبية الأخرى كبريطانيا (Spiers, 1975, P. 86).

ب – مجموعة الاداريين والسياسيين:

يعتقد اعضاء هذه المجموعة أن فشل تلك الأساليب الفنية في اعداد الموازنة الحكومية هو نتيجة لفشل أصحاب هذه النظريات في فهم الطبيعة السياسية المعقدة للموازنة. ويحتجون بأن تجربة هذه الأساليب وفشلها ثم العودة إلى موازنة البنود التقليدية التي يعتبرها أعضاء هذه المجموعة الشكل المناسب للموازنة الحكومية هو دليل على ضعف تلك الأساليب. ويقول الكاتب آرون ڤالدفسكي إن الموازنة التقليدية قد استطاعت الاستمرار لأن الأساليب التي قدمت كبدائل لها لم تستطع أن تتجاوب مع البيئة السياسية للموازنة الحكومية (Wildavsky 'b', 1987, P. 501).

إن الموازنة في اعتقاد هذه المجموعة هي عبارة عن المرآة التي تنعكس عليها طبيعة النظام السياسي وهي لهذا السبب نتيجة له. ولهذا فإن الاصلاح يجب أن يبدأ بتغيير السبب (النظام السياسي) وليس النتيجة (الموازنة). ويقول أصحاب هذا الاتجاه إن تلك الأساليب الفنية التي يعتقد أصحابها انها عقلانية هي حقيقة لاعقلانية لأنها اتجهت إلى تغير شكل الموازنة ومحتواها دون معرفة ان شكل الموازنة ومحتواها هو تعبير عن توازنات سياسية معينة. ونسبة لارتباط الموازنة الحكومية بمصالح كثير من الجماعات السياسية المتنافسة على مخصصات الموازنة، فقد أضحى من المستحيل تحديد أهداف عقلانية بعيداً عن تلك المصالح. ولذا فإن عملية الموازنة التقليدية تساعد على اخماد الصراع السياسي لأنها تساعد على الوصول إلى توزانات سياسية فيما يتعلق بتوزيع مخصصات المال العام. أما الأنظمة العقلانية (التخطيط والبرمجة) فإنها تؤجج

هذا الصراع السياسي لأنها تطالب بضرورة تناسق أهداف البرامج ليس مع مصالح الجماعات السياسية ولكن مع الأهداف العقلانية للبرنامج وهذه النظرة العقلانية قد تؤدي احياناً إلى المطالبة بالغاء بعض البرامج التي فشلت في اثبات جدواها والمرتبطة ببعض المصالح السياسية القوية (Schick, 1973, P. 146-156). وقد لاحظ هذه الحقيقة نفسها الكاتب آرون فالدفسكي الذي وضح صعوبة استعمال الأساليب العقلانية التي تتجاهل المصالح والضغوط السياسية في اعداد الموازنات في الدول الديمقراطية والتي لابد ان تصطدم بالمصالح السياسية المتصارعة.

ويهاجم أعضاء هذه المجموعة الاتجاهات العقلانية من ناحية أيديولوجية تعترض على التخطيط العقلاني الشامل من حيث انه محاولة لمركزة صنع القرار في أيدي فنيين مما يهدد النظام الديمقراطي التعددي كما هو حادث في الدول الشيوعية. وفي هذا الخصوص يقول آرون فالدفسكي إن النظرية العقلانية في الموازنة تعني اخضاع توزيع الموارد المالية لمتطلبات هذه النظرية. وبما أن كل الأنشطة الحكومية تمول بواسطة الموازنة فهذا يعني أن أية نظرية عقلانية هي محاولة لتحديد مايجب أن تفعله الحكومة وهذا يعني ان تشكل هذه النظرية الفلسفة التي تحدد نشاطات الحكومة الشيء الذي يجعلها نظرية سياسية شمولية (Handa, 1980, P. 657). وبالاضافة لهذا فإن الطبيعة المعقدة للموازنة تجعل المعلومات المرتبطة بالقرار المالي والتي تحتاج إلى دراسة وتحليل من الكثرة بحيث يستحيل معها أن يتمكن الجهاز الاداري من اجرائها كما تطالب تلك الاتجاهات العقلانية. ولذا فإن هذه الطبيعة المعقدة للموازنة تجعل واضعيها ومنفذيها يتجهون للبحث عن الطرق والأساليب التي تساعدهم على تقليل كمية المعلومات التي يجب أن يضعوها في حسابهم. وفي هذا الخصوص أثبتت الطرق التراكمية فائدتها ومن الأساليب التي يقترحها أعضاء هذه المجموعة يمكن أن نذكر الآتي:

١ - اعتبار الموازنة عملية تجريبية: وهذا يعني ان إحدى الوسائل التي تمكن من التغلب على الطبيعة المعقدة للموازنة هي أن يقوم واضعوها بوضع تقديرات مالية دون اللجوء لاجراء تحليل ودراسة لكل مايتعلق بالموازنة من معلومات ثم تكون المحاولة في السنين القادمة هي الاستفادة من أخطاء التجربة. وبعد أن تظهر نتائج هذه التقديرات في الواقع العملي يضحى من المستطاع اجراء

التعديلات اللازمة في الموازنة القادمة.

٢ - تبسيط الحسابات في الموازنة: وهذا يعني أن تتخذ تكاليف البنود الصغيرة كمقاييس للبنود الكبيرة مثلاً بدلاً من محاولة معرفة التكاليف الحقيقية لمشروع اقتصادي ضخم يمكن رصد ومتابعة الصرف على البنود الصغيرة فيه الشيء الذي يعطي صورة معقولة عما يحدث في بنود الصرف الكبيرة.

٣ - اعتبار الموازنة كعملية تراكمية: وهذا يعني اعتبار موازنة السنة الماضية كأحد العوامل المؤثرة على موازنة السنة القادمة لأن البداية من اعتمادات البنود السابقة تجنب معدي الموازنة اجراء الحسابات التي اجريت في السنة الماضية كقاعدة ثم يضيفوا أو ينقصوا منها بسب تراكمية معينة وهذا هو الاسلوب التراكمي في أبسط صوره.

لقد وضح من العرض السابق الموجز لنوعية الاتجاهات السائدة في دراسة الموازنة العامة مدى التنافر الموجود بين هذه الاتجاهات. وكما هو واضح فإن هذا التنافر ليس حدثاً عارضاً ولكنه نتيجة للأطر المنهجية والأسس الفلسفية للعلوم الاجتماعية التي تدرس موازنة الدول العامة. ومن الواضح أيضاً ان هذا التنافر المنهجي له آثاره وسلبياته في الواقع العلمي. وتتفاوت هذه الآثار السلبية مابين توصيات عقلانية فنية غير قابلة للتطبيق لابتعادها عن واقع التطبيق السياسي للموازنة وبين توصيات تراكمية تحض على توازن المصالح وتكريس الوضع الراهن وعدم العقلانية مما يؤدي إلى تعميق الأزمات المالية وتعقيد المشاكل الحكومية. وقد ورد في هذا المقال مثال برامج صندوق النقد الدولي الاصلاحية والتي تلتزم الخط العقلاني مما أدى إلى فشلها في حيز التطبيق لعدم حساسيتها لواقع الدول النامية السياسي.

ومن جهة أخرى يوضح العرض السابق انه لاغنى لنا عن العقلانية وأدواتها لتطوير التقنيات العملية المناسبة لموازنة الدولة العامة. بيد أنه يوضح أيضاً أن العقلانية المجردة، التي تتعامل مع الموازنة كموضوع فني قد لاتساهم بصورة فعالة في مجال الاصلاح المالي وذلك لأن مواضيع الموازنة هي مواضيع سياسية قبل أن تكون فنية. ولهذا فالمطلوب هو تطوير يمكن من مزج العقلانية بالواقع السياسي للموازنة. وهو اطار نرشح لتطويره حقل الادارة العامة وذلك لأن هذا الحقل يتميز بتركيزه على العوامل السياسية في الادارة كما يتميز بطبيعة عقلانية تحاول أن تطور تقنيات مناسبة للادارة الحكومية وطبيعتها السياسية. وهذا ماسنحاول توضيحه بايجاز فيما تبقى لنا

من صفحات في هذه المقالة.

٦ – نحو اطار نظري شامل: تحليل السياسة والادارة العامة:

لقد أوضحنا في نقاشنا السابق صعوبة تطوير نظرية متكاملة للموازنة العامة وذلك لأن مثل هذه المحاولة ستصطدم بالطبيعة المعقدة للموازنة العامة. فمنذ البداية يجب على أية نظرية في الموازنة العامة أن توضح الطبيعة الحقيقية لعملية الموازنة. وهذا في الواقع عمل صعب وذلك لأن عملية الموازنة تعني الكثير مثلاً (White, 1985, P. 624).

* الموازنة سياسة مالية تهتم بعملية ادارة وتوجيه الاقتصاد الوطني.
* الموازنة هي احدى الطرق الادارية للاختيار بين السياسات والأولويات – الاسكان – الطاقة – الزراعة... إلخ.
* الموازنة يمكن أن تكون وسيلة اقتصاد الرعاية الاجتماعية ببحثها عن التوليفة الصحية من البرامج، أو في سعيها لخلق التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص حتى يتحقق أفضل نتاج اجتماعي ممكن.
* الموازنة هي أداة من أدوات الضبط والتحكم والرقابة المالية والتقييم لأداء المصالح الحكومية المختلفة.
* الموازنة هي أداة من أدوات المحاسبة المالية لأنها تقدم تقريباً التقرير الشامل الوحيد للأنشطة الحكومية في السنوات الماضية وماتود الحكومة عمله في السنة القادمة.
* الموازنة هي عملية صراع على السلطة ويعتبر الفوز فيها قيمة مهمة في حد ذاتها وتمثل اعتمادات الموازنة التوازنات السياسية بين المؤسسات الادارية والأحزاب والجماعات السياسية والأفراد.

لقد شكلت هذه النقاط الست مدخلاً لكثير من الدراسات والأبحاث في موضوع الموازنة العامة ولهذا السبب رأينا كيف ان الحقول العلمية المختلفة قد تناولت موضوع الموازنة من مداخل واتجاهات مختلفة. وتشكل النقاط السابقة الذكر مداخل علوم الاقتصاد والمحاسبة وادارة الأعمال والادارة العامة وعلم السياسة لدراسة الموازنة العامة. ولكننا لانريد هنا أن نقدم مدخلاً جديداً لدراسة الموازنة بقدر مانهدف إلى تقديم اطار يستوعب كل هذه المداخل التي تبدو متناقضة، كما ظهر من حديثنا عن الاتجاهات العقلانية، والاتجاهات التراكمية. إن الافتراض الأساسي الذي ننطلق منه هو ان كل مساهمات الحقول العلمية في موضوع موازنة الدولة العامة، هي بالضرورة مواضيع للدراسة في الادارة العامة. ولهذا السبب رشحنا الادارة العامة من دون

غيرها من الحقول لامكانية تطوير نموذج يستوعب كل الدراسات التي تمت في مجال دراسة ادارة الموازنة العامة في الحقول العلمية الأخرى.

إن الاطار الذي نقدمه لاستيعاب كل هذه الاتجاهات المختلفة لايبدأ بالتقليل من شأن الاختلافات الموجودة بين هذه الاتجاهات إذ انها في الوقع اختلافات حقيقية ولو انها أيضاً اختلافات مضرة إذا مالقيت تركيزاً شديداً. وذلك لأن الاختلافات بين الاتجاهات العقلانية والاتجاهات التراكمية لايعني انه لايمكن أن يكون هناك تداخلاً بينهما، ففي الواقع انه لكل من الاتجاهات العقلانية والتراكمية مجالات للاستفادة منها في مجال دراسة الادارة العامة وقد حاول بعض الكتاب مثل ايمتاي ايتزوني بتقديمه نموذج المسح المختلط (Mixed Scanning) أن يقدم صورة عملية لكيفية الاستفادة من تلك الاتجاهات على أساس انها مكملة لبعضها البعض وليست متناقضة لقد قدم ايتزوني نموذجاً نظرياً يجمع بين طرفي العقلانية الشاملة والتراكمية المحافظة. ويثبت هذا النموذج ان عملية صنع القرار في الواقع العملي لاتقتصر على اتجاه واحد لمعالجة المشاكل وإنما تجمع بين العقلانية والتراكمية (Spiers, 1975, P. 153). لقد اقترح ايتزوني أن يستعمل الاتجاه التراكمي لتحضير القرارات المهمة ويستعمل الاتجاه العقلاني بأساليبه الفنية في دراسة وتحليل هذه القرارات ثم تستعمل التراكمية مرة أخرى في تنفيذ تلك القرارات في تفاصيلها المختلفة مع مراعاة الواقع الذي تنفذ فيه تلك القرارات.

تتمثل النقطة الجوهرية في هذا البديل الذي قدمه ايتزوني في أن الوظيفة الادارية ليست ذات طبيعة واحدة كما تصورها النظريات العقلانية والتراكمية. ولكنها في الواقع مستويات مختلفة، تتفاوت فيها تأثيرات العوامل السياسية المختلفة بالصورة التي تجعل النظريات العقلانية صالحة في مستوى، وغير صالحة في مستوى آخر. وقد وضح هذه الحقيقة الكاتب الانجليزي بيتر سلف الذي أوضح الخلاف بين طبيعة عمل الاداري كمخطط بعيد عن التأثيرات الخارجية والاداري كمنفذ يتعرض لكل التأثيرات التي يفرضها واقع التنفيذ. وفي هذه الحالة فإن النموذج العقلاني يصف واقع وظيفة المخطط فيما يصف الاتجاه العقلاني وظيفة الاداري المنفذ (Self, 1977, P. 38). وبما أن وظيفة المنفذ ووظيفة المخطط وظيفتان مهمتان من وظائف الادارة العامة بصورة عامة وادارة الموازنة بصورة خاصة، فإن امكانية وضع النظريات العقلانية والتراكمية في اطار واحد عملية ضرورية ليست فقط لمصلحة العملية التدريسية ولكن أيضاً لمصلحة التطور الأكاديمي لحقل الادارة العامة بصفة عامة وادارة الموازنة العامة بصفة خاصة.

إن الاطار المطلوب يجب أن يبرز المستويات الادارية المختلفة في صنع القرار في الموازنة، ويعتبر حقل تحليل السياسة العامة من الحقول العلمية التي يمكن أن تساعدنا في تقديم هذا الاطار.

٧ – الاطار النظري المقترح: تحليل السياسة العامة:

لقد برز حقل تحليل السياسة بدعوة في عام ١٩٥١م من الكاتب الأمريكي هـ.د. لازويل الذي نادى بضرورة انشاء علوم صنع سياسة (Policy Sciences) تهتم بتحسين طرق وأساليب صنع السياسة وتنفيذها وذلك باستخدام طرق البحث الاجتماعي والنفسي. وفي نهاية عقد الستينات طور يكزل درور هذه الفكرة في محاولة لتطوير اطار يساعد على توحيد دراسات العلوم الاجتماعية في اطار علم اجتماعي واحد اطلق عليه علم صنع السياسة (Dror, 1979, P. 291). وقد ركز درور في كتاباته على ان العلوم الاجتماعية لم تقدم أية خدمة عملية لعملية صنع السياسة وتنفيذها بسبب التخصص والحدود العلمية الضيقة، كما رأينا عند حديثنا عن دراسة الموازنة في الحقول العلمية التقليدية. بالاضافة إلى ذلك فإن تلك الحقول لم تعط اهتماماً كافياً لتطوير معرفة مفيدة لقضايا صنع القرار في الحكومة (Nigro, 1980, P. 79). ولهذا السبب قدم درور فكرته حول علم صنع السياسة الذي من المفترض أن يخدم غرضين. أولاً: خلق مهنة جديدة لوظيفة محلل صنع سياسة. وثانياً: أن تقوم هذه المهنة وتؤسس من ناحية أكاديمية على قاعدة علم صنع السياسة الذي اقترحه. لقد اقترح درور اطاراً شاملاً بصورة جعلته غير عملي وذلك لأن هذا الاطار يحاول توحيد دراسة بعض المواضيع التي تدخل فيها مجموعات ضخمة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الشيء الذي جعله غير عملي (Self, 1977, P. 38).

وبالرغم من أن فكرة درور في توحيد والغاء الحدود الأكاديمية بين العلوم الاجتماعية قد فشلت تماماً، إلا أن فكرة ربط هذه العلوم بعملية صنع السياسة قد لقيت رواجاً كبيراً في اطار العلوم الاجتماعية التقليدية كالعلوم السياسية والاقتصادية والادارة العامة وحتى العلوم السياسية (Bozeman, 1979, P. 265). وظهرت أعداد كبيرة من الدراسات المختلفة. كما ظهرت كثير من المجلات العلمية التي تخصصت في موضوعات علم صنع السياسة. وواضح من تلك الدراسات ان حقل صنع السياسة العامة قد تطور في اتجاهين: اتجاه فني يمثل حقلاً منفصلاً تحت اسم علم صنع السياسة العامة واتجاه دراسي يمكن استعماله في العلوم الاجتماعية الاخرى.

لقد كان حقل الادارة العامة من الحقول التي استفلت الاتجاهين في دراستها، ففي حين استعمل الاتجاه الأول لتطوير ادوات فنية لتقييم صنع السياسة استغل الاتجاه

الثاني لدراسة عملية صنع السياسة العامة بمراحلها المختلفة: اعداد السياسة العامة، وتنفيذ السياسة العامة، وتقييم السياسة العامة (El-Hussein, 1990, P. 1) وهذا بالضبط هو الاطار النظري الذي نريد أن نقدمه لدراستنا للموازنة العامة كأحد مواضيع الادارة العامة. والمطلوب ان يستعمل الاتجاه العام والمتعلق بدراسة وصنع السياسة في مراحلها الثلاث (والتي تتطابق مع مراحل دورة الموازنة) كاطار يمكن من دراسة أثر العوامل السياسية والاجتماعية على عملية الموازنة العامة كما يشكل هذا الاطار المجال الفني الذي نتناول فيه الأساليب الفنية والعقلانية التي طورت في مجالات ادارة الأعمال والاقتصاد والمحاسبة.

إن هذا الاطار يحاول التمييز بين المسائل السياسية أو ديناميكية عملية الموازنة والتي يتقدمها الاتجاه التراكمي والأساليب الفنية التي يتقدمها الاتجاه العقلاني بحيث يشكل الاتجاه الأول الاطار العام للدراسة ويشكل الاتجاه الثاني الاطار الذي يقدم محاولة عقلانية لطريقة اعداد وتنفيذ عملية الموازنة. وحتى نستطيع ان نعطي صورة واضحة لهذا الاطار العام للدراسة سنميز بين اربعة مستويات ادارية مترابطة ومؤثرة في بعضها بعضاً ومتطابقة مع مراحل دورة الموازنة كما انها تنطبق على جميع العمليات الادارية. وهذه المستويات كما يلي:-

أ - **مستوى الفلسفة السياسية:** وهي الفلسفة التي تحدد الأهداف العامة للدولة على أساس القيم السياسية والاجتماعية السائدة. وفي هذا المستوى نجد أن الموازنة (والعملية الادارية بصفة عامة) هي عملية سياسية بحتة ولكنها مؤثرة في جميع المراحل الدنيا الاخرى. ولذلك فإن التراكمية في هذا المستوى هي الاسلوب المناسب للدراسة والممارسة. غير اننا يجب أن نؤكد أن العقلانية ليست غائبة تماماً، لأنها يمكن أن تساعد في تقديم توصيات فنية فيما يتعلق بتحديد الأهداف العامة.

ب - **مستوى صنع السياسة العامة:** وفي هذا المستوى تتحول الأهداف السياسية العامة إلى سياسات عامة. وهذا المستوى يتطابق مع المستويات الادارية العليا. وفي هذا المستوى تتداخل الأساليب التراكمية في الدراسة مع الأساليب العقلانية إذ إن الأولى تساعد على تفهم التوازنات السياسية والمصالح المتصارعة الداخلة في عملية صنع القرار في حين تساعد الأساليب العقلانية على اتخاذ القرار المالي نفسه.

جـ - **المستوى الاداري:** وفي هذا المستوى تتحول الأهداف السياسية والسياسات العامة إلى برامج ادارية محددة. ولذلك نجد انه في هذا المستوى يقل ولاينعدم

أثر العوامل السياسية مما يمكن استعمال الأساليب العقلانية بصورة أكبر لأن صورة اتخاذ القرار هنا صورة شبه عقلانية.

د - مستوى الادارة التنفيذية: والذي يشير إلى عملية تنفيذ السياسة في الواقع العملي. وفي هذا المستوى تتم السيطرة على موارد المنظمة لتنفيذ أو تحويل السياسات إلى برامج منفذة. وفي هذا المستوى يقل أثر العوامل السياسية (ولكنه لاينعدم) بصورة تسمح باستعمال أساليب التحليل العقلاني والادرات الفنية والكمية المختلفة (Savara, 1985, P. 224 - 227).

قد يوحي هذا الوصف التفصيلي لمستويات صنع القرار في الموازنة بأن كل مستوى من هذه المستويات مستقل بذاته بحيث تمكن دراسته بصورة معزولة. فمن الواضح من وصفنا ان العوامل السياسية موجودة في كل المستويات بدرجات متفاوتة. ولهذا فإن القرار الاداري في أي مستوى من المستويات هو قرار عقلاني سياسي أو سياسي عقلاني. إن هذه الحقيقة تؤكد انه ليس المقصود من هذا الاطار المنهجي أن تركز دراسات الادارة العامة لموازنة الدولة على اجراء دراسات مستقلة للمسائل السياسية والمسائل الفنية لأن هذا مايحدث الآن بالضبط في علوم الاقتصاد والمحاسبة وادارة الأعمال والسياسة.

إن المقصود من هذا الاطار ان يساعد في توحيد معطيات الدراسات السياسية والعقلانية بحيث تطور الادارة العامة تقنيات وأساليب ادارية عامة تكون مفيدة في مجال الادارة الحكومية. كما أن المقصود ان يساعد البعد السياسي في هذا الاطار على تعديل بعض التقنيات العقلانية المستمدة من العلوم الاخرى كبحوث العمليات وتحليل التكلفة والمنفعة بحيث تصبح أكثر حساسية للعوامل ذات الطبيعة السياسية في حقل الادارة العامة. إن هذه العملية ليست سهلة ولكنها أيضاً ليست مستحيلة وتكمن صعوبتها في الوقت الراهن في عدم امكانية وضع كثير من العوامل السياسية في مجال الادارة العامة في صورة كمية، وبالتالي عدم امكانية تقدير آثارها بصورة عملية عقلانية. غير ان المحاولة في هذا الاتجاه ومن خلال الاطار المقترح قد تساعد في اعطاء حقل الادارة العامة شرعية مستقلة واتجاهاً دراسياً متميزاً عن غيره من الحقول الشبيهة وهذا هو التبرير الوحيد لوجوده كحقل مستقل.

٨ - خاتمة :

ليس هناك استنتاج محدد يمكن أن نقوله في خاتمة مقالة نظرية طويلة يفترض أن أفكارها قد شرحت بأسهاب في متنها. ولكن قد يكون من المفيد أن نلخص فيها طبيعة الاطار الذي قدمناه في الصفحات السابقة موضحين فيها علاقته بموضوع الموازنة

العامة وحقل الادارة العامة.

من الواضح ان الاطار النظري الذي قدمناه في الصفحات السابقة يلائم تماماً الطبيعة المعقدة لموازنة الدولة العامة والتي تتمثل في أنها عملية سياسية وفي الوقت ذاته عملية ادارية فنية. والمستويات الأربعة التي تناولناها في هذا النموذج النظري تنطبق تماماً على الموازنة بطبيعتها المزدوجة التي تحدثنا عنها. فهي أولاً مرآة تعكس الفلسفة السياسية للدولة والقيم العليا التي تحاول الحكومة تطبيقها في الواقع. وهي ثانياً وعاء سياسي واداري يمكن من خلاله اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتوزيع موارد الدولة على الأهداف والمشاريع التي تمثل الشكل التطبيقي لفلسفة الدولة السياسية. ثم هي ثالثاً أداة من أدوات الادارة العليا التي تحدد من خلالها أهدافها وأهداف وحداتها الادارية المرتبطة بتنفيذ أهداف الفلسفة السياسية للدولة. وهي أخيراً أداة فنية تحليلية في المستوى التنفيذي القاعدي حيث تصبح القرارات والسياسات العليا مشاريعاً منفذة.

ونخلص من هذا القول إلى أن هذا الاطار يساعدنا في فهم الطبيعة المزدوجة للموازنة الحكومية بصورة لاتوفرها دراسات الموازنة في الحقول الاخرى. وبما ان قناعتنا ان جميع مواضيع الادارة العامة لها نفس الطبيعة المزدوجة للموازنة العامة فيمكن ان نقول ان هذا الاطار يصلح كإطار نظري لحقل الادارة العامة العربية. إذ انه يوضح الطبيعة المختلفة للادارة الحكومية وتعدد جوانبها. وهو بذلك يساعد في اعطاء دراسات الادارة العامةفي الدول العربية نكهة متميزة لانكاد نرى لها وجوداً الآن. فمعظم الدراسات الآن تركز على الجانب الاداري الفني بصورة تجعلها قريبة من دراسات ادارة الأعمال، الشيء الذي قد يشكك في ضرورة وشرعية حقل الادارة العامة كعلم مستقل.

أ - المراجع العربية

١ - د. جميل توفيق واخرون: الادارة المالية، (مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٧٩م).
٢ - صحيفة البيان: (الامارات العربية المتحدة) ١٥/١/١٩٨٩م، العدد ٢١٣٦.
٣ - د. حامد عبدالمجيد دراز: المالية العامة، (مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٧م).
٤ - د. خالد الكهالي: ادارة الموازنة العامة في ظل المالية العامة، الطبعة الثانية (مطبعة الرائدين، العين، ١٩٨٤م).
٥ - د. عادل أحمد حشيش: اقتصاد المالية العامة: دراسة تحليلية لأصول الفن المالي لمالية الاقتصاد العام، (مؤسسة الثقافة الجامعية، الأسكندرية، ١٩٨٣م).
٦ - د. ناظل عواملة: الادارة المالية في النظرية والتطبيق، المالية العامة في المملكة الأردنية الهاشمية، (ادارة الفرقان، اربد، الأردن، ١٩٨٣م).

ب – المرجع الأجنبية: الكتب والدوريات.

1 - Allen SChick, "A Death in the bureauracy: The Demise of Federal PPB", Public Administration Review, Vol. 33, No. 2, March/April 1973.

2 - Andrew Dnsire, Adbinistration: The Word and the Science, (Martin Robertson, London, 1973).

3 - Aron Wildavsk. The Politics of the Budgetary Process (3rd edition) (Little Brown. Co., Boston - Toronto, 1979).

- - - - - - - - - - - -, "ABudget for all Season: Why thy the Traditional Budget Lasts", Public Administration Review, Vol. 38, No. 6 November/ December, 1978.

4 - A. M. Alhusseln, "Policy Analysis and Public Administration", 1988 (Forth Comming).

5 - Barry Bozeman, Public Managment and Policy Analysis, (St. Martin Press, New York, 1979).

6 - George E. Berkley, The Craft of Public Administration (wrd Edition), (Allyn, and Bacon, Inc. Boston, 1981).

7 - George Samuel Minmier, An Evaluation of the Zero Base Budgeting System in Governmental Institutions, (Atlanta, Georgia, Research Monograph No. 68. 1975).

8 - James H. Savara, "Dichotomy and Duality, Reconeptualising the Relationship Between Policy and Administration in Concil-Manager Cities" Public Administration Review, vol. 45, No. 5, January/February 1985

9 - Jasse Burkhead, Budgeting. (John Wiley and Sons, New York, 1956).

10 - John M. Pfiffner, and Robert V. Prestus, Public Administration, (4th Edition), (The Ronald Press Co., New York, 1960).

11 - Josebh White, "Much Ado about everythin: Making sense of Fedral Budgeting" Public Administration Review, Vol. 45, No. 5, September/October, 1985.

12 - K. L. Handa, "Budget Management Techniques: A Perspective for India", The Indian Journal of Administration, Vol, XXVI, No. 3, July/ September, 1980.

13 - Maurice Spiers, Techniques and Public Administration, (Fontana Public Administration, London, 1975).

14 - Naomi Galden, "The Boundaries of Public Budgeting: Issues for Education in Tumultulus Times", Public Administration Review, Vol. 45, July/ August, 1985.

15 - N. U. Akpan, Pubilc Administration in Nigeria, (Longman, Nigeria, Ibadan, 1982). P. 83.

16 - Nigro and Nigro, Modern Public Administration, (Harper and Row, New York, 1980).

17 - P. M. Jackson, The Political Economy of Bureauracy, (Heritage Pubishers, Oxform 1983).

18 - Peter Self, Administrative Thelries and Politics (2n Edition), (George Allen and Anwin, London, 1972, 1977). P. 39.

19 - Robert D. Lee, Jr. and Ronald W. Jhonson, Public Budgeting Systems, (2nd Edition), (University Park Press, Baltimore, 1977).

20 - Stanley Bonter, "The use of Budgrting/ Management Tools by State Governments", Public Administration Review Vol. 45, No. 5 September/ October, 1985.

EMIRATES PETROLEUM

بترول الامارات

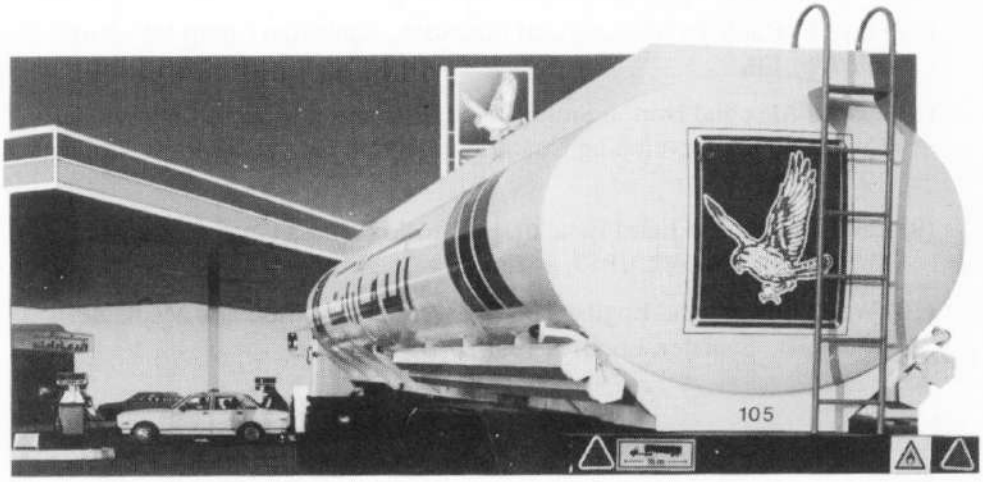

رمز التكامل والتطور المستمر

مؤسسة الامارات العامة للبترول تعمل أربعا وعشرين ساعة في اليوم طيلة أيام الاسبوع كي تستمر الحركة في الامارات الى الامام.

ضمان المستقبل بالتزام ثابت بالتكنولوجيا والتقدم.

نطور ونحسن منشآتنا بصورة مستمرة لتقدم للامارات خدمات في غاية الكفاءة.

خدمة
محطاتنا تقدم البترول والديزل والزيوت والخدمات الاخرى للزبائن، كي تساعدهم على العناية بسياراتهم.

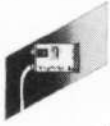

تشحيم
مجموعة جديدة من الزيوت المصنعة للسيارات والمعدات الصناعية، خصيصا للمحافظة على ترديد وصيانة واطالة عمر محركاتكم.

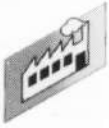

طاقة
غايتنا تأمين الطاقة من أجل التطور من خلال شبكة متكاملة لتوريد الغاز والوقود السائل لتبقى عجلة الصناعة دائرة.

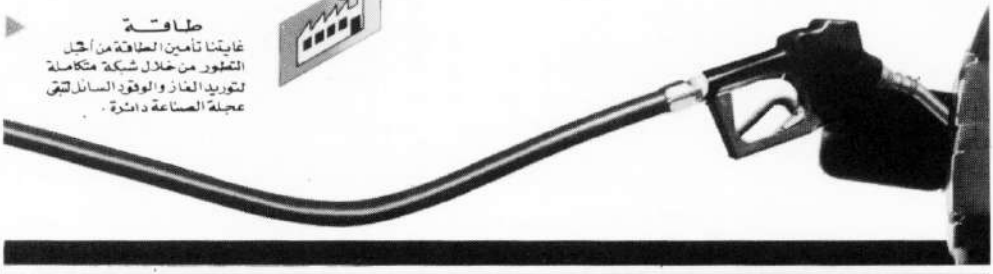

مؤسسة الامارات العامة للبترول Emirates General Petroleum Corporation

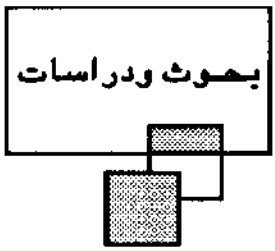

المشاركة بالعمل التطوعي
في الامارات العربية المتحدة
«دراسة ميدانية»

اعداد:
راشد محمد راشد

المقدمة :

لقد أصبحت عملية المشاركة في العمل التطوعي في الامارات العربية المتحدة ظاهرة كفيلة بالدراسة، فلها من الجوانب التاريخية مايؤهلها لتأخذ مكانها في نفوس أفراد المجتمع، ولها من الجوانب المعاصرة مايشد ازرها ويساعد على زيادة فعاليتها في خدمة وتنمية المجتمع.

فلقد كانت الامارات ومنذ مطلع هذا القرن تعتمد في تقديم الخدمات الاجتماعية على نظامين هما:-

١ - **نظام التكافل الاجتماعي** الذي يستند إلى تعاليم الدين الاسلامي والتزام سكان مجتمع الامارات بهذا النظام، ومن صور هذه الخدمات توظيف أموال الزكاة والصدقات في مساعدة الأيتام والمعوزين والمستحقين.

٢ - **نظام الفزعة** وهو النظام الذي يعتمد على التراث الاجتماعي الذي ينحدر في أصوله إلى

* عضو هيئة التحرير بمجلة شؤون اجتماعية.

التكوين الاجتماعي القبلي الذي ساد هذه المنطقة من أقدم العصور، وهو نظام النصرة أو نصرة المحتاج - وتقدم مثل هذه الخدمات، في حالة حدوث بعض المصاعب التي يواجهها الأفراد كما في حال غرق سفية أو حالة وفاة طارئة أو تعرض العائلة إلى سرقة وترتبط هذه الخدمات بدرجة القرابة.

ومن جانب آخر، أدت المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وظروف الحياة التي بدأت مع اكتشاف النفط، وقيام اتحاد الامارات العربية المتحدة إلى خلق شكل أخر للخدمات الاجتماعية. فظهر دور الدولة بارزاً في عملية الخدمات، كما ان المشاركة الفردية في العمل التطوعي وانشاء المؤسسات الحديثة بأشكالها المختلفة زاد الوعي الاجتماعي لدى الأفراد بأهمية دورهم في عجلة التنمية.

أولاً : أهمية الدراسة وسبب اختيارها :-

إن العمل التطوعي ليس بالجديد على مجتمع الامارات - كما ذكرنا سابقاً، شأنه في ذلك شأن معظم الدول العربية والاسلامية التي تتبع مثل هذه الأعمال من قيمها وتقاليدها، فعمل الخير مسألة موغلة في القدم، ولكن ماهو شأن العمل التطوعي في الامارات حالياً وبعد تكون الدولة ذات المؤسسات الاجتماعية الحديثة؟ وماهو شأن المواطنين بالمشاركة في العمل التطوعي؟ وماهي المنظمات التطوعية الحديثة التي توفر التنظيم الأمثل لهذه المشاركة؟

إن الاهتمام المتزايد بعملية المشاركة وسلبية العمل التطوعي هما اللذان فرضا هذه الدراسة، وأياً كان السبب، فإن النتائج التي نطمح في التوصل إليها من خلال هذه الدراسة أنها ستتلمس الاجابة على هذه التساؤلات.

إن دولة الامارات ومنذ نشأتها عام ١٩٧١م، وضعت الأسس التي تكفل حرية الرأي والمشاركة ضمن دستورها، وهي بالتالي وضعت أسساً للعمل التطوعي من خلال قوانين سنتها لتساعد على تنظيم العمل التطوعي بأشكاله المختلفة عوضاً من أن يأخذ هذا العمل شكل الاحسان أو العمل غير المنظم، والمشاركة العشوائية غير الهادفة. فهل حقق هذا التنظيم العلوي - نقصد به هنا الدستور والقوانين المنظمة - مايطمح إليه في بناء الإنسان وتحقيق المشاركة الفعلية؟ وهل توصل هذا الانسان إلى قناعة كافية بالمشاركة في العمل التطوعي من خلال منظماته؟ تلك المنظمات التي بدأت تأخذ شكلاً مميزاً وتمارس أنشطة ذات فائدة تساعد في تنمية المجتمع، لذلك كان لابد من وقفة حول هذه المؤسسات، وفي استطلاع لاتجاهات عينة من مواطني الامارات حولها وحول المشاركة في انشطتها، وإن صح التعبير، المشاركة من أجل العمل الوطني التنموي بشكل عام.

وتحدد هذا الاهتمام بعد طرح عدة تساؤلات أهمها: ماهو دور المنظمات التطوعية في التنمية أو ماذا تقدم هذه المنظمات؟ وماهو دور الفرد المشارك؟

هذه التساؤلات التي طرحت كان لابد من مناقشتها مناقشة علمية تعتمد على البحث العلمي والمقنن لاعلى الاستنتاج العشوائي.

ثنياً: أهداف الدراسة:-

تحاول الدراسة تحقيق عدة غايات أهمها:-

١ - استطلاع رأي فئة معينة من المواطنين حول المشاركة في العمل التطوعي، وتأثرها بعدد من المتغيرات مثل النوع، والمكانة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، ومكان المنظمة التطوعية.

٢ - أهم الأسباب التي تساعد أو تنفر من الانخراط في العمل التطوعي.

٣ - أسباب الانقطاع عن العمل التطوعي.

٤ - أهمية المؤسسات الرسمية في التشجيع على المشاركة في العمل التطوعي.

٥ - الأساليب الواجب اتباعها لزيادة فاعلية العمل التطوعي.

٦ - السمات والخصائص التي تؤهل الأفراد للمشاركة.

والدراسة بهذا الشكل، لن تدرس قطاعاً واحداً فقط بل ستحاول الالمام بجميع مجالات العمل التطوعي بالدولة من جمعيات ذات نفع عام، وأندية رياضية، وجمعيات تعاونية، واتحادات رياضية، في محاولة للتعرف على قيمة أساسية بين أفراد المجتمع وهي المشاركة بالعمل التطوعي.

ثالثاً: منهج الدراسة :-

إن المنهج المستخدم بالدراسة، هو المسح الاجتماعي عن طريق العينة حيث عرفه «مورس» بأنه منهج لتحليل ودراسة أي موقف أو مشكلة اجتماعية أو جمهور ما. وذلك باتباع طريقة علمية منظمة لتحقيق أغراض معينة.

ولما كانت هذه الدراسة تعتمد على استطلاع رأي مكون من شقين الأول عامل ومشارك في العمل التطوعي. والثاني بعيد عن المشاركة، كما أن كبر حجم المجتمع المراد دراسته حدا بنا إلى هذا المنهج مع اضافة بعض الأساليب الاحصائية مثل معامل ارتباط «بيرسون»[٢].

رابعاً: أداة جمع البيانات :-

اعتمدت الدراسة على الاستمارة كوسيلة لجمع البيانات، والاستمارة هذه ذات متغيرات متعددة لقياس اتجاهات العينة في موضوع المشاركة بالعمل التطوعي، حيث تم استيفاؤها من المشاركين في العمل التطوعي وغير المشاركين فيه، وتمت على مرحلتين.

١ – المرحلة الأولى :

عملية تجريب الاستمارة. حيث طبقت على (١٥) حالة وذلك للتعرف على صدق وثبات الاداة. واعادة صياغتها ووجود بدائل مختلفة عن البدائل الموضوعة في البداية.

٢ – المرحلة الثانية :

وشملت عملية تطبيق الاستمارة بعد اعدادها على الوجه النهائي وقد تضمنت استمارة البحث (٤٥) سؤالاً حول مختلف جوانب الموضوع، وفي ضوء أهداف البحث، فكان منها ٥٤ سؤالاً تناولت المتغيرات الأساسية للدراسة، وسؤال مفتوح، أما باقي الأسئلة فهي من النوع المغلق ذي البدائل المتعددة، وتوزعت موضوعاً إلى ستة أسئلة حول أهمية المشاركة في العمل التطوعي ونوعها، وثمانية أسئلة حول الأسباب التي تساعد على العمل التطوعي أو تنفر منه، وخمسة أسئلة للمشاركين في العمل التطوعي، وستة أسئلة حول الأساليب الواجب اتباعها لزيادة فاعلية العمل التطوعي.

خامساً: حجم العينة وخصائصها :–

بلغ عدد أفراد العينة (١٤٠) فرداً يمثلون أغلب مناطق الدولة جغرافياً.

١ – النوع : يتوزع أفراد العينة حسب النوع إلى ١ر٥٢٪ من الذكور و٩ر٤٧٪ من الاناث.

٢ – السن :

لقد غطت الدراسة شرائح عمرية مختلفة وزعت على أربع فئات وهي من ١٨ : ٢٢ سنة بنسبة ٤ر١٠٪، ومن ٢٣ : ٢٧ سنة وهي الفئة الأكبر عدداً بنسبة ٩ر٤٥٪، ومن ٢٨ : ٣٢ سنة بنسبة ٩ر٢٨٪، و٣٣ سنة فاكثر بنسبة ٨ر١٤٪، بوسط حسابي قدره (٧٩ و٢٩) سنة ووسيط قدره (٢٧) سنة، حيث إن أكبر عمر في العينة بلغ (٥٢) سنة وأصغر عمر بلغ (١٨) سنة.

٣ – النشاط الاقتصادي :–

أ – في الحالة العملية :

تبين أن أصحاب العمل يمثلون نسبة ٥٪، ونسبة الذين يعملون لحسابهم تبلغ ١ر٢٪، والذين يعملون بأجر تمثل ٦ر٨٨٪، ونسبة الذين يعملون بدون أجر ٧ر٪، ونسبة الذين لايعملون ٦ر٣٪.

ب – أقسام المهن :

تبين أن نسبة أصحاب المهن الفنية والعلمية بلغت ٧ر٤١٪، والمديرين الاداريين ومديري الأعمال ٥ر٣١٪، والمشتغلين بالأعمال الكتابية وما إليهم ٢٢٪، وأصحاب المهن غير الواضحة ٧ر٤٪.

جـ – الاشراف المهني :

تبين أن نسبة المشتغلين المشرفين على آخرين بلغت ٤٦ر٧٪، ونسبة غير المشرفين ٥٣ر٣٪، أما عدد الأفراد الذين يشرف عليهم أفراد العينة فهي كما يلي: أقل من ١٠ أفراد، بنسبة ٤٥٪، من ٢٠ : ٣٠ فرداً، بنسبة ٦ر١٪، من ٣٠ : ٤٠ فرداً بنسبة ١٠٪، من ٤٠ : ٥٠ فرداً بنسبة ٦ر٧٪، من ٥٠ : ٦٠ فرداً، بنسبة ٦ر٧٪، أكثر من ٦٠ فرداً بنسبة ٣٠٪، وهذا يشير إلى ان العديد من أفراد العينة يقعون في مواقع ادارية مهمة حيث إن نسبة من يزيد عدد من يقعون ضمن دائرة اشرافهم أكثر من ٣٠ فرداً تبلغ ٤ر٥٣٪، أي أكثر من نصف أفراد العينة.

د – مصادر الدخل :

تبين أن٨٤ر٣٪ من أفراد العينة دخلهم الأساسي من الراتب، ٧ر٥٪، دخلهم من التجارة ٧ر٥٪، من أفراد العينة دخلهم من ريع العقار، ٥ر٢٪ دخلهم من المساعدات الاجتماعية.

وهذا يعني أن أغلب أفراد العينة من الموظفين الذين يبدو أنهم أكثر انخراطاً في العمل التطوعي لأنهم يعملون فترة دوام واحدة (صباحاً) في حين يعمل التجار وأصحاب الأعمال صباحاً ومساء وهذا لايتيح لهم فرص المشاركة.

هـ – الدخل الشهري :

بلغت نسبة من دخلهم أقل من (٥٠٠٠) درهم إلى أقل من (١٠ر٠٠٠) درهم ٦٣٪، ونسبة من دخلهم يتراوح بين (١٠ر٠٠٠) درهم إلى أقل من (١٥ر٠٠٠) درهم ٩ر٨٪، و(١٥ر٠٠٠) درهم إلى أقل من (٢٠٠٠٠) درهم ٢ر٢٪، ونسبة من دخلهم (٢٠٠٠٠) فأكثر ٥ر١٪.

٤ – الحالة السكنية :–

أ – توزيع أفراد العينة حسب الامارة :

تم تطبيق الاستمارة على امارات: دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة.. حيث بلغت أكبر نسبة لأفراد العينة من امارة دبي بنسبة ٦ر٤٨٪، تلتها عجمان بنسبة ٩ر٢٢٪، ثم الشارقة ٣ر١٩٪، ثم امارة رأس الخيمة بنسبة ٦ر٨٪، وأخيراً أم القيوين بنسبة ٧ر٠٪.

ب – توزيع أفراد العينة حسب منطقة الاقامة :

تبين لنا أن معظم أفراد العينة هم ممن يسكنون وسط المدينة إذ

بلغت نسبتهم ٣ر٥٤٪، وأطراف المدينة ٩ر٤٤٪، أما القرى الريفية ٧ر٠٪.

جـ - مدة بقاء المبحوث في منطقة اقامته :

لقد اتضح من سوال مدة البقاء في منطقة الاقامة أنها قصيرة نسبياً، وذلك لأن مجتمع الامارات يمر بتغييرات سريعة حيث ينتقل معظم سكانه من مناطق اقامتهم السابقة في حدود الامارة، وهو نتاج الحركة العمرانية السريعة في السبعينات والثمانينات، فبلغت نسبة المقيمين في المنطقة لأقل من (٥) سنوات ٤٥٪، ومن (٥ إلى أقل من ١٠) سنوات ٢٤٪، ومن (١٠ إلى أقل من ١٥) سنة ١٢٪، ومن (١٥ إلى أقل من ٢٠) سنة ٣ر٩٪، ومن ٢٠ سنة فأكثر ٣ر٩٪.

د - انتقال الأسرة من امارة إلى اخرى :

تبين أن معظم افراد العينة مستقرون في الامارة نفسها إذ تبلغ نسبتهم ٦ر٥٨٪، أما غير المستقرين فتبلغ نسبتهم ٤ر١٧٪، وأن نسبة المنتقلين من امارة إلى امارة اخرى منذ أكثر من (١٤ سنة) بلغت ٦ر٣٤٪، ومن (٢ إلى ٤ سنوات) ٩ر٢٦٪، وتفاوتت نسبة باقي الفئات (٥ إلى ٧ سنوات) ٧ر٧٪، (٨ إلى ١٠ سنوات) ٧ر٧٪، ومن (١١ إلى ١٣ سنة) ٤ر١٥٪.

هـ - وجود فروع لأسرة المبحوث في باقي الامارات :

تبين أن لأسر معظم أفراد العينة فروعاً في باقي الامارات وهذا يوضح طبيعة المجتمع القبلي ذي الأسر الممتدة ذات الفروع المتعددة وان مجتمع الامارات هو وحدة واحدة. فقد بلغت نسبة من لهم فروع في الامارات الاخرى ١ر٧٤٪، في حين بلغت نسبة من ليس لأسرهم فروع في الامارات الاخرى ٩ر٢٥٪.

و - عدد المقيمين بمنزل أفراد العينة :

تبين أن ٥ر٢٥٪ من مجموع أفراد العينة ممن يبلغ عدد الأفراد الذين يقيمون بالمنزل (٢ - ٤ أشخاص) و ٥ر٢٧٪ من (٥ - ٧ أشخاص)، و ٢١٪ من (٨ - ١٠ أشخاص)، و١٧٪ من (١١ - ١٣ شخصاً) ٧ر٨٪، بلغ عدد المقيمين معهم في المنزل (١٤ شخصاً) فأكثر.

ويعتبر هذا الحجم هو الحجم الطبيعي لمعظم الأسر في الامارات حالياً. وجدير بالذكر أن زيادة عدد أفراد بعض الأسر يرجع إلى كثرة عدد الخدم العاملين في المنزل أكثر مما يرجع إلى أن تلك الأسرة ممتدة أو انها كثيرة عدد الأبناء.

ز - عدد الغرف في سكن أفراد العينة:

تبين لنا أن معظم أفراد العينة يبلغ عدد الغرف في سكنهم من (٣ : ٥ غرف) إذ تبلغ نسبة هؤلاء ١ر٥٦٪، أما من يبلغ عدد الغرف في منازلهم (٦ : ٨ غرف) فنسبتهم ٦ر٢٦٪، ومن يبلغ عدد الغرف (٩ فاكثر) تبلغ نسبتهم ٢ر١٢٪، وأخيراً أقل من (٣ غرف) ٥٪. من هنا نلاحظ أن السمة الغالبة هي كثرة عدد الغرف لدى أفراد العينة وهو مايغلب أيضاً على معظم مواطني الامارات.

خـ - نوعية السكن :

تبين من خلال الدراسة أن معظم أفراد العينة هم من سكان الفلل وبنسبة ٦٠٪، ثم ٧ر٢٠٪ يسكنون في بيوت شعبية، و٦ر١٣٪ يسكنون في بيوت عربية، وأخيراً ٧ر٥٪ يسكنون في شقق.

ط - ملكية السكن :

تبين لنا أن معظم أفراد العينة يملكون مساكنهم وهم يشكلون نسبة قدرها ٦ر٦٣٪، أما نسبة الذين منحتهم الحكومة سكنهم فتبلغ ٤ر٢٦٪، والمساكن تلك لاتختلف عن المملوكة في شيء إلا في عدم امكانية بيعها و١٠٪ يستأجرون مساكنهم.

٥ - الحالة التعليمية :

أما بالنسبة للحالة التعليمية، فقد شكل الأميون مانسبته ٧ر٠٪، ومن يقرأون ويكتبون ٧ر٠٪، والحاصلون على تعليم ابتدائي ٧ر٠٪، والاعدادي ٧ر٥٪، والثانوي ٤ر٢٦٪، فوق الثانوي ١ر٧٪، أما الجامعي فما فوق فقد بلغت نسبتهم ٦ر٥٨٪.

٦ - الحالة الاجتماعية :

بلغت نسبة غير المتزوجين ٣ر٤٤٪ من المبحوثين، ونسبة المتزوجين ١ر٥٢٪ ونسبة المطلقين ٦ر٣٪.

٧ – وجود منظمة تطوعية ونوعها في منطقة اقامة أفراد العينة:

تبلغ نسبة الذين توجد منظمة تطوعية في منطقة اقامتهم ٩ر٧٢٪، مقابل ١ر٢٧٪ من أفراد العينة لايوجد مثل تلك المنظمة في مناطق سكنهم، وهذا يوضح أن مدى انتشار المنظمات التطوعية يعتبر واسعاً. أما توزيع المنظمات التطوعية الموجودة في مناطق اقامة أفراد العينة حسب نوع المنظمة فهو: جمعية ذات نفع عام بنسبة ٢ر٢٩٪، نادٍ رياضي بنسبة ٩ر٣٣٪، جمعية تعاونية بنسبة ٩ر٣٦٪. وتبلغ المشاركة في المنظمات الموجودة في منطقة الاقامة ٤ر٢٧٪، مقابل ٦ر٧١٪ لايشاركون في هذه المنظمات.

٨ – المشاركة السابقة في العمل التطوعي:

بلغ عدد المشاركين في المنظمات سابقاً٢ر٤١٪، مقابل ٩ر٥٦٪ لم تسبق لهم المشاركة في المنظمات التطوعية.

سابعاً: المجال الزمني للدراسة :–

استغرقت هذه الدراسة مدة قدرها ثلاثة شهور، وبالتحديد من بداية شهر مارس إلى نهاية شهر مايو ١٩٨٩م.

المفاهيم الأساسية للدراسة

١ – المشاركة.

تعرف المشاركة بأنها الوسيلة التي يتمكن بها سكان مجتمع من غير الموظفين المعينين في الحكومة أو مؤسسات أخرى من التأثير على القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج المؤثرة على حياتهم(٣).

ويرى بعض علماء الاجتماع أن «المشاركة في الحياة السياسية» تسير من حيث جديتها واهميتها جنباً إلى جنب مع المشاركة الاجتماعية. فالمشاركة تزداد مع ارتفاع مستوى المعيشة والاستقلال في المركز الاجتماعي واتساع المسؤولية المهنية ودرجة التعليم، ومن حيث المشاركة في الجماعات المنظمة يلاحظ أن هناك انخفاضاً من حيث العدد في الانتماء إلى الجماعات السياسية وارتفاعاً في الانتماء إلى الجماعات الثقافية أو المهنية كالنوادي ومنظمات الشباب... إلخ.

ويبدو أن بعض هذه المنظمات تدفع اعضاءها للاشتراك في الحياة العامة والوقوف

منها موقفاً معيناً، مع تجنب لفظ «السياسة». وبهذه الطريقة يشترك المواطنون في حركات سياسية دون أن يدركوا مغزاها الحقيقي[٤].

والمشارك هو شخص «يشارك عن رغبة في مشروعات المجتمع ذات العائد المادي أو المعنوي الذي يتفق مع قيم المجتمع، وذلك من خلال منظمات عامة أو تطوعية للمساهمة في الوقاية أو التحكم والحد من تأثير بعض المشكلات في المجتمع[٥].

٢ – العمل التطوعي.

عرف التطوع بأنه «التضحية بالوقت أو الجهد أو المال دون انتظار عائد مادي يوازي الجهد المبذول»[٦].

وبتحليل هذا التعريف يتضح لنا مايلي :–

أ – يتضمن نوعاً من الايثار من حيث أن الفرد لايسعى من وراء تطوعه إلى جعل سلوكه اقتصادياً بمعنى مايضحي به يزيد كثيراً عما يحصل عليه نتيجة التطوع.

ب – يأخذ التطوع صوراً متعددة فقد يكون تبرعاً بالمال أو تقديم الجهد أو التضحية بالوقت.

جـ – قد يحصل المتطوع على عائد مادي من وراء هذه المساهة في بعض الأحيان لكنه لايوازي قيمة التضحية التي قدمها هذا المتطوع.

د – ليس هناك شرط الاعداد العلمي أو العملي للمشاركة في الجهود التطوعية.

هـ – يمكن للمتطوع أن يساهم بماله أو جهده أو وقته في أي مجتمع أو تنظيم وليس بالضرورة في المجتمع الذي يعيش فيه[٧].

وعرف التطوع أيضاً بأنه «المجهود القائم على خبرة أو مهارة معينة، والذي يبذل عن رغبة واختيار بغرض أداء واجب اجتماعي وبدون توقع جزاء مالي بالضرورة[٨].

والمتطوع هو الشخص الذي يتمتع بمهارة أو خبرة معينة والذي يستخدم هذه المهارة أو الخبرة لأداء واجب اجتماعي طواعية، واختياره له لايكون لقاء مردود مقابل لجهده المبذول، ولكن في صورة جزاء مالي رمزي لتغطية نفقات معينة كأجر المواصلات أو ماشابه ذلك[٩].

٣ – المنظمـــة.

هي مجموعة من الأفراد أو (الهيئات) يجتمعون فيما بينهم وينتظمون بمقتضى

قواعد موضوعة ولوائح محددة وشرائح مقننة لتحقيق أهداف مرسومة وتنفيذ وظائف خاصة، مثل النقابات، الأحزاب السياسية، الجمعيات الخيرية والعلمية[١٠].

ولقد أعطى بعضهم تعريفاً آخر يرى المنظمة على أنها «تنظيم رسمي تكتسب عضويته بالاشتراك وله أهداف مشتركة ومحدودة نسبياً وتتكون العلاقات بين أفراده من الاتصالات المتبادلة والاستجابات ذات الطبيعة الدائمة التي تختلف عن مجرد الاتصال المؤقت»[١١].

كما عرفت المنظمة على أنها كيان اجتماعي يقام بطريقة مقصورة وموجهة نحو تحقيق أهداف محددة لها سلفاً، وتتخذ طابعاً بنائياً، كما تستعين بمجموعة من العمليات الادارية التي تلائم تحقيق هذه الأهداف ويتضمن هذا الكيان عناصر تدعم توازنه وتكامله واستقراره لكي يتمكن من أداء وظائفه وعناصر اخرى تثير التعارض والصراع بين انظمته الجزئية المختلفة[١٢].

لقد كان لماكس فيبر، وشستر برنارد أفضل الأثر في تقديم أول صياغة منظمة للتصور السوسيولوجي للتنظيمات فقد ناقش فيبر مفهوم التنظيم ضمن معالجته لفكرة «الجماعة التضامنية» والتي اعتبرها تمثل نوعاً من العلاقات الاجتماعية المقيدة، أي التي تفرض حدوداً معينة على عضويتها، من خلال القواعد والمعايير التي تدعمها. وإذن فالجماعة التضامنية تسير وفق نظام خاص من شأنه أن يجعل اعضاءها يمارسون أنماطاً من السلوك، باعتبارها وظائف دائمة ومنتظمة، كما أن لهذه الجماعة قائداً أو رئيساً معيناً تعاونه هيئة ادارية[١٣].

أما شستر برنارد فقد عرف التنظيمات بأنها انساق فرعية تدخل في نطاق مايعرف بالنسق التعاوني، ويتكون النسق التعاوني من عناصر مركبة: فيزيقية، وبيولوجية، وشخصية، واجتماعية.. تنشأ بينها علاقة منظمة من نوع خاص، كنتيجة للتعارف بين شخصية أو أكثر من أجل تحقيق هدف واحد على الأقل، فالتنظيم إذن يمثل نوعاً من التعاون بين الأفراد يتسم بأنه لاشعوري، واختياري، وهادف[١٤].

ويتفق امتاي اتزيوني في تعريفه للتنظيمات مع تالكوت بارسونز على أنها «وحدات اجتماعية او تجمعات انسانية تقوم بصورة مقوصدة أو تنشأ من أجل تحقيق أهداف وقيم مميزة[١٥].

كما يشير كابلو إلى التنظيم على أنه «نسق اجتماعي مميز له طابع جمعي وفئة معينة من الاعضاء وبرامج من النشاط والاجراءات» ويلاحظ أن فكرة التنظيم عند كابلو تعتبر نوعاً خاصاً من النسق الاجتماعي[١٦].

الأطر التنظيمية للمشاركة في العمل التطوعي ومجالات العمل التطوعي

١ – الدستور والمشاركة في العمل التطوعي.

لقد ضمن دستور الامارات كثيراً من الحريات، مثل حرية الرأي وحرية الصحافة وحرية الاجتماع، وحرية تكوين الجمعيات، فجاء في المادة (٣٠) على أن «حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون». ونصت المادة (٣٣) على أن «حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات مكفولة في حدود القانون»[١٧]. وعلى هذا نجد أن الامارات حددت الطرق الأساسية للمشاركة في العمل التطوعي، وأن مادرج عليه الدستور في مواده قد وضع الخطوط الأساسية لتلك المشاركة وبين الخطوة الأولى لما يتحتم عليه من التزام السلطة والمواطن لتنفيذ ماورد فيه.

٢ – القوانين والقرارات التي تنظم المشاركة في العمل التطوعي:

أ – وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

نصت الفقرة السادسة من أهداف الوزارة في مجال الشؤون الاجتماعية على «تشجيع ودعم الجمعيات التعاونية والجمعيات ذات النفع العام» وللوزارة في سبيل تحقيق هذا الهدف أن تمارس مايأتي:

١ – اقتراح واعداد التشريعات اللازمة.

٢ – تنسيق كافة برامج الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الأجهزة المختلفة والحكومية والأهلية.

٣ – تشجيع ودعم التطوع للخدمة الاجتماعية، والارتفاع بمستوى خدمات الهيئات العاملة في هذا الحقل وتوجيهها لأفضل الوسائل لتحقيق أهدافها.

٤ – وضع خطط وبرامج تدريب العاملين في ميدان العمل الاجتماعي الحكومي والشعبي وتقويم نتائج هذا التدريب وذلك للارتفاع بمستوى الأداء والابتكار والوصول إلى أحسن البدائل في عمليات التنفيذ.

٥ – العمل على نشر الوعي التعاوني بهدف النهوض بالحركة التعاونية وارساء قواعدها[١٨].

وانطلاقاً من هذه الأهداف، تم اصدار القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤م، وتعديلاته بالقانون (٢٠) لسنة ١٩٨١م، بشأن الجمعيات ذات النفع العام، واصدار القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٧٦م، في شأن الجمعيات التعاونية.

ب - وزارة الشباب والرياضة.

تضمنت أهداف وزارة الشباب والرياضة مجموعة من الأهداف شرحتها المادة الأولى من القانون الخاص باختصاصات الوزارات وصلاحياتها[١٩].

١ - رفع مستوى الشباب ثقافياً وفنياً واجتماعياً واعلامياً.

٢ - تنشئة اجيال قادرة على تحمل المسؤولية تتمثل فيها القدوة الصالحة.

٣ - تنظيم استثمار الشباب لأوقات فراغهم وتنمية مهاراتهم... وإذكاء شعورهم بأهمية الاسهام في تقديم الخدمات العامة، وفي سبيل ذلك تعمل الوزارة على تشجيع تكوين الجماعات والجمعيات... كما تعمل على دعم هذه الجماعات وتنشيطها.

٤ - العمل على اسهام المرأة في أوجه النشاط الثقافي والاجتماعي والرياضي التي تتناسب مع طبيعتها وتحقق دورها في النهوض بالمجتمع.

وكان القانون رقم (١٢) بشأن الاندية والجهات العاملة في مجال رعاية الشباب قد صدر في عام ١٩٧٢م، تبعه قرار تنظيم الاتحادات الرياضية الذي صدر عام ١٩٨٨م، بقرار رقم (٨٥).

ونلحظ ان المقومات الأساسية لقيام عمل تطوعي متقدم متوفرة، من حيث الأطر الدستورية والقانونية التي تحكم وتنظم هذا العمل والتي تضمن للمواطنين الحق في التجمع وتكوين الجمعيات وابداء الرأي والمشاركة في تطوير البنية الاجتماعية.

٣ - عرض مقارن لقوانين المنظمات التطوعية:

يتضمن هذا الجزء التعرف على بعض الأمور الأساسية في قوانين التطوع والربط فيما بينها واجراء مقارنة لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف، ضمن الأسس التالية:

أ - جهة اصدار القانون أو القرار المنظم.

ب - قرار اشهار أو انشاء المنظمة التطوعية.

جـ - تعريفها. د - شروط التأسيس.

هـ - مستوى العمل. و - الموارد المالية (التمويل).

ز - العضوية. حـ - البناء التنظيمي.

٣ - أ .. جهة اصدار القانون أو القرار المنظم:

الملاحظ من العرض السابق لقوانين المنظمات التطوعية أن معظم هذه المنظمات انشئت بقوانين اتحادية. وعلى هذا الأساس تولت مؤسستان رئيسيتان هما وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الشباب والرياضة مهمة الاشراف على هذه التنظيمات.

٣ - ب .. قرار اشهار أو انشاء المنظمة التطوعية:

يخضع قرار الانشاء إلى المؤسسة الحكومية وهو مايسمى بـ «قرار الاشهار» ويمر بمراحل متعددة، واتفقت جميع المؤسسات الحكومية على هذا الشكل.

٣ - جـ .. التعريف:

جاءت التعريفات كلها لتدل على أن هذه المنظمات تنشأ من قبل الجمهور وبمواطني الامارات حصراً، ولاتدخل المؤسسات العامة «الحكومية» ضمن هذا الاطار، وبذلك فإن هذه التنظيمات شعبية بحتة.

٣ - د .. شروط التأسيس:

اتفقت الجمعيات ذات النفع العام والأندية والجمعيات الرياضية والجمعيات التعاونية على سن المؤسسين، والأهلية المدنية، وسيرة العضو، ووضع نظام أساسي مكتوب للمنظمة، وكان الاختلاف «رقمياً» وهو ملخص في النقاط التالية:

٣ - د - ١ - بالنسبة للجمعيات ذات النفع العام:

فالعدد المحدد للمؤسسين ٢٠ عضواً ويجوز أن يقل وبحد أدنى ٥ أعضاء واشترط في ذلك تصريح الوزير بذلك.

٣ - د - ٢ - الجمعيات التعاونية: عدد المؤسسين لايقل عن ١٥ بالاضافة إلى عقد تأسيس،

٣ - د - ٣ - الأندية الرياضية: وجود مقر ثابت يكون صالحاً لمباشرة النشاط

٣ – د – ٤ – **أما الاتحادات الرياضية:** فكان لهاشأن آخر فمؤسسوها هم شخصيات اعتبارية لايقلون عن «خمسة» أندية للألعاب الجماعية و«ثلاثة أندية» للألعاب الفردية.

٣ – هـ .. **مستوى العمل:**

٣ – هـ – ١ – **بالنسبة للجمعيات ذات النفع العام:** لايوجد تصنيف واضح ولكنها تمارس عملها على مستوى الدولة.

٣ – هـ – ٢ – **الأندية الرياضية:** تمارس نشاطها على مستوى الامارة.

٣ – هـ – ٣ – **الجمعيات التعاونية:** مستوى عملها وفق ماهو محدد في قرار الاشهار. إلا إن هناك الاتحاد التعاوني الاستهلاكي الذي يتكون من جميع الجمعيات العاملة في الدولة

٣ – هـ – ٤ – **الاتحادات الرياضية:** تمارس نشاطها على مستوى الدولة.

٣ – و .. **التمويل:**

اعتمدت الجمعيات في توفير تمويلها على الاعانة الممنوحة من الدولة والتبرعات والهبات والوصايا المالية والعينية. واتفقت الجمعيات ذات النفع العام مع الأندية والجمعيات الرياضية على تحديد اشتراكات للأعضاء، وعلى حصيلة الإيرادات من الحفلات والمباريات... إلخ. إلا أن الجمعية التعاونية تعتمد أساساً على رأس المال المكتتب به، والأرباح الناتجة عن العمل التعاوني، وما تسقط المطالبة به من عائدات الأسهم وقيمتها والأرباح المستحقة للأعضاء. أما الاتحادات الرياضية فتعتمد إضافة إلى ذلك على رسوم انتساب الأندية، ورسوم الاعتراض (الاحتجاج) والغرامات النقدية، ورسوم الانتساب والترقية للحكام.

٣ – ز .. **العضوية:**

جمعيات النفع العام والأندية الرياضية فيها ثلاثة أنواع من العضوية:

١ – عضوية عاملة.

٢ – عضوية منتسبة.

٣ – عضوية فخرية (شرف).

يضاف إلى ذلك العضوية الرياضية في الأندية. أما الجمعيات التعاونية ففيها عضوية واحدة وهي العضوية المساهمة، والاتحادات الرياضية تقتصر فيها العضوية على الأندية التي تتوفر فيها شروط العضوية.

٣ – هـ .. البناء التنظيمي:

تمثل الجمعية العمومية السلطة الأعلى للمنظمة التطوعية وهي التي ترسم سياستها العامة.

ومجلس الادارة يعتبر السلطة الثانية للمنظمة التطوعية ومهمته تنفيذ قرارات وتوصيات الجمعية العمومية.

٤ – مجالات العمل التطوعي في الامارات.

يتضح لنا من العرض السابق أن نطاق العمل التطوعي انحصر تقريباً في خمسة قطاعات بناءً على القوانين الصادرة وهي:

١ – الجمعيات ذات النفع العام. ٢ – الجمعيات التعاونية.

٣ – الأندية الرياضية والشبابية. ٤ – الجمعيات الرياضية والشبابية.

٥ – الاتحادات الرياضية.

ويتضح لنا من الجدول التالي أنواع المنظمات التطوعية وتوزيعها الجغرافي في دولة الامارات العربية المتحدة.

جدول رقم (١) يوضح أنواع المنظمات التطوعية وتوزيعها الجغرافي في دولة الامارات العربية المتحدة

الامارة / نوع المنظمة	ابوظبي	دبي	الشارقة	رأس الخيمة	عجمان	أم القيوين	الفجيرة	المجموع	٪
جمعية ذات نفع عام	١٣ *	١٣ *	١٣	٧	٤ *	٤	٣	٥٧	٤٧٫٩
جمعية تعاونية	٨	١	٣	١	١	١	١	١٦	١٣٫٤
نادٍ رياضي	٥	٧	٩	٥	٢	١	٣	٣٢	٢٦٫٩
جمعية رياضية	١	٣	١	–	–	–	–	٥	٤٫٢
اتحاد رياضي	١	٨	–	–	–	–	–	٩	٧٫٦
المجموع	٢٨	٣٢	٢٦	١٣	٧	٦	٧	١١٩	١٠٠
٪	٢٣٫٥	٢٦٫٩	٢١٫٩	١٠٫٩	٥٫٩	٥	٥٫٩	١٠٠	

* استبعدت جمعيات الهلال من مجموع المنظمات وعدد هذه الجمعيات (١٧) جمعية واقتصرت على منظمات المواطنين.

يتبين لنا من الجدول السابق أن عدد المنظمات التطوعية بلغ ١١٩ منظمة تطوعية موزعة على خمس فئات مثلت فيها الجمعيات ذات النفع العام أكبر نسبة وقدرها ٩ر٤٧٪، ثم الأندية الرياضية والشبابية نسبة وقدرها ٩ر٢٦٪ تليها الجمعيات التعاونية بنسبة ٤ر١٣٪، ثم الاتحادات الرياضية بنسبة ٦ر٧٪، وأخيراً الجمعيات الرياضية والشبابية بنسبة ٢ر٤٪.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي فقد أتت إمارة دبي في المرتبة الأولى بنسبة ٩ر٢٦٪، تلتها امارة أبوظبي بنسبة ٥ر٢٣٪، فامارة الشارقة بنسبة ٩ر٢١٪، فامارة رأس الخمية بنسبة ٩ر١٠٪، فامارتا عجمان والفجيرة بنسبة ٩ر٥٪، وأخيراً امارة أم القيوين بنسبة ٥٪.

ولما كان سكان الامارات يمثلون تقديرياً عام ١٩٨٩م[٢٠]، عدداً وقدره (٥٠٠ر٧٣٨ر١) فرداً، فإنه يتضح لنا أن هناك منظمة تطوعية لكل (١٢٧٨٣) فرداً في الامارات.

نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

لقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من التساؤلات، تم تحديدها على أساس متغيرات مستقلة تم ربطها بالمحددات العامة للدراسة. وسيتم عرض كل تساؤل في الدراسة تقريباً مع ربطه بهذه المتغيرات لبيان النتائج واثبات صحة هذه الفرضيات من عدمه.

أولاً: أهمية المشاركة ونوعها:

أ - أهمية العمل التطوعي.

أعطى معظم أفراد العينة أهمية كبيرة للعمل التطوعي مما يبين مدى اهتمام الشرائح الاجتماعية في الامارات بأهمية هذا النشاط وقيمته في المجتمع جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) يوضح اهمية العمل التطوعي في نظر افراد العينة

البيان / العدد	التكرار	٪
مهم جداً	٦٦	٤٧ر١
مهم	٥١	٣٦و٤
متوسط	١٩	١٣ر٦
غير مبين	٤	٢ر٩
المجموع	١٤٠	١٠٠

أظهرت النتائج بعد ربطها بالمتغيرات الأساسية أن درجة المشاركة في العمل التطوعي بين فئات العينة المختلفة كان على النحو التالي:

١ - أهمية العمل التطوعي.

لقد تبين من ربط تساؤل أهمية العمل التطوعي بالجنس والنوع انه رغم تقارب النسبة بين الذكور والاناث إلا ان الذكور وبنسبة قليلة تفوقوا على الاناث فكانت درجة الأهمية للعمل التطوعي لديهم أكبر.

٢ - أهمية العمل التطوعي حسب فئات السن.

ارتفعت درجة الأهمية لدى فئات الشباب وبخاصة فئة السن من (٢٣ : ٣٢) سنة وهذا في حد ذاته يعتبر مؤشراً ايجابياً لأن الشباب يشكلون أكبر نسبة من مواطني دولة الامارات العربية المتحدة، ولانهم عماد مستقبله.

٣ - أهمية العمل التطوعي حسب الاشراف على الآخرين.

لقد تبين لنا ان الموظفين كثيري الاعباء الوظيفية والمشرفين على آخرين أكثر اهتماماً بالعمل التطوعي من سواهم.

٤ - أهمية العمل التطوعي حسب فئات الدخل الشهري.

كانت درجة الأهمية أكثر لدى فئة من دخلهم الشهري ١٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ درهم، تلاهم من دخلهم ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ درهم وهاتان الفئتان من ذوي الدخل المتوسط، أي ان هؤلاء أكثر اهتماماً بالعمل التطوعي.

٥ - أهمية العمل التطوعي حسب الحالة السكنية.

تبين لنا من ربط هذا المتغير بنوع السكن ان درجة الأهمية تزيد لدى سكان الشقق يلي ذلك سكان البيوت الشعبية.

٦ - أهمية العمل التطوعي حسب الحالة التعليمية.

كان حملة الشهادات العليا «ثانوية + جامعية» أكثر الفئات اهتماماً بالعمل التطوعي، وترتفع درجة الأهمية بارتفاع المستوى التعليمي مما يظهر أهمية زيادة الوعي نتيجة التعليم.

٧ - أهمية العمل التطوعي حسب الحالة الاجتماعية.

يعتبر الاستقرار الأسري عاملاً من عوامل زيادة درجة أهمية العمل التطوعي لدى أفراد العينة فالمتزوجون هم أكثر اهتماماً من غير المتزوجين والمطلقين بالعمل التطوعي.

٨ – أهمية العمل التطوعي حسب وجود منظمة تطوعية في منطقة اقامة أفراد العينة.

اتضح لنا من استجابات المبحوثين أن وجود منظمة تطوعية في منطقة اقامة الفرد تزيد من درجة أهمية العمل التطوعي لديه.

ب – درجة الميل للعمل التطوعي:

وجد ان أعلى نسبة بين أفراد العينة كانت درجة ميلهم للعمل التطوعي متوسطة يلي ذلك الفئة التي كان ميلها تجاه العمل التطوعي جيداً، وهاتان الفئتان تشكلان ٥ر٩١٪ من مجموع أفراد العينة.

جدول رقم (٣) يوضح درجة ميل افراد العينة للعمل التطوعي

البيان / العدد	التكرار	٪
مهم جداً	٦٠	٤٢ر٩
مهم	٦٨	٤٨ر٦
متوسط	٧	٥
غير مبين	٥	٣ر٥
المجموع	١٤٠	١٠٠

وقد أظهرت النتائج أن درجة الميل التطوعي بين فئات العينة المختلفة كان على النحو التالي:

١ – درجة الميل وأثر النوع.

رغم التقارب في النسب كانت درجة الميل للعمل التطوعي لدى الذكور أكبر منها لدى الاناث.

٢ – درجة الميل حسب فئات السن.

تبين لنا أن الفئات العمرية من (٢٣ : ٣٢) سنة هم الأكثر ميلاً للعمل التطوعي، وهم الذين لايزالون يحتفظون بزخمهم واندفاعهم نحو خدمة المجتمع.

٣ – درجة الميل حسب الاشراف على الآخرين.

الموظفون كثيرو الأعباء والاشرافيون كانت درجة الميل لديهم أكثر من الموظفين الذين تتضاءل عندهم المهام الاشرافية.

٤ – درجة الميل حسب الدخل الشهري.

لاحظنا أن درجة الميل تكون أعلى لدى فئات الدخل المتوسط وتنخفض لدى الأطراف. إذ كلما ارتفع الدخل قلت درجة الميل، وكلما قل الدخل قلت درجة الميل.

٥ – درجة الميل حسب الحالة السكنية.

كانت درجة الميل أعلى ماتكون لدى سكان الشقق – مع الاشارة إلى أن هؤلاء لايشكلون سوى نسبة ضئيلة من مواطني الامارات – ويأتي سكان البيوت العربية في المرتبة الثانية ثم سكان الفلل وأخيراً سكان البيوت الشعبية.

٦ – درجة الميل حسب الحالة التعليمية.

لوحظ أن هناك علاقة مطردة مابين الحالة التعليمية ودرجة الميل للعمل التطوعي، فكلما ارتفع مستوى التعليم ارتفعت درجة الميل نحو العمل التطوعي.

٧ – درجة الميل حسب الحالة الاجتماعية.

تبين لنا من استجابات أفراد العينة ان درجة الميل أكبر لدى غير المتزوجين منها لدى المتزوجين والمطلقين.

٨–درجة الميل حسب وجود منظمة تطوعية في منطقة اقامة أفراد العينة.

وجود المنظمة التطوعية في منطقة اقامة أفراد العينة يلعب دوراً عكسياً في درجة الميل، حيث انها أعلى عند الذين لاتوجد في منطقة اقامتهم منظمة تطوعية.

جـ – ممارسة النشاط في المنظمات التطوعية:

إن معظم أفراد العينة لايمارسون أي شكل من أشكال العمل التطوعي. جدول رقم (٤).

جدول رقم (٤) يوضح ممارسة النشاط لأفراد العينة في المنظمات التطوعية

البيـان / العـدد	التكرار	٪
نعـم	٤٣	٣٠ر٧
لا	٩٣	٦٦ر٤
غير مبين	٤	٢ر٩
المجموع	١٤٠	١٠٠

وقد أظهرت النتائج بعد ربطها بالمتغيرات الأساسية أن ممارسة العمل التطوعي بين فئات العينة المختلفة كان على النحو التالي:

١ – ممارسة النشاط وأثر النوع.

تبين أن الذكور هم الأكثر ممارسة للعمل التطوعي وبشكل واضح وبنسبة كبيرة.

٢ – ممارسة النشاط حسب فئات السن.

وجد أن الفئة٣٣ سنة فأكثر هم أكثر ممارسة للعمل التطوعي فالممارسة تتناسب طردياً مع السن، فكلما تقدم السن بالانسان ارتفعت ممارسته للعمل التطوعي.

٣ – ممارسة النشاط حسب الاشراف على الآخرين.

تبين أن المشرفين على آخرين هم أكثر ممارسة للعمل التطوعي، وقد يرجع ذلك إلى روح القيادة والمكانة العالية التي فتحتها لهم وظائفهم وتأصلت فيهم.

٤ – ممارسة النشاط حسب الدخل.

ان اصحاب الدخول العالية هم أكثر مارسة للعمل التطوعي وقد يرجع ذلك إلى أن ذوي الدخول المرتفعة يحاولون دائماً أن يتلاءم دخلهم مع مكانتهم الاجتماعية

٥ – ممارسة النشاط حسب الحالة السكنية.

كانت النسبة الأكبر لممارسة النشاط بين ساكني الشقق والڤلل وانخفضت لدى سكان البيوت العربية والشعبية.

٦ – ممارسة النشاط حسب التعليمية.

ان حملة الشهادات مابين الثانوية والجامعية هم الأكثر ممارسة للعمل التطوعي من بين أفراد العينة.

٧ – ممارسة النشاط حسب الحالة الاجتماعية.

من الاستجابات اتضح لنا أن المتزوجين أكثر ممارسة للعمل التطوعي من العزاب والمطلقين.

٨ – ممارسة النشاط حسب وجود منظمة تطوعية في منطقة اقامة أفراد العينة.

تبين لنا أن أفراد العينة الذين توجد منظمة تطوعية في منطقة اقامتهم أكثر ممارسة للأنشطة التطوعية، وهذا يعني أن وجود المنظمة يلعب دوراً مساعداً في الاقبال على العمل التطوعي وممارسته، إذ كلما كانت المنظمة قريبة من مكان الاقامة، كلما كانت الامكانية لممارسة العمل التطوعي أكبر.

د – رأي أفراد العينة في عمل المنظمات التطوعية :

تبين أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يرون ان المنظمة التطوعية تقدم خدمات جليلة للمجتمع وانها تلعب دوراً ايجابياً في تنميته والنهوض بأفراده من خلال تحقيق مشاركتهم وتعبئة طاقاتهم من أجل رفاهية المجتمع وان نسبة ضئيلة لاترى في وجود تلك المنظمات أية فائدة. جدول رقم (٥)

جدول رقم (٥) يوضح رأي العينة في عمل المنظمات التطوعية *

البيان / العدد	التكرار	٪
– تحقيق المشاركة الشعبية بانجازها لبعض التشريعات العامة في الدولة.	٦٣	٢٧ر٧
– تحقيق المشاركة في اتخاذ القرارات (الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية... إلخ).	٣٥	١٥ر٤
– تعبئة الطاقات البشرية والمادية من أجل رفاهية المجتمع.	٣٣	١٤ر٥
– سد النقص في بعض الخدمات العامة الحكومية بدعم العمل الحكومي ومؤازرته.	٣٦	١٥ر٩
– تساعد على تحقيق الذات وبخاصة بين المواطنين.	٥٧	٢٥ر١
– لاتحقق أية فائدة للمجتمع.	٣	١ر٣
– غير مبين.	٥	—
المجموع	٢٣٢	١٠٠ر٠

وقد لوحظ أن نسبة الاناث أعلى في الأمور التي تتعلق بالمشاركة وتعبئة الطاقات ونسبة الذكور أعلى في تحقيق الذات وسد النقص في الخدمات الحكومية. وهذا نابع من أن الاناث يملن بطبعهن إلى العطاء. ومن هنا فإنهن ترين في العمل التطوعي مشاركة أكثر منه خدمة للذات التي تنمو إلى درجة كبيرة لدى الذكور.

هـ – مدة وأشكال الانتماء للعمل التطوعي :

١ – مدة الانتماء للعمل التطوعي.

أوضحت النتائج الخاصة بمدة ممارسة أفراد العينة للعمل التطوعي أن أكثر

* استجابات العينة هنا زادت عن الواحدة وتم حسابها على هذا الأساس.

الممارسين هم الذين مارسوا العمل التطوعي مدة تتراوح بين ٥ : ١٠ سنوات وهي مدة طويلة، ومن هنا نرى أن الممارسين القدامى هم أكثر انتماء من الجدد وانهم أكثر ولاء للعمل التطوعي الذي لايزيد عمره عن ١٥ سنة تقريباً أي منذ تأسيس أول منظمة تطوعية، ومنه يتبين لنا أن الرعيل الأول للعمل التطوعي لازال يمارس نشاطه في المنظمات التطوعية التي هو أصلاً مؤسسها. جدول رقم (٦).

جدول رقم (٦) يوضح مدة ممارسة النشاط في المنظمة التطوعية

البيان / العدد	التكرار	٪
أكثر من ١٠ سنوات	١٢	٢٩ر٣
من ٥ إلى ١٠ سنوات	١٦	٣٩ر٠
من سنة إلى أقل من ٥	١١	٢٦ر٨
أقل من سنة	٢	٤ر٩
غير بين	٢	—
المجموع	٤٣	١٠٠ر٠

٢ – أشكال الانتماء للعمل التطوعي.

اتضح أن أكثر أشكال الانتماء للمنظمات التطوعية كان الأندية الرياضية، والجمعيات ذات النفع العام، كما سيلاحظ هنا ان بعض أفراد العينة عضو في أكثر من مؤسسة تطوعية، إذ يبلغ عدد أفراد العينة الممارسين للعمل التطوعي (٤٣) فرداً بينما بلغت الاختيارات هنا (٥٦) استجابة، مما يوضح أن المنتمين للعمل التطوعي في الامارات لديهم درجة عطاء كبيرة مما يجعلهم يمارسون العمل التطوعي في أكثر من منظمة تطوعية.

جدول رقم (٧) يوضح شكل الانتماء ونوعه

البيان / العدد	التكرار	٪
عضو في نادٍ رياضي.	١٩	٣٣ر٩
عضو في مجلس ادارة نادٍ رياضي.	٣	٥ر٤
عضو اتحاد رياضي.	٢	٣ر٦
عضو جمعية ذات نفع عام.	١٦	٢٨ر٦
عضو مجلس ادارة جمعية ذات نفع عام.	٦	١٠ر٧

تابع الجدول رقم (٧)

البيان / العدد	التكرار	٪
عضو جمعية تعاونية.	٦	١٠ر٧
عضو مجلس ادارة جمعية تعاونية.	٣	٥ر٤
- غير مبين.	١	١ر٢
المجموع	٥٦	١٠٠

ثانياً: الأسباب التي تساعد على العمل التطوعي أو تنفر منه:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي دعت أفراد العينة إلى الاستمرار أو الانقطاع عن العمل التطوعي سواء كان ذلك لأسباب ذاتية أو موضوعية. كما سنحاول التعرف فيه على ماإذا كانت هناك ثمة فروق جوهرية بين هذه الأسباب وربطها بالمتغيرات الرئيسية، وذلك في محاولة للوصول إلى بعض النتائج التي تمكن من وضع الاقتراحات الكفيلة بتنشيط العمل التطوعي ودفع مسيرته إلى الأمام.

أ - الأسباب التي دفعت ممارسي العمل التطوعي للاستمرار في عضوية المنظمات التطوعية:

لوحظ ان الرغبة في الخدمة العامة هي الدافع الأساسي للاستمرار في المنظمة، حيث تأخذ العوامل الذاتية والتي تؤدي خدمة خاصة للفردمؤخرة الأسباب في دفعه لاستمرار عضويته في المنظمة التطوعية. جدول رقم (٨).

جدول رقم (٨) يوضح الأسباب التي دفعت أفراد العينة إلى استمرار العضوية في المنظمة التطوعية.

البيان / العدد	التكرار	٪
- الاقتناع بأن الانضمام للمنظمة مسؤولية اجتماعية ووطنية.	٢٨	٣٦ر٣
- الاقتناع بأهمية حاجة المجتمع إلى برامج المنظمة.	١٣	١٦ر٨
- الشعور بالراحة النفسية الناجم عن الانجاز والحصول على التقدير.	١١	١٤ر٧
- ارتباط وظيفتي بأنشطة المنظمة.	٤	٥ر٣
- الرغبة في توطيد العلاقات وبناء علاقات جديدة.	١٣	١٦ر٨
- توفر فرص التطور من خلال الاشتراك في الندوات والمؤتمرات.	٦	٧ر٨
- غير مبين.	٢	—
المجموع	٧٧	١٠٠ر٠

ب - المنافع الأدبية والمادية التي يحصل عليها العضو من استمرار عضويته في المنظمة:

تبين لنا ان أغلب اهتمام أفراد العينة كان بالجوانب الأدبية (المعنوية)، حيث تفوقت وبنسبة كبيرة على الجوانب المادية. وهنا تكمن أصالة العمل التطوعي بأن المتطوع لاينتظر عائداً مادياً جراء تطوعه. جدول رقم (٩).

جدول رقم (٩) يوضح المنافع المادية والأدبية
التي يحصل عليها العضو من أفراد العينة

البيان / العدد	التكرار	٪
- ارتفاع المركز الاجتماعي للعضو من خلال انضمامه للمنظمة	٢٥	٣٦ر٢
- الرغبة في التعلم وزيادة الخبرات.	٢٢	٣١ر٩
- قلة المسؤوليات العائلية الأمر الذي يشغل وقت فراغي بشيء مفيد.	٦	٨ر٧
- وجودي في مركز اداري (عضو مجلس الادارة).	٥	٧ر٢
- العمل في المنظمات يقربني من المسؤولية والجهات الرسمية	٤	٥ر٨
- لأن نشاط المنظمة يذكر دائماً في الصحف.	١	١ر٤
- الحصول على فوائد ومكاسب مادية.	٦	٨ر٧
- غير مبين.	١	—
المجموع	٧٠	١٠٠ر٠

جـ - توفر الدافع الذاتي للالتحاق بالمنظمة التطوعية.

كانت النتيجة ان جميع أفراد العينة المشاركة في العمل التطوعي التحقت فيه بناءً على رغبتهم الذاتية (الشخصية)، وهو عامل مهم إذ انه يشكل قوة دافعة دائمة للتفاعل مع المنظمة وانشطتها. جدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠) يوضح فيما إذا كان الالتحاق بالمنظمة التطوعية بارادة ذاتية

البيان / العدد	التكرار	٪
نعم	٤٢	
لا	-	
غير مبين	١	
المجموع	٤٣	١٠٠

د - درجة انتظام حضور ومشاركة الأعضاء في منظمة العمل التطوعي.

أوضحت نتائج هذا التساؤل ان هناك انتظاماً قوياً لدى المشاركين في العمل التطوعي وفي أنشطته لدى أفراد العينة، جدول رقم (١١).

جدول رقم (١١) يوضح درجة الانتظام والحضور والمشاركة في منظمة العمل التطوعي

البيان / العدد	التكرار	٪
منتظم جداً	١٠	٢٣ر٣
منتظم	٢١	٤٨ر٨
أحياناً	١٠	٢٣ر٣
نادراً	١	٢ر٣
غير مبين	١	٢ر٣
المجموع	٤٣	١٠٠

هـ - الامكانيات المتوفرة في المنظمة التطوعية والتي يستفيد منها العضو.

ان الأنشطة ذات النظام الجماعي (الرياضة، المؤتمرات والندوات والبحوث) تحتل

مكان الصدارة في تلك الامكانيات التي يفيد منها العضو. وإن الافادة من الأرباح المادية تأتي في المرتبة الأخيرة، وهذا يعزى إلى ان أكثر أعضاء الجمعيات التعاونية يسعون إلى تحقيق الكسب المادي وحده، وإن مشاركتهم لاتعتبر تطوعاً، جدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢) يوضح امكانية المنظمة التطوعية
التي يستفيد منها أفراد العينة

البيان / العدد	التكرار	٪
- المساهمة في اجراء البحوث وحضور المؤتمرات والندوات (الاذاعية والتلفزيونية).	١٥	٢٦ر٣
- الاشتراك في المناسبات الوطنية والاحتفالات والدورات العلمية.	٨	١٤ر٠
- الاشتراك في حملات التوعية (الصحية، التعليمية، الثقيفية... إلخ).	٦	١٠ر٥
- اعداد الكتيبات والمجلات، والمشاركة في الأنشطة المكتبية.	٨	١٤ر٠
- الاستفادة من الأرباح المادية.	٥	٨ر٨
- ممارسة الهوايات الرياضية ووجود الملاعب.	١٥	٢٦ر٣
- غير مبين.	٤	—
المجموع	٦١	١٠٠ر٠

و - أسباب عدم الاقبال على الانضمام للمنظمات التطوعية.

ان أهم أسباب عدم الاقبال على العمل التطوعي كانت «كثرة المسؤوليات العائلية وعدم وجود وقت فراغ». والملاحظ أن عدم الممارسة لاينبع من عدم توفر القناعة بجدواه بقدر ماينجم عن عدم توفر الظروف الموضوعية الملائمة وهذا مايجب السعي إليه وتوفيره من قبل القائمين على العمل التطوعي. جدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٣) يوضح أسباب

عدم الاقبال على الانضمام للمنظمات التطوعية *

البيان / العدد	التكرار	٪
- كثرة المسؤوليات العائلية وعدم وجود وقت فراغ	٨٦	٤٤ر٦
- لأنها لاتؤدي وظيفة مهمة في نظري (عدم القناعة بالعمل التطوعي أصلاً).	١٦	٨ر٣
- عدم وجود أصدقاء للفرد داخل المنظمة.	٢٧	١٤ر٠
- تعارض مواعيد العمل مع فترة ممارسة الأنشطة.	٤٣	٢٢ر٣
- بعد موقع المنظمة عن سكني.	١٩	٩ر٨
- لأني لاأعمل بدون مقابل.	٢	١ر٠
- غير مبين.	٥	—
المجموع	١٩٨	١٠٠ر٠

ز - الأهداف التي يسعى إليها الناس من العمل التطوعي :

الخدمة العامة هي أكثر الأهداف يلي ذلك المشاركة في عملية التنمية، وتحقيق الذات، ثم تحقيق الشهرة وأخيراً تحقيق كسب مادي. جدول رقم (١٤).

جدول رقم (١٤) يوضح الأهداف التي يسعى الناس إليها من العمل كمتطوعين*

البيان / العدد	التكرار	٪
- تحقيق الذات.	٥٦	٢٣ر٥
- الخدمة العامة	٩٦	٤٠ر٣
- تحقيق الشهرة.	٢٠	٨ر٤
- المشاركة في عملية التنمية.	٥٩	٢٤ر٨
- الاستفادة من ذلك في تحقيق كسب مادي في مجال عملي أو مجال آخر.	٧	٣ر٠
المجموع	٢٣٨	١٠٠ر٠

* استجابات العينة هنا زادت عن الواحدة وتم حسابها على هذا الأساس.

وفي ربط هذا العامل بالمتغيرات الأساسية اتضح لنا.

- الذكور أكثر ميلاً للأهداف الذاتية بينما المرأة أكثر ميلاً للأهداف العامة، مثل تحقيق الخدمة وتحقيق التنمية.
- بينما كان هدف تحقيق الخدمة العامة أكثر استحواذاً وفي جميع الفئات العمرية مع ارتفاع نسبة الفئة العمرية (١٨ : ٢٢) سنة في هذا الهدف وكانت الرغبة في تحقيق الذات أكبر لدى الفئة العمرية ٣٣ سنة فأكثر، وفي المشاركة في عملية التنمية كانت للفئة العمرية (١٨ : ٢٢) سنة أكبر بروزاً.
- إن حملة الشهادات العليا (ثانوية + جامعية) هم الأكثر ميلاً نحو الخدمة العامة والتنمية.

جـ - المنافع المجتمعية التي تحققها أنظمة العمل التطوعي وقوانينه.

أعطى أفراد العينة أهمية كبيرة للقوانين حيث كانت أهم المنافع أنها تنمي الوعي الجماهيري نحو النموذج التنموي المطلوب، وتساعد على خلق قيادات شعبية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية الذاتية، وتنمي القدرة على الابتكار والتجديد. جدول رقم (١٥)

جدول رقم (١٥) يوضح
المنافع المجتمعية التي تحققها أنظمة العمل التطوعي وقوانينه

العدد / البيان	التكرار	٪
- تنمي الوعي الجماهيري نحو النموذج التنموي المطلوب.	٦٤	٢٧ر٠
- تنمي القدرة على الابتكار والتجديد.	٤٨	٢٠ر٢
- تضع احتياجات المجتمع الفعلية في اعتبارها.	٣٥	١٤ر٨
- تساعد على اقبال الناس على العمل التطوعي.	٣١	١٣ر١
- تساعد على خلق قيادات شعبية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية الذاتية.	٥٩	٥٩
- غير مبين.	٥	—
المجموع	٢٤٢	١٠٠

ثالثاً: أساليب زيادة فاعلية العمل التطوعي:

أ - الأنشطة التي تحظى باهتمام أفراد العينة في المنظمات التطوعية:

جاء ت الأنشطة الثقافية في المرتبة الأولى تلتها الأنشطة الاجتماعية في درجة اهتمام أفراد العينة، وإن تركيزهم على كل من النشاط الثقافي والاجتماعي يعتبر مؤشراً إيجابياً. جدول رقم (١٦).

جدول رقم (١٦) يوضح الأنشطة التي تحظى باهتمام أفراد العينة بالمنظمات التطوعية

النشاط / الترتيب		١	٢	٣	٤	٥	٦	المجموع	الترتيب
نشاط ثقافي	ك	٥٠	٤٧	١٧	١١	٢	١٠	١٣٧	الأول
	ر	٣٠٠	٢٣٥	٦٨	٣٣	٤	١٠	٦٥٠	
نشاط اجتماعي	ك	٣٣	٤٢	١٤	١٢	١٦	١٧	١٣٤	الثاني
	ر	١٩٨	٢١٠	٥٦	٣٦	٣٢	١٧	٥٤٩	
نشاط رياضي	ك	٢٥	٢٢	١٢	٢٣	١٢	٣٥	١٢٩	الثالث
	ر	١٥٠	١١٠	٤٨	٦٩	٢٤	٣٥	٤٣٦	
بحوث ودراسات	ك	١٤	١٦	١٨	٢٢	٣١	٢٥	١٢٦	الرابع
	ر	٨٤	٨٠	٧٢	٦٦	٦٢	٢٥	٣٨٩	
نشاط اعلامي	ك	٨	٤	١٨	٣٤	٤٠	٢٣	١٢٧	الخامس
	ر	٤٨	٢٠	٧٢	١٠٢	٨٠	٢٣	٣٤٥	
نشاط تعاوني	ك	١	٣	٥٠	٢٦	٢٥		١٢٦	السادس
	ر	٦	١٥	٢٠٠	٧٨	٥٠	٢١	٢٧٠	
غير مبين	ك	٩	٦	١١	١٢	١٤	٩	٦١	
	ر	٥٤	٣٠	٤٤	٣٦	٢٨	٩	٢٠١	
المجمـــــوع		١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	

ك = مجموع التكرارات ر = المجموع الرقمي للتكرارات.

ب – الأهداف التي يسعى أفراد العينة لتحقيقها من القيام بالأنشطة التي تنال اهتمامهم.

تحتل القضايا الاجتماعية والثقافة الاهتمام الأكبر لدى أفراد العينة، يليها توعية المجتمع بقضاياه الحيوية، وزيادة الثقافة وتنويعها، وتشخيص المشكلات الاجتماعية واقتراح الحلول. جدول رقم (١٧).

جدول رقم (١٧) يوضح الهدف من القيام بالأنشطة

البيان / العدد	التكرار	٪
– توعية المجتمع بقضاياه الحيوية.	٨٥	٣٢ر١
– زيادة الثقافة العامة وتنويعها.	٦١	٢٣ر٠
– رفع مستوى الرياضة في البلد.	٢٠	٧ر٥
– تشخيص المشكلات الاجتماعية واقتراح الحلول.	٥٨	٢١ر٩
– الاستفادة من البحوث في مجالات بعينها مثلاً (محو الأمية، دور المرأة... إلخ).	٣١	١١ر٧
– الاستفادة من منتوجات المشاغل في السوق الخيرية.	١٠	٣ر٨
– غير مبين.	٥	—
المجموع	٢٧٠	١٠٠ر٠

جـ – الأماكن التي يرغب أفراد العينة تنفيذ الأنشطة فيها.

يلاحظ هنا ارتفاع النسبة التي احتلتها القرى النائية كمقر لممارسة الأنشطة وهذا يضع أمام المشرفين على الأنشطة التطوعية ضرورة الاتجاه نحو القرى النائية لممارسة انشطتهم. جدول رقم (١٨).

جدول رقم (١٨) يوضح الأماكن التي يرغب الأفراد تنفيذ الأنشطة فيها

البيان / العدد	التكرار	٪
– مقر المنظمة التطوعية	٤٢	٢٢ر٣
– المدينة	٦٤	٣٤ر٠
– القرى النائية.	٤٢	٢٢ر٣
– مقر مشروعات المنظمة (محو الأمية، المركز الاجتماعي، المدرسة... إلخ).	٣٠	١٦ر٠
– خارج الدولة (وبخاصة مجتمعات العالم الثالث).	١٠	٥ر٣
– غير مبين.	٢	—
المجموع	١٩٠	١٠٠ر٠

د – الفئات التي ينبغي أن تستفيد من الأنشطة التطوعية.

لوحظ ان جميع أفراد العينة اقرت بأن توجه انشطة العمل التطوعي إلى جميع أفراد المجتمع، باعتبار أن القضايا الاجتماعية لاتتجزأ ولايمكن عزل القضايا التي تعاني منها فئة من فئات المجتمع عن فئات المجتمع الأخرى. والملاحظ أيضاً أنها توجهت إلى المحتاجين للخدمة والمواطن فقط، وقطاع الشباب. جدول رقم (١٩).

جدول رقم (١٩) يوضح الفئات التي ينبغي أن تستفيد من الأنشطة

البيان / العدد	التكرار	٪
– كل أفراد المجتمع	٩٨	٥٠ر٥
– المواطنون فقط	٢٥	١٢ر٩
اعضاء المنظمة فقط.	٤	٢ر١
قطاع الشباب	٢٢	١١ر٣
– ربات البيوت	٩	٤ر٦
– المحتاجون للخدمة مثل (الأميون، المعوقون، المسنون، الأحداث... إلخ).	٣٦	١٨ر٦
– غير مبين.	٢	—
المجمـــوع	١٩٠	١٠٠ر٠

هـ – السمـات أو الخصائص التي تؤهـل الأفـراد للاشتراك في المنظمات التطوعية.

لوحظ أن الحماس والإيمان بجدوي العمل التطوعي، ثم الثقافة والاطلاع، والمقدرة على التأثير في الزملاء، والتمتع بصفات القيادة هي أهم السمات التى تؤهل الأفراد للانخراط في مجال عمل المنظمات التطوعية جدول رقم (٢٠).

جدول رقم (٢٠) يوضح السمات أو الخصائص

التي تؤهل الأفراد للاشتراك في المنظمات التطوعية

البيان / العدد	التكرار	٪
– الحماس والإيمان بجدوى العمل التطوعي.	١٠٠	٣٤ر٦
– الخبرة الواسعة في مجال العمل التطوعي.	٤١	١٤ر٢
– كثرة المعارف والاتصالات.	٢٦	٩ر٠
– المقدرة على التأثير في الزملاء والتمتع بصفات القيادة الناجحة.	٥٣	١٨ر٣
– سلامة الجسد للممارسة الرياضية.	٩	٣ر١
الثقافة والاطلاع.	٦٠	٢٠ر٨
– غير مبين.	١	—
المجمـــوع	٢٩٠	١٠٠ر٠

و – الأوقات التي يرغب أفراد العينة تنفيذ الأنشطة فيها.

رغم عدم اغلبيتها يلاحظ هنا النسبة المرتفعة التي احتلها تنفيذ الأنشطة خلال الاجازات السنوية (خلال فصل الصيف غالباً)، وهذا يضع على عاتق المشرفين على المنظمات التطوعية ضرورة وضع البرامج للأنشطة المختلفة خلال فصل الصيف حيث مازال الصيف يعتبر فترة استراحة في أغلب المؤسسات. جدول رقم (٢١).

جدول رقم (٢١) يوضح الأوقات التي يرغب الأفراد فيها تنفيذ الأنشطة

البيان / العدد	التكرار	٪
– طوال الوقت.	١٣	٨ر٤
– الموعد المقرر لتنفيذ الأنشطة.	٩١	١ر٥٩
– الاجازات السنوية.	٥٠	٥ر٣٢
– غير مبين	٣	—
المجموع	١٥٧	٠ر١٠٠

توصيات الدراسة

١ – تقوية ميل واهتمام المواطنين بالعمل التطوعي واستنباط الأساليب التي تقوي هذا الميل كالتشجيع على الانخراط في منظمات العمل التطوعي وتهيئة السبل للمنظمات التطوعية لاداء دورها.

٢ – زيادة عدد المنظمات التطوعية التي تستقبل الاناث لاسيما فتح اقسام خاصة في المنظمات التطوعية التي لايتوفر فيها النشاط النسائي.

٣ – ربط المنظمات التطوعية بالشباب من خلال المدارس والجامعة وذلك بالقيام بزيارات دورية من قبل اعضاء المنظمات مع اصدار كتيبات تعريفية عن هذه المنظمات.

٤ – تشجيع الناس لاسيما ذوو الدخل المنخفض على الاشتراك في المنظمات التطوعية مع توفير السبل الكفيلة بتعويضهم عن الوقت، وذلك من خلال الاستفادة المعنوية المباشرة، ولانقصد بها المادية.

٥ – انشاء فروع للمنظمات على مستوى المجتمع المحلي لربطها بمشاكله ومشاركتها في تغييره.

٦ – تنظيم الحملات التعريفية لاسيما من الأفراد ذوي المستويات المتأخرة في التعليم، مع توفير مايتناسب من أنشطة مع مستواهم التعليمي.

٧ – تشجيع الناس الذين لم يسبق لهم المشاركة في العمل التطوعي على المشاركة فيه.

٨ – ان تكون الأنشطة في المنظمات التطوعية مستمرة وخصوصاً أوقات الاجازات وفي غير أوقات الدوام الرسمي.

٩ – تعديل قوانين العمل التطوعي بما يتناسب مع تغير المجتمع وان تكون مساعدة في تسهيل اجراءات العمل التطوعي ومشجعة عليه.

١٠ – زيادة الأنشطة الثقافية والاجتماعية مع عدم الاخلال بالأنشطة التي تمارسها المنظمة.

١١ – الاهتمام بالقضايا الاجتماعية ومحاولة مناقشتها وحلها وتوعية المجتمع بقضاياه الأساسية من خلال المنظمات التطوعية.

١٢ – ان توجه جميع امكانيات المنظمة إلى المجتمع عموماً وليس لأفراد معينين فقط.

١٣ – زيادة الدورات التدريبية المتخصصة للقائمين على العمل التطوعي.

١٤ – تنويع الأنشطة في المنظمات التطوعية.

١٥ – التوعية لكافة المستويات ومن خلال أجهزة الاعلام على أهمية العمل التطوعي ودوره في التنمية وتوفير الطاقات والامكانيات.

١٦ – التركيز على مدارس الدولة لخلق جيل يستوعب أهمية العمل التطوعي ويؤمن به ويساهم فيه.

١٧ – النزول إلى المجتمع وخصوصاً المناطق النائية، وإيجاد البرامج الشعبية القادرة على استيعاب وجذب أكبر عدد من المشاركين والاحتكاك بالجمهور من ذوي الحاجة لخدمات المنظمات التطوعية.

١٨ – توعية القطاع الخاص بأهمية العمل التطوعي ودعوته للمساهمة فيه سواء مادياً أو معنوياً.

١٩ – ايجاد بعض الامتيازات لأعضاء المنظمات التطوعية وذلك بتوليتهم بعض المناصب الحكومية والأهلية لتوفر صفات القيادة والمبادرة فيهم.

٢٠ – الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال العمل التطوعي وكيفية الترغيب فيه وادارته.

٢١ – التحرر من قيود الفكر المتطرف خصوصاً في منظمات العمل التطوعي وجعل الهدف الأساسي منها خدمة الوطن والمواطن.

ويبقى أن نبين أن هذه الدراسة الأولية تستدعي الاشارة إلى عدة مواضيع كفيلة بالدراسة في العمل التطوعي وهي:

١ – علاقات الأفراد داخل المنظمات التطوعية.

٢ – توزيع السلطة وكيفية اتخاذ القرار وتأثير الجماعات الضاغطة في المنظمات التطوعية.

٣ – تقييم شامل لعمل المنظمات التطوعية ودورها في خدمة وتنمية المجتمع.

٤ – العلاقات المتبادلة بين المنظمات التطوعية بعضها ببعض، نقاط ضعفها والسبيل إلى تطويرها.

الهوامش

١ – غباش، موزه عبيد: تنمية الخدمات الاجتماعية، دراسات في مجتمع الامارات، ومجموعة من اعضاء الهيئة التدريسية، جامعة الامارات العربية المتحدة، ١٩٨٨م، الامارات، (مذكرات غير منشوره).

٢ – عمر، معن خليل: الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣م، بيروت، لبنان، ص ص ٥١ – ٥٥.

٣ – George Barger and Harry Specht, Community Organizing (N.Y) Columbia University Press, 1973.

٤ – مدكور، ابراهيم وأخرون: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م، القاهرة، ص ٥٤٥.

٥ – خاطر، أحمد مصطفى: طريقة تنظيم المجتمع (مدخل لتنمية المجتمع المحلي – استراتيجيات وأدوار النظم الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٤م، الأسكندرية، ص ص ٥٣ – ٥٤.

٦ – المرجع السابق: ص ٧٦.

٧ – المرجع السابق: ص ٧٦.

٨ – حسانين، سيد أبوبكر: طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مكتبة الانجلو المصرية، ط٤، ١٩٨٥م، القاهرة، ص ٤٩٥.

٩ – المرجع السابق: ص ٤٩٥.

١٠ – مدكور، ابراهيم وأخرون: معجم العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ص ٥٧٤.

١١- بدوي، أحمد زكي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، ١٩٧٧م، بيروت، ص ٢٨.

١٢- كشك، محمد بهجت جادالله: المنظمات وأسس ادارتها. مدخل إلى إدارة المؤسسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث ،١٩٨٥م، الاسكندرية، ص ١٧.

١٤- محمد، محمد علي: علم اجتماع التنظيم، مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج، دار المعرفة الجامعية، ط٢، ١٩٨٥م، الاسكندرية، ص ٣٤.

١٥- عبدالرحمن، عبدالله محمد: علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م، الاسكندرية، ص ١٧.

١٦ - المرجع السابق: ص ٩.

١٧- عبدالله، عبدالخالق: حقوق الانسان في دستور الامارات، مجلة شؤون اجتماعية، العدد (١٦)، السنة الرابعة، شتاء ١٩٨٨م. جمعية الاجتماعيين، الشارقة، الامارات، ص ١٣.

١٨- دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ادارة التنمية والرعاية الاجتماعية، العمل الاجتماعي في دولة الامارات العربية المتحدة، ١٩٨٧م، ص ص ٥ - ٦.

١٩- دولة الامارات العربية المتحدة، قانون اتحادي رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن تعديل بعض احكام القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢م في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء اختصاصات وزارة الشباب والرياضة.

٢٠- دولة الامارات العربية المتحدة: وزارة التخطيط: الادارة المركزية للاحصاء، المجموعة الاحصائية - العدد الرابع عشر.

إحصل على النقد والخدمات الأخرى بسرعة!

لعملائك الذين حسابات رئيسيات للتعامل مع بنك دبي التجاري
المحدود : الخدمة الشخصية السريعة وآلات الصراف الذاتي الحديثة .
إن آلات الصراف الذاتي الحديثة تخول لكم الحصول على :
النقد السريع على مدار ٢٤ ساعة في اليوم ، ٧ أيام
في الأسبوع وبغض النظر عن مكان وجود فسابكم
وتضمن لكم الاستفادة من الخدمات التالية :

١- السحب النقدي الفوري .
٢- طلب كشف حساب
٣- التحويل من الحساب الجاري إلى حساب التوفير
وبالعكس .
٤- طلب دفتر شيكات .
٥- معرفة الرصيد على إيصال .

إذا رغبتم بالحصول على بطاقة الصراف الذاتي أو الاستفادة
من جميع خدماتنا المميزة والسريعة تفضلوا بزيارة أحد
فروعنا المتواجدة في دولة الإمارات .

- دبي : شارع بنغزل ، تلفاكس : ٥٢٣٣٥٥ • شارع جي بي إس ، تلفاكس ، ٢٢٧١٢١
- شارع شاطئ الميناء ، تلفاكس ، ٤٤١٤٣٨ • المنطقة العسكرية الوسطى ،
تلفاكس ، ٤٤١٤٨٢ • المنطقة العسكرية الوسطى ، أم نهير ، تلفاكس ، ٢٨٤٠٠٠
- شارع المكتوم ، تلفاكس ، ٢٢٦١٣٢/٧ • سوق الوصل ، ديرة ، تلفاكس ، ٧٦١١١١
- قرية جبل علي ، تلفاكس : ٥٦٥٥٦ ، ٥٦٦٧٠٠ • الشارقة ، شارع البرجي
تلفاكس : ٣٥٥٢٠١ • أبوظبي ، شارع الكورنيش ، تلفاكس : ٢٤٥٧٠٠/٢٢٤٣٢٤
- رأس الخيمة ، شارع عجمان ، تلفاكس : ٢٢٢٦٦

بنك دبي التجاري المحدود
THE COMMERCIAL BANK OF DUBAI LIMITED

الحركة النقابية في الكويت..
المشاكل والتوقعات
١٩٦٤ - ١٩٨٩م

د. شملان يوسف العيسى *

مقدمة :

باتت ادبيات جماعات المصالح كالنقابات والاتحادات المهنية والهيئات الشعبية تشغل حيزاً كبيراً في الادبيات السياسية المعاصرة ولاغرو في ذلك فهذه الجماعات تعتبر في مفهوم السياسة الحديثة مؤسسات سياسية غير رسمية تؤدي وظائف هامة تتصل بالتعبير عن مصالح الجماهير وإثراء الديمقراطية وانتقاد الممارسات الحكومية الخاطئة وتحقيق الاستقرار السياسي. وانطلاقاً من هذه الأهمية ستركز دراستنا هذه على واحدة من أهم جماعات المصلحة في النظام السياسي الكويتي وهي النقابات العمالية. ويأتي هذا التركيز انسجاماً مع الأهمية المتنامية للنقابات العمالية الكويتية وازدياد فعالية دورها من جراء

* قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت.

التحولات السياسية العديدة التي طرأت على النظام السياسي الكويتي خلال العقود الثلاثة المنصرمة. وسنحاول في هذه الدراسة اعطاء خلفية تاريخية على نشأة العمل النقابي للحركة العمالية الكويتية ومن ثم معالجة المعوقات التي حالت دون تمكينها من القيام بدور الشريك الفعال في النظام السياسي الكويتي.

مدخل نظري

تحتل الجماعات السياسية الضاغطة أهمية قصوى في أية محاولة لفهم الطريقة التي يعمل بها أي نظام سياسي، ذلك ان مخرجات هذا النظام من قرارات وسياسات وتشريعات ماهي إلا محطة لتفاعل العديد من العوامل والمتغيرات السياسية التي تمارس تأثيراً فعالاً في عملية صنع القرارات ورسم السياسات. والجماعات الضاغطة بشكل عام والنقابات العمالية بشكل خاص تلعب دوراً فعالاً له طابعا الاستمرارية والتغير المرحلي، ذلك لارتباط هذه الجماعات بالاطار السياسي في المراحل التي تؤثر فيها القرارات والسياسات تأثيراً مباشراً على مصلحة هذه الجماعات وعلى مواقف اعضائها. إذن فهي من جهة جزء أساسي لايتجزأ من النظام السياسي وتكوينه كما انها شريك مرحلي للأطراف السياسية الأخرى في العملية المستمرة للنظام السياسي في أداء وظيفته في توزيع القيم والمنافع على الأطراف السياسية الفاعلة فيه.

من هذا المنطلق يؤكد المتخصصون في شؤون جماعات المصلحة على أهمية فهم الاطار السياسي والثقافي والقيمي بما يرتبط به ذلك من ملابسات فكرية وحضارية وايديولوجية، من أجل فهم دور هذه الجماعات ومن أجل دراساتها وتقييمها بشكل موضوعي وشامل، ذلك ان جماعات المصلحة لاتعمل في فراغ فهي كما ذكرنا طرف أساسي في النظام السياسي يتفاعل فيه مع الأطراف الاخرى وفق الخاصيتين اللتين اشرنا إليهما. وتحتل هذه الاطروحة أهمية خاصة عند محاولة فهم وتقييم أسباب القصور والضعف التي تميز الأنشطة السياسية والنقابية التي تمارسها الجماعات الضاغطة (جماعات المصلحة) في النظم السياسية في دول العالم الثالث، فمعظم دول العالم الثالث إن لم نقل كلها لازالت في مرحلة انتقالية تحاول فيها الوصول إلي مرحلة الدولة الدستورية المتطورة رفعت قواعد وبرامج للتنمية السياسية غير مكتملة وغير قادرة على قيادة نظمها السياسية من اطار العلاقات السياسية التقليدية إلى اطار علاقات الدولة الديمقراطية الحديثة. وبطبيعة الحال فإن حسم هذه المرحلة الانتقالية رهن بعدة عوامل كالتركيبة الاجتماعية ومدى فاعلية القوى السياسية المحدثة وعوامل اخرى عديدة ليست في متناول الجماعات الضاغطة، وليست متكافئة مع قدراتها

لتتمكن من احداث التغيرات السياسية الجذرية المطلوبة. وذلك من منطلق ان الجماعات الضاغطة لاتقع في اطار الشاغل لمفهوم العمل السياسي بل تقع باعتباره اداة الحصول على السلطة وادارة عجلة النظام السياسي بل تقع في اطار وسطي يهدف إلى تحقيق تأثيرات في عملية صنع القرارات لتكييفها مع متطلبات ومصالح هذه الجماعات. ومما لاشك فيه ان هذا الاطار الوسطي الذي تقع ضمنه هذه الجماعات شأنها شأن العديد من المؤسسات السياسية يجعل منها عاملاً مكيفاً للقرارات ولكن لايعطيها القدرة على احداث تغيير جوهري وجذري في رؤية النظام السياسي لكيفية توزيع القيم والمنافع داخل المجتمع.

من هذه الحقيقة تؤكد بعض الدراسات المتخصصة في دول العالم الثالث ان جماعات المصلحة في ظل نظمها السياسية هي جماعات تابعة للاطار السياسي العام ويستلزم فهم هذا الاطار السياسي وتوجهاته من أجل تحديد مدى فاعلية هذه الجماعات ذلك ان الأنظمة السياسية في الدول المتقدمة والتركيبة السياسية الديمقراطية التي تعمل بها هذه النظم تتيح هامشاً واسعاً لتلعب الجماعات الضاغطة دوراً سياسياً في عمليات صنع القرارات ورسم السياسات. في حين نجد أن غياب الديمقراطية في دول العالم الثالث وفي معظم الدول الاشتراكية يجعل دور هذه الجماعات أسير التوجهات والسياسات التي ترسمها السلطة السياسية الأمر الذي تفقد معه فاعليتها كعامل فعال في النظام السياسي.

ويمكن ان نرى ذلك جلياً عند دراسة الدور السياسي الذي تلعبه النقابات العمالية في الدول النامية، ذلك ان غياب الممارسات الديمقراطية ومايستلزمه من تنظيم مؤسسي، حرم النقابات العمالية من ممارسة العمل السياسي بمفهومه الواسع والشامل، وتحولت وظائفها إلى اغراض محددة. ورغم ان هذه الوظائف لها أبعاد سياسية إلا انها لاتتعدى المصالح المباشرة للملتحقين بهذه النقابات. إذ يكمن الغرض الأساسي للنقابات العمالية في التفاوض مع اصحاب العمل من اجل وضع الشروط الملائمة لاعضائها وعليه ينصب نشاط النقابات العمالية في المقام الأول على تحسين ظروف العمل لاعضائها عن طريق المساومة الجماعية مع أصحاب العمل من جهة، وعلى فض الخلافات التي قد تنشأ داخل المؤسسة الصناعية وتمثيل العمال من جهة اخرى.

وإذا كان لطبيعة النظام السياسي دورها الأساسي في تحديد الفاعلية السياسية للنقابات العمالية كما ذكرنا آنفاً، فإن التركيب القطاعي للنظام الاقتصادي له دوره الأساسي والفعال في تحديد أهمية وانتشار وجماهيرية هذه النقابات. ومن نافلة القول

التأكيد على العلاقة الوثيقة بين حجم قطاع الصناعة ومساهمته في الناتج القومي وبين التنظيم العمالي وحجمه وعدد عضويته، إذ تشير الاحصاءات الخاصة بالعضوية في النقابات العمالية في الدول الصناعية إلى مستويات عالية من العضوية، كما تشير إلى ان معدلات العضوية في هذه النقابات ذات علاقة طردية بعدد وكم المنشآت الصناعية، حيث ترتفع العضوية مع كثافة هذه المنشآت.

ومن جهة اخرى فإنه كلما زاد الرخاء الاقتصادي زاد تطور العضوية في النقابة ومعنى ذلك ان العضوية تزداد في فترات الانتعاش الاقتصادي وتقل في فترات الكساد. وسبب ذلك يعود إلى ان فترات الكساد تتميز بانخفاض في معدلات الاستثمار في الانتاج السلعي وذلك انسجاماً مع الطلب المتاح ويؤدي ذلك إلى قيام أرباب العمل بالتخلص من العمال العاملين في منشآتهم. في حين نجد حالة الرخاء الاقتصادي تتميز بارتفاع معدلات الطلب الفعال الناتج عن ارتفاع الدخل وارتفاع مستوى المعيشة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستثمار في الانتاج السلعي بما يتطلبه ذلك من زيادة التشغيل في رأس المال وفي العمالة. ففي هذه الحالة تنشأ حاجة قصوى للنقابات، إذ يحتاج العمال للنقابة كي تتفاوض نيابة عنهم من أجل الحصول على اجور أعلى تغطي تكاليف المعيشة، الأمر الذي يدفع أرباب العمل إلى التفاوض مع هذه النقابات ومن ثم تحقيق مطالبها، وذلك نتيجة لحاجتهم للعمالة من جهة ولقدرتهم على تعويض الزيادة في الاجور عن طريق الزيادة في الأسعار.

وسنحاول في دراستنا هذه رؤية تطور العمل النقابي الكويتي مسترشدين بهذا المدخل النظري الذي سنحاول من خلاله تحليل أو رصد العلاقة المتبادلة بين النظام السياسي الكويتي والنقابات العمالية، والآثار التي احدثتها التغيرات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الكويتي على نمو هذه الحركات وانشطتها.

الخلفية التاريخية

لقد تأخر ظهور النقابات العمالية في الكويت حتى اعلان الاستقلال عام ١٩٦١م، حيث ساد جو من الحرية السياسية تهيأت معه الظروف لظهور نقابات عمالية وذلك في قطاعات الدولة المختلفة ويرجع تأخر تأسيس النقابات العمالية في الكويت حتى ذلك التاريخ للأسباب التالية:-

أولاً : الظروف السياسية والحالة الثقافية في البلاد لم تكن مهيأة لقيام النقابات. فمن الناحية السياسية ان غياب الاحزاب السياسية وعدم نشأتها في ذلك الوقت له تأثير كبير في تأخر انشاء النقابات العمالية فالاحزاب السياسية تلعب دوراً مهماً في

تعبئة الجماهير وتنشأتهم وحثهم على العمل الجماعي، فلذلك يعتبر غياب الأحزاب السياسية عن الساحة الكويتية عاملاً مهماً في تأخر قيام النقابات كذلك كان رفض الحكومة وعدم تقبلها لفكرة تأسيس النقابات قبل الاستقلال عاملاً أساسياً مهماً ويعود رفض الحكومة إلى اعتقادها بأن النقابات قد تسبب لها مشاكل مع شركات النفط وكذلك لكون العمال الكويتيين يشكلون الأقلية من العمالة في ذلك الوقت.

ثانياً: لقد لعبت القيم الاجتماعية والثقافية في الكويت قبل الاستقلال دوراً كبيراً في تأخر قيام النقابات، إذ ان القيم الاجتماعية المختلفة خصوصاً عند أهل البادية، وتعود كراهية البدوي للحياة المستقرة كما يراها من خلال المزارع الذي يستعمل يديه أو كما وضحها رافيل باتاي في هذه الكلمات «إن أحد المظاهر الرئيسية لخلق البدوي هو احتقاره للعمل البدني كله باستثناء رعي الماشية والغزو. وهما العملان اللذان يعدان مناسبين للرجال الأحرار» (Patai, 1973 : 115).

هذا الموقف الخاص تجاه العمل البدوي توضحه القصة التالية: «قبل حوالي خمسين سنة مضت رأى الشيخ مبارك الصباح، وكان أمير البلاد آنذاك، بدوياً قادماً عبر إحدى بوابات المدينة يقود عدداً من الحمير المحملة بأكياس الطابوق المحروق، فاقترب من الاعرابي ونظر إليه ملياً، ثم قال: «ألست من قبيلة العجمان؟» وكانت عجمان من أنبل القبائل في البلاد وفرعاً من الأشراف، الذين يمكنهم ان يتتبعوا اسلافهم لعدة قرون، فاعترف البدوي بأنه من عجمان، فقال له الشيخ: «لابد أنك تعرف ان عملاً مثل حرق الطابوق يعيب شخصاً من نسبك».. فقال البدوي متوسلاً «إنني وعائلتي لم يكن لدينا شيء نأكله، كنا على وشك الموت جوعاً وهذا هو العمل الوحيد الذي استطعت أن أجده لاعيل نفسي وعائلتي».. لكن الشيخ مبارك لم يكن ليقبل أي عذر وقال: «لقد حقرت نفسك أمام الله وأمام أفراد قبيلتك، إني لآمرك ان تترك هذا العمل القذر في الحال» (Cook, 1970 : 127 - 128).

ثالثاً: كان عدد العمال الكويتيين الذين يعملون بأجر في الخمسينات قليلاً جداً مقارنة بغيرهم من العمال غير الكويتيين، مما جعل من الصعب عليهم أن ينظموا أنفسهم بنقابة عمالية.

رابعاً: هنالك رأي مقبول بأنه كلما كانت هنالك مشكلة بطالة حقيقية كان من الصعب تنظيم العمل في نقابة (Spyropoalos, 1969 : 319)، لقد كان هنالك ٥٢١٢ عاملاً كويتياً عاطلين عن العمل من أصل٢٤٦٠٢ عامل كويتي في عام١٩٥٥م، (وزارة التخطيط، ١٩٧٥م:٩٠).

خامساً: في الخمسينات كان المجتمع الكويتي تقليدياً في علاقاته الاجتماعية، حيث كان الولاء للقبيلة أو العشيرة سائداً على نطاق كبير وفي بيئة من هذا النوع تصعب عملية تشكيل نقابة عمالية لأن ولاء العمال لن يكون للنقابة بقدر ماسيكون للعائلة وأفراد القبيلة.

هذا الوضع شهد تغيراً ملموساً بعد تبني الحكومة برنامج «تثمين الأراضي» والعقارات داخل المدينة من أجل بناء الخدمات الضرورية من شوارع ومدارس ومستشفيات وغيرها. لقد أدت هذه السياسة إلى تمزيق وتفرق القبيلة أو العائلة القاطنة في حي واحد حيث حدث نزوح سكاني من مدينة الكويت القديمة إلى ضواحيها المختلفة مما ساعد على خلق علاقات اجتماعية جديدة أكثر تطوراً. فمثلاً لم يكن الإنسان الكويتي في السابق يعرف أحداً خارج نطاق حيه وكان جميع جيرانه من أهله وقبيلته لكن بعد النزوح السكاني، بدأ الانسان الكويتي يتعرف على أبناء وطنه الآخرين وصار يحتك بهم أو يتعايش معهم ويتزوج منهم، كذلك ولأول مرة امتزج السكان الكويتيون بغيرهم من الجاليات العربية والأجنبية التي هاجرت إلى الكويت للعمل بعد اكتشاف النفط، يجب ان نذكر هنا بأن الجاليات العربية والأجنبية لعبت دوراً كبيراً في توعية العمال الكويتيين، لأن هؤلاء العمال جاؤوا من بلدان لديها احزاب سياسية وحركات عمالية ثورية - خصوصاً العمال القادمون من إيران، بعد فشل ثورة مصدق وهربهم للعمل في الكويت خصوصاً في قطاع النفط، هذا الاحتكاك بلاشك جعل فكرة انشاء النقابة أكثر تقبلاً. ونود أن ننوه هنا بأن تأسيس نقابة عمالية في الكويت يحتاج حسب القانون إلى خمسة عشر مؤسساً كويتياً يسجلون أسماءهم لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ويعلنون رغبتهم في تشكيل نقابة عمالية بعد أن يحددوا غرضهم وهدفهم من تشكيل النقابة.

بهذه الطريقة تم تشكيل أول نقابة عمالية في الكويت بتاريخ ١٥ /١١ /١٩٦٤م من قبل مستخدمي وعمال بلدية الكويت وسار على نهجهم عمال ومستخدمو الوزارات الاخرى تباعاً: نقابة الصحة عام ٦٤، التربية ٦٤، الأشغال ٦٤، المالية ٦٥، الكهرباء ٦٨، المواصلات ٦٨، الاعلام ٧١، الشؤون الاجتماعية والعمل ١٩٧٢) (العجمي، ١٩٨٢م : ١٣٢).

السؤال المطروح هنا... لماذا بادر عمال ومستخدمو البلدية إلى تشكيل أول نقابة في الكويت وماهي الأسباب التي دفعتهم لذلك؟. إن أهم مادفعهم إلى ذلك مايلي:

أ - ان كثيرا من القيادات العمالية العاملة في بلدية الكويت كانت تعمل في شركة نفط الكويت التي ناضل عمالها في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات من أجل

اقامة تنظيم عمالي لهم، لكن الشركة والحكومة رفضت طلبهم، لذلك عندما سنحت الفرصة لهم عام ١٩٦٤ بتشكيل نقابة كان عمال ومستخدمو البلدية من اوائل الذين شكلوا نقابة.

ب - وعي القيادات العمالية في هذه النقابة.. فإن بعض قيادي هذه النقابة كانوا ينتمون إلى حركة القوميين العرب التي كان لها دور بارز في السياسة في الكويت ابان الخمسينات والستينات من القرن الحالي (صقر: ٧٤).

بعد تأسيس النقابات في القطاع الحكومي تم تشكيل اتحاد نقابات العمال في القطاع الحكومي بتاريخ ٤/١ /١٩٦٥م. ويضم الاتحاد جميع النقابات في القطاع الحكومي وعددها تسع نقابات، وتكمن أهداف الاتحاد في رعاية مصالح النقابات المنضمة لعضويته بصفة عامة وتحقيق التضامن بينها ومدها بالمعونة المالية والمعنوية والدفاع عنها ضد أي اعتداء يقع عليها بطريق مباشر أو غير مباشر والعمل على رفع المستوى المهني عن طريق التدريب وتمثيل عماله في جميع المحافل العمالية والمؤتمرات الداخلية والخارجية والعمل على تحسين وتعديل التشريعات العمالية وبخاصة مايتصل بالقطاع الحكومي وعلى رفع مستوى الحركة النقابية عن طريق نشر الوعي الثقافي والنقابي (اتحاد العمال، ١٩٨٠م : ٣٢).

النقابات العمالية في قطاع النفط

رغم حقيقة أن صناعة البترول هي في الواقع عصب الاقتصاد الكويتي والمصدر الرئيسي لثروة الكويت، إلا ان عدد العمال المشتغلين بهذا القطاع بقي منخفضاً حتى منتصف السبعينات، عندما آلت ممتلكات الشركات النفطية إلى الدولة. وبرغم ان أول اتفاقية نفطية بين حكومة الكويت وشركات البترول كانت تحتوي على بند يعطي الأولوية في التشغيل لقوة العمل الوطنية تليها قوة العمل العربية في حالة عدم توفر العمالة الوطنية و (Chisholem 1975 : 203) إلا ان ماحدث في التطبيق العملي كان هو العكس تماماً، فبالنظر إلى جدول رقم (١) يتضح ضآلة نسبة الموظفين الكويتيين في شركة نفط الكويت، إذ تبلغ هذه النسبة ١٠٪ فقط من مجموع العاملين حيث بلغ عدد الموظفين الكويتيين في شركة نفط الكويت في الخمسينات ١٦٩٣ موظفاً فقط.

جدول رقم (١)

تصنيف العمال حسب الجنسية بشركة نفط الكويت في منتصف الخمسينات

الجنسية	اعمال كتابية	مشرف	عامل	أعمال خدمية	المجموع
بريطانيون	٩٧٠	—	—	—	٩٧٠
أوروبيون آخرون	٦	—	—	—	٦
امريكيون	٧٥	—	—	—	٧٥
هنود	٧٧٧	٥٣	٤١١	٧٩٤	٢٠٣٥
باكستانيون	١٠٨	١٠٣	٧٢٦	٢٠٧	١٤٤
عرب	٢١١	٣٦٥	٣٩٢٢	١٢	٤٥٠١
المجموع الكلي	٢١٤٧	٥٢١	٤٤٣٠	١٠١٣	٨١١١

المصدر : (عزالدين ١٩٥٨ : ٥٦)

وهنا يحلو للمرء أن يتساءل عن أسباب تواضع استخدام الشركة لقوة العمل الكويتية والعربية، إن أحد التفسيرات عبر عنه الكاتب الغربي جوستارك بقوله:

«أحد أسباب النسبة المتدنية للتوظيف في قطاعات النفط يعود إلى القرار الذي اتخذته الشركات النفطية بانشاء مصانع تكرير البترول في البلاد الرأسمالية المستهلكة حيث تستخدم عمليات التكرير ثلاثة أضعاف ونصف العمال الذين يستخدمون لاستخراج البترول الخام وحتى منتصف الخمسينات كان مجموع التوظيف في صناعة البترول في الشرق الأوسط ١٤٠٫٠٠٠ عامل بالمقارنة مع عمال مصانع النسيج في مصر وحدها الذي بلغ ١١٤٠٠٠ (Stroke, 1974 : 7).

أما السبب الآخر لتدني العمالة الوطنية في شركات البترول في الخمسينات فتتعلق بالاعتبارات السياسية، ذلك أن الكثير من شركات البترول كانت تخشى إن هي دربت المواطنين على ممارسة الأعمال ان يسيطروا فيما بعد على هذه الأعمال وقد عبر أحد الكتاب الغربيين المختصين في مجال النفط عن ذلك بقوله (إن رجال البترول الغربيين يشعرون بأن هنالك حداً لاتستطيع الشركات أن تتجاوزه في تسليم الاشراف على العمل للموظفين المحليين حيث إن الموظفين الوطنيين قد يكون ولاؤهم لوطنهم أكثر من ولائهم للشركة التي تقوم بتوظيفهم، لذلك يؤكد أصحاب الشركات أن الطريق المأمون لهم هو تحديد المسؤولية المحلية على مستوى يتلاءم مع سلامة الشركة نفسها (Finne - 1958 : 14)

وتتمثل وجهة نظر الشركات البترولية في القول بأنه ليس هنالك مايكفي من العمال الوطنيين المؤهلين للقيام بالأعمال المعقدة وهذه النظرية جعلت الشركات البترولية الأجنبية تقف من التدريب موقفاً سلبياً أكثر منه إيجابياً عبر عنه دافيد بقوله: «وعلى الطرف الآخر هنالك اعتماد جازم، وإن جرى التعبير عنه سراً من جانب الكثيرين من رجال البترول الغربيين بمن فيهم بعض من يعرفون الشرق الأوسط جيداً بأن التدريب هو «خرافة» بمعنى انه من المستحيل رفع شعب متأخر إلى مستوى من الكفاءة الصناعية في أقل من جيلين أو ثلاثة أجيال (Finne : 1958 : 142). هذه النماذج من المواقفة السلبية تجاه العمالة الوطنية جعلت الشركات الأجنبية تقلل قدر الامكان من قوة العمل الكويتية.

وفي عام ١٩٧٤م، تحققت السيطرة الحكومية الفعلية على جميع شركات النفط العاملة في الكويت ماعدا شركة الزيت العربية المحدودة (اليابانية) بسبب الوضع الخاص للشركة. ونتيجة ذلك ارتفع عدد العاملين الكويتيين في شركة نفط الكويت إلى ٣٢٢٩ شخصاً بنسبة قدرها ٥٦٪ حسب احصاء عام ١٩٨١ وزارة النفط: (١٩٨٣ : ٣٠).

ويعتبر قطاع صناعة النفط الآن من أهم المجالات التي تستوعب عدداً كبيراً ومتزايداً من العمال الكويتيين الذين ينتظمون في عملية الانتاج الآلي الحديث. وعلى عكس نقابات العمال في القطاع الحكومي فإن نقابات العمال في القطاع النفطي أصغر حجماً، لكنها أفضل تنظيماً وأكثر فعالية، وقد تشكلت أول نقابة للعمال في قطاع النفط عام ١٩٦٤م ثم تبعتها النقابات في هذا القطاع على نحو مايوضحه جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

نقابات العمال في القطاع النفطي

اسم النقابة	تاريخ التاسيس	عدد المؤسسين
نقابة عمال شركة نفط الكويت.	١٩٦٤/١١/١٢م.	٣٤ عضواً
نقابة عمال شركة الزيت العربية اليابانية.	١٩٦٤/١٢/٢٥م.	٢٩ عضواً
نقابة عمال ومستخدمي شركة الزيت الأمريكية المستقلة.	١٩٦٥/٢/١٨م.	٢٤ عضواً
نقابة عمال شركة البترول الوطنية الكويتية.	١٩٦٨/١١/١٥م.	
نقابة عمال شركة صناعة الكيماويات البترولية.	١٩٧٢/٢/٢٧م.	

المصدر: (العجمي، ١٩٨٢م : ١١/٥).

وتجدر الاشارة إلى أن حكومة الكويت انهت الاتفاقية المعقودة بينها وبين شركة الزيت الأمريكية المستقلة بتاريخ ١٩ / ١٩٧٧/٩م، وكنتيجة لذلك تم حل نقابة عمال ومستخدمي الشركة حيث تم نقلهم إلى شركتي نفط الكويت والبترول الوطنية. كذلك تم حل نقابة شركة الزيت العربية نتيجة لتقسيم المنطقة المحايدة مع السعودية.

وفي عام ١٩٦٥م تم تشكيل اتحاد العمال من ثلاث نقابات وهي نقابة شركة نفط الكويت، نقابة الزيت العربية واليابانية، نقابة عمال ومستخدمي شركة الزيت الأمريكية. ولكن نظراً لتملك الحكومة لشركة الزيت الأمريكية المستقلة في عام ١٩٧٧م تم حل نقابة الشركة. وكنتيجة لاتفاق حكومة الكويت وحكومة المملكة العربية السعودية حول منطقة الخفجي بحيث اصبحت هذه المنطقة واقعة ضمن الأراضي السعودية. تم حل نقابة شركة الزيت العربية اليابانية وقد تم تغيير اسم الاتحاد إلى اتحاد عمال البترول وصناعة الكيماويات البترولية والذي يشمل الآن نقابة عمال شركة نفط الكويت، نقابة البترول الوطنية، ونقابة صناعة الكيماويات البترولية.

النقابات العمالية في القطاع الخاص

يشكل القطاع الخاص المرتبة الثانية من حيث عدد العمالة فيه. وطبقاً لتعداد عام ١٩٨٥ بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ٣٠١٢١٦ شخصاً ينتظمون في ٣٧٧٨١ مؤسسة ومن حيث الجنسية يصل عدد الكويتيين إلى ١٥٤٣٤ وعدد غير الكويتيين ٢٨٥٧٨٢. (وزارة التخطيط – ١٩٨٥م : ٤).

وهكذا يعتمد القطاع الخاص على تركز رأس المال وليس على تركز العمالة كما ان عدد الكويتيين العاملين فيه ضئيل جداً إذا ماقورن بعدد الوافدين (٥٪، ٩٥٪ على التوالي).

وبما ان قانون العمل الكويتي يشترط وجود مائة عامل أو أكثر في المؤسسة حتى يحق لهم تشكيل نقابة خاصة بهم، وحيث انه يندر وجود مؤسسة خاصة تستخدم أكثر من مائة عامل كويتي فإن هذه الحقيقة أخرت انشاء أو قيام نقابات عمالية في هذا القطاع.

ومع ذلك ورغم هذه الحقيقة فلقد تم مؤخراً انشاء نقابتين في هذا القطاع هما النقابة العامة لموظفي ومستخدمي البنوك، التي تم اشهارها في ١٤ يناير ١٩٧٣م وتتلخص أهم أهدافها في «العمل على تحسين أوضاع الوظيفة ورفع مستوى العاملين، وانشاء صندوق للزمالة لمساعدة الأعضاء – وتأمين العاملين، والعمل على رفع مستوى الحركة العمالية في الكويت نقابة البنوك (١٩٨٢ : ١٤).

وبرغم حداثة تأسيس نقابة البنوك، إلا انها استطاعت أن تحقق مطالب العمال المنضمين إليها عندما اعلنت النقابة عام ١٩٧١م عن اضرابها ومطالبتها بزيادة رواتب مستخدمي وعمال البنوك والمطالبة كذلك بعلاوات زيادة المعيشة اسوة بزملائهم في القطاعين الحكومي والنفطي، وقد نجحت النقابة في تحقيق هذه الأهداف. وقد ابرمت النقابة ثلاثة عقود مع لجنة البنوك في الأعوام ١٩٧٤، ١٨٧٦، ١٩٨٠م. تم بموجبها زيادة رواتب العاملين الوطن (١٩٨٦ : اكتوبر)[٢].

يقدر عدد العاملين في القطاع البنكي في الكويت حسب احصاء عام ١٩٨٣، ٧١٧٤ شخصاً من بينهم ١٠٠٦ كويتي و٦١٦٨ وافداً، ولقد نجحت النقابة في ضم ٣٠٤٥ شخصاً لعضويتها من بينهم ٣٦٥ عضواً كويتياً يمثلون ١٢٪ حسب احصاء عام ٨٦/٨٥. ويلاحظ ان معظم هؤلاء من الفتيات حيث يقدر عددهن بمائتي موظفة كويتية علاوة على وجود فتاة كويتية في مجلس الادارة (العدواني - ١٩٨٦)[٣].

تشكلت نقابة الخطوط الجوية الكويتية حديثاً في سبتمر ١٩٨٢ «بهدف رعاية مصالح عمالها والدافع عن حقوقهم والعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية وتمثيلهم في كافة الأمور المتعلقة بشؤون العمال. الكويتية (١٩٨٢ :٣).

ويقدر عدد الاعضاء المنضمين للنقابة بحوالي ٢٠٠٠ شخص تبلغ نسبة الكويتيين منهم ٤٠٪.

وبرغم حداثة تشكيل هذه النقابة فلقد جرت محاولات للسيطرة عليها من عدة تيارات مختلفة، لكن التيار الديني الممثل بمجموعة السلف الصالح - استطاع أن يستحوذ على الأغلبية في مجلس الادارة في انتخاب ١٩٨٣م وانتخابات شهر فبراير عام ١٩٨٧م، ويعود السبب في ذلك حسب رأي المسؤولين النقابيين إلى الانجازات الكثيرة التي حققتها النقابة للعاملين فيها (الشرهان - ١٩٨٧)[٤].

ويلاحظ بوجه عام انه لاتوجد مشاكل كثيرة للنقابات في القطاع الخاص إذ تتلخص معظم مطالبها في تحقيق الضمان الاجتماعي للأعضاء وحل مشاكل العمال الجماعية والفردية. ويرى المسؤولين عن نقابة الخطوط الجوية الكويتية بأن أفضل طريق لتحقيق المطالب هي المفاوضات.

مشاكل ومعوقات العمل النقابي في الكويت

رغم حداثة النقابات العمالية في الكويت إلا انها تعاني من عدة مشاكل تنظيمية ومالية وتدني العضوية وغيرها وسنحاول في هذا الفصل استعراض أهم المشاكل وتبيان أسبابها.

(١) أسباب عامة:

١ - تعتبر مشكلة القيادات العمالية من أهم المشاكل التي تواجه الحركة العمالية في الكويت، فالقيادات العمالية ليست متفرغة للعمل النقابي حيث يقوم القياديون النقابيون بالعمل في الوزارة أو المؤسسة صباحاً، ويعملون في الفترة المسائية في النقابة، ولقد طالبت النقابات العمالية ممثلة بالاتحاد العام لنقابات العمال في مؤتمراتها بالسماح للعمال بالتفرغ النقابي لكن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لم تستجب لهذا الطلب وقد يعود رفض الوزارة لكون المشكلة خاصة بالعمال وحدهم.

وتعاني القيادات العمالية من ضعف في قيادتها ويعود سبب ذلك لعدم تجديد القيادات العمالية وعدم محاولتها خلق كوادر وقيادات عمالية جديدة رغم مرور أكثر من خمسة وعشرين عاماً على قيام الحركة العمالية وتأسيس معهد الثقافة العمالية، الذي من اختصاصه تهيئة الكوادر العمالية الجديدة. (السبعان : العمال ١٩٨٤م)[٥]. إن سبب تردي وضع النقابات في الكويت يرجعه بعض المهتمين بشؤون النقابات العمالية إلى احتكار النقابات العمالية للعمل النقابي وفشلها في تهيئة كوادر نقابية جديدة قادرة على تولي مسؤوليتها.

٢ - لقد لعبت الحكومة دوراً كبيراً في حصر العمل النقابي في الكويت بأخذها دور المبادرة في تحقيق مطالب العمال واخذها دور المحامي لحقوقهم. كذلك اعتمد العمال انفسهم على الحكومة لنيل حقوقهم ومطالبهم في أي خلاف ينشب بينهم وبين أرباب العمل. مما رسخ في أذهان العمال بأن تحقيق المطالب يتم عن طريق الحكومة وليس عن طريق النقابة. كذلك لعبت الحكومة دوراً في مختلف التشريعات العمالية في الكويت مما أدى إلى ضعف النقابات العمالية فيها. فمثلاً الاجراءات القانونية التي تطلب أن يكون في المؤسسة مائة عامل كويتي حتى يحق لهم تنظيم انفسهم في نقابة، يعتبر معوقاً أساسياً لنمو الحركة العمالية الكويتية خصوصاً لو اخذنا بالاعتبار قلة الأيدي العاملة الكويتية عن غيرها من دول العالم الثالث لوجدناها أكثر تشدداً، فمثلاً في كثير من دول العالم الثالث تتطلب الاجراءات القانونية وجود ٢٠ - ٢٥ عاملاً حتى يتم السماح لهم بتشكيل نقابة في بعض الدول مثل جمهورية مصر العربية، أما في العراق والصومال، يتطلب القانون وجود ٥٠ عاملاً في المؤسسة حتى يحق لهم تنظيم أنفسهم في نقابة إن تعسف الاجراءات القانونية الحكومية واضح جداً هنا، إذ كيف تطلب التشريعات المصرية

وجود خمسين عاملاً في المصنع أو المؤسسة لكي يسمح لهم بتشكيل نقابة، مع ان تعداد سكان مصر يزيد عن خمسين مليون نسمة، ولديها تاريخ طويل بالتصنيع، بدأ منذ القرن الماضي، في حين تطلب التشريعات الكويتية وجود ١٠٠ عامل كويتي في دولة صغيرة لايزيد عدد سكانها عن مليون وستمائة الف نسمة، يشكل الكويتيون نسبة ٣٠٪ منهم. (العوضي: ٨٩)[٦].

٣ - يلعب الاطار الاجتماعي والاقتصادي دوراً كبيراً في ضعف الحركة العمالية عموماً فتدني المستوى التعليمي لكثير من العمال والموظفين الكويتيين قد قلل من فعاليتهم فحسب آخر احصاء اجري في الكويت في عام ١٩٨٥ يشكل الأميون وشبه الأميين (يقرأ ويكتب) الأغلبية من قوة العمل الكويتية كما هو موضح في الجدول رقم (٣).

ليست لدينا احصائيات أو بيانات خاصة بالمستوى التعليمي للعمال الكويتيين المنضمين للنقابات إلا انه يمكن القول إنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للنقابي كلما زادت فعاليته وتأثيره، كما ان ارتفاع الأمية بين النقابيين تعني قلة الوعي بأهمية النقابة وضرورة وجودها.

الحقيقة التي يجب أن نعيها عند البحث عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لضعف العمل النقابي في الكويت تتمثل في ان الكويت دولة حديثة الاستقلال. الصناعة فيها قليلة جداً ومحصورة في قطاع النفط ومشتقاته، وبدون وجود صناعة متطورة لايمكن أن تكون هنالك حركة نقابية للعمال (الراوي، ١٩٨٢م : ٣٤).

(ب) مشكلة تدني العضوية

تشارك النقابات العمالية الكويتية النقابات العمالية في دول العالم الثالث في كثير من المشاكل الخاصة بالعضوية في النقابات العمالية. فمعرفة الأعداد الصحيحة للأعضاء المنضمين للنقابات العمالية في دول العالم الثالث تعتبر مشكلة كبيرة ففي كثير من الحالات تلجأ النقابات في العالم الثالث لتضخيم عدد العمال المنضمين إليها، لكي تنال سمعة ونفوذاً أكثر في البلاد، وحتى هذه اللحظة لاتوجد أرقام حقيقية منشورة يمكن الاعتماد عليها لكن أمكن الحصول على أرقام تقريبية من النقابات العمالية - راجع الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٣)

قوة العمل (١٥ سنة وأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنسية والنوع تعداد عام ١٩٨٥م

الحالة التعليمية	كويتي			غير كويتي			المجموع الكلي		
	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع
أمي	١٧ر٢٩٧	٦٠٤	١٧ر٩٠١	١٠٨ر١٥٠	٢٦ر٢٢١	١٣٤ر٣٧١	١٢٥ر٤٤٧	٢٦ر٨٢٥	١٥٢ر٢٧٢
يقرأ ويكتب	١٢ر٧٧٥	٤٧٧	١٣ر٢٥٢	١١٥ر١٧٦	٣٥ر٥٦٨	١٥٠ر٧٣٥	١٢٧ر٩٤٢	٣٦ر٠٤٥	١٦٣ر٩٨٧
الابتدائية	١٥ر٥٧١	١ر٠٩٧	١٦ر٦٦٨	٣٣ر٦٠٤	٢ر٧٦٤	٣٦ر٣٦٨	٤٩ر١٧٥	٣ر٨٦١	٥٣ر٠٣٦
المتوسطة	٢٦ر٢١٧	٥ر٢٤١	٣١ر٤٥٨	٤٨ر٨٥٢	٤ر٦١٢	٥٣ر٤٦٤	٧٥ر٠٦٩	٩ر٨٥٣	٨٤ر٩٢٢
الثانوية ومايعادلها	١٣ر٣٨١	٤ر٦٤٢	١٨ر٠٢٣	٦٦ر٦٢٧	١٦ر٣٦٤	٨٢ر٨٩١	٨٠ر٠٠٨	٢٠ر٩٠٦	١٠٠ر٩١٤
فوق الثانوية ودون الجامعية	٦ر٤٠١	٦ر٤٦٤	١٢ر٨٦٥	١٢ر٣٣٦	٧ر٠٠٠	١٩ر٣٣٦	١٨ر٧٣٧	١٣ر٤٦٤	٣٢ر٢٠١
الجامعية وما فوقها	٩ر٩٦٥	٦ر٢٨٧	١٦ر٢٤٣	٥١ر٩١٤	١٤ر٨٩٦	٦٦ر٨٠١	٦١ر٨٧٩	٢١ر١٧٤	٨٣ر٠٥٣
الجملة	١٠١ر٦٠٧	٢٤ر٨٠٣	١٢٦ر٤١٠	٤٣٦ر٦٥٠	١٠٧ر٣٢٥	٥٤٣ر٩٧٥	٥٣٨ر٢٥٧	١٣٢ر١٢٨	٦٧٠ر٣٨٥

المصدر : وزارة التخطيط، ١٩٨٧م : ١٢.

جدول رقم (٤)

أسماء النقابات والعضوية فيها لعام ١٩٨٣ في القطاع الحكومي

اسم النقابة	عدد الأعضاء ١٩٨٣	عدد الموظفين الكويتيين ١٩٨٥	عدد الموظفين غير الكويتيين ١٩٨٥	مجموع الموظفين	نسبة النقابيين
نقابة البلدية	٣٦٠٠	٤٩١٨	٣٢١٨	٨١٣٦	٤٤ر٢
الصحة	٢٠٨٤	٢١٥٣٧	٨٤٢٠	٢٩٩٥٧	٦ر٩٥
نقابة التربية	١٤٦٣	٢٩٨٣٢	٢٢١٩٧	٥٢٠٢٩	٢ر٨١
نقابة الأشغال العامة	١٤٨٩	٤١٩٥	١٠٤٠	٥٢٣٥	٢٨ر٤
نقابة المالية والاقتصاد	٣٧٥	١٠٣٢	٦٢٣	١٦٥٥	٢٢ر٦
نقابة الكهرباء والماء	٣٠٦٠	٨٧١٥	٢٣٣٣	١١٠٤٨	٢٧ر٦٩
نقابة المواصلات	٢٣٣٠	٢٧٠٧	٣٧٩٠	٦٤٩٧	٣٥ر٨٦
نقابة الاعلام	٨١٠	١٩٥٦	٢١٨٥	٤١٤١	٣٧ر٠٠
نقابة الشؤون الاجتماعية	٦٢٥	٢٢٨٤	٢١٥٠	٤٤٣٤	٢٩ر٠٠

المصدر : هذه الأرقام من الاتحاد العام لنقابات العمال (عدد النقابيين)، (وزارة التخطيط، ١٩٨٦م، جدول رقم ١٤٩).

جدول رقم (٥)
أسماء النقابات والعضوية فيها لعام ١٩٨٣م في قطاع النفط

اسم النقابة	عدد الأعضاء المنضمين	عدد الموظفين الكويتيين	عدد الموظفين غير الكويتيين	المجموع	نسبة النقابيين
شركة نفط الكويت	٢٨٨٤	٣٢٢٩	٢٥٥٥	٥٧٨٤	٤٩ر٨
شركة البترول الوطنية	٣٠٠٠	١١٩٨	٣٣٤٨	٤٥٤٦	٦٥ر٩
شركة صناعة الكيماويات البترولية	١٣٥٠	٣٢٦	١٤١٨	١٧٤٤	٧٧ر٤

المصدر: جمعت ارقام الجدول من الاتحاد العام لنقابات العمال (عدد النقابيين) وزارة النفط (عدد الموظفين) ١٩٨٣م، رقم ١٤٩.

يلاحظ من الجدولين السابقين تدني العضوية في النقابات العمالية الكويتية بعامه، وفي القطاع الحكومي بخاصة. أما قطاع النفط، فإن النسب مقبولة، والسؤال الذي يجب طرحه هنا، هو: لماذا تتدنى العضوية في النقابات العمالية الكويتية؟ هنالك عدة أسباب يمكن ايجازها بالآتي:

١ - قلة الوعي بأهمية النقابات، فعدم فعالية النقابات يدفع كثيراً من الموظفين والعمال للتساؤل أحياناً عن مدى جدوى الالتحاق بالنقابة لاسيما وأن الحكومة في كثير من الأحيان تقوم بتحقيق مطالب العمال والموظفين مما يفوت فرصة تحقيق هذه المطالب من قبل النقابات.

٢ - مما لاشك فيه ان القوانين واللوائح الخاصة بمنع العرب والأجانب من الاشتراك في النقابات كأعضاء فاعلين (يسمح لهم بالعضوية كعضو مشارك فقط) قد ساهمت كثيراً في اضعاف الحركة العمالية لاسيما وأن هؤلاء يشكلون أغلبية القوى العاملة في المجتمع الكويتي.

٣ - إن حقيقة كون معظم النقابات الكويتية تأسست في المؤسسات والدوائر الحكومية وليس في القطاعات المهنية والانتاجية قد يجعل العمل النقابي في الكويت يختلف عن نظيره في دول العالم، فالعمال والموظفون المنضمون إلى مؤسسة أو دائرة حكومية يصبحون موظفين خاضعين للكادر الحكومي بديوان الموظفين. لذلك فإن

مطالبهم ومشاكلهم وترقياتهم تتحقق من خلال القنوات الحكومية الرسمية. مما يجعل من الصعب على النقابات في هذا القطاع جذب الموظفين للانضمام إليها.

٤ - ضعف المردود المالي في حالة الانضمام للنقابة، فكثير من العمال يتساطون ماجدوى الانضمام إلى نقابة ودفع رسوم مادامت الحكومة هي التي ستحقق مطالبنا في النهاية ولايوجد حتى الآن ارتباط واضح وملموس بين اجور العمال وبين كونهم ممثلين بنقابات عمالية.

٥ - تخوف العمال بأن انضمامهم للنقابات العمالية سوف يعني وقوفهم مع المعارضة وضد الحكومة، لأن النقابات العمالية محسوبة على المعارضة في الكويت. (تتمثل المعارضة في الكويت بمجموعة الطليعة وهم فرع من حركة القوميين العرب سابقاً).

٦ - محاربة أصحاب العمل للنقابات عن طريق اقناع العاملين بأن الانضمام للنقابات لن يحقق لهم نفعاً (الأصبعي : الاتحاد العام للعمال)[٧].

٧ - قلة العناصر القيادية القادرة على نشر الوعي النقابي بين العمال. ٢٦ (الطليعة ١٩٦٨م).

٨ - احجام وتردد الكثير من العمال والموظفين عن التنظيمات النقابية بسبب الاعتبارات الشخصية والقبلية والطائفية.

واخيراً يمكن القول بأن القيادات العمالية في الكويت كغيرها من القيادات العمالية في العالم الثالث ليست نشطة على المستوى العمالي، بل هي نشطة على المستوى السياسي، إذ تنتمي معظم القيادات العمالية إلى حركة القوميين العرب في الكويت أو الحركة الوطنية. (عبداللطيف - الطليعة ١٩٨٤م)[٨]، كما توجد في الكويت بعض النقابات التي يسيطر عليها التيار الديني أو الحركة الدينية.

(ج) تردي الأوضاع المالية

تعتبر المشكلة المالية من أهم المشكلات التي تواجه الحركة العمالية الكويتية حيث صورها أحد النقابيين الكويتيين بقوله: «إن المشكلة الرئيسية التي تواجه كل المنظمات النقابية الكويتية هي المشكلة المالية التي تحول دون تحقيق طموحات الحركة النقابية. (محمد: الرأي العام ١٩٨٥)[٩].

ومما لاشك فيه ان تردي الوضع المالي للنقابات يعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف العمل النقابي في الكويت، وحتى هذه اللحظة ليس هنالك مصدر مالي ثابت

للنقابات سوى الدعم الحكومي حيث تقدم الحكومة معونات مالية سنوية قيمتها ٣٥٠٠٠ دينار للاتحاد العام لعمال الكويت و٢٢٠٠٠ دينار لكل من اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي واتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات. كذلك تحصل كل نقابة عمالية سواء كانت حكومية - نفطية أو قطاع خاص على معونة سنوية قدرها ١٢ر٠٠٠ دينار مما يعني ان المعونات السنوية الحكومية للمنظمات النقابية مجموعها ٢٧٤ر٠٠٠ دينارکويتي. (الشؤون الاجتماعية ١٩٨٤ : ١٧٠).

وليس هنالك دخل ثابت آخر للنقابات لتمويل عملياتها وانشطتها المختلفة سوى الاشتراكات السنوية الضئيلة من الأعضاء، إذ يبلغ اشتراك العمال في النقابة ربع دينار شهرياً أو ثلاثة دنانير سنوياً، ويبدو ان انخفاض دخل النقابات العمالية قد جعلها تتجه إلى المسؤولين في الدولة للتفاوض معهم حول احتكار أو اقتصار تأجير المقاصف على أعضاء النقابات العمالية تعتمد في الأساس على مبدأ انتشار العمل النقابي في المواقع المختلفة بغية توسيع حجم العضوية، كذلك الاستفادة من القيمة الايجارية الرمزية كمصدر دخل اضافي للنقابة. (العامل: ٨٥)[١٠].

إن انخفاض دخل النقابات العمالية دفعها لمقابلة ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء لشرح مشاكلها المالية ومطالبتهما بدعم الاتحاد وزيادة ميزانيته، كما طالبوا بالموافقة على موضوع التفرغ النقابي (القبس - ٨٥). وحيث ان قوة النقابات تعتمد بالدرجة الأولى على عدد اعضائها وقوتها التفاوضية ومتانة وضعها المالي أو بكلمة اخرى استغلالها الاقتصادي أو المالي فإننا نعتقد بأن النقابات العمالية في الكويت ستبقى ضعيفة مادامت لم تستقل عن المساعدات الحكومية.

(د) نقص القوى البشرية الكويتية

إن من أهم الأسباب التي اضعفت النقابات العمالية الكويتية، قلة القوى البشرية الوطنية في الكويت. إذ حسب احصاء عامم ١٩٨٥م، بلغ مجموع قوة العمل ٦٧٠٣٨٥ عاملاً من بينهم ١٢٦٤١٠ كويتي يشكلون ١ر٣٦٪ وبالمقابل بلغ عدد قوة العمل غير الكويتية ٥٤٣٩٧٥ شخصاً يمثلون ٤ر٧٥٪، (وزارة التخطيط : ١٩٨٦ : ١١٧).

وحيث لايتسع المجال هنا لاستعراض مجمل الأسباب التي أدت إلى نقص القوى البشرية الكويتية، حسبنا الاشارة إلى أهمها:

١ - قلة السكان الوطنيين في البلاد عموماً، إذ يبلغ عدد المواطنين حسب احصاء عام

١٩٨٥م ٦٨١٢٨٨ نسمه، ونسبتهم ١ر٤٠٪، في حين يبلغ عدد السكان غير الكويتيين ١٠١٦٠١٣ نسمه، ونسبتهم ١ر٦٠٪.

٢ - ارتفاع نسبة صغار السن بين السكان الكويتيين عموماً، إذ يبلغ عدد السكان الكويتيين الذين يقل عمرهم عن ١٤ سنة ٢٣٠٩٤٥ وتبلغ نسبتهم بالنسبة للسكان الكويتيين ٦ر٤٨٪ وتصل نسبتهم إلى ٦٠٪ لو اضفنا إليهم الفئة العمرية أقل من ٢٠ سنة (التخطيط ٨٦، جدول ١٧ - ١٨ ص ٣٤ - ٣٦) ويعني هذا ان نسبة كبيرة من الكويتيين خارج قوة العمل.

٣ - ارتفاع نسبة الأمية بين السكان الكويتيين، إن النسبة العالية للأمية بين القوى البشرية الكويتية لاتزال مرتفعة حيث وصلت حسب احصاء عام ١٩٨٥م إلى ٣٤٪ بواقع ٩ر٩٪ عند الذكور، ١ر٢٤٪ عند الاناث. هذه العقبة جعلت الكويت تعتمد أكثر فأكثر على القوى العاملة الأجنبية.

٤ - تطور الاقتصاد بشكل سريع بسبب ارتفاع عوائد النفط، فالنمو السريع لاقتصاد الكويت قد فتح الباب لايجاد أعمال وفرص للعمل وبذلك أصبح هنالك طلب كبير للعمالة في الوظائف التي لم يكن المواطنون قادرين على القيام بها.

٥ - قلة مساهمة المرأة الكويتية في القوى العاملة والمقصود من ذلك تدني نسبة المرأة الكويتية في سوق العمل، إذ لاتزال نسبة المرأة الكويتية العاملة متدنية رغم التطور السريع في التعليم.

جدول رقم (٦)
قوة العمل النسائية حسب سنوات التعداد

سنوات التعداد	قوة العمل الكويتية	نسبتهن بقوة العمل	قوة العمل غير الكويتية	نسبتهن بقوة العمل	المجموع
١٩٧٠	٢٠١٧	٢ر١	١٤٤٤٧	١٧ر٤	١٦٤٦٤
١٩٧٥	٧٤٧٧	٦ر٢	٢٧٧٢٩	٢٤ر٣	٣٥٢٠٦
١٩٨٠	١٤١٧٢	٩ر٦	٤٩١٠٥	٢٩ر٦	٦٣٢٧٧
١٩٨٥	٢٤٨٠٣	١٣ر٣	١٠٧٣٢٥	٤٧ر٧	١٣٢١٢٨

المصدر: وزارة التخطيط، (١٩٨٦: جدول ١٩٤)، ١٩٨٦م.

ونلاحظ من الجدول السابق الارتفاع المتزايد في نسبة النساء العاملات الكويتيات وغير الكويتيات بشكل عام في السنوات الأخيرة، كما نلاحظ ان نسبة النساء غير الكويتيات في سوق العمل أكبر بكثير من الكويتيات ويعود السبب في تدني النساء الكويتيات في سوق العمل إلى العوامل التالية:-

١ - **العامل الاجتماعي:** بما أن الكويت جزء لايتجزأ من العالم الثالث فإن النظرة الاجتماعية لعمل المرأة في هذه المجتمعات لاتزال متخلفة، حيث تعتقد هذه المجتمعات بأن مكان عمل المرأة هو المنزل وتربية الأولاد واعداد الطعام، وحتى إذا سمح المجتمع للمرأة بالعمل فإنه يحددها بنوعية من الوظائف التي يقبلها الناس، وهي العمل في مجال الخدمة الاجتماعية والتدريس والصحة.

٢ - **تدني المستوي التعليمي للمرأة الكويتية:** فقد ذكرنا سلفاً أن الأمية لاتزال متفشية بين النساء الكويتيات أكثر من الرجال فنسبة الأميين الرجال ٥ر١٥٪، في حين تبلغ نسبة النساء الأميات ٩ر٣٦٪. (وزارة التخطيط : ٨٦، ٤٣٠).

٣ - **العامل الاقتصادي:** إن المرأة الكويتية رغم حاجة المجتمع لعملها تفضل البقاء في المنزل حيث لاتحتاج اقتصادياً، في حين تعمل المرأة غير الكويتية بسبب حاجتها الاقتصادية ويشهد بذلك ارتفاع نسب النساء غير الكويتيات في سوق العمل.

إن نظرة المجتمع الدونية لعمل المرأة قد انتقلت مع الأسف للنقابات العمالية، ورغم حقيقة ان النقابات العمالية الكويتية قد تأسست في الستينات، إلا أن العضوية في النقابات قد اقتصرت على الرجال فقط. ولم تهتم النقابات العمالية والاتحاد العام للعمال بالمرأة إلا في الثمانينات حيث بادرت مجموعة مهتمة بشؤون المرأة برفع توصية لمعهد الثقافة العمالية في أواخر يناير ١٩٨٢م تطالب بايجاد كيان خاص للمرأة العاملة ضمن اطار الحركة النقابية، وفي ١٩٨٢/٤/٦م، تم تشكيل «لجنة المرأة العاملة» التي قامت بعدة أنشطة اجتماعية وثقافية. وتواجه منذ تأسيسها وحتى الآن مشاكل حصرتها السيدة/ زهرة السبعان بالنقاط التالية:-

١ - هنالك معارضة من بعض الأشخاص والنقابات ضد قيام لجنة نسائية داخل الحركة العمالية.

٢ - التقليل من أهمية عمل لجنة المرأة والبحث عن السلبيات والتقليل من الانجازات.

٣ - عدم تفهم النقابات لأهداف وطبيعة عمل لجنة المرأة العاملة. السبعان : الوطن - ١٩٨٤)[١١].

ويرى بعض النقابيين بأن دور المرأة في النقابات العمالية لايزال سلبياً ويقول السيد/ محمد سالم.. رئيس مجلس ادارة نقابة العاملين بوزارة الكهرباء والماء «للأسف حتى الآن دور الفتاة في نقابتنا دور سلبي، فهناك العديد من الفتيات المنتسبات للنقابة وإن كن قليلات، إلا انهن وللأسف الشديد سلبيات في التعامل مع النقابة» (الرأي العام: ١٩٨٥)[١٢].

ويجب التأكيد هنا، على أن النقابات العمالية الكويتية لم تتخذ أي موقف ضد وجود وازدياد العمالة الأجنبية في الكويت، ويعود السبب في ذلك إلى كون القيادات العمالية الكويتية عربية وقومية في مواقفها، لذلك ترفض أخذ أي موقف ضد وجود العمال العرب وتدفقهم للكويت، أما بالنسبة للعمالة غير العربية فهم لايرون بأنها تشكل خطراً عليهم.

نحو مستقبل الحركة النقابية الكويتية

في نهاية هذه الدراسة نرى أن نذكر بعض المقترحات التي نعتقد بأنها ضرورية لتحسين اداء النقابات العمالية الكويتية في المستقبل.

وبهذا الخصوص، ثمة حقيقة يجب أن نعيها وهي ان الحركة النقابية في أي مجتمع من المجتمعات ماهي في الحقيقة إلا انعكاس لمدى وعي الطبقة العاملة في ذلك المجتمع، لذلك فإن الحركة النقابية لاتنشأ من فراغ وإنما هي تعبير عن انعكاس اجتماعي للطبقة العاملة ومن هنا تتفاوت درجة النمو والنضج للحركات النقابية في العالم (حسن: ص. ٩).

مما لاشك فيه، ان النقابات العمالية الكويتية قطعت في المرحلة الماضية شوطاً مهماً. لكنها تواجه الآن بتحديات حضارية جديدة من المفروض أن تلعب دوراً قيادياً فيها خصوصاً قضايا التنمية والتطور.

وفي هذا الصدد، يجب على النقابات العمالية تشجيع التطور الصناعي في السنوات القادمة، فمن الجلي ان مساهمة العمالة الكويتية في الأعمال الصناعية قد يخلق ظروفاً جديدة تجعل العمالة الكويتية ونقاباتها أكثر فاعلية وتأثيرا. ونحن بصدد الحديث عن مستقبل الحركة النقابية هنالك حقائق يجب أن لاتغيب عن المسؤولين النقابيين في الكويت وعن المهتمين بتطور الحركة النقابية في هذا البلد أهمها:-

١ - حقيقة تركيز العمالة الكويتية في قطاعات غير انتاجية (القطاع الحكومي).

وبما أن الكويت تعاني من نقص كبير في الأيدي العاملة الكويتية في القطاعات الانتاجية والقطاع الخاص فإنه يجدر بالنقابات العمالية أن تدعو الكويتيين للانخراط في الأعمال الفنية والتقنية.

يعني ذلك أن تطالب النقابات بتشجيع اعضائها على أخذ دورات ذات طبيعة فنية وانتاجية تفيد العامل وتحسن من أدائه الوظيفي والفني، ومن ملاحظتنا لطبيعة المحاضرات التي تلقى في معهد الثقافة العمالية منذ تأسيسه وحتى الآن نجد انها في معظمها تعالج مواضيع تاريخية أو عامة ليست لها علاقة بثقافة العمال أو زيادة انتاجيتهم. لذلك يجب اعادة النظر في محتوى الدورات الثقافية.

٢ - ضرورة ان تلعب النقابات دوراً فعالاً في احياء «الصناعات اليدوية القديمة» التي كانت منتشرة في البلاد سابقاً، لكنها تلاشت تدريجياً إذ إن احياء مثل هذه الصناعات سيعود شباب المستقبل على ممارسة الصناعة البسيطة على أمل أن يرقوا إلى صناعات أكثر تعقيداً في المستقبل. ولو عممت فكرة «السدو» التي انتشرت مؤخراً لتشمل قطاعات اخرى لخطونا خطوة نحو خلق مجتمع منتج وحافظنا على تراثنا من الزوال في الوقت نفسه.

٣ - نظراً لقلة فعالية النقابات في القطاع الحكومي فإنه يتوجب على النقابات في هذا القطاع ان تندمج في نقابة واحدة تكون أكثر فعالية وتكون أكثر قوة في دورها التساومي (التفاوضي) مع المسؤولين.

٤ - يجب أن يكون لنقابات العمال في الكويت دور أكثر فعالية في عملية «الهجرة» للبلاد من قبل القوى العاملة الأجنبية لأن المتضرر الأول من هذه الهجرة هي العمالة الكويتية، ومن ثم يتوجب أن يكون للنقابات دور أكثر ايجابية وفعالية في رسم سياسة الدخول والهجرة إلى البلاد.

٥ - يجب ان تسعى النقابات للعمل على الغاء نظام الحل الاداري للنقابة واستبداله بنظام الحل القضائي ويعني ذلك بأن الحكومة لاتستطيع في ظله حل النقابة إلا عن طريق القضاء. كذلك على النقابات أن تسعى لاعادة النظر في قوانين العمل الموجودة الآن في البلاد.

٦ - من المتوقع مستقبلاً أن يزيد عدد النساء الكويتيات في سوق العمل، لذلك يتوجب على النقابات أن تقوم بحملة توعية للنساء من خلال «لجنة المرأة العاملة» لاستقطابهن للانضمام إلى النقابات، وفي المقابل يجب أن تقوم النقابات بتوفير جو عمل أفضل للمرأة الكويتية لتشجيعها على الانخراط في سوق العمل، فمثلاً

تستطيع النقابات أن تنشيء «دور حضانة» في موقع العمل للمرأة العاملة التي لديها أطفال.

٧ – بما ان العلاقات القبلية والعائلية لاتزال موجودة في النقابات العمالية. خصوصاً أيام الانتخابات. فمن المتوقع مستقبلاً ان تخف وتتلاشى، لذلك يجب أن تسعى القيادات العمالية الواعية لتوحيد وتلاحم القاعدة العمالية مع قياداتها.

٨ – في السنوات المقبلة سيصبح من الصعب أن تقوم الحكومة بتوظيف جميع الكويتيين الراغبين في العمل لديها، لذلك سيكون الاتجاه نحو العمل في القطاع الخاص، من هنا، ينبغي ان تسعى النقابات العمالية نحو توفير وظائف فنية وتقنية للكويتيين الراغبين في العمل في القطاع الخاص، ويكون ذلك بأن تفتح النقابات معاهد فنية بالتعاون مع الحكومة تخصص لاحتياجات القطاع الخاص المختلفة.

٩ – يجب على النقابات العمالية أن تساهم مساهمة فعالة في تطوير مؤسسات التدريب المهني والفني في الدولة لأن وجود عمالة كويتية فنية معدة اعداداً جيداً سيعود بالنفع على النقابات والوطن.

١٠– على القيادات النقابية الانخراط في الدورات التدريبية المخصصة للاداريين سواء في الجامعة أو في المعهد العربي للتخطيط لتحسين اداء فعالية النقابات العمالية على المدى الطويل، إن الاكتفاء بأخذ البرامج التثقيفية التي يعدها معهد الثقافة العمالية لن يحسن كثيراً من فعالية القيادات لأن معظم هذه المحاضرات مكررة وبعيدة عن احتياجات العمال الفنية. (السبعان : الوطن – ١٩٨٢م)[١٣].

الهوامش

١ – حسين صقر عبداللطيف : «الحركة النقابية في الكويت، المكاسب والمهام المطروحة» مجلة الطليعة الكويتية ٢٧/٢/١٩٧٤م.

٢ – «مقابلة مع رئيسة اللجنة النسائية في نقابة البنوك»: الوطن صحيفة كويتية يومية ١١ اكتوبر ١٩٨٦م.

٣ – مقابلة شخصية مع السيد جهاد العدواني – رئيس نقابة البنوك – ١١ مايو ١٩٨٦ الكويت.

٤ – مقابلة شخصية مع السيد عبدالله أحمد الشرهان نائب رئيس نقابة الخطوط الجوية الكويتية، الكويت ٨ مايو ١٩٨٧م.

٥ – زهرة السبعان «حول ادارات الاتحاد العام لعمال الكويت» مجلة العامل الكويتية ١/٩/١٩٨٤م.

٦ – مقابلة تلفزيونية مع عبدالهادي العوضي وكيل وزارة التخطيط يوليو ١٩٨٩م.

٧ – أحمد سعيد الأجسمي «أسباب تردد العمال عن الانتساب للنقابة» مجلة الطليعة الكويتية ١٩٦٨/٣/٢٧م.
٨ – حسين عبداللطيف «الحركة العمالية في الكويت – المكاسب والمهام المطروحة». مجلة الطليعة الكويتية ١٩٧٤/٢/٢٧م.
٩ – مقابلة مع محمد سالم محمد، رئيس نقابة العاملين بوزارة الكهرباء والماء، صحيفة الرأي العام الكويتية ١٩٨٥/٧/٢٠م.
١٠ – مذكرة من اتحاد نقابات عمال القطاع الحكومي حول تأجير المقاصف – مجلة العامل الكويتي: ١٩٨٥/١/١٥م.
١١ – زهرة السبعان: «لجنة المرأة العاملة» جريدة الوطن الكويتية ١٩٨٤/١٢/٦م.
١٢ – مقابلة مع رئيس نقابة عمال وزارة الكهرباء والماء – جريدة الرأي العام الكويتية ١٩٨٥/٥/٢٠م.

المصادر العربية

١ – الراوي خ :
١٩٨٢م تاريخ الطبقة العاملة العراقية – ١٩٦٨ – ١٩٧٥م، وزارة الثقافة والاعلام – الجمهورية العراقية: دار الرشيد للنشر.

٢ – العجمي م :
١٩٨٢م الحركة العمالية والنقابية في الكويت: الكويت: شركة ربيعان للنشر والتوزيع.

٣ – الأصبحي أ س :
١٩٨١م «بنية الطبقة العاملة الكويتية» بحث قدم للندوة العلمية الثالثة – الجزائر، المعهد العربي للثقافة والبحوث العمالية من ٢٦/١٢ فبراير (من منشورات الاتحاد العام لعمال الكويت).

٤ – الاتحاد العام لعمال الكويت :
١٩٨٥م المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال الكويت في الفترة من ٢٤ – ٢٦ مايو ١٩٨٠م، الكويت: منشورات معهد الثقافة العمالية، مطابع دار الطليعة.

٥ – العامل :
١٩٨٥م «مذكرة من اتحاد نقابات العمال القطاع الحكومي حول «تأجير المقاصف» مجلة العامل الكويتية ١٥ يناير ١٩٨٥م.

٦ – حسن أ :
١٩٨١م تاريخ الحركة النقابية المصرية، مؤسسة روزاليوسف – القاهرة – جمهورية مصر العربية.

٧ – عزالدين
١٩٥٨م عمال الكويت من اللؤلؤ إلى البترول، مطبعة حكومة الكويت.

٨ – نقابة البنوك :
١٩٨٢م النقابة العامة لموظفي ومستخدمي البنوك، نشأتها، أهدافها، نظامها الأساسي، أنشطتها – الكويت ١٩٨١ – ١٩٨٢م.

٩ – وزارة التخطيط :
١٩٨٥م الادارة المركزية للاحصاء، نشرة تعداد المنشآت لسنة ١٩٨٥م، نتائج أولية – الكويت: مطابع حكومة الكويت.

وزارة النفط :
١٠ – ١٩٨٧م المجموعة الاحصائية السنوية ص ١٢٠.
١١ – وزارة النفط :
١٩٧٥م الادارة المركزية للاحصاء – المجموعة الاحصائية السنوية – جدول ٥٦.
١٢ – وزارة النفط :
١٩٨٣م نفط الكويت حقائق وأرقام. الكويت – مطبعة حكومة الكويت.
١٣ – نقابة الخطوط الجوية الكويتية :
١٩٨٢م اللائحة الداخلية – الكويت : الاتحاد العربي للمطبوعات.

المصادر الأجنبية

1 - Chrisholem A.H
1975 The First Kuwait Oil Concession Agrement, Frank Cass London Page 203.
2 - Cook, D.
1970 Kuwait Mircle on the Desert. crosset and Dunlop Inc. England.
3 - Finne D.
1958 "Recruitment and Training of Labor in the Middle East oil Industry"
The Middle East Juornal, Fall Vol 12 Page 141.
4 - International Labour Office,
1985 World Labour Report Volume la - d2 International Labour Office, Geneva
5 - Kassalow, E and Damachi u, (Editor)
1978 The Role of Trade Unions in Develobing Societes, International Institute for Labour Studies Geneva.
6 - Kassalow, E
1963 National Labour Movements in the Postwar World, Northwestera. Uneversity Press.
7 - Patai, R
1973 The Arab Mind Charles Suivineis and Son New York.
8 - Spyropoalue, G
1969 "An outline of Development trend in Labour Relation" International Labour Review Vol 99 Jan-June 1969 Page 315-346.
9 - Stroke, Joe
1974 "Oil Revenues and Industrilization" Merp (Middle East Research and Information) Development in the Middle East Page Paper no 42 P.P. (3 - 14).

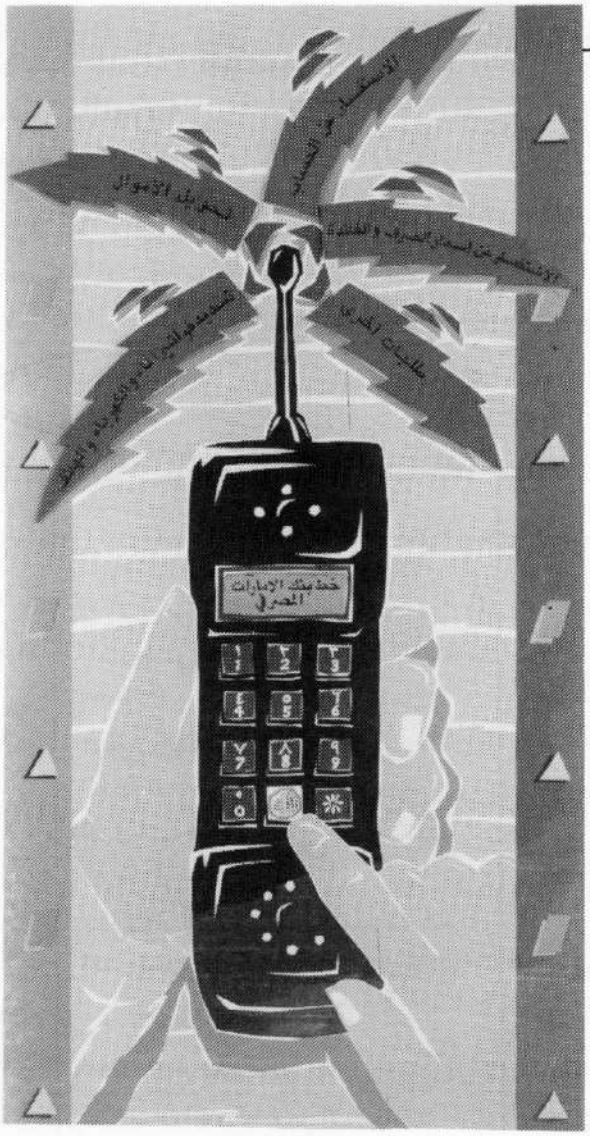

كن على اتصال مع نقودك عبر خط بنك الامارات المصرفي

تصور، كافة المعلومات المالية التي تحتاجها ... متوفرة بين يديك ... في مكتبك أو في منزلك ... في أي مكان من العالم ... على مدار ٢٤ ساعة يوميا.

هنا تكمن قوة خدمتنا المصرفية الهاتفية .... خط بنك الامارات المصرفي.

نظامنا سهل الاستعمال وهو يتيح لك الوصول الفوري الى حساباتك ويوفر لك مجموعة واسعة من المعاملات المصرفية التي تشمل استفسارات الرصيد وأسعار تبديل العملة وتحويل الأموال بين حساباتك علاوة على طلب دفتر الشيكات وكشف الحساب.

بالاضافة الى ذلك، وبفضل خط بنك الامارات المصرفي، يصبح تسديد فواتير الماء والكهرباء والهاتف أسهل من أي وقت مضى حيث يمكنك تسديد تلك الفواتير بمجرد رفع سماعة هاتفك.

لهذا، اجعل الخدمات المصرفية أقرب اليك من أي وقت مضى مع خط بنك الامارات المصرفي.

احصل اليوم على التفاصيل الكاملة من فرع بنك الامارات الدولي الذي تتعامل معه.

بنك الإمارات الدولي المحدود
Emirates Bank International Limited
معًا نحو مستقبل مشرق

المكتب الرئيسي : ص. ب ٣٩٢٣ دبي، الإمارات العربية المتحدة هاتف : ٢٢٦٩٠٠، فاكس : ٢٢١٠٠٥، تلكس : ٤٦٤٣٥ ابيدب إي. إم
الفروع : (الفرع الرئيسي) شارع بني ياس ٢٨١١٨١ • فرع السوق (بر دبي) ٥٢٣٥٤٥
• فرع شارع المكتوم ٢٣٠٢٦٦ • فرع بندر طالب ٢١٣٠١٣ • فرع الفالجيا ٢٣٦١٠٩ • فرع الكرامة ٢٧٣٤٩٨
• فرع القيادة (القيادة العامة لشرطة دبي) ٦٩٢٣٣٠ • فرع السطوة ٤٤٥٠٤٠ • فرع المنطقة الحرة لجبل علي ٥٥٥٥١ ـ ٠٨٤

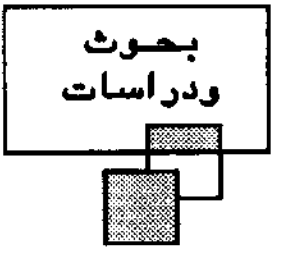

التناقض الوجداني* في الشخصية العربية المعاصرة

د. عبدالمعطي سويد **

تقديم :

تنهض الحياة الانسانية على دعائم كثيرة أهمها: الاختلاف، والائتلاف، التوافق، والتعارض، فالأفراد يختلفون يأتلفون، يتفقون ويتنابذون، يتجاذبون، ويتنافرون يحبون ويكرهون، يتصالحون ويتخاصمون، فتتحد فيهم

* توضيح التناقض الوجداني : AMBIVALENCE OF EMOTION

تحدث «فرويد» "FREUD" ومدرسة التحليل النفسي عن التناقض الوجداني متناولاً جانبه الطفلي عند الانسان، وسياتي تفصيل هذه النقطة في ثنايا هذا البحث، ولكننا تجاوزنا التحليل الفرويدي لهذه الظاهرة الطفلية، ورأيناها تعيش في الشخصية الانسانية، والعربية بشكل خاص في مستواها الطفلي أو في مراحل مابعد الطفولة، والتي تتوفر فيها العلاقة المعقدة، والتعايش المضطرب بين النقيضين: الحب والكراهية في آن واحد، حيث لايخضع هذا الوضع لرقابة العقل، كأن يكره أحدنا أمراً (ينتقده)، ويقبله على علاته، لقد تناول الدكتور/ محمد عابد الجابري في كتابه (الخطاب العربي المعاصر) دار الطليعة – بيروت ط٣ ١٩٨٨م ص ١٢٣، هذه النقطة في بُعدها القومي، ونحن نتفق معه فيها، ونراها انعكاساً للجانب اللاعقلاني.

** باحث بادارة المناهج والكتب بوزارة التربية والتعليم (الامارات العربية المتحدة) – مدرس سابق، بجامعة بنغازي (ليبيا).

المتعارضات الصارخة، وتتفق أو تتوحد فيهم المتناقضات، فيصبح كثير من الأفراد محبين مبغضين، عاشقين وكارهين، وتلك مواقف لاتخلو من حيرة، وضبابية تدفع إلى الاضطراب والخلل والجنون والتمرد الأعمى أو الانتحار المفجع.

ولكن هل الحياة صافية، نقية، بريئة كبراء ة الجنة، أو مصنوعة كبحيرات الشعراء الرومانسيين، موطن الاحلام السعيدة، والنعيم الأبدي؟

لا... فالحياة مجعولة من المتناقضات، ولعل هذه المتناقضات هي التي تدفع بالحياة إلى التقدم والتطور، وكذلك تدفع بالانسان منذ يقظته الأولى إلى تصور الوجود كله على أنه يقوم على التناقض.

فالحب الخالص منفي من الوجود، كما ان عواطف العشق السامية أحلام محال تحقيقها، ولاخير في الحب المحض، كما ان الكراهية المطلقة وضع لايعاش ولا تستقيم به الحياة العاطفية، ولا العلاقات الانسانية ولا الروحية، فيشوب الحب إذن بعض الكراهية والنفور، ويتغلغل في باطن الكراهية شعور بالعطف والحنان، والدفء في لحظات مباغتة، والحب الأعمى يقود إلى الهاوية، كما ان الحب العاقل الحكيم خاطئ منذ البداية، ولايحقق الوصال المطلوب.

يتخبط الفكر بين الأخطاء العارمة عندما تتقاذفه الانفعالات الجوفاء، ويرمي الهيجان بصاحبه نحو جحيم الموت عندما لايصاحبه وعي وانطلاقات محسوبة.

ومهما يكن من أمر، فالتناقضات في الانسان مبعث نشاطٍ وحيوية، وداعية إلى التفكير الجيد في أحسن الأحوال، وإلى تدمير الذات والمجتمع في أسوأها، إنها (التناقضات) مصدر قلق وخصوبة، تسبغ على الحياة معناها، ولعلها تدفع بالمبدعين إلى مواصلة الابداع، ويسقط في مهاويها أولئك الذين أهملوا فعاليتها الفكرية أو العقلية.

يقول «زكريا ابراهيم»: إن التناقض من مشكلات الوجود الانساني، بل من طبيعته، وان هذا الوجود متأرجح بين الأنا، والهو، وبين الأنت، والأنا، والآخر وبين الأنا والهي، والأنت... إلخ. ولاتخلو كل التأرجحات من جانبها الميتافيزيقي العيني والجذاب يقول: «إن الاضطراب الكامن في نسيج الوجود البشري، إنما هو في الحقيقة مجرد تعبير داخلي على ذلك النقص الأصلي الذي تنطق به طبيعتنا الميتافيزيقية نفسها، أي الحاجة إلى (الآخر) ولعله الطرف النقيض، بحيث يستحيل علينا تماماً أن نقول عن الانسان: هو، هو، وعبثاً يحاول المناطقة أن يطبقوا منطقهم الصوري، على حياتنا النفسية (من

خلال) مبدأ الهوية 'Identite فإن في تناقض وجودنا الروحي مايتحدى شتى القضايا المنطقية القائمة على التحليل وتحصيل الحاصل Tautologie ومهما حاولنا أن تعرف الانسان، أو نحدده، أو ان نطبق عليه فعل الكينونة Etre فإننا لابد من الاعتراف في نهاية الأمر بأن هذا الكائن الزماني المتقلب، المتحول، هو فريسة للصيرورة المستمرة التي تجعل منه ماليس هو»[1].

أما بالنسبة إلى الشخصية العربية، قد يكون لتناقضها الوجداني خصوصية، وهو ماستظهره هذه الأوراق وقد يكون مرد هذا التناقض الذي تعيشه هو الصراع الواعي، أو غير الواعي بين أمجاد الماضي، وآلام الحاضر، أو الصراع بين الذات العربية - الاسلامية، والآخر بين التراث والأصالة، أو بين المثال والواقع والتوتر بينهما... إلخ.

لقد ارتطمت هذه الشخصية منذ ظهور الاسلام بهذا التناقض ونشب الصراع مع الآخر (المشركون) ونشأت حركات التصدع الديني، سبقتها حروب الردة، التي هي بمعنى ما تعبير عن تناقض وجداني بين: الإيمان والرجوع عنه، ثم توالت الصراعات بين الملل والنحل والمذاهب والفرق المناوئة، كان يؤججها هذا التناقض الكامن في الشخصية العربية، فاضطربت هذه الشخصية، وبدأت تتشكل (الافرازات) و(العقد) وتلا ذلك الانحطاط الحضاري الشنيع، توجه الاستعمار الغربي، وانتهى بمعارك التنمية والتقدم واللحاق بركاب العصر.

كان موقف الشخصية هذه، معاشاً على مستوى الانفعال حينا، وعلى المستوى الدموي القاتل، أو على مستوى الحوار الهادئ.

أما ماسوف نتناوله في هذا البحث هو: التناقض الوجداني في الشخصية العربية على مستوى الحياة السلوكية - والموقف الفكري - وعلى الصعيدين الفردي - الاجتماعي.

طبيعة البحث :

ليس القصد هنا عرض دراسة ميدانية للمشكلة - والتي تكون أجدى وأشد نفعاً من الناحية العلمية، ولكن المسألة في هذا الاطار الميداني تحتاج إلى أكثر من باحث ودارس، بحيث انني غير قادر فردياً على القيام بهذه الدراسة المباشرة، والأمر يقتصر هنا على، وضع دراسة وصفية لهذه المشكلة المعاشة، محاولاً نظرياً: فهم الجانب التناقضي الوجداني ومضاعفاته وتأثيره على مجمل الشخصية العربية، والمشكلة في واقعها، نفسية - اجتماعية - ثقافية، تعود بدورها إلى أصول وأطر تشكلت في داخلها، سيشار إلى هذه الأطر (الخاصة - والعامة، المحلية - والعالمية) في حينه.

الشخصية.. البُعدان.. النفسي والاجتماعي :

للشخصية الانسانية أبعاد كثيرة منها: النفسية، والفردية، والاجتماعية، والوطنية، والقومية، والمحلية، والعالمية، والدينية، والطائفية، وهي تتلقى تأثيرات بيئية، ووراثية وليس الغرض من هذا البحث الغوص في هذه المسائل الشائكة، ولا التعمق في دراستها، بقدر مايهدف إلى الوقوف عند جانبين للشخصية، النفسي والاجتماعي، فالشخصية (بمنظور علمي تخصصي موضوع تتقاسمه، وتشترك في دراسته علوم مختلفة، أهمها: علم النفس، وعلم الاجتماع، والطب النفسي وغيرها من علوم انسانية وطبيعية).

إن علم النفس: يدرس الشخصية من ناحية تركيبها، أو أبعادها الأساسية ونموها وتطورها ومحدداتها الوراثية والبيئية، وطرق قياسها، كل ذلك على أساس نظريات متعددة كثيراً ماتكون متباينة، متصارعة، ولكن الهدف الهام هو: التنبؤ بما سيكون عليه سلوك الفرد في موقف معين يمكن ضبطه، والتحكم فيه.

ويهتم علم الاجتماع بدراسة الشخصية الانسانية من حيث انها نتاج لحضارة أو ثقافة معينة تشمل على أنساق Systemes أو أنظمة اجتماعية، وتنظيمات كالزواج، والأسرة، والدين، والنظام السياسي، والقانوني، وغيرها.

وغني عن البيان أن علم الاجتماع كأحد فروع الانسانيات Humanisties يهتم في دراسته للشخصية بالمحددات البيئية الاجتماعية* مع عدم انكار العوامل الوراثية بطبيعة الحال(٢).

تعقد الشخصية العربية **:

تنأى الشخصية العربية عن التعريف والتحديد المنطقيين، الجامعين، المانعين، كما تنأى عن الدراسة العلمية الصارمة، ولا تخضع للاختبارات، أو التجارب بأدواتها الدقيقة والعادية ولا للبرامج المعلوماتية، إنما هي نمط، أو نسيج معقد، شائك من الوجود، وهي كغيرها من شخصيات الشعوب الأخرى، نتاج تاريخها الطويل ونتاج ماتلقته من آثار خارجية عالمية ولعل موقعها المكاني - الجغرافي، قد زاد في تعقيد وتشكيل صورتها الضبابية.

* سيتوسع هذا البحث في مفهوم البيئة الاجتماعية ليشمل البيئة المحلية المحيطة بالشخصية والبيئة العالمية، أو الشروط الذاتية، والموضوعية - أنظر خاتمة هذا البحث.

** كتب «السيد يسين» كتاباً في (الشخصية العربية) وهو كتاب قيم، ننصح بالاطلاع عليه، ولكنه لايمس موضوعنا، طبع دار التنوير - بيروت ١٩٨١م.

أذكر أن أستاذاً جامعياً في (دمشق) في الستينات، قال لنا في معرض دراسته للفكر العربي – الاسلامي – مفنداً أطروحة بعض المستشرقين الزاعمة قولاً: «ان الشخصية العربية الاسلامية، بسيطة Simple في جوهرها (٢ مكرر) يسيرة الفهم والاستيعاب، وربما اراد المستشرق من وراء مقالته، والتي لم يقلها صراحة هو ان هذه الشخصية تقترب ببساطتها فكراً، ونفساً، وروحاً وسلوكاً، من الشخصية البدائية Primitive»، ولاتخلو مقالة المستشرق من سذاجة وسطحية*، وذلك ان الشخصية العربية تمتد في بعض قطاعاتها (بعد أن استعربت دول المشرق والمغرب) عمقاً في الماضي السحيق وتشكيلاته، وتأثيراته على هذه الشخصية إلى سبعة قرون قبل الميلاد، وقد دخلت إذن في تكوينها العام عناصر تشابكت جميعها لتضع أمامنا هذا النمط من الوجود العربي – الاسلامي ولعل أهم هذه المقومات التي أثرت هي:

أ – شعوب منطقة البحر المتوسط :

١ – **الاعرابيات**:(العنصر البدوي) والساميات والسوريات والاشوريات والكنعانيات والعراقيات والمصريات والأفريقيات وماحملته من تقاليد اجتماعية، اسرية، وصفات وأمزجة، وأنماط فكر، وعاطفة ووجدان.

٢ – **الديانات السماوية** : (اليهودية – المسيحية – الاسلام).

٣ – **الثقافات الأجنبية** : فارس، الهند، اليونان (العصور الوسطى).

٤ – **الشعوب التي عبرت المنطقة**: العثمانيون، المماليك، المغول، التتار، الغرب، (الصليبيون).

٥ – **الغرب الأوروبي والأمريكي**: العصر الحديث والمعاصر دخوله كعنصر مؤثر في تشكيل الشخصية العربية بالاضافة إلى الايديولوجيات العصرية.

ب – من الناحية الجغرافية (المكان) :

تتقاسم الشخصية العربية أمكنة جغرافية مختلفة من حيث البيئة (الجبال، الأنهار، المحيطات)، والأرض وطبيعتها – جدباً وخصوبة، المناخ، ومايتبع هذا الواقع من نمط حياة مختلف: النمط الزراعي، والبدوي، والريفي، والمدني، والتجاري، والحرفي.

---

* قد يعترض علينا البعض في سردنا لهذه المكاية من جعبة الذاكرة بأنه ليس من الاسلوب العلمي، لأن الكتابة العلمية تحتاج كل كلمة فيها إلى توثيق، ونحن نلفت باعتبارنا هذه النقطة، لكننا نضيف بأننا نتناول كلمة توثيق، أو وثيقة بمعناها الواسع التي تشمل أيضاً توثيق الكلام الشفوي واعتباره وثيقة شفوية، يُستشهد بها.

جـ – الناحية الشكلية أو السحنة أو المورفولوجي : Morphologie

هناك السحنة الشمال أفريقية، والمصرية، والسودانية، والعراقية، والشامية، وأبناء الجزيرة العربية[٣] وهناك الزي وطريقة اللباس... إلخ، وطريقة الحفلات، والطقوس المحلية، إذن لاتفهم الشخصية العربية بمعزل عن هذه المقومات أو الأطر، أو المكونات القديمة والحديثة إذ ماذا يفسر لنا مثلاً عندما نقرأ في زاوية: (حوادث وقضايا) في الصحافة عن حادثة أخذ بالثأر* في إحدى قرى الريف العربي، أو تفضيل الزواج بابن العم أو ابنة العم. كعرف (قانون) ثابت لاتخرج عنه كثير من القبائل العربية المعاصرة وأنها وقائع لاتزال تحدث في أيامنا هذه؟ كذلك كيف نفهم الصراعات القبلية وأساليب السلطة القبلية، والعشائرية والمشكلات الطائفية في عصرنا إذا لم نرد هذه المسائل إلى الارث القديم، والأصول الأولى التي ورثتها؟ إنها تظهر في عصرنا الحديث بين أونة وأخرى، وتصدم المطلع في ظنه بأن هذا الإرث القديم قد انقضى واندثر، إلا انه يدرك أن الارث يعيش في اللاشعور الجمعي العربي ويصعد إلى مستوى الشعور والوعي ضارباً عرض الحائط بكل مكتسبات العصر من تفكير، وروح علمية ووعي معاصر، فضلاً عن توفر مكاتب أنيقة وألبسة عصرية، وتظاهر بالخطب والمقالات والانشاء الأدبي.

القسم الأول :–

الخلفية التراثية من خلال بعض النصوص الاتباعية (الكلاسيكية)**

أشار القدماء إلى جانب التناقض الوجداني عندالعرب، فقال «أبوحيان التوحيدي»:

١ – «ماأعجب أمر العرب، تأمر بالحِلم مرة، والصبر والكظم، وتحث بعد ذلك على الانتصاف والأخذ بالثأر، وتذم السفه، وقمع العدو، وهكذا شأنها في جميع الاخلاق أعني أنها حضت على القناعة والصبر والرضا بالميسور، وربما خالفت هذا فأخذت تذكر أن ذلك فُسالة ونُقصان همه، ولين عريكة ومهانة نفس، وكذلك أيضاً تحث على البسالة والاقدام، والانتصار والحمية والجسارة وربما عدلت إلى

* انظر ماكتبته صحيفة (الخليج) حول حوادث ثأرية بتاريخ ٩١/٦/١٩، ٩١/٩/١٦م، وصحيفة (البيان) ٩١/٩/٢٥م.

** سيلاحظ القارئ بأن الباحث سيعمد إلى سرد فقرات كاملة، ونصوص لاتخلو من إطالة لأنها ستكون شواهد تثري، وتدعم أطروحة الباحث، ولعل غاية هذا البحث هي التأليف بين النصوص ذات الدلالة المعنية، والتي تشكل في مجملها الموضوع، والكاتب لايطمح إلى أكثر من تحقيق هذا الهدف.

أضداد هذه الأخلاق والسجايا والضرائب والأحوال في أوقات يحسن فيها بعضها ويقبح بعضها ويقدر صاحباً في بعضها، ويُلام في بعضها، ذلك لأن الطبائع مختلفة والغرائز متعادية[٤].

كُتب هذا النص في القرن الرابع الهجري، ولكنه يقصد النظر إلى العرب في بداوتهم وهو مايهمنا من حيث اتباعنا التسلسل التاريخي، ويشير إذن إلى التناقض الذي كان يتصف به وجدانهم العام لذلك فمضمون النص يسوغ مانريده حول مرحلة ماقبل الاسلام.

٢ – الشعر الوجداني الجاهلي، تعايُش المديح والهجاء في وجدان الشاعر

حفل هذا الشعر بقصائد وجدانية يسودها التناقض، ونلمح أول ملامحها في شعر الصعاليك «انظر شعر عروة بن الورد» ثم باب المديح والهجاء لدى شعراء مابعد الصعاليك، ونسوق مثالاً نمطياً، أعني الشاعر «الحطيئة» وإن مايعنينا لدى هذا الشاعر هو: تعايش النقيضين في شعره، أي. المديح والهجاء إزاء الموضوع نفسه، فهو أي الشاعر يمدح عندما يرضى، ويذم عندما يغضب من الشخص نفسه: «فاحترف الحطيئة الهجاء، واتخذه تجارة ومعاشاً، ولم ير في الدنيا رجلاً حقيقاً بحبه، فهو يهجوهم جميعاً حتى يحسنوا إليه، فيكف، فإذا عظم عطاء الكريم وأغرقه فيضه مدحه في شعره، يجود ويسف بمقدار ماقدم له من أجر إن قل العطاء. قال مثل شعره في «عينيه بن النهاس العجلي» وهو في وجوه (بكر بن وائل):

سئلتَ فلم تبخل ولم تعط قائلاً ... فسيّان لاذم عليك ولا حمد
وأنتَ امرؤ الجود منك سجية فتعطي ... وقد يعدى على النائل الوجد[٥]

في الشطر الثاني من البيت الأول: لاذم، ولارحمة، يدل على توارد النقيضين في فكر الشاعر ولكن على المستوى الوجداني أو الشعري الانفعالي المحض.

يقول محمد محمد حسين في كتابه (الهجاء والهجاؤون):

«كان الحطيئة يظهر الخضوع إذا لم يكن منه بد ويدخل الاسلام فلما مات النبي وارتدت العرب جهر بكفره وراح يحرض الناس على الامتناع عن الزكاة ويذم القبائل ويدعو الناس للخروج على أبي بكر»[٦].

ويقول «إيليا حاوي» في هذا الصدد: «وكان الحطيئة متقلب الولاء يمتدح من يغدق عليه، ويهجو من يمنع عنه أو يمتنع عليه، وكان يمدح ويهجو وفقاً لما يدرّه عليه مدحه وهجاؤه»[٧].

٣ – القرآن الكريم، الثنائية، الدين والدنيا :

لاتخلو سورة من سور القرآن من ذكْر الثنائيات في مستوياتها: الميتافيزيقية (الغيبية) أو الانسانية، أو الكونية الطبيعية، وبعبارة ثانية، لقد تحدث القرآن عن: عالم الغيب/ عالم الشهادة، الوحدانية/ الاشراك، الكفر/ الإيمان، الجنة/ النار، الدنيا/ الآخرة، الجحيم/ النعيم، التوبة/ الغفران، الخير/ الشر، الظلمات/ النور، الحياة/ الموت، الحق/ الباطل، الحلال/ الحرام، الهدى/ الضلال، الحرب/ السلم... إلخ. وليس غرض البحث توسيع دائرة هذه الازدواجية التي شكلت مهاداً أو أرضية للتناقض الوجداني، بل يكفي أن نسوق مثالاً مؤشراً إلى الموضوع، أعني بين: الاقدام والاحجام على الحياة.

أ – الاحجام عن الحياة :

ذكر القرآن الكريم مايلي :

«كل نفس ذائقة الموت» (دعوة للتفكير بالموت).

«وإنما توفون أجوركم يوم القيامة» (نفي الزمن).

«فمن زحزح عن النار، وأدخل الجنة، فقد فاز، وما الحيوةُ الدنيا إلا متاع الغرور» (دعوة للحذر من مباهج الحياة)، (آل عمران – الآية ١٨٥).

«إعلموا انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد كمثل غيث أعجب الكفار نباته ثم يهيج، فتريه مصفراً، ثم يكون حطاماً وفي الآخرة عذاب شديد، ومغفرة من الله ورضوان وما الحيوة الدنيا إلا متاع الغرور» (سورة الحديد – الآية ٢٠).

ب – الاقبال على الحياة :

«قل من حرّم زينة الله التي أخرج لعباده، والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحيوة الدنيا خالصة يوم القيامة، كذلك نفّصل الآيات لقوم يعلمون» (لايجوز تحريم زينة الحياة الدنيا)، (سورة الأعرف – الآية ٣٢، ٣٣).

«وابتغ فيما اتاك الله الدار الآخرة، ولاتنس نصيبك من الدنيا» (حق الانسان في استثمار الحياة لصالحه)، (القصص – الآية ٧٧).

وكذلك في الحديث الشريف روي عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم قوله:

«البس ماشئت، ماأخطأك سرف، ومخيلة، إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده».

لم يغب عن المؤلفين المسلمين قديماً وحديثاً تناول هذه الموضوعات شرحاً وتفسيراً وتعليقاً، وتسويفاً، فهم ينتهون جميعاً إلى أن القرآن الكريم يريد من ذكر هذه الثنائيات القول ان الحياة لاتقوم على قاعدة واحدة، بل يذهب إلى أبعد من هذا أي ان القرآن يرمي من وراء هذه الثنائيات إلى خلق توازن في حياة الانسان أو توازن في الوجود كله، وهذه هي حكمة الله في خلقه ويأمر القرآن بأن لايذهب الانسان متطرفاً نحو أي طرف على حساب الآخر ولقد هداه إلى (النجدين)، وألهمه الفجور والتقوى، والتوبة والمعصية، والانسان عليه أن يتجاوز التناقضات بين هذه الثنائيات على كافة المستويات ليصل به إلى الإيمان الحقيقي، من خلال التوازن المنشود.

وتتجسد فكرة التوازن هذه في كتب المؤلفين الاسلاميين المحدثين، ونظرة سريعة إلى عينّة صغيرة يمثلها كتاب «بنت الشاطئ» (الشخصية الاسلامية) حيث قرأت الكاتبة القرآن الكريم قراءة ثنائية، يتضح الأمر من عناوين فصول كتابها المذكور. فلقد جاء فيه مايلي:-

(الاسلام/ الايمان «هل ترى المؤلفة ازدواجية بينهما توحي بتناقض؟» البشر/ الملائكة، المادية/ الروحية، العبادة/ العمل، «هل ترى الكاتبة ازدواجية بين العبادة والعمل توحي بتناقض»، الدين/ العقل، المحافظة/ التجديد، الفردية/ الجماعية.

ليس قصد هذه الكاتبة الاسلامية تبيان تناقض بين هذه المزدوجات بقدر ماتريد القول ان لاتعارض بينها في نظر الاسلام، بل العكس هو الصحيح، أي ان الاسلام يوجد توازناً كاملاً بين هذه المطالب المزدوجة[٨].

إذا قبلنا من الوجهة النظرية الصرفة أن هناك ازدواجية، ولكن لاتناقض بينهاكما تريد أن تحدثنا (بنت الشاطئ - عائشة عبدالرحمن) وغيرها من الكتّاب المسلمين، نتساء ل من الناحية الواقعية الصرفة، أو العملية، أو الحياتية هل تعيش شخصية المسلم المعاصرة هذا التوازن؟ المؤلفون المسلمون قبل غيرهم يعرفون ان الجواب بالنفي.

٤ – الشعر المخضرم :

يستمر تيار التعبير عن التناقض الوجداني في شعر المخضرمين، أولئك الذين عاشوا بين عصرين وشهدوا عهدين: الجاهلية والاسلام*، وحملوا آثار الجاهلية، والاسلام وبعضهم تغيرت قناعاته ومال إلى العقيدة الجديدة وأسلم واتخذ الاسلام ديناً، ومنهم من ظل متأرجحاً، متقلباً، ومن ثم انقلب على عقبيه (عندما توفي النبي)، وتجسد هذا الرجوع عن الإيمان في حروب الردة، فالمرتدون بغضّ النظر عن أسبابهم الاقتصادية هم في اهتزاز إيمانهم وارتدادهم خير تعبير عن الموقف التناقضي الوجداني المتوتر، فلقد آمنوا (ظاهراً) ثم كفروا، ورجعوا عن إيمانهم حين سنحت لهم الفرصة

٥ – العصر العاطفي (العصَبيّ) الأموي، (الانفعالي) :

استمر كذلك الاتجاه التناقضي الوجداني يعبّر عن نفسه على ألسنة الشعراء، في مديحهم وهجائهم، ولم يكن يعني هذا أصحاب هذا الاتجاه اتخاذ موقف، بقدر ماكان يعنيهم التعبير عن النزوة والانفعال الآنيّ المباشر، أو عن الانفعالات المتناقضة إزاء واقع متناقض في ذاته بين العصبية القبلية العربية، وبين الأعاجم والقبائل الأخرى المشكوك بعروبتها، ولقد ظهرت مطارحات شعرية في هذا العصر، في قصائد (نقائض) الشاعرين (جرير) و(الفرزدق)، وكذلك لدى الشاعر (الأخطل)**، إذ يستمر «التكسّب بالمديح والنقمة بالذم، إزاء نفس شخص الممدوح فهذا الشخص هو ممدوح، مهجيٌّ في آن واحد»[٩].

٦ – مرحلة مابعد ١٣٢هـ أو مايسمى بالعصر العباسي :

ظل الشعر ديوان العرب، وظل الاتجاه الوجداني يسوده، ولكن الاحتكاك بالثقافة الأجنبية من جهة، ونشوء وتطور علوم الدين من فقه وتفسير وسيرة ولغة ونحو وظهور نمط جديد من التفكير الاسلامي الذي وقف ضد انحرافات واتجاهات المِلَلْ والنِحَلْ والفِرق من جهة ثانية، جعل الشعر يحتل كفة ميزان غير طاغية، كما كانت الحال في العصر الأموي.

* ألا يدل حديث المسلمين عن هذين العهدين منذ ظهور الاسلام إلى يومنا هذا على ثنائية وتناقض صارخ بين الجاهلية/ الاسلام؟.

** لقد صِلات الصراعات القبلية على تأجيج هذا التناقض الوجداني حيث وصل إلى أعلى درجة في تعبيره الكلامي، والفعلي في الهجاء والمدح وجدل النزوات، أو التبجيل الذاتي وذم الآخر.

ولانعدم وجود شعراء كثيرين كانوا أصدق تعبير عن التناقض الوجداني في هذا العصر نفسه، ولابأس أن نقف عند علَم من أعلام شعر هذا العصر أعني «أبوالعلاء المعري».

يقول «إيليا حاوي»:

(قد ينتقل الشاعر ذاته تحت وطأة الانفعال من يقين نفسي إلى يقين آخر ينقضه ويخالفه، متحولاً من الظلمة إلى النور، ومن أعماق اليأس إلى ذروة الأمل، ومن الذّل إلى الزهو والاعتداد، وذلك أن الشعر تعبير عن اللحظة النفسية، بحيث تخضع قوى النفس جميعها لمنطقها، فإبو العلاء، وقع حيناً في حالةٍ من الشؤم والبؤس وأحسّ بقسوة القدر، وظلم الحياة، فتجهجت نفسه، وأربد عالمه واعتراه شعور بالضآلة وقلّة القدر فنقم على نفسه وعلى الحياة «ذمّ النفس والحياة» وعبر عن هذا الانفعال «الضاغط» الذي استبد به فقال:

خَسِئْتِ يـا مـنّا الأرض وأفّ لـنـا ... بـنـو الخـسـيـسـة أوبـاش أخـسـاء
لـو كـان كل بـنـي حـوّاء يـشـبـهـنـي ... فـبـئـس مـن ولـدت لـلـنـاس حـواء

فالشاعر يتخاذل خلال هذه الأبيات، ويشعر بالهوان، حتى كأنه لعنة من لعنات القَدَر وهو لايكتفي بذلك، بل يبعثه من نفسه إلى الحياة ويرى أنها تلد الخزي والعار والعامة، لكنه لايعدم أن يتمالك روعه في لحظة نفسية أخرى فتنقشع أساريره، وتشتد عزيمته، ويثق بنفسه وثوقاً شديداً، فلا يشعر بالتكافؤ مع سائر الناس وحسب، بل يتفوق عليهم (يمدح، ويُطْري ذاته) ويخيل إليه أنه أعظم الناس جميعاً.

ألا فـي سـبـيـل المجد مـاأنـا فـاعـل ... عـفـاف، وإقـدام، وعـزم ونـائـلُ
تـعـد ذنـوبـي عـنـد قـوم كـثـيـرة ... ولاذنـب لـي إلا الـعُلا والـفـضـائـل
وقد سار ذكري في البلاد فمن لهم ... بـأخـطـاء شـمـس ضـوؤهـا مـتـكـامـل
وإنـي وإن كـنـت الأخـيـرَ زمـانـه ... لآتٍ بمـا لـم تـسـتـطـعـه الأوائـل

يتساءل الأستاذ «حاوي» قائلاً: (فأين ماتشهده في هذه الأبيات من عتوّ وشموخ، وتشاوف مما شهدناه في الأبيات السابقة من بؤس وانسحاق، لقد نزع من النقيض إلى النقيض بفضيلة الانفعال النفسي الخالق، المرتبط بيقين اللحظة التي يعانيها الشاعر، ولاشك أن هذين القولين ينطويان على مستحيل لايسبقه المنطق، أو يتعذر أن يكون المرء في غاية الذل والدناءة، وذروة الرفعة والتفوق في

الآن ذاته، إلا إن مايبدو مختلفاً، متناقضاً، هو متآلف متوحد في اطار النفس التي تخضع لمنطق الشعور (أي الوجدان)[١٠]، كان انفعال الشاعر يتقلّب مابين النقيضين المدح/ الهجاء للذات، وكان انفعاله الشعري بين الاختلاف العقلي، أي التناقض الذي لايسوغه العقل، والائتلاف الوجداني.

القسم الثاني

ظل المسلمون يقرؤون القرآن الكريم بما يحتوي عليه من مزدوجات، أشرنا إليها في بداية هذا البحث، ورافق هذا الاتجاه الازدواجي ظهور تيار شعري وشعبي عام مرّ إبّان الحضارة العربية - الاسلامية، أعني: الانتقال من مرحلة الالحاد والمجون والتهالك على الحياة الدنيا، ومتاعها ومباهجها، والتعلق بها إلى مرحلة الإيمان الشديد، والزهد والورع والتوبة* وطلب الغفران بعد أن أذنت شمس الحضارة بالمغيب وتدهورت حالة المسلمين، ورانت على قلوبهم الظلمة الطويلة، وبدأت عصور الانحطاط، وغمرتها الازدواجية الوجدانية الزائفة أو التناقضات الوجدانية اللفظية، ونودّ أن نقفز إلى المرحلة الحديثة والمعاصرة، أي تحديداً منذ العشرينات من هذا القرن إلى يومنا هذا، وسنعطي أمثلة ونماذج (عينات) نعتبرها أدلة على استمرارية التناقض الوجداني في الشخصية العربية**.

ظهرت في آفاق الحياة العربية - الاسلامية، شخصيات مثقفة، أخذت بدورها من معين التراث العربي - الاسلامي، قديمه وحديثه، وتغذّت من معين ثقافة عصر النهضة العربية في منتصف القرن التاسع عشر يخالط هذه الثقافة التي أخذت منها ثقافة أجنبية، يضاف إلى هذا ماوقفت عليه هذه الشخصيات بنفسها على الثقافة الأجنبية سواء من أصولها أو ماتُرجم عنها إلى العربية، ولقد مارست هذه الشخصيات تأثيرها على أجيال عربية - اسلامية لاحقة، وتجلّت إبداعاتها في ثقافتنا وحياتنا، ولكنها رغم كل هذا فقد ظلت وليدة البيئة العربية بكل تناقضاتها، فكراً وحياة وعاشت هذه

* يقوم مفهوم التوبة في الاسلام وفي الدين عموماً على افتراض وجود التناقض الوجداني في الإنسان، إذ إن الذي يتوب إلى الله ينتقل (أو يرجع) من موقف المعصية والكفر والجحود والمجون، إلى التُقى والورع والتوبة النصوح.

** سيقف القارئ في الصفحات التالية عند معالجة التناقض الوجداني في الشخصية العربية في جانبها المصري، ومع الأسف لم تتوفر لدينا المراجع العلمية لدراسة هذا التناقض في الشخصية المغربية، أو الشامية أو الخليجية، والعراقية... إلخ، لقد كان المصريون سباقين لمعالجة الموضوع ووضعوا وجهات نظر مختلفة، تختلف عن وجهة نظر الباحث هنا.

التناقضات الوجدانية وانعكست في أعمالها الثقافية، دون أن ترتقي إلى مستوى العقلانية، وقد أبدت هذه الشخصيات مواقف تناقضية وجدانية تعتبر بحق مؤشرات واضحة وفاضحة في الوقت نفسه لغياب الوعي بما يُقال حينا، ومايناقضه على طرق أخر تماماً في وقت لاحق غاضّة (الشخصيات) النظر عن الأخذ بفكرة ما أو بمبدأ، أو بعقيدة، والالتزام بها وتطويرها عوضاً عن (الرجوع والعودة). أو التوبة والغفران.

١ – عباس محمود العقاد – مدح الملك فاروق/ ثورة ٢٣ يوليو :–

يقول أحد الباحثين: إن «العقاد لم يكن يتوخى في كتاباته الصحفية إلا الحقائق التي تخدم الجهة السياسية التي يؤيدها، فقد كان يتخذ مواقفه الصحفية بما تمليه عليه الملابسات الحزبية، أو الذاتية، بغض النظر عن المبدأ أو المصلحة العامة، فإذا تغيرت هذه الملابسات تغير موقفه بالتالي».

يقول «العقاد»: فالكاتب السياسي مهما يكن شأنه، ومهما يكن الشعب الذي يكتب فيه فليس في وسعه أن يؤدي اليمين القانونية التي يؤديها الشهود في المحاكم قبل الافضاء إلى القضاة بما يعلمون، وهي أن يقول الحق، ويقول كل الحق ولايقول إلا الحق[١١]. فالعقاد يظهر في هذين الموقفين كالتالي:–

موقـف «أ» :

يقول «العقاد» في الملك «فاروق» مايلي: (إنه محور السياسة، وهو قبلة الأنظار، وهو المرجع الذي يناط به الحاضر والمستقبل[١٢] وفي عيد ميلاد الملك فاروق (١٩٤٨) كتب العقاد «ومن يُمْن طالعه ومآثر سعيه واقدامه وسداد توفيقه وحسن قيادته للعاملين برعايته أن الأعوام التي سعدت بها مصر بحكمه أعظم أثراً وأوفر تقدّماً من أن تضارعها فترة مثلها في تاريخنا الحديث[١٣].

موقف «ب» :

انقلب العقاد فجأة بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ليكيل الذّم للملك «فاروق» دون مقدّمات تبرّر مثل هذا التغير السريع في اتجاهه فكتب عن الملك فاروق «لكنه غلب التاريخ جهلاً وظُلماً فغلبه التاريخ عدلاً وعلماً، وخرجت مصر من المحنة مثلاً للكرامة وقد أرادها مثلاً للهوان»[١٤].

٢ – الشيخ حسن الهضيبي، الموقف الجماهيري للشيخ/موقفه إزاء الملك:

يقول طارق البشري: «بينما كانت الجماهير تهتف في الشوارع ضد الملك، خَرَج «الشيخ الهضيبي» من إحدى مقابلاته مع الملك يقول: (كانت زيارة نبيلة لملك نبيل)[١٥].

٣ – الشاعر أحمد شوقي بين ترضّي الحاكم/ تملق الجماهير:–

ويقول الباحث المذكور أعلاه «اتهم شوقي بأنه شاعر بلا شعور، وانه ناظم متقن الصنعة، ولكنه لايتلقى الهاماً من نفسه، وإنما يتلقاه من مقتضيات المصلحة، فهو بين ترضّي الحاكم وتملق الجماهير، والجري وراء أسباب الشهرة»(١٦).

٤ – الشاعر حافظ ابراهيم، شاعر الوطنية والشعب والنيل/مادح للاستعمار:–

موقف «أ» :

يقول صاحب مقال (المثقفون العرب والتنمية) «كان جلاء الانكليز عن مصر في وجدان حافظ يمثل يوم القيامة، وهو أسوأ مايقوله شاعر لقومه، فإذا كان هذا الشاعر موصوفاً بأنه شاعر الوطنية والنيل، كانت المصيبة أعظم، وكيف يجوز أن يسمى شاعر الوطنية من يؤبن موت موت كبار المحتلين، ويستقبل أحبارهم بالتحية والتكريم عند السفر والعودة».

موقف «ب» :

وجاء في المقال المذكور أعلاه: «يقول الشاعر عن الانكليز، وأكبر ظني أن يوم جلائهم ويوم نشور الخلق مقترنان ويستقبل حافظ المعتمد البريطاني السير (مكمهون) يناير ١٩٤٥م بقصيدة يقول فيها:

وعدلتم فملكتم الدنيا وفي العدل الكفاية..(١٧)

٥ – طه حسين بداية التفكير العقلاني والشكّ في التراث/كتابة الاسلاميات:–

موقف «أ» :

في عام (١٩٢٧م) صدر لـ طه حسين كتاب بعنوان (في الشعر الجاهلي) يقول فيه منطلقاً من شك في هويّة الشعر الجاهلي: «إن الكثرة المطلقة مما نسميه بالشعر الجاهلي، ليس في الجاهلية في شيء»* ولقي هجوماً شديداً من العلماء ورجال الدين، وصدر حكم بشأن منع تداول الكتاب وتحريم بيعه، وأعفي وزير المعارف من منصبه، لأن نظرية طه حسين أرادت الذهاب إلى أبعد من مقاله هوية ونحل الشعر الجاهلي.

* انظر طه حسين، في الأدب الجاهلي، ط٤، ص ٧١.٧٢ – دار المعارف بمصر، وكذلك المناقشات حول الموضوع في: د. ناصرالدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي، دار المعارف بمصر، ط٤، ص ٣٨٠.

موقف «ب» :

عدل «طه حسين» عن موقفه، وأعاد نشر كتابه بعنوان (في الأدب الجاهلي) ولاذ بالصمت ولم يتابع نظرته للشعر الجاهلي، وللأدب العربي، ولم يطوّر هذه النظرة، وانصرف إلى النقد الأدبي، وكتابة مؤلفاته في الاسلاميات، منطلقاً من نظرة اعتقادية*.

٦ – نجيب محفوظ، إدانة (أولاد حارتنا دينّيا)/ الخضوع في النهاية إلى مشيئة الله:-

موقف «أ» :

تحت عنوان (قضية) نقلت صحيفة (الخليج) ١٩٨٩/٤/٢٠م، ١٩٩١/٦/٢٤م، انه حين صدور رواية نجيب محفوظ ١٩٥٩م تمّت مصادرة الرواية، ومنع تداولها، بناءً على تقرير وضعه ثلاثة أئمة من المسلمين وهم: «الشيخ محمد الغزالي»، و«الشيخ محمد أبوزهرة» و«الشيخ أحمد الشرباصي»، وخلصوا من إعداد التقرير إلى القول بأن: «رواية (أولاد حارتنا) تضمنت مساساً بالدين والألوهية ونوّهوا إلى ضرورة حجبها ومصادرتها وقد حدث ذلك بالفعل».

وانتقل الأمر من مجرد الادانة والمنع إلى الاتهام بالكفر والعصيان، وقد أهدر دمّ الروائي.. انظر المصدر المذكور ١٩٨٩/٢/٢٧م.

موقف «ب» :

جاء في صحيفة (الخليج) أيضاً في ١٩٩١/١٠/١٢م، مايلي:-

قال الأديب المصري «نجيب محفوظ» الحاصل على جائزة نوبل للأداب، انه سينشر خواطره التي كان يكتبها في الأيام الأخيرة بعد عودته إلى القاهرة من لندن التي سيتوجه إليها يوم السبت وأضاف نجيب محفوظ انه لاتوجد الآن قصة جديدة ينوي كتابتها حيث انه يشكو من ضعف في السمع والعينين، واستطرد قائلاً: (وهو مايعني بحثنا هنا)، نحن في النهاية خاضعون لمشيئة الله، ودعا الله ان يمكنه من أن يقضي خارج مصر أقصر مدة ممكنة.

نحن إذن أمام موقفين متناقضين: الموقف اللا إيماني في الرواية، والموقف الإيماني بالقَدَر الالهي على الصعيد الشخصي.

---

* خير تعبير عن هذا التأرجح بين موقفين كتابه الذي لايخلو من معنى، أقصد (بينَ بينْ).

يقول «غالي شكري» في (المنتمي – دراسة في أدب نجيب محفوظ، ط٤، دار الأدب، ١٩٨٨م)، إن الدين والعلم هو المحور الرئيسي لرواية أولاد حارتنا «لقد أراد محفوظ من الناحية النظرية أن يقدم الدين في مقابل العلم» (م.مذكور ص ٢٤٠، ٢٥٢.).

يقول الروائي، «وحجرتي الخلفية علمتني أن لاأومن بشيء إلا إذا رأيته بعيني وجربته بيدي» (غالي شكري، ص ٢٥٦).

وربما ينحو «نجيب محفوظ» حول هذه النقطة نحو مواقف كثير من علماء الغرب الذين يفرقون بين العلم، والاعتقاد الديني «ويرى ان مشكلة الله لاتدخل في نطاق العلم». (غالي شكري المصدر المذكور ص ٢٦٠).

وكذلك يربط الروائي، كما يرى «شكري» المسألة الميتافيزيقية بالانتماء الاجتماعي، والاسلام كان تعبيراً ثورياً عن رحلته التاريخية، (م.ب ص ٢٥٤).

جاء في رواية محفوظ المذكورة: «يقول قاسم (وهو رمز لشخصية النبّي محمد صلى الله عليه وسلم) عن «الجبلاوي»: «طعن في السن، وخفّت خشيته، كهذه الشمس الماثلة نحو الأفق» (أولاد حارتنا، طبع دار الآداب – بيروت – ط٥، ١٩٨٦م، ص ٢٥٥، ويربط القضية الميتافيزيقية بالقضية الاجتماعية حين يتابع قوله «راقبوا ناظركم فإن خانه فاعزلوه» (المصدر المذكور، الصفحة نفسها).

ويقول الناقد (غالي شكري) ان الروائي (توّرط) عندما اتخذ الحركات الدينية الكبرى السماوية، إطاراً للبناء الروائي، (م. مذكور. ص ٢٥١).

وينتهي «غالي شكري» إلى القول إن الروائي يعتقد «بعدم الإيمان بالدين، مع الايمان بالله» المصدر المذكور ص ٢٤٢.

والواقع ان شكوكاً عبّر عنها الروائي في (أولاد حارتنا) حول الجانب الغيبي (الميتافيزيقي)، (الرواية ص ٢٥٦)، ويرى محفوظ كذلك انهيار الجدار النفسي الذي يعتمد عليه البشر لحل ازماتهم في عصر الدين، ليبدأ عصر السحر، والعلم، (غالي شكري، ص ٢٦٠).

٧ – زكي نجيب محمود بين المنطق الوضعي والفلسفة العلمية/ الاعجاز القرآني في الكون واللغة القرآنية:–

موقف «أ» :

حمل «زكي نجيب محمود» في منتصف هذا القرن لواء الفكر العلمي، وكتب في الفلسفة العلمية وترجم للمناطقة الوضعيين، وقام بردة فعل ضد أوهام العقل

العربي - الاسلامي وأوثانه، وفي عام (١٩٥٣م) صدر كتابه (خرافة الميتافيزيقيا)* فكان ثورة في التفكير العربي الفلسفي في العصر الحديث، وقد أحدث صدور هذا الكتاب ضجّة في الأوساط الفلسفية والدينية في مصر، وكان الكتاب صدى لثقافة المؤلف الانجلو ساكسونية، أعني بشكل أدق صدى لقراءاته للفلسفة الوضعية المنطقية بما تتطلبه من تحليل لغوي، ومنطقي للقضايا والمسائل، وبعبارة ثانية تقوم هذه الفلسفة في جوهرها على مبدأ عام، مبدأ التحقيق التجريبي للخطاب الفكري، واللفظي، وقياس مدى مايقابله في الوجود المشخص فكل مالايخضع للتحقيق التجريبي من لغة وخطاب ومقالة، أو نمط تفكير، يظل واهياً، والقضايا الكونية الميتافيزيقية الكبرى، كوجود الله وخلود النفس، والحديث عن الروح، تقع في الدائرة اللفظية ولاتخضع لمبدأ التحقيق التجريبي وغير مشخصة فهي بالتالي وهم وخرافة.

حصلت معركة ثقافية أثناء صدور وانتشار هذا الكتاب، فردته التيارات التقليدية الفلسفية والتيارات الدينية، والماركسية، إذ اعتبرته الأولى انعكاساً باهتاً للفلسفة التجريبية والثانية والحاداً ومروقاً، ونظرت إليه الماركسية على أنه تعبير عن مشكلات الطبقة البرجوازية اليمينية الليبرالية المتعفنة، ولايعنينا الدخول في التفصيلات حول هذا الموضوع، ولانستطيع إطلاق حكم قيمة، بقدر مانهدف إلى تبيان موقفين متناقضين تماماً يعبران عن تناقض وجداني دفين لدى المؤلف أي بين رفض العبارات الميتافيزيقية الخرافية، والفكر العلمي والانتقال إلى الموقف التالي.

موقف «ب» :

يقول زكي نجيب محمود: «لبثت هذه الحال (العلمية) عنده (أي نجيب محمود) أعواماً وأعواماً يألف الفكر الأوروبي وهو طالب، والفكر الأوروبي في تدريسه وهو استاذ ثم أخذته في الأعوام الأخيرة صحوة قلقه.

استيقظ كاتب السطور (أي زكي) بعد أن فاته أوانه، أو أوشك، فإذا هو يحس الحيرة تؤرقه، فطفق في بضعة أعوامه الأخيرة، والتي تزيد على السبعة أو الثمانية يزدرد تراث آبائه[١٨].

ولنقرأ النص التالي ونتساءل.. ماذا بقي لدى (زكي نجيب محمود) من الفكر العلمي والفلسفة الوضعية والمنهج التجريبي العلمي، يخاطب قارئه قائلاً: «قل ماشئت عن معجزات الخلق الإلهي في هذا الكون، فكل مايصادفك في رحابه

* نشر الكتاب حديثاً بعنوان (موقف من الميتافيزيقا)، دار الشروق - بيروت، ط٨٣، ١٩٨٧م.

الواسعة من أصغر كائناته إلى أكبرها، إذا كان في وسعك أن تقف عند شيء منه قائلاً هذا هو أصغرها، وعند كائن آخر قائلاً، وهذا هو أكبرها، لأن ماوراء ماتراه اليوم أصغرها ماهو أصغر، ينكشف لك غداً وفوق ماتظنه اليوم أكبرها، ماتعلم أنه أكبر منه أقول: إن كل ماتراه مصادفة في هذا الكون الواسع جدير بأن يستوقف النظر بما قد انطوى عليه من اعجاز الخلق، وحسبك من هذا الاعجاز ماقد ينكشف للانسان الباحث سره، وهو سر يتجلى في القوانين التي تضبط سيره بدءاً مما هو دون الذرة من جزئياتها فصاعداً، إلى المجرات، كل صغيرة في هذا الكون اللامحدود وكل كبيرة محكوم بقانون، أو بمجموعة من القوانين يكشف العلم مايكشفه، وبمقدار مايكشف يزداد إدراكاً لعظمة الخالق عز وجل، ومع ذلك الاعجاز القرآني في كل كائن على حدة وقد انتظمته قوانين حتى لايكون الأمر في وجوده فوضى»[١٩]*.

٨ - عثمان أمين بين ديكارت والعقلانية/ والغزالي، وبرغسون (الاتجاه الروحي):

موقف «أ» :

بدأ «عثمان أمين» حياته الفكرية باهتمامه بالفكر الفرنسي الذي يغلب الجانب العقلاني والروح الديكارتية - L'esprit Cartesien وترجم كتاب (التأملات) لديكارت في الستينات من هذا القرن، ودرسنا ونحن طلاب في الفلسفة نصوصاً من ترجمته، ولكن أمر اهتمام «عثمان أمين بالعقلانية انقلب إلى الفلسفة الجوانية.

موقف «ب» :

نقل «محمد عابد الجابري» عن كتاب «عثمان أمين» (الجوانية) مايلي:-

يقول «عثمان أمين»: (والجوانية محاولة للتعبير عن إيماننا العميق بضرورة الميتافيزيقا وكرامة المعرفة وسلطان الأخلاق) وتقوم على «تقديم الذات على الموضوع، والفكر على الوجود والانسان على الأشياء والرؤية على المعاينة، والتمييز بين الداخل والخارج، وبين الكيف والكم، وبين بصر العقل وبصر العين «فهي إذن تنطوي على ضرب من الميتافيزيقا، يمكن أن نسميها ميتافيزيقا (الرؤية الواعية) التي هي أقرب إلى (اللغة الفنية) ميتافيزيقا «تتبنى تفرقة (الغزالي) بين الرؤية

* نشر زكي نجيب محمود سلسلة مقالات في صحيفتي الاتحاد (أبوظبي)، والأهرام (القاهرة)، بعنوان: بين ثقافتين ١٩٨٩، ثم صدرت في كتاب مستقل ١٩٩١. (دار الشروق) - بيروت.

(الحَدْسيَّة) أو النور الذي يقذفه الله في القلب) و«الجوانية مؤمنة إيماناً راسخاً بأن القوة الحقيقية هي قوة الروح والمثل الأعلى».

يقول «الجابري» تريد الجوانية، أن تجمع بين الماضي والحاضر: «والجوانية تراعي مايمكن أن نسميه في أخلاقيات أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب) بلزوم الوسط، وهي أيضاً أساس الأخلاق الصوفية كالغزالي وغيره»[٢٠]*.

يرى «الجابري» أن الطابع العام لفلسفة «عثمان أمين» هو (التلفيقية) والانشائية، ولاتخلو من اسلوب بسيط وصحفي وتصر على تقديم اللاعقلانية والوعظية، مشدودة بألف وثاق إلى اللاعقل في تراثنا العربي الاسلامي، والمتطلعة إلى الارتفاع إلى مستوى اللاعقل في الفكر الأوروبي المعاصر (أي اعتماده على الروحانيات الأوروبية (كحَدس، الفيلسوف برغسون)[٢١].

يغلب «عثمان أمين» بعد أن انقلب من المعقول إلى اللامعقول، جانب القلب والروح والشعور أو ذلك القطاع الذي نسميه بالوجدان[٢٢].

٩ - مصطفى محمود مذكرات مادي/ تائب إلى الله:-

موقف «أ» :

يقول «مصطفى محمود «بدأت أكتب بالخمسينات، كانت الماركسية هي موضة الشباب الثائر في ذلك الوقت، وكنا نقرأ منشوراتها، فتحرك مثالياتنا بما تعد من فردوس أرضي وعدالة ورخاء وغذاء وكساء للعامل والفلاح، ومحاربة الاقطاع، والاستغلال، وتحرير الجماهير الكادحة، وكانت (موسكو) تبدو لنا في ذلك الحين الكعبة الأم لهذا الدين الجديد الذي يشع بالخير، والرفاهية لكل من يدور في فلكه»[٢٣].

موقف «ب» :

يتراجع «مصطفى محمود» قائلاً: «وكانت لنا أول صحوة من ذلك الحلم حينما سافرنا إلى الخارج ورأينا الخراب والبؤس والوجوه الكئيبة المتجهمة في المجر، ورومانيا، وألمانيا، وكافة البلاد الشرقية التي تجري في هذا الفلك، وقد احتاج هذا الأمر إلى سنوات من القراءة والعكوف على المجلدات الأصلية للمذهب لكي اكتشف الفساد الذي ليس في التطبيق، ولكنه في المذهب»[٢٤].

لقد انتهى الأمر بالكاتب إلى العودة إلى الاسلام ويعلن توبته، ويكثر كتابة

* جاء في أول صفحة من كتاب (الجوانية) لـ/عثمان أمين، الجملة الآتية: «إذا كان للرأس عينان فإن للقلب عيون»، ط دار النهضة المصرية ١٩٦٤.

لتأكيد هذا الاعلان يقول: «لم يأت الاسلام نتيجة انقلاب مناظر في نظام الانتاج وعلاقاته في قريش، وإنما جاء كظاهرة فوقية مستقلة عن البيئة»[٢٥].

الازدواجية أو التناقض الوجداني في الحياة العربية العامة :

في معرض حديثه عن هموم كاتب العصر، وهو عنوان لكتاب «فاروق خورشيد» حول الازدواجية في دنيا العرب مصنفاً إياها كما يلي على أصعدة ثلاثة يقول الكاتب:

أ – الازدواجية الثقافية (يريد إن يقول التعليمية):–

« منذ بداية التعليم الأولى في بلادنا وطفلنا ثم صبينا، ثم شبابنا يعيش ازدواجية لغوية وازدواجية فكرية*، وازدواجية اجتماعية تؤثر في بنائه العقلي والسلوكي والاجتماعي على السواء.

فهو لغوياً يتكلم في حياته لغة غير تلك التي يتعلمها في المدرسة، أو يطالعها في الكتب أو يسمع بها في أحاديث الراديو وأخبار (الاذاعة المرئية والمسموعة – التلفزيون)، وفي كتب النصوص الأدبية وشرحها، ويقف المتلقي في مراحل تعليمه كلها حائراً بين لغة النص نفسها وهي عالية القيمة موسيقياً، وجمالياً وقاموسياً على السواء، ولغة الشرح البسيطة وهي لغة هابطة جمالياً وقاموسياً»[٢٦].

ب – الازدواجية الفكريـة:

يقول الكاتب المذكور «تعيش أجيالنا الجديدة في دنيانا العربية ازدواجية فكرية منذ الطفولة الباكرة، وحتى مراحل الرجولة الكاملة، ولاشك ان الازدواجية اللغوية التي يعيشها انساننا العربي تسهم إلى حد كبي في خلق هذه الازدواجية الفكرية* ولكنها في الحقيقة وليدة عناصر متعددة، لاتشكل الازدواجية اللغوية إلا عنصراً واحداً منها فقط، وهو وإن كان أخطرها أثراً إلا أنه وحده لايمثل مانستشعره من خطورة العوامل الأخرى الفاعلة في فكر الشباب العربي، وفي منحى تفكيرهم ومنهج هذا التفكير فلعل أخطر هذه العوامل هو: التناقض القائم بين المثال والواقع أو بين عالم تبنيه الانتماءات الدينية والعقائدية والفلسفية وبين الحياة الممارسة بالفعل التي يعيشها الشباب منذ الطفولة، وحتى التكون ففي دنيا المثل التي يرسمها الدين والعقيدة الفلسفية يرتسم كل ماهو طاهر وعفيف ونظيف من معنى، وفعل على السواء، بينما في الدنيا الواقعية التي يعيشها الشباب يتجسد التكالب

* يشير الكاتب، دون أن يعلم، إلى نقطة في غاية الأهمية، اقصد: علاقة الفكر بالازدواجية اللغوية وهذه ترجع أصلاً إلى علاقة الفكر باللغة، ذلك أن التفكير هو تفكير بلغة أو باشارة.

والتزاحم والطمع ليدمر كل ماترسمه التعاليم الدينية والعقائدية والفلسفية أمامه وفي ضميره على السواء[٢٧].

جـ - الازدواجية السلوكية:

جاء في الكتاب المذكور حول موضوع الازدواجية السلوكية مايلي: «الازدواجية اللغوية التي يعيشها شعبنا العربي وكذلك الازدواجية الفكرية التي يعاني منها انتجتا مايمكن أن نسميه بالازدواجية السلوكية الاجتماعية، ولعل هذه الازدواجية هي المحصلة الحقيقية لكل أنواع الازدواجية التي تسم الانسان العربي في هذا العصر، فهو ابن الماضي العريق ويعايش الحاضر المتعثر، وهو صانع الحضارة وبانيها، وهو يتلمس طريقه اليوم عند حدودها، وهو إنسان الأمس المتفوق ويواجه لوناً من التمييز العنصري غير المفهوم في كل مكان من دنيا الغرب المتقدم، وهو صانع القرار منفذه على طول تاريخه، وهو اليوم يتلفت في قلق بحثاً عن المخرج من قرارات تفرض عليه، وهو ابن الدين تستهويه الدنيا المفتوحة على مصراعيها أمام ثرواته.

فهذه الازدواجية هي المسؤولة عن عودة بعض القضايا المجتمعية على السطح بعد أن كنا قد ظننا اننا قد انتهينا منها إلى الأبد، فقد عادت من جديد قضية (مكانة المرأة في المجتمع. ودورها في الحياة، وهل تعمل أم لاتعمل؟) ولعل الأكثر قرباً من هذه القضية وهي: هل نعيش معطيات حضارة العصر أم نعود إلى ماقبل أربعة عشر قرناً من الزمان نعيش عصر الرسالة بمعطياتها ووجودها الخلقي والحضاري معاً؟ وهذه الازدواجية السلوكية تنسحب إلى نظرتنا إلى الأمور التي تمس مستقبل عالمنا نفسه فنحن ننادي بوحدة التراب العربي، وضرورة التجمع القومي تحت ظل أي شكل من أشكال هذا التجمع ولكننا بسلوكياتنا نؤكد الفرقة»[٢٨].

التناقض الوجداني الشعبي:

قلنا مقدمة لهذا البحث ان الشعوب العربية في كثرتها المطلقة لاتزال تعول على الوجدان على حساب العقل والمعقول، وأحياناً كثيرة تنأى بانفعالاتها المباشرة عن الفعالية الفكرية التي يحركها الانفعال المباشر لتستقيم في النهاية وتتناقضات الوجدان وتتعايش معها، وتتخبط بين موجاتها مرتفعة إلى قمة الهيجان، والفوران، كل هذا عوضاً عن تعايش تناقضات عالمها على مستوى العقل أو التفكير الجدلي ناظرة إلى الأمور في اثباتها ونفيها، مميزة بين إيجابها وسلبها، ملتزمة بهذا، آخذة

بعين الاعتبار بذلك، أو العكس دون الرقص على حبل مشدود بين طرفين متنافرين، أو الرقص على الحبلين.

يشير «حسن حنفي» إلى عدة أمثلة شعبية للدلالة على وجود ازدواجية بين الانشاء، والإخبار مثل (مين يقرأ... ومين يسمع، الكلام مالوش جواب)، وهناك أمثلة شعبية تؤيد وجود سمة الازدواجية بين القول والاعتقاد، مثل (اكتم سرك تملك أمرك)، (ياقلب ياكتكت اسمع الكلام واسكت)*، (اصفق للجاي، أو منم للرايح)، (من يتزوج أمي أقوله عمي)، (مات الملك عاش الملك).

ولايخلو التراث الشعبي المصري من بعض الأمثلة الشعبية التي تعبر عن الازدواجية المذكورة مثل (يحلف لي أصدقه... أشوف أموره استعجب)، و(اسمع جعجعة ولا أرى طحنا)، ومما يؤيد الازدواجية بين القول والفعل أو الداخل - الخارج، ظهور شخصيات (المهياص) و(أبولمعة) كذلك هناك كثير من الأمثلة الشعبية التي تعبر مسألة الازدواجية منها (كثير النط... قليل الصيد).

أسهب المؤرخون في سرد بعض الخصائص عن المصريين تتفق مع السلوك المزدوج كالمقريزي... إلخ، كثرة الحلفان بالله، وبالطلاق من الزوجة بصورة غير جدية، الزلفى للرؤساء في العمل، كثرة وتكرار الاحترام الزائف والألفاظ المعبرة عن الترحيب المبالغ بالزائرين، والأصدقاء، وكثيراً ماتعبر تلك الألفاظ، أو العبارات عن واجب المجاملة، وليس بما يجول في نفس الشخص من مشاعر[٢٩]، وكقول بعضهم لزائر ما: (ممكن اهني نفسي أن سعادتك جاي تزورني شخصياً؟ وجوابها بنعم، فيقول المستقبل يبقى حلمي تحقق).

وهناك أمثلة لاتحصى في واقعنا العربي يعيشها الناس في حياتهم اليومية، بوعي حيناً، أو بلا وعي أحياناً، وهي تعبر عن التناقض الوجداني الصارخ مثل: مايسلكه الطلبة وغير الطلبة من العرب الذين يذهبون إلى الدول الأجنبية (الغربية والشرقية) من مسالك تختلف وتتناقض تماماً مع مسالكهم عندما يعودون إلى بلادهم.

أما في حياتنا اليومية فالتناقضات تعيش في كل جانب منها، مثل أن يمتطي أحدنا سيارة حديثة وآخر موديل، ويكتب على أحد جوانبها عبارة (بسم الله الرحمن الرحيم) أو (الله أكبر)، أو يبني بناية جديدة، أو بناء من طراز رفيع،

* جرى التركيز في البحث على الشخصية العربية في مظهرها المصري، كعينة، كما أشرنا سابقاً ولكن يمكن أن يشمل أنماطاً مختلفة للشخصية العربية كالشامية والعراقية والمغربية... إلخ.

مواده، وكل مافيه من صناعة أجنبية، ويضع عبارة (ماشاء الله)، وكذلك الشخص الذي يقود سيارته المارسيدس أو غيرها، ويسمع في داخلها موسيقى أجنبية راقصة أو أغنية أجنبية، وخلفه على المقعد نسخة من القرآن الكريم، أو الحديث النبوي الشريف، والمرأة العربية وأحياناً المسلمة التي ترتدي آخر تقليعات العصر وتمارس في بيتها أشد الطقوس الاجتماعية تقليدية كلاماً، وفعلاً، وكذلك بعض الشباب العربي المسلم عندما يذهب إلى بلاد الفرنجة، والكفار، يرتكب كل المنكرات والموبقات، والمحرمات في نظر العقيدة الاسلامية، ويتمنع عن تناول لحم الخنزير لأنه محرم في الاسلام، وأيضاً السابحات من النساء العربيات، على شواطئ البحار الأوروبية، يعدن إلى بلادهن ليضعن الحجاب... إلخ، والقارئ لايجهل مثل هذه المسالك المتناقضة أو المواقف الازدواجية الوجدانية التي تغمر حياتنا كلها.

وأتساءل أخيراً كم من الرجال العرب الثوريين والتقدميين والماديين التاريخيين أو الليبراليين والمستغربين، في الحياة، يسلكون ويفكرون بما تمليه عليه اعتقاداتهم العامة، بينما يسلكون في حياتهم الخاصة سلوك شخصية «نجيب محفوظ» أحمد عبدالجواد في (الثلاثية) المشهورة؟

القسم الثالث

تناولنا في القسمين السابقين مشكلة التناقض الوجداني، خلفيتها التاريخية التراثية، وتجلياتها في العصر الحديث لدى عينة من المثقفين العرب، وأخيراً التناقض الوجداني على صعيد الحياة الشعبية والوجدان الجماهيري، من خلال طائفة من الأمثال والأقوال التي ترددها الناس ومن خلال بعض السلوكيات الظاهرة.

وفي هذا القسم سنعمد إلى تفسيرين: تحليلي نفسي فردي، وتفسير اجتماعي لهذه الظاهرة مبتدئين بالمشكلة لغة، واصطلاحاً.

قاع اللغة العربية:

لم تتناول اللغة العربية في معاجمها، كما أعرف كلمتي: التناقض الوجداني، لأن تجاور هاتين الكلمتين واجتماعهما في معنى واحد جاء من اللغة الأجنبية، وهما ترجمة لكلمة Ambivalence، ولكن المعاجم تناولت كلمة (وجدان) «فالوجدان في اللغة يطلق على الاحساس الأولي باللذة والألم، وثانياً على ضرب من الحالات النفسية من حيث تأثرها باللذة والألم مقابل حالات أخرى تمتاز بالادراك والمعرفة»[٣٠].

ولكن العرب نظرت إلى مسألة أخرى على صلة بهذه المشكلة أعني مشكلة: الأضداد في اللغة، وذهبوا إلى البحث في وجودها في أعماق اللغة أو طبيعتها ذاتها، إذ ان

عدداً هائلاً من الألفاظ العربية تعبر الواحدة منها عن: الضدين، وذلك بحسب السياق المستخدم، ولقد وضع «الأنباري» كتابه (الأضداد) وكذلك «الأصمعي، والسجستاني، وابن السكيت، والصنعاني» وتحدثوا عن الاضداد[٣١].

المصطلح حديثاً:

أما التناقض الوجداني اصطلاحاً، فهو بالفرنسية والانكليزية «لغة» يدل على وجود، أو بمعنى أدق، تعايش متعارضين أو أكثر في حالة صراع، وكذلك شعور المرء من جراء تعايشهما هذا بعدم القدرة على حسم الأمر، أو اتخاذ قرار[٣٢] وبتفصيل أكثر، انه يدل في المنطق على: تساوي الحدين، وفي علم النفس على: تعارض (صراع) تناقض وجداني وقد يصل بالأمر إلى حالة مرضية ليدل على العجز عن اتخاذ قرار، وفي الفلسفة على: الثنائية – Dualisme وفي الأخلاق على ازدواجية السلوك، وفي الحياة السياسية: التذبذب في المواقف، وفي الحياة الاجتماعية على: النفاق وفي البلاغة أو في الأدب (البديع) على: الطباق وهو من المحسنات اللفظية، وهو ليس حديثاً بل عرفه البلاغيون العرب منذ القديم.

ولقد ورد في شرح هذا المصطلح في الطب النفسي على أنه تكافؤ الضدين إذ «يغلب استخدام هذه العبارة من حيث يكون لدى الشخص عاطفتان متعارضتان، أو انفعالان متناقضان كالحب، والبغضاء، نحو شيء أو شخص بعينه وفي وقت واحد، وكأنهما خطان مختلفان يتجاذبانه Bipolarity وترى مدرسة التحليل النفسي أن اللاشعور عند الجميع يحوي الانفعالات المتعارضة جنباً إلى جنب، ويتضح التناقض الوجداني في الحالات التي تقل فيها عمليات الكبت Refovlment كما في الذُهان، وفي الأحلام وفي الطفولة[٣٣] وقريب من ذلك أيضاً ازدواج الوعي Double Orientation وقد يستخدم اللفظ كما في الألمانية ازدواجية الاتجاه Ambitendez[٣٤] ولقد ذهب معجم مصطلحات التحليل النفسي شارحاً هذا المصطلح دالاً على أصوله عند علماء النفس قبل «فرويد» S.Freud، وتوسع المعجم في شرح هذا المصطلح، وانطلق من اعتباره تجاذباً وجدانياً أي «تلازم وجود ميول ومواقف، ومشاعر متعارضة، وأبرز نموذج له، الحب والحقد في العلاقة مع الشخص نفسه، ولقد استعاد «فرويد» مصطلح التجاذب في «بلويلر» E.Bleuer، الذي نحته وعالج به مسألة التجاذب في ثلاثة مجالات: مجال إرادي، حيث يريد الشخص مثلاً أن يأكل ولايأكل في نفس الوقت، ومجال فكري، حيث يطرح الشخص في آن معاً الفكرة ونقيضها، ومجال عاطفي، حيث يحب ويكره الشخص نفسه في حركة واحدة، ويجعل «بلويلر» من التجاذب الوجداني واحداً من

الأعراض الرئيسية للفصام، ولو أنه يعترف بتجاذب وجداني سوي[٣٥]، وتكمن أصالة فكرة «التجاذب الوجداني» مقارنة بما سبقها مما وصف على أنه تعقيد العواطف، أو تذبذب المواقف في الحفاظ على تعارض من نمط: نعم/لا، حيث يكون التأكيد والنفي متآنيان، وغير منفصلين عن بعضهما بعضاً هذا من ناحية، كما تكمن أصالتها من ناحية أخرى في امكانية وجود هذا التعارض الأساسي في مختلف قطاعات الحياة النفسية وينتهي «بلويلر» باعطاء المكانة المفضلة للتجاذب العاطفي، وهو نفس المعنى الذي يوجه استخدام «فرويد» لهذا المصطلح، ويظهر هذا المصطلح ولأول مرة عند «فرويد» في (دينامية النقلة) كي يبين ظاهرة النقلة السالبة: «يميز التجاذب الوجداني بعض مراحل تطور (الليبيدو) حيث يوجد الموضوع، وتدميره في آن معاً»[٣٦].

إن مايميز هذا النص هو تناوله أبعاد التناقض الوجداني من ارادي، وفكري وعاطفي كما ذكرنا في الفقرة السابقة، وسنقف في الفقرة الثانية عند فكرة التعارض اللاجدلي في مضمون هذا المصطلح، يقول أصحاب معجم التحليل النفسي، «.. ولكن يحتفظ مصطلح التجاذب الوجداني بقيمته الوصفية، وحتى بقيمته كعارض والتي اتخذها في الأصل، ويحسن اللجوء إليه فقط في تحليل الصراعات النوعية حيث يتواجد في آن معاً النظر الايجابي، والشطر السلبي للاتجاه العاطفي بشكل لاينفصلان فيه عن بعضهما، مكونين بذلك تعارضاً غير جدلي، يعجز فيه الشخص الذي يقول في نفس الوقت نعم - لا، عن تجاوزه ويتابع أصحاب (المعجم الحديث) شرحهم لهذا المصطلح بقولهم: «هل من الواجب كي نتمكن من جلاء التجاذب الوجداني في نهاية المطاف افتراض ثنائية أساسية كما تحضنا عليه النظرية (الفرويدية) في النزوات؟

وهكذا يمكن تفسير التجاذب مابين الحب والحقد من خلال تصورهما الخاص، حيث يستمد الحقد أصله من نزوات حفظ الذات، فيكمن نموذجه الأول في صراع الأنا من أجل الحفاظ على ذاته وتوكيدها، كما يستمد الحب أصله من النزوات الجنسية، ويرسخ التعارض مابين نزوات الحياة، ونزوات الموت الوارد في مفهوم (فرويد) الثاني، التجاذب الوجداني بشكل أكثر قطعية في الثنائية النزوية قارن: اتحاد/ انفصال[٣٧].

نترك مجال تفسير المصطلح، بعد أن وقفنا في النص السابق عند عبارات جديدة بالمقارنة للنصوص الشارحة لهذا المصطلح مثل: الشطر الايجابي، والشطر السلبي في الاتجاه العاطفي، ومن افتراض ثنائية في باطن التجاذب الوجداني، وأخيراً النزوات، والطابع غير الجدلي للتعارض القائم في جوانية هذا المصطلح، وسنرنو بأعطافنا نحو

الرؤية (الفرويدية) للتناقض الوجداني، وبذلك ندخل بما ندعوه بالمجال الحيوي Life Space للنظرية الفرويدية في التناقض الوجداني.

التفسير الفرويدي للتناقض الوجداني، انتماء الموضوع للحياة الانفعالية:

التناقض الوجداني بمفهومه العام وكما ورد عند (فرويد) S.Freud عبارة عن تواجد أو تعايش عاطفتي الحب والكراهية في آن واحد، إزاء موضوع، و(انه استعداد فطري كامن في كل فرد، وقد يكون استعداداً عظيماً، أو ضئيل الشأن، ويعود الأمر في نهاية المطاف إلى صراع غريزتين (دافعين) إنسانيتين في النفس الانسانية هما: (ايروس Eros «الحب» والموت، أو التدمير، وهو بعبارة أخرى تلازم الفعل والانفعال أو السلب والإيجاب على صعيد الحياة الانفعالية[٣٨]. ولقد نظر «فرويد» عام ١٩١٥م إلى التناقض الوجداني على أنه تعارض انفعالين، ثم وضع المصطلح بعبارات ميتاسيكولوجية وأصبح تعبيراً عن صراع انفعالي: الحب والكراهية كغريزتين بدائيتين، ثم أخذ يميل إلى اعتبارهما متواجدين إزاء الموضوع نفسه، وقد تطور الأمر عند «فرويد» إلى اعتبارهما يطغيان على الذات Ego، بكاملها إزاء الموضوع[٣٩].

أخيراً يلّح «فرويد» على الصفحة الصراعية لهذين الانفعالين لدى الفرد، ويخلص إلى القول إلى أن أصول التناقض الوجداني ظاهرة أساسية في الحياة الانفعالية، وهذان الانفعالان ميلان فطريان في كل واحد منا، متعلقان ببنية الغرائز الانسانية.

يعرف المطلعون على نظرية «فرويد» فرضيته في التقسيم الطبوغرافي للنفس الانسانية إلى: الأنا، والهو، والأنا العليا، ويُعزى إلى «فرويد» الاكتشاف العظيم الأهمية أقصد اللاشعور، وتركيزه على النظرية الليبيدية Libido في تأويل حياة الفرد والمجتمع والحضارة، والتاريخ الانساني.

فبالنسبة لظاهرة التناقض الوجداني يربط «فرويد» هذه الظاهرة بالثنائية الجنسية الكائنة في بنية الفرد، ويرى أن في كل فرد عناصر ذكورة وعناصر أنوثة، ويصف حالة الطفل الذكر في أبسط صورها كما يلي: «يبدأ الولد الصغير في سنّ مبكرة يشعر بالحب نحو أمه، وهو حب كان في الأصل متعلقاً بثّدي الأم، كما أن أول حالة من حالات اختيار الموضوع تنشأ في صورة الاعتماد على الأم، أما فيما يتعلق بالأب، فإن الولد يقوم بتقمص شخصيته وتبقى هاتان العلاقتان جنباً إلى جنب لفترة من الوقت حتى تأخذ الرغبات الجنسية المتجهة نحو الأم تزداد في الشدة، ويأخذ الأب يبدو وكأنه

يعوق من تحقيق هذه الرغبات، ومن ذلك تنشأ عقدة (أوديب)، ثم يأخذ تقمص شخصية الأب بعد ذلك يتخذ صفة عدائية ويتحول إلى رغبة في التخلص من الأب لكي يأخذ مكانه من الأب لكي يأخذ مكانه من الأم، وتصبح علاقته الوجدانية مع الأب منذ اللحظة الأولى متناقضة، ويبدو وكأن هذا التناقض الوجداني، وهو أمر طبيعي في التقمص منذ البداية، وقد أصبح واضحاً، ويتكون من موقف التناقض الوجداني نحو الأب علاقة الحب الشديد نحو الأم مضمون عقدة «أوديب» الايجابية البسيطة عند الولد»[٤٠].

الحب المتأجّج والكراهية الشديدة :

إن الجوهر العميق للطبيعة الانسانية (على افتراض وجود طبيعة انسانية) كما يرى «فرويد» يقوم على الغرائز الأولية التي هي مشتركة بين جميع الناس، وهي تهدف إلى إشباع الحاجات اليومية، إنها غرائز بدائية تمرّ بعملية، إنها تُقمع، وتُوجه نحو أهداف معينة وتصبح متمازجة، وتغير موضوعاتها، وتنقلب إلى حد ما على صاحبها، ويتخذ تكوين ردود فعل عكسية ضد غرائز معينة شكلاً خادعاً، ويتغير المضمون كما لو كانت النزعة الانسانية Egoisme قد تغير إلى نزعة غيرية Altrvisme أو القسوة إلى شفقة، ويحدث من ردود الفعل العكسية أن كثيراً من الغرائز تظهر غالباً من البداية في صورة أزدواج من الأضداد، وهي ظاهرة ملحوظة للغاية، وغريبة على الناس العاديين، وهي مايسمى بالتناقض الوجداني للاحساس، وأكثر الأمثلة وضوحاً وسهولة على الفهم هي حقيقة أن الحب المتأجج، والكراهية الشديدة، غالباً مايوجدان معاً في شخص واحد[٤١].

وجدان، تناقض وجداني، التَوْتَم والتابو :

يعالج «فرويد» الموضوع على صعيد حياة الشعوب، أو صعيد الانفعالات الاجتماعية وذلك من خلال نظريته في: التوتم والتابو Totem Et Tabou، وجد أن أعلى درجة من التناقض الوجداني توجد لدى مجموعات الشعوب التي تتمتع بعصبية شديدة[٤٢]، ولقد حدد العالم النفسي «فونت» قبل مجيء «فرويد» التابو بأنه المدنّس والمقدّس، والتناقض بينهما قائم[٤٣]، تتضمن كلمة (تابو) إذن معنى مزدوجاً، يقول «فرويد»: «لقد علمتنا دراسة أقدم اللغات أنه قد وُجد منذ القِدَم الكثير من هذه الكلمات التي كانت تحتوي أضداداً في داخلها (انظر مسألة الاضداد في اللغة العربية) غير أن كلمة (تابو) لاقت مصيراً آخر وقد تراجعت أهمية الازدواجية التي تعبر عنها هذه الكلمة، واختفت هي نفسها، أو لنقل اختفت الكلمات المقابلة لها من الثروة اللغوية، ولقد ارتبطت الكلمة

كذلك، ومنذ البدء بصلات بشرية محددة تماماً اتسمت بازدواجية عاطفية كبيرة، وأنها فيما بعد، وانطلاقاً من هذا، امتدت إلى صلات أخرى مشابهة»[٤٤].

لقد تحدث «فرويد» كذلك عن ماأسماه بـ(الوجدان التابوي) وهو على الأرجح أقدم شكل نلتقي فيه بظاهرة الضمير Conscience إذ مامعنى ضمير حسَب منطق اللغة؟

ينتمي الضمير إلى أكثر مما يعرفه المرء، يقيناً، وفي العديد من اللغات لاتفترق عبارة ضمير كثيراً عن عبارة الوعي، وغالباً ماينشأ الضمير على أرضية من الازدواجية العاطفية، والخلاصة أن ظاهرة التناقض الوجداني كما يرى «فرويد» ظاهرة انسانية عامة غير مقتصرة على شعب من الشعوب، وان الوعي التابوي، أو الوجداني الجمعي غالباً ماينشأ على أرضية من الازدواجية العاطفية الانفعالية[٤٥].

طرق أحد الباحثين العرب في علم النفس موضوع التناقض الوجداني، ورأى فيه قانوناً وأورد حكاية وردت عند «طه حسين» ليدلل على وجود هذين الانفعالين، يقول «يوسف مراد»: (إن قانون العاطفة الأساسي هو قانون اجتماع الضدين Low of Ambivalence وقد أقامت مدرسة التحليل النفسي الدليل على صحته، فليس الصراع قائماً بين العواطف المختلفة فحسب، بل هو قائم في طيات العاطفة الواحدة نفسها، فكل عاطفة مهما كانت سامية تحمل في ثناياها بذور العاطفة المناقضة لها، فالشفقة دائماً ممزوجة بشيء من القسوة والتعذيب بشيء من البغضاء، وعناصر البغضاء تظهر حيناً، وتختفي حيناً آخر، وهي تحمل حباً، وحنيناً دون أن يشعر به الشخص، ولقد ذكر «مراد» الفقرة التالية من قصة «دعاء الكروان» لـطه حسين»: «أصبح من أعسر الأشياء، وأشقّها أن تفكر الفتاة في هذه الحياة تفكيراً هادئاً مجرداً يتأثر بهذه العواطف العنيفة الحادة التي تتصور مرة كأنها النفور الذي لانفور بعده، وتتصور مرة أخرى كأنها الاقبال الذي لااقبال بعده، وهي في الحالتين شيء واحد تختلف عليه الصور والأشياء، دون أن يتغير جوهره الذي هو الحب»)[٤٦].

نقد التفسير الفرويدي، الوحيد الجانب، للتناقض الوجداني :

ترجع أهمية «فرويد» إلى كونه أولّ من وضع إصبعه على مصطلح التناقض الوجداني محللاً إياه وشارحاً ومعللاً وجوده، ملقياً ضوءاً باهراً على مضمونه، رغم ان اثنين آخرين من العلماء كانا قد أبديا بعض الاهتمام، ولكن «فرويد» أدخله ضمن نظريته العامة في النفس الانسانية.

لقد وجد «فرويد» أن للتناقض الوجداني أسباباً تعود إلى الطفولة الأولى للانسان وربطها بمبدأي اللذة والألم، أو على حد تعبير «أبوحيان التوحيدي» بالغرائز المتعادية

فالحياة تحمل في باطنها بذرة تدميرها، كما أن الوجود يتضمن العدم، والكل يعتمد على التناقض في الفكر، والعاطفة، والحياة، ولكن التناقض الوجداني هنا، بدا، وكأنه التجلي المطلق، والوحيد للحياة، امرٌ نلحظه في السلوك ظاهراً ونستنبطه باطناً، وأن الجميع يدرك أو يحس الازدواجية الوجدانية في صورها المختلفة.

إن نظرية «فرويد» في مجملها افتراض علمي إذ لاشيء يتيح لنا أن نكمن أو نلاحظ ملاحظة علمية مباشرة على مايسمى باللاشعور، وإنما نعرف هذا الأخير من نتائجه في السلوك، كذلك تظهر العقبة الكأداء في افتراض «فرويد» في إرجاع ظواهر الحياة الفردية، والاجتماعية (الحياة الوجدانية ضمناً) والحضارية إلى (الليبيدو) مصطلح عام شامل، يوحي بمعنى وجود طاقة (ليبيدية) جنسية، ليس بمعنى اللذة الجنسية، وإن كان يشملها، بل كل لذة، أو متعة، أو عضوية عامة... إلخ.

لقد وجهت انتقادات كثيرة إلى النظرية الفرويدية منذ ظهورها وحتى يومنا هذا وبعض هذه الانتقادات انصب على التصور العام للانسان عند «فرويد»: «هناك الكثير مما كتب عن صورة الانسان في التحليل النفسي، وهذه الصورة معروفة جيداً، وتشبه في بعض الجوانب ماذهبت إليه المدرسة الوضعية، فالانسان كائنٌ شبه آلي راد للفعل Qusi-mechnical Reactor محكومٌ بثلاث قوى طاغية: البيئة، والهي Id، والأنا الأعلى، ويتوافق الانسان بقدر مايستطيع داخل هذا المثلث من القوى، وفيه يكون لتعلقه المتعاظم اعتبار ضئيل وطالما أنه غاص بالدفاعات ومال إلى التبرير، يكون سعيه إلى الحقيقة القصوى منوطاً بالفشل، وإذا أراد أن يجد الحقيقة في الدين اعتبر هذا الكشف وهما ويظل يشحن حتى يصل إلى (حالة عُصابية)، فهناك تشاؤم عميق في النظرية التقليدية للتحليل النفسي أو المنهج الفرويدي، فالانسان محكوم بكل عنف بالقوى اللاشعورية، للأنا بحيث لايستطيع أن يتخلص أبداً كلية من الاستيحاش والقساوة والشهوة في طبيعته، وفي ذلك يكون الاعلاء أفضل مايمكن أن نأمله، فليس ثمة تحليل أصيل للدوافع)[٤٧]*.

لاشك أن مجموعة من المحرمات، وقد أشار إليها «فرويد» والتي وضعتها الأديان في الماضي والعقائد والايديولوجيات في الحاضر، تدفع إلى السلوك والتفكير الازدواجيين، وإلى العيش داخل دائرة مبهمة من التناقض الوجداني بين: الظاهر

* تقف المدرسة السلوكية الأمريكية Behaviorism في علم النفس (واطسون) Watson في مقابل التحليل النفسي الفرويدي، إذ ترى أن كل حديث عن سلوك له أسبابه الداخلية Inside أو الباطنية هراء، وباطل علمياً فهي أسباب باطنة لاتخضع للملاحظة المباشرة، ولاتقع في عالم الأعيان، وهي غير مفهومة، والخلاصة لقد اهملت السلوكية كل حديث عن الباطن، أو اللاشعور.

والباطن، وعلى صعيد الكلمة، أي قول كلمة الحق التي يُراد بها باطل، وارتكاب المحرمات من وراء الحجاب، وقول الذم في صورة المديح، وقتل الانسان لحظة إهدائه باقة من الزهور، والقباحة النفسية والتفكير، ومن سوء الطالع أن هذا النمط من الازدواجيات وغيرها لايحصى لايزال يعاش ويمارس في المجتمع العربي المعاصر، ولاتخضع هذه المسالك الازدواجية إلى رقابة العقل، أو الوعي الموضوعي.

وتظل توتراً وجدانياً انفعالياً سطحياً على سطح حياة الفرد فيحكم أفعاله وتعبيره وعلى سطح المجتمع، ووسط الحياة الخاصة والعامة.

يعرف المطلعون والمهتمون بالتاريخ الأوربي، أو الغرب عموماً، أن الحضارة الغربية المعاصرة قد مرت بمراحل تشهد تطوراتها المعاصرة المذهلة، ففي الثقافة، بدأ عصر النهضة الأوروبي بالعودة إلى الآداب والانسانيات القديمة وسمت قيمة الفرد، وفي القرن السابع عشر ساد العقل في التفكير والوجود، وفي القرن الثامن عشر قامت الثورة الصناعية، وفي القرن التاسع عشر عصر الأنوار، أو الاستنارة، وفيه بلغ تطور العقل درجة رائعة، مجابهاً بذلك الرومانسية في الآداب الغربية، وفي الاقتصاد توسعت التجارة والصناعة وصاحبها توسع استعماري، وفي السياسة، انتشرت الأفكار الديمقراطية ولاتزال هذه الديمقراطية تحكم (العالم الحر)، وفي العلم، تطورت نظرياته وامتدت تطبيقاتها التكنولوجية وصولاً إلى العصر الالكتروني الحالي، وهذه صورة عامة جداً للخليقة التاريخية للحضارة الغربية.

أملت هذه الوقائع، أنماط سلوك، وفكر، وتجاوزت الازدواجية الوجدانية التي نتحدث عنها فالنظرية ترافقها الممارسة في هذه المجتمعات، والقول يصحبه العمل، والعمل يتم بصدق واخلاص، والعواطف يُعبر عنها، ويُصرح بها، وتُقتنى مُتع الحياة، ومباهجها بداهة وطواعية وخلاصة الأمر، أن العلاقات الانسانية عموماً، أشد وضوحاً وصراحة وعقلانية في هذه المجتمعات، ومجالات النفاق، والخطأ، والممارسات المتناقضة، والمسالك الازدواجية، محدودة جداً، ويسود الحياة العامة اليومية عقلانية صارمة، وتميل الغالبية المطلقة في مجتمعات الغرب إلى تغليب العقل في الفكر والحياة.

القسم الرابع

التفسير الاجتماعي للتناقض الوجداني/ وجهات نظر عربية:

نقدم فيما يلي وجُهات نظر عربية حول تفسير ظاهرة التناقض وسنعرضها حسب التسلسل الزمني، أو حسب ظهورها، دون التزام منها من جهة كاتب البحث، إذ إن وجهة نظر الباحث ستُعرض في حينها.

أ – حامد عمار، التناقض الوجداني في الشخصية المصرية والفهلوية (١٩٦٤م)

يحدد «عمار» هذه الظاهرة بستة أسباب هي :

١ – القدرة على التكيف السريع لمختلف المواقف وادراك ماتتطلبه من استجابات مرغوبة والتصرف وفقاً لمقتضياتها إلى الحد الذي يراه مناسباً، وتتميز تلك القدرة بجانبين متلازمين وهما: المرونة والفطنة، والقابلية للهضم والتمثيل والمسايرة السطحية والمجاملة العابرة التي يُقصد منها تغطية المواقف، وتورية المشاعر الحقيقية، مما لايعني الارتباط الحقيقي بما يقوله المرء أو بما قد يقوم به من مظاهر سلوكية.

٢ – النكتة المؤاتية، والتي غَدَت من الخصائص التي يتميز بها النمط المصري.

٣ – المبالغة في تأكيد الذات، والعمل الملح إلى اظهار القدرة الفائقة والتحكم في الأمور.

٤ – سيادة نظرة رومانسية للمساواة حيث يشعر المصري في قرارة نفسه بالنقمة والسخط على الأوضاع التي توجد التمايز والتفرقة أياً كان نوعها.

٥ – سيادة الرغبة في الوصول إلى الهدف بأقصر الطرق وأسرعها وعدم الاعتراف بالمسالك الطبيعية[٤٨].

ب – جمال حمدان، تناقض وجداني أو ازدواجية ذات محددات اجتماعية (١٩٦٧م)

يقول «حمدان» بأن الرأي يتفق على ارجاع خاصية الازدواجية في الشخصية المصرية إلى الطغيان الاقطاعي، وإلى فترات الاستعمار الطويلة وإلى أساليب التعذيب الوحشية التي تعرض لها الفلاح المصري، لمئات السنين، وفي هذا المعنى يقول أيضاً: ولهذا فإن الصفات والمزايا الاخلاقية التي يجدر بالبيئة الفيضية؟ أن تعلمها، وعلمتها بالفعل لم تلبث أن تحولت تحت البطش والطغيان الاقطاعيين، في ظل انتخابهما المعوج إلى نقائضها، فالنظام والقانون أصبحا جبناً واستكانة ووشاية وسلبية، وتحولت روح التعاون إلى المحسوبية والمحاباة كما انقلبت إلى الأخذ بالثأر، أما المزاج الانطلاقي الذي غذته بيئة الفرد النووية (الاسرة) فتدهور إلى تزلف ورياء وسعي لدى السلطان وكذلك إلى روح السخرية المريرة المشهورة[٤٩].

جـ – حسن حنفي، تفكير ديني ازدواجي (١٩٦٩م)

جاء تعبير حنفي حول هذا الموضوع عقب هزيمة العرب أمام اسرائيل (١٩٦٧م) وبعد هذه الهزيمة صدرت بعض الدراسات حول أبعاد الشخصية

العربية الاسلامية والشخصية المصرية بشكل خاص، فقد ذهب «حسن حنفي» إلى وجود بعض الازدواجية في هذه الشخصية، مفسراً لها كما يلي:-

«هناك أربعة جوانب لبعد الازدواجية هذا، أي انها تظهر في الانشاء/ الإخبار، القول/ الاعتقاد، القول/ العمل وأخيراً بين الداخل/ الخارج، ويربط «حسن حنفي» بين التناقض الوجداني بالتفكير الديني، وقد وضع عنواناً لايخلو من معنى هو: التفكير الديني وازدواجية الشخصية وهو يدلي بشواهد ثقافية[٥٠]، ولكنه يفر من ربط ظاهرة التناقض الوجداني بالفكر الديني مباشرة بالنسبة للشخصية الاسلامية على الأقل.

د - زكي نجيب محمود، تناقض وجداني وأزمة قيم وانفصام في الشخصية (١٩٨١م)

يعد «زكي نجيب محمود» مراحل سير حياتنا بثلاث: المرحلة الأولى التقليدية، والثانية التحول، والثالثة الانطلاق.. ويقول: أول مايُلفت نظرنا ونحن على مشارف الانطلاق ازدواجية القيم، فنحن مشدودون اليوم بين قديم وجديد بأجسادنا على نحو، ونفكر بعقولنا ونحس بقلوبنا على نحو آخر، كمن يعزف على القيثارة لحناً، ولكنه يغني لحناً آخر[٥١].

هـ - فاروق خورشيد، الهوة بين المثال والواقع/ تناقض وجداني (١٩٨١م)

يرد «فاروق خورشيد» الذي أشرنا إلى حديثه في هذا البحث الازدواجية الثقافية والفكرية والسلوكية إلى أسباب نستخلصها من مقاله وهي:-

١ - «تشارك في صنع الازدواجية الثقافية، ازدواجية اللغة والمدرسة والصحيفة والاعلام.

٢ - ازدواجية فكرية تعود أسبابها إلى الهوة بين المثال والواقع، وكونها أكثر بروزاً في بيئتها التي تعيش فيها، الدين في أعماقها منذ فجر التاريخ.

٣ - الازدواجية السلوكية، بدأت بشكل واضح منذ اتصالنا المباشر بالنموذج الغربي اجتماعياً وسلوكياً، وحين عايشناه في بلاده طلباً لما عنده من علم ومعرفة في أول يقظتنا المعاصرة، وطلباً لما عنده من متعة ورخاء بعد ذلك، وحين احتككنا به مستعمراً، غازياً محتلاً، ثم تقليده ومسايرته والاحتفاء به من وقتها إلى الآن»[٥٢].

و - محمد عابد الجابري، التناقض الوجداني والترحال الثقافي (١٩٨٤م)

تناول «محمد عابد الجابري» ظاهرة التناقض الوجداني عابراً ففي كتابه (تكوين العقل العربي) ودعا هذه الظاهرة بـالترحال الثقافي أو تداخل الأزمنة

الثقافية» يقول المؤلف: «هذا الواقع واقع تداخل الأزمنة في فكر المثقف العربي هو مايفسر ظاهرة مزعجة في الفكر العربي المعاصر، ظاهرة المثقفين الرُحل أي الذين يرحلون عبر الزمن الثقافي العربي من المعقول إلى اللامعقول، ومن اليسار إلى اليمين بسهولة لاتصدق، ذلك أن التلقي هنا يصدر عن: الشعور والانفعال، أو الاحساس المباشر وبدون ذكر أسماء تكفي الاشارة إلى القفز على صعيد المبدأية حول قضايا الوحدة والاشتراكية والديمقراطية، والاسلام والعروبة، والعلمانية وهي القضايا الرئيسية في الفكر العربي المعاصر، كما قد يكفي التلميح من جديد إلى ظاهرة الهجرة من المعقول إلى اللامعقول التي سادت منذ بضع سنين أوساط المثقفين و(العلماء) العرب.

ولاتكتسي ظاهرة الترحال الثقافي في الفكر العربي المعاصر صورة التراجع أو التوبة وحسب، بل تتخذ مظهراً آخر قوامه تغيير الاتجاه عند كل لحظة معرفية مما يؤكد أن المشكلة في عمقها ليست مشكلة تقلب الاختيار على الصعيد الايديولوجي، وإنما هي أساساً مشكلة انعدام الاستقرار الابستمولوجي (المعرفي) ذلك أن الحقيقة لدى كثير من المثقفين والقراء العرب، وكثير من الباحثين، والكتاب هي مايقوله آخر كتاب قرأوه، وربما آخر حديث استمعوا إليه، وهو يدل على رسوخ الاستعداد للتلقي وغياب الروح النقدية في نشاط العقل العربي المعاصر، هذا العقل الذي يتقبل المشاهد البصرية التي تترى أمام ناظريه مشكلة عالماً خاصاً يفتقد إلى البعد الثالث[٥٣].

كذلك يقول «الجابري» في موضوع آخر من كتابه بأن التناقض الوجداني هذا: هو من سلبيات العقل العربي، أو بالأحرى هو مارآه «حافظ الجمالي» في صدد تعليقه على كتاب «الجابري» المذكور، فالمثقف العربي ينتقل من المعقول إلى اللامعقول ولايثبت عند مبدأ معرفي معين (أو اثبات معين على حد تعبيرنا) أو يلتزم بخط فكري خاص به يطوره ويصل به إلى نهاية الطريق، وهو أي المثقف لايزيد عن أن يكرر نفسه (لعدم قدرته على تطوير أفكاره) ويعيش في الحاضر قضايا الماضي»[٥٤].

وجهة نظر الباحث

التناقض الوجداني له أسبابه الذاتية والموضوعية، ولايختلف اثنان في مجتمعنا العربي على أن التناقض هذا مشكلة قائمة، وقد رأينا عبر الصفحات السابقة عرضاً للمشكلة وتفسيرات مدرسة التحليل النفسي، ثم وجهات نظر بعض المدرسين العرب

والمسلمين لهذه المسألة، ولكن يبدو أن التفسيرات التي عرضناها كانت عامة وسطحية بعض الشيء، وقد يكون التفسير الاسلامي لدى «حسن حنفي» عاقداً صلة بين هذا الموضوع والازدواجية الدينية، أقرب إلى واقع المسألة، إلا انها أي المسألة تبقى أبعد غوراً، وأبعد من أن يكون لها سبب واحد أو علة واحدة مفسرة لها، وهي أعمق من أن تكون فهلوية كما ذهب إلى ذلك «حامد عمار» أو ترحالاً ثقافياً كما ذهب إليه «محمد عابد الجابري».

إن التناقض الوجداني ظاهرة انسانية عامة، فقد نظر إليها «فرويد» خارج نطاق شخصية قومية محددة، ولكن رغم هذا تظل نظرية «فرويد» في هذا الشأن قاصرة، بعيدة عن استيعاب الأسباب الخاصة والعامة لظاهرة لها بعض الخصوصية. ربما كان «فرويد» مصيباً في رأينا في الذهاب إلى مرحلة الطفولة لدى الفرد وماتتميز به من صراعات انفعالية، وتذبذبات وجدانية متعارضة ومتنافرة يقودها مبدأ اللذة والألم ولكن التناقض الوجداني، كموقف، يظهر أيضاً في مرحلة الرشد (والوعي) عند الفرد ويتكرر ويصبح سمة تطغي على حياة الفرد العاطفية والفكرية، وتطغي على السلوك الفردي والاجتماعي، وكما هو الوضع لدى الشعوب التي تتصف بالعصبية الشديدة كما ألمح «فرويد» ذاته، كما نعتقد أن الشخصية العربية الاسلامية يمسها هذا الجانب، وإضافة لكل هذا، فهذه الشخصية التي تتصف بالتناقض المذكور هي أمر يتجاوز تحليل «فرويد» لنوازع الطفولة، إنه وضع معقد ساهمت في تشكيله أسباب أيضاً بدورها شائكة معقدة، ومتعددة تحتاج إلى شرح وتفسير وتصنيفها بشكل عام إلى أسباب، ذاتية خاصة بالشخصية العربية الاسلامية نفسها، وأسباب موضوعية عامة جاءت لتعقيد المسألة، وهي أسباب تعود إلى وضعية العالم المعاصر، وانعكاسات تناقضاته على الشخصية العربية والتي تلقتها كما تلقت أية بضاعة اخرى وبكلمة ثانية تتلخص الأسباب الذاتية في:-

١ - نمط التربية الأسرية والبيت - المدرسة - اسلوب التعليم والتلقي - فقدان الروح الانتقادية وغياب التربية الفكرية، وفقدان كل منحى من مناحي الحياة إلى فلسفة خاصة به.

٢ - الحياة الثقافية القائمة في الوطن العربي، حيث تطغي عليها الثقافة الأدبية من قصة، وشعر، ونثر انشائي، وخطابة انفعالية ارتجالية... إلخ.

٣ - الثقافة السياسية، أو واقع الأنظمة السياسية القائمة على اللاشرعية، وطبيعة أساليبها القمعية العميقة، وفقدان الحرية الشخصية وحقوق المواطنة، أو غياب

ادنى حد من الديمقراطية الحقيقية ومايتبع كل هذا من ثقافة اعلامية موجهة من قبل السلطات الشمولية والتبريرية* وكذلك خطب السياسيين المتناقضة والمتهافتة فكرياً، وما تعنيه من عدم وضوح ومانفقده من منهجية، وترتيب للأفكار، أو انها فاقدة لأي أسلوب مقنع.

٤ - فوضى الحياة اليومية في المواصلات، وفي المعاملات العامة، والأنظمة البيروقراطية الجامدة.

٥ - الفوضى في هندسة البناء العمراني والعشوائي والتناقض بين حياة الريف والمدينة.

أما الأسباب الموضوعية فهي :-

١ - الحالة الاستعمارية التي سادت في البلاد العربية الاسلامية والتي سبقتها حالة الانهيار الحضاري للعالم العربي الاسلامي، وماخلفته (أي الحالة الاستعمارية) من مشكلات على صعيد الفرد والجماعة.

٢ - وضع العالم المعاصر، والتناقضات الصارخة القائمة فيه[٥٥] والصراعات الايديولوجية والحروب الباردة والساخنة**.

لاتعيش الشخصية العربية الاسلامية بمعزل عن هذا الواقع العالمي، فهو ينعكس عليها سلباً نظراً لعدم استطاعتها مقاومته عقلاً كذلك لم تكن لها الامكانات العقلية لاستيعابه، واحتوائه مشكلاته، وانعكاساته ومن ثم تتجاوزه، ولم يكن لها أيضاً الاسلوب العقلاني للتعامل معه، فقد وقعت فريسة لشراسته، وتتلقى وجدانياً تناقضاته، لتتراكم وتناقضاتها الوجدانية الكائنة مسبقاً، وربما كان تعويل هذه الشخصية على الوجدان مستلهمة التراث الوجداني الماضي هو ماجعلها أرضية خصبة لتطور هذا التناقض الوجداني.

---

* نقصد بالأنظمة ذات النظام الشمولي والايديولوجي TOTALITAIRE والحزب الواحد أو القبيلة الواحدة، والعشيرة، أو مجموعة قبائل وأسر، أو ذات الشكل الديمقراطي الكاذب/ والفردي أو الملكي المنصب.

** شهد عام (١٩٨٩) انهيار جميع أنظمة الدول الشرقية ذات الأيديولوجية الماركسية اللينينية، ودخلت هذه الدول مع الاتحاد السوفيتي مرحلة جديدة في حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودخل العالم كله كذلك بما يسمى بالنظام العالمي الجديد تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالتأثير، وأصبح العالم وحيد الجانب وله بُعد عقلي واحد.

مضاعفات التناقض الوجداني في الشخصية وسلبياته المدمرة:

نستعير في هذا القسم الأخير من البحث النتائج التي وضعها «محمد أحمد اسماعيل» في مقاله: (المثقفون العرب والتنمية الذاتية)، بعد أن تأملناه طويلاً ووجدنا انها تتفق مع مايريد هذا البحث إظهاره من نتائج عامة لظاهرة التناقض الوجداني، وأجرينا بعض التعديلات في المضمون وأضفنا عناصر اخرى، وحاصل الأمر أن الازدواجية الوجدانية تتضمن مايلي أو تؤدي إلى:

١ - الاستهتار بالهوية الذاتية والقومية:

يتهاوى الفرد أو تتهاوى المجموعات والسلطة السياسية في مساقط الاستهتار القومي عندما يسودها الموقف الوجداني المتذبذب والذي يتناوبه الاقدام والاحجام عندما يعني الأمر اتخاذ قرار ويصيبها الوهن في الارادة والعزيمة، ويعلوها فساد في الرأي كما قال «المتنبي» لأن اتخاذ القرار وحسم الأمور يتطلبان إرادة إيجابية.

٢ - التضحية بالحقيقة أو خيانتها، أو المساومة عليها من أجل السلطة:

إن صاحب الموقف المتناقض الوجداني يمكنه أن يساوم على الحقيقة، ويمكنه أن يخونها أو يضحي بها إذا واجهته السلطة مهما تكن طبيعتها: سياسية أم اجتماعية أم فكرية، وقد يكون سرد الأمر كله تفصيل المصلحة الشخصية، والدخول في معارك وصراعات دموية من أجلها فقط.

٣ - التضحية بالمبدأ والقناعات الفكرية في سبيل المال وفي سبيل المتع الرخيصة ولذائذ الحياة:

لاشك أن المال وسيلة لاستمرارية العيش، ودوام الحياة، وتحقيق الأمن والرخاء، ولكن يمكن أن يقع صاحب الموقف الوجداني المتناقض فريسة تحصيل هذه الوسيلة مضحياً بالمبدأ وبالموقف، والقناعات الذاتية، ويستخدم المال في زرع الشر وتحقيق الرذائل.

٤ - الافتقار إلى الشجاعة، وعدم الاستعداد للتضحية في سبيل قيم الحق والعدالة والحرية والانتماء للوطن:

يقول «اسماعيل علي» إن الرواد في الفترة الليبرالية المصرية أمثال «طه حسين» و «محمد حسنين هيكل» و«عباس محمود العقاد» كانوا خلال الثلاثينات من هذا القرن في حالة تراجع فعلي سريع عن مواقفهم السابقة المتعلقة

بالعلمانية الليبرالية وتبني الثقافة الأوروبية، فقد بدأ هؤلاء الشباب حياتهم الفكرية وهم يتمنون أن يكونوا طليعة فكر علماني، وقد تمثل بشكل بارز عند «طه حسين» في كتابه (في الشعر الجاهلي) و«علي عبدالرازق» في كتابه (الاسلام وأصول الحكم) لكنهم لم يصمدوا أمام مقاومة القوى التقليدية المحافظة، بل تراجعوا عن مواصلة طريقهم[٥٦] ونضيف أنهم ربما عاشوا طوال حياتهم الوجدانية ظاهراً يناقض الباطن، ولم يقنعوا بأن الدفاع عن القناعات الفكرية يتطلب شجاعة عقلية، واعتبار أن موت الانسان في سبيل أفكاره ومبادئه خير له من أن يضعف، وينحني ويلقي سلاحه، أو تغيير موقعه لمتابعة المعركة في سبيل الحفاظ على أمنه وخلاصه الفردي إزاء الطغيان.

٥ - الافتقار إلى الوضوح:

يقول «أحمد اسماعيل» أيضاً: «خلال الفترة الليبرالية، وجد الكثير من المثقفين الذين كانوا يتسمون بالكذب والرياء والتلون، وفقاً لكل ريح سائدة، وبهذا الصدد فقد رأى أحد الباحثين أن أحد مظاهر أزمة الفكر العربي بصفة عامة تتمثل في فقدان الجرأة والحرية الفكرية ونقد الذات، وعدم تكامل الاحساس بالمسؤولية الجماعية، ويقول «فتحي رضوان» لقد كتبوا* في الفكر الغربي، وثم كتبوا عن الاسلام، فما من شيء في حياتهم تغير بتغيير الموضوع»[٥٧].

وقد يأتي عدم الوضوح من الافتقار إلى الشجاعة والمواجهة والجهر بالقناعات الخاصة كما أن مواقف هؤلاء لم تكن واضحة إزاء الموضوعات المتنافرة التي كانوا يعيشونها في كتاباتهم**.

٦ - الافتقار إلى الاخلاص:

ويقول «فتحي رضوان»: كان مثقفو الفترة الليبرالية يفتقرون إلى حد معين من الاخلاص اللازم للقيام بوظيفتهم كمثقفين[٥٨] أي تقديم أنفسهم كقدوة للالتزام بالمبدأ والموقف والمواجهة والصراع في سبيلها.

خلاصة ونتيجة عامة :

إذا كانت الحياة الانسانية مصنوعة من المتناقضات، والمتنافرات، فلايعني ذلك أن

* يقصد «رضوان» رواد الحركة الفكرية الليبرالية الذين سبق ذكرهم من قليل.

** يعوز كل من الباحثين: «اسماعيل علي» و «فتحي رضوان» بعض الشواهد لدعم آرائهم حول الرواد الذين تحدثوا عنهم.

الحياة مادة خام - تحيط بالانسان تصنعه، تصوغه، بل العكس هو الصحيح، فالانسان رغم عيشه في خضم المتناقضات الوجدانية، والعقلية، إلا انه متميز بالعقل (أعدل قسمة بين الناس) كما قال «ديكارت»، وله ميزة الوعي القائم على تحييد هذه المتناقضات رغم حدتها على صعيد الحياة الوجدانية الانفعالية، وذلك لصالح قيم العقل أي: التناقض الجدلي العقلي، ولاشك أن المعقول له جاذبيته في ندائه للعقل والفهم، وكما ظهر من خلال هذه الصفحات أن التناقض الوجداني مشكلة عويصة تكاد تطغى على مجمل حياة الشخصية العربية، فلقد بدت هذه الشخصية في لحظة ما، جامعة غريبة للتناقضات، عاجزة فعلاً عن خلق منظور منسجم إزاء الحياة والعالم غير واعية لما تتخبط فيه من متناقضات يستحيل التآلف بينها، والعيش في خضمها أو صهرها في قالب تناقضي عميق، أي تناقض عقلي، أو على مستوى العقل وجدلياته من: إثبات ونفي وتجاوز لهما، نحو اثبات محدد، أو نفي محدد قائم هذا أو ذاك على البرهان.

لقد بدت هذه الشخصية مهزوزة، متأرجحة، تتناولها الانفعالات المباشرة والمتناقضة على صعيد الحياة اليومية، وعلى صعيد المعرفة، وكانت سبباً لهزيمتها أمام العصر.

لقد امتثلت هذه الشخصية لواقع عربي مهترئ، أو ساهمت في خلقه، وصنعه، فلم تعد تصلح إلا لهذا الواقع، ولم يعد يصلح هذا الواقع إلا لها.

لقد أصبحت الشخصية العربية - الاسلامية، بتناقضاتها في عيون (الآخر) حالة خاصة تسترعي الاهتمام والدراسة، أو مشكلة مستعصية على الحل، أو عالماً شرقياً معقداً أو شخصية هشة تعيش على وتر مشدود بين انفعالين طاغيين هما بدورهما هشان، وأصبحت بكلمة مختصرة شخصية مخترقة من قبل (الآخر).

ترتد هذه الشخصية مدافعة عن وجودها الحاضر بما فيها، مستهلكة انتصارات الماضي أو حضارة الغرب، وتقدم الشرق ولايعنيها المستقبل إلا من زاوية الموت واليوم الآخر.

لقد ألمح بعض القدماء إلى هذه الظاهرة في بعض كتاباتهم، ولكنهم لم يذهبوا إلى تحليل أسبابها شأوا بعيداً، ولقد كان كثير من الشعراء العرب، والمتأدبين يكسبون من شعرهم، وقالوا المديح وقالوا الهجاء، ولقد ساهم في هذا الجانب المضطرب في الشخصية أي تناقضاتها الوجدانية إرث ثقافي، ورأينا شخصيات، هي في موضع اعتبار الجمهور وقد وقعت فريسة هذا الواقع الوجداني، وامتداد هذا الإرث ليشمل الوجدان الشعبي، فكانت الطامة الكبرى وعظمت المشكلة، وتفاقمت.

ولقد القى التحليل النفسي الضوء على التناقض الوجداني على صعيد الفرد، وافتراض وجود التناقض الوجداني في الشخصية الانسانية في عهدها الطفلي، وكان افتراضه هذا لايخلو من جاذبية، ولكنه كأي افتراض علمي لم يخضع بذاته للتجربة ليصبح يقيناً علمياً صارماً.

وطرح بعض الباحثين العرب، كما رأينا مشكلة التناقض الوجداني في ثنايا بحوثهم، كما أن بعض المستشرقين (الفرنسيين) كدجان بول شارني» و«جاك بيرك» قد تناول هذه المسألة ولكن كانت بحوثهم تمس القطاع الثقافي وخاصة اللغوي في الثقافة العربية الاسلامية الاتباعية (الكلاسيكية)[٥٩].

بقي سؤال يطرحه كاتب هذه السطور وهو: هل يمكن للتناقض الوجداني، وكما طُرح في الصفحات السابقة أن يقيم نظرية في العالم والوجود الانساني؟؟

لايؤسس هذا الجانب من الشخصية العربية - الاسلامية، أو غيرها من الشخصيات الانسانية نظرية في الوجود، ولا العلم، ولا الإنسان، ولايمكن إرجاع هذه العوالم إلى تناقضات الوجدان الإنساني، إننا نميل إلى تغليب المعقول على اللامعقول، والعقل على الوجدان.

ونظن أن حالة الوجدان وتناقضاته لاتزال تسود عقلية الجماهير العربية بغالبيتها المطلقة ولاتزال تسود عقلية المثقفين والباحثين والدارسين، والعلماء العرب بغالبيتهم المطلقة.

ونعتقد أن استمرار هذه السيادة للجانب التناقضي الوجداني على حساب العقل وفعاليته ونشاطه، سيؤدي إلى تدمير هذه الشخصية ولامفر من الدمار إلا بتحكيم العقل، واللجوء إلى المعقول، وتجاوز الانفعال والشعور المحض والوجدان، إلى مستوى العقل الذي لايخامره الوجدان وانفعالاته إلا فيما ندر.

ولايفوت الباحث أن يذكر الاتجاه التبجيلي الوجداني الذي ظهر في الستينات من هذا القرن عبر الحديث عن العاطفة الانسانية ومكانتها، والقلب وأحاسيسه، والنزعات الرومانسية والتي تحيط بها هالة روحية صوفية، كما عبر عنه «عثمان أمين» لقد أوردنا مقالته في القسم الثاني من هذا البحث.

يرى بعضهم أن التناقض الوجداني تعبير عن التمييز الحاد بين الحياة الداخلية والحياة الخارجية، التي يتصف بها الشرق عموماً، بما فيه المجتمعات العربية -

الاسلامية، حيث لانصادف هذا التمييز في المجتمعات الغربية لاسيما المعاصرة، وبتعبير أوضح لم تعد المحرمات والممنوعات، وأشكال (التابو) الأخلاقية الاجتماعية مصدر تناقض وجداني، ولم تعد تقع في دائرة الممارسات (الخلقية) أو ممارسات سرية - كتمانية، وداخلية والتظاهر بالنقاء والصفاء في الحياة الخارجية.

فلقد تجاوزت هذه المجتمعات الموقف المزدوج* وضيقت دائرة المحرمات، فأصبح الداخل خارجاً، وقضى على مصدر التناقض الوجداني لحساب الجانب العقلي.

وخلاصة الموضوع: أن الشخصية العربية الاسلامية في تناقضاتها الوجدانية المعاصرة هي أمام احتمالين إما:

١ - أن يطغى التناقض الوجداني على كامل الشخصية، وبخاصة الوجدان الجمعي، وتطغى أيضاً رداء ة الزمن العربي، ولاتزال تغذي هذا الجانب الازمات الاقتصادية والسياسية وحركات التطرف، وبتعبير أخر رداءة الحياة العربية بكل جوانبها التي تقاوم التقدم والتغيير والنتيجة - انهيار هذه الشخصية ودمارها الكامل، واندثار معالم تاريخها الماضي والحاضر فيقفل التاريخ أبوابه أمامها إلى زمن غير محدود منفتح نحو الأبدية.

٢ - أو يطغى جانب التقدم العقلي في الاجتماع، والسياسة، والاقتصاد، والتعليم، والثقافة، والعلم والتكنولوجيا، ويسود أو يغلب التفكير العقلي، وتخف وطأة الشعور الانفعالي وتواجه الشخصية العربية ذاتها والعالم بعقلها وبمعقوليتها.

ونحن إلى الجانب المتفائل ميلاً لايخلو من حذر(٦٠).

هوامش

١ - د. زكريا ابراهيم: مشكلة الانسان، مكتبة مصر، سلسلة مشكلات فلسفية، بلاتاريخ ص ٩٩.

٢ - د. أحمد عبدالخالق: الأبعاد الأساسية للشخصية، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٨٣، ص ٤٠٣.

٢مكرر- لقد أشار مؤخراً الدكتور «زكريا بشير امام» إلى هذه النقطة في مقاله (المقومات الأساسية للانسان الخليجي) في مجلة دراسات، الصادر عن اتحاد كتاب وأدباء الامارات العربية المتحدة - الشارقة عدد ٣، ١٩٩١م، ص ٧.

٣ - د. علي زيعور: قطاع البطولة والنرجسية في الذات العربية، دار الطليعة - بيروت - ط١ ١٩٨٢م، ص ١٩، ٢٠. لقد استبدلنا تعبير الذات التي استخدمها هذا المؤلف بـ الشخصية لأننا نفضل استخدام الذات والذاتية مقابل التهوية في المنطق، أضف إلى ذلك أن الذات بالانكليزية Self،

* هذا لايخفي المواقف السياسية المزدوجة التي تتخذها بعض الدول الغربية من قضايا الساعة، ولكن هذه مسالة أخرى، وتُمارس بعد دراسة وتوجيه عقلي واع لهذا الفعل الازدواجي..

والفرنسية Soi، تتضمن معنى سيكولوجيا فرديا، والمؤلف ينحو ومحتوى كتابه يبرر الأمر، نحو (الشخصية) أكثر من ميله نحو (الذات) بالمعنى الفردي السيكولوجي، ومن ناحية ثانية إن من أبعاد كلمة الشخصية البُعدين الفردي والاجتماعي وهو يَعدُ هذا الباحث التفصيل فيه.

٤ - أبوحيان التوحيدي: الامتاع والمؤانسة، صححه د. أحمد أمين، أحمد الزين منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت بلاتاريخ، ج٣ ص ٩٨ وانظر كذلك حول هذه المسألة رسائل اخوان الصفاء الجزء الثالث ص ٨١، في فصل كيفية وجدان اللذة والألم في وقت واحد.

٥ - الوجد، اليساو: انظر د. محمد حسين، الهجاء والهجائون في الجاهلية - دار النهضة العربية، بلاتاريخ ص ١٣٤.

٦ - المصدر السابق: ص ١٢٨.

٧ - إيليا حاوي: في النقد والأدب، الجزء الثاني - دار الكاتب اللبناني ط٤، ١٩٧٩م، ص ١٦٥.

٨ - د. بنت الشاطئ (عائشة عبدالرحمن): الشخصية الاسلامية - دراسة قرآنية - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٨٦م، ص ٤.

٩ - د. محمد محمد حسين: مصدر سبق ذكره ص ١٣٠.

١٠ - ايليا حاوي: مصدر سابق ذكره، ص ٣٩، ٤٠.

١١ - عباس محمود العقاد: عبد العلم - ص ٧٠ نقلاً عن محمد أحمد اسماعيل في: المثقفون العرب والتنمية - مجلة الوحدة - العدد ٦٦ مارس ١٩٩٠م، ص ١١٤ ومابعد.

١٢ - م. س : الصفحة نفسها.

١٣ - م. س : الصفحة نفسها.

١٤ - م. س : الصفحة نفسها.

١٥ - طارق البشري: الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥م - ١٩٥٢م) الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٢م، ص ٣٧٢ عن المصدر المذكور اعلاه ص ١١٧.

١٦ - فتحي رضوان: عصر ورجال، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٦٧م، نقلاً عن المصدر السابق ص ١١٨، وبالنسبة لحافظ ابراهيم - انظر د. عمر دسوقي/ في: الأدب الحديث - دار الفكر العربي ط٧، مصر ص ١٠٣.

١٧ - فتحي رضوان: المصدر السابق، وبالنسبة للشاعر أحمد شوقي - انظر د. عمر دسوقي، المصدر السابق.

١٨ - زكي نجيب محمود: تجديد الفكر العربي - دار الشروق - بيروت ١٩٧١ ص ٥، ٦. نقلاً عن د. كمال عبداللطيف - طبيعة الحضور الفلسفي الغربي في الفكر العربي المعاصر (ندوة الفلسفة في الوطن العربي المعاصر) - نشر مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٥ ص ٢١١.

١٩ - د. أحمد ماضي: الوضعية المحدثة والتحليل المنطقي في الفكر الفلسفي العربي المعاصر، المصدر السابق، ص ١٧١، ١٧٢، وانظر كذلك د. زكي نجيب محمود حصاد السنين في: إرادة التغيير، صحيفة الأهرام المصرية، والاتحاد الظبيانية ٦/٢/١٩٩٠م.

الواقع، لم يتخل الدكتور زكي نجيب محمود عن موقفه بالاشادة بدور العقل، فقد تحدث عن خرافية العقل العربي المتمثلة لدى الدارسين العلميين العرب الذين يعيشون ازدواجية في وجدانهم (وبالتالي في عقولهم ويبررونه بعقلهم «العلمي») - (هذه العبارة الأخيرة من وضع كاتب هذه السطور) وعقلهم بين مادرسوه من طريقة علمية في البحث وبين عبث الطفل الذي يظهر في تفكيرهم بعد مغادرة المخابر العلمية والمحاضرات العلمية، انظر تجديد الفكر العربي، ص ٢٨٢.

ويأسف الدكتور إلى أن الدعوة إلى العقل الصرف لاتجد في أنفسنا صدىً، انظر د. أحمد ماضي: الفلسفة في الوطن العربي المعاصر مصدر مذكور ص ١٧١. ١٧٢.

إن عبارة (العقل الصرف) تعيد إلى الذاكرة عبارة «كانت» (العقل المحض) في كتابة نقد العقل المحض ونقد العقل العلمي، ونتساءل هل يقصد زكي نجيب محمود بالدعوة إلى العقل الصرف مايقصده الفيلسوف الألماني كانت، وهل تتفق هذه الدعوة مع حديث د. زكي عن المنطق الوضعي والفلسفة الوضعية المنطقية ومبدأ التحقق والتجريب.

ومن ناحية ثانية - هل يمكن العيش حسب نمط عقل صرف؟!

نحن ندعو إلى عقل يمر بحالة وجدانية ويتجاوزها، أو عقل يحتوي التناقض الوجداني ويدير صراعاته، أو عقل يقود العربة.

٢٠ – د. محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر – دار الطليعة – بيروت – ط٣، ١٩٨٨م، ص ١٦٤، ١٦٥.

٢١ – المصدر السابق: صفحات ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، وجاء في هذا المصدر مايلي: معروف أن صاحب الفلسفة الجوانية قد خاض معركة كلامية مع صاحب الفلسفة البرانية داعية الوضعية المنطقية سابقاً زكي نجيب محمود، انظر م. س.، ص ١٦٦.

٢٢ – لقد حددنا أنفسنا في هذا البحث بأخذ (عينة) من الشخصية العربية المعاصرة بتناولنا خاصة جانبها المصري خاصة، ولايغيب عنا اعتبار ان هذا الأمر ينسحب على الشخصية العربية المعاصرة في تجلياتها الشامية، والعراقية، والشمال افريقية والسودانية والجزيرة العربية ولكن تعوزنا المراجع العلمية حالياً بشأن دعم هذا البحث وتعميم المسألة على التجليات المذكورة.
هذا، ويذكر الجابري، في كتابه المذكور: «ان من خصائص الخطاب العربي الفلسفي المعاصر للشخصية العربية أي جانبها الوجداني»: ماوضعه الاستاذ/ زكي الأرسوزي من فلسفة سماها (الرحمانية) القائمة على مستوى الشعور أو الوجدان والثاوية في أعماق اللغة العربية، انظر عناصر هذه الفلسفة في المصدر المذكور، ص ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ولاتخلو فلسفة الأرسوزي من شطحات روحية، وصوفية وتهويمات تخلط بين مصطلحات الفلسفة والسياسة واللغة.

٢٣ – د. مصطفى محمود: لماذا رفضت الماركسية القاهرة ١٩٧٥م، ص ٧ : ٢٨.

٢٤ – م. س: ص ٧ : ٢٨.

٢٥ – م. س: الصفحات نفسها.

٢٦ – فاروق خورشيد: همموم كاتب العصر – دار الشروق – بيروت ١٩٨١م، ص ٢٣١.

٢٧ – م. س: ص ٢٢٦. لقد عالج الدكتور محمد عابد الجابري نمطاً من الازدواجية الثقافية او الفكرية، انعكست في الاشكالية: الأصالة/ المعاصرة، والموقف إزاء الغرب، وقد طرح السؤال التالي: لماذا تأخرنا، وتقدم غيرنا؟ ومن خلال الاجابة على هذا السؤال تمت معالجة الازدواجية المذكورة، انظر عرض وتحليل لكتاب الجابري، اشكاليات الفكر العربي المعاصر في مجلة شؤون اجتماعية (الشارقة) العدد ٢٥، ربيع ١٩٩٠م، ص ٢٥٠، ويقول الجابري: إن المشكلة ليست في اختيار أحد هذين النموذجين: العربي أو الأوروبي، ولا التوفيق بينهما، بل إنما تكمن في الازدواجية التي تمس كافة مرافق ومناحي حياتنا المادية والفكرية والسلوكية، انظر المصدر السابق (مجلة شؤون اجتماعية)، ص ٢٥٠و ٢٥٣، ٢٥٤.

٢٨ – فاروق خورشيد: مصدر مذكور ص ٢٤١، ٢٤٥.

٢٩ – د. عاطف وصفي: فصل: (ابعاد الشخصية المصرية التقليدية)، في كتاب: الثقافة والشخصية دار النهضة – بيروت، ١٩٨١م، ص ٢٤٦ ومابعدها

٣٠ – المعجم الوسيط: وضع مجمع اللغة العربية – القاهرة ج٢/١٩٦٠، ص ٢٤.

٣١ – نُشر كتاب الأضداد للانباري في دمشق ١٩٦٤م، ولقد وقفنا على اربعة كتب في الأضداد لكل من: الأصمعي، والسجستاني، وابن السكيت، والصغاني، وقد نشرت كلها في طبعة قديمة، هو غير ١٩١٣ – بيروت ونشرت حديثاً، بالتاريخ بعنوان ثلاثة كتب في الأضداد – دار الكتب العلمية.

٣٢ – انظر Ambivalence في معجم المنهل، فرنسي عربي، د. جهور عبدالنور و د. سهيل ادريس ط ٨، بيروت ١٩٨٥م.

٣٣ – د. عبدالمنعم الحفني: موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، مكتبة مدبولي – القاهرة.

٣٤ – وانظر كذلك د. وليم الخولي: الموسوعة المختصرة في علم النفس والطب العقلي دار المعارف – مصر ١٩٧٦م، مادة Ambivalence وكذلك : Ambivalence: A.S. Hornby, Oxford. S. Dictionary. Current, E.ED. Ox. 1980.

٣٥ – د. وليم الخولي: مصدر مذكور، ص ٣٠.

٣٦ – جان لابلاش – ج. ب. بونتاليس: معجم مصطلحات التحليل النفسي، ترجمة مصطفى حجازي– المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت ١٩٨٥م، مادة: Ambivalence

٣٧ – المصدر السابق: ص ٧٥، ٥٨، ١٥٦.

٣٨ – Humberto, Nagera,: Basic Psychoanalytic Concept On Metapsychologu Counflicts Anxiety. London George-Allen and Unwin. T. 1970. P. 130.

٤٠ – س. فرويد: الأنا والهو، ترجمة الدكتور/ عثمان نجاتي – دار الشروق – بيروت، ط٤،

١٩٨٢، ص ٥٣، ٥٤ وعن: Grouppsychology and The Analusis Of The EGO, In Collected Papers. Vol. 2.

وانظر كذلك: Basic, Ibid. P. 131 ويقسم صاحب كتاب تاريخ الفلسفة (فصل علم النفس) بالفرنسية في حديثه عن «فرويد» ان هذا الأخير يرى توزيع حياة الطفل إلى المراحل التالية:

١ – المرحلة الفمية: من الولادة حتى نهاية السنة الأولى، وتسودها ظاهرة النرجسية والتناقض الوجداني.

٢ – المرحلة الشانية: التعلق بالأم، وصراعه ضدها (السنة الثانية).

٣ – المرحة الثالثة من نهاية السنة الثانية إلى السنة الثالثة: ظهور العاطفة الليبيدية.

٤ – المرحلة الرابعة: من السنة الثالثة إلى نهاية السنة الرابعة – مبدأ اللذة وعقدة أوديب.

٥ – المرحلة الخامسة: إدراك الطفل المحرمات في السنة الخامسة، ومابعد، انظر: T. Oriol: Historire Deja Philosophie, CHA. S.Freud ED. F. Nathan. 1979, P. 124 - 25.

٤١ – س. فرويد: أفكار لأزمنة الحرب والموت، ترجمة سمير كرم – ط دار الطليعة – بيروت، ١٩٨٠م، ص ١٧، يرى «فرويد» ان قانون التناقض الوجداني يحكم علاقتنا العاطفية.

انظر المصدر السابق ص ٣٢ وكذلك انظر علاقة هذا القانون بالاكتئاب Depressino ولوم الذات لفقدان الموضوع المحبوب، المصدر السابق ص ٧٧.

٤٢ – انظر: Basic, Ibid, P. 132

٤٣ – س. فرويد: التوتم والتابو، الترجمة العربية: دار الحوار – اللاذقية – سورية، ١٩٨٣م، ص ٤٨، ٥٠.

٤٤ – المصدر السابق: ص ٩٠، ٩١.

٤٥ – المصدر السابق: ص ٩١.

٤٦ – د. يوسف مراد: مبادئ علم النفس العام، دار المعارف بمصر، ط٦/١٩٦٩، ص ١٧٢، وأنظر كذلك موسوعة علم النفس اعداد: د. أسعد رزق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢.

يقول «فرويد» تبين الملاحظة السريرية الآن ان الحب يكون دائماً مصحوباً بالكره (التناقض الوجداني) بشكل لم يكن متوقعاً، وأن الكره غالباً مايكون مقدمة للحب في العلاقات الانسانية، ولاتبين الملاحظة السريرية هذا فحسب، بل انها تبين كذلك انه كثيراً مايتحول الكره إلى حب، والحب إلى كره.

انظر: س. فرويد، الأنا ترجمة د. عثمان نجاتي مصدر سابق ذكره ص ٧٠.

٤٧ – جوردن الوليورت: الشخص في علم النفس، دراسة في كتاب علم النفس الانساني.، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٧م، ص ٦٢.

Humanistic View Points In Psychology. F.T.S Evrin, 1965. New-York.

٤٨ – د. حامد عمار في: (بناء البشر)، دراسات في التغير الحضاري والفكر التربوي، منشورات سرس الليان ١٩٦٤م، من صفحة ٧٩ : ٩٠، عن د. عاطف وصفي، الثقافة والشخصية مصدر مذكور ص ٢٤٨، لقد ناقش الدكتور (عاطف) رأي الدكتور عمار – حول المحددات الستة لظاهرة (الفهلوة) التي تفسر الشخصية الازدواجية قائلاً: إن هذا التصور الذي وضعه الدكتور عمار لايخرج عن كونه (فرضاً يحتاج إلى مزيد من المناقشة واستكمال الأدلة التي تثبته او تدحضه، وأعتقد شخصياً أن الشخصية الفهلوية تنتشر في الطبقة الوسطى من سكان المدن بصورة أقوى من انتشارها في طبقة الفلاحين التي يؤيدها الدكتور (عمار) ومما يؤيد ذلك أن الدكتور (فؤاد مرسي) قد حدد ملامح الطبقة البرجوازية الصغيرة بأنها تتصف بالتردد والتقلب وضيق الأفق، والهرب من الواقع، انظر: د. عاطف وصفي المذكور، ص ٢٤٧.

٤٩ – د. جمال حمدان: شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان – كتاب الهلال – ١٩٦٧م، ص ٥٨، د. عاطف وصفي، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

٥٠ – د. حسن حنفي: التفكير الديني وازدواجية الشخصية، مجلة الفكر المعاصر، ابريل ١٩٦٩م، ص ٥٨، نقلاً عن (عاطف وصفي)، مصدر مذكور، ص ٢٤٧.

٥١ – د. زكي نجيب محمود: في حياتنا العقلية – دار الشروق – بيروت، ١٩٨١م، ص ١٧٢

يبدو أن الدكتور (زكي) يركن إلى هذه الازدواجية ويراها من طبيعة الأمور يقول: «نعم إنها سنة الحياة أن يبطئ التغيير الخلقي بحيث لايلحق بالتغير المادي إلا بعد زمن طويل، فواجبنا أن نستحث الخطر لنسرع نحو التئام الفجوة بين داخل الانسان وخارجه». انظر المصدر المذكور، نفس الصفحة.

٥٢ – يرى الاستاذ فاروق خورشيد: أن الأديان السماوية، وعلى الأخص الاسلام كان رسالة الهداية لتقود الانسان ليخرج من هذا التناقض وتلك الازدواجية على مهاد وحي سليم وعلى أسس واقعية حقيقية والاسلام يحفظ توازن الفرد ويقية شر التناقضات.
انظر المصدر السابق، ص ٢٤٠، ٢٤٢، (همموم كاتب العصر)، يلتقي الاستاذ خورشيد بفكر الدكتورة (بنت الشاطئ)، وهما يختلان معاً في اطار التيار الاسلامي.

٥٣ – د. محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢ – بيروت، ١٩٨٨، ص ٤٥، ومن الجدير بالذكر أن الدكتور (الجابري) يربط بين معنى الوجدان ومعنى العقل في اللغة العربية، وبالتالي السلوك إذ يرى أن العقل العربي في بعض جوانبه (حالة وجدانية) وهو يرجع إلى دلالة العقل في كبريات المعاجم العربية المعروفة.
انظر د. الجابري: تكوين العقل العربي، الصفحة نفسها، راجع هامش (٢٠).

٥٤ – حافظ الجمالي: ملامح الحداثة في الفكر العربي، مجلة الوحدة العدد (٦٠) ص ١٢٥.

٥٥ – د. عبدالمعطي سويد: مقال على هامش تناقضات العالم الراهن، صحيفة الاتحاد، الملحق الثقافي ١٩٨٩/١/٢٩م.

٥٦ – محمد أحمد اسماعيل: في مقاله المثقفون العرب، والتنمية الذاتية في مجلة الوحدة، عدد ٦٦ مارس ١٩٩٠م.

٥٧ – المصدر السابق: ص ١٢١، كذلك اسحق موسى الحسيني، أزمة الفكر العربي – بيروت، ١٩٥٤م، ص ١٨.

٥٨ – المصدر السابق: المثقفون العرب، ص ١٢٢، ١٣٢.

٥٩ – عنوان الكتاب بالفرنسية:
T.P. Charny ET. J. Berque, L`Ambivalence Dans La Cultre Arabe, Paris.
ليس المرجع بين يدي الباحث ولاينكر سنة الطبع ولادار النشر.

٦٠ – لاستكمال موضوع التناقض الوجداني في مختلف جوانبه لابأس بأن يلحظ القارئ علاقة هذه الظاهرة بكل من:
– العلم : الذات/ الموضوع.
– تكنولوجيا : الانسان/ الآلة.
– الفلسفة: الانسان/ العالم، الوجود/ العدم، الروح/ الجسد، الخير/ الشر.
– الدين: انظر مقدمة هذا البحث (الازدواجية الدينية) العقل/ الوحي، العقل/ النقل، الحقيقة/ الشريعة، الله/ الشيطان.
– الأدب: العمل الفني/ الفنان، الشاعر/ القصيدة، الشعر/ الفلسفة.

بنك أبوظبي الوطني

البنك الرائد

الذي يمكنك الإعتماد عليه

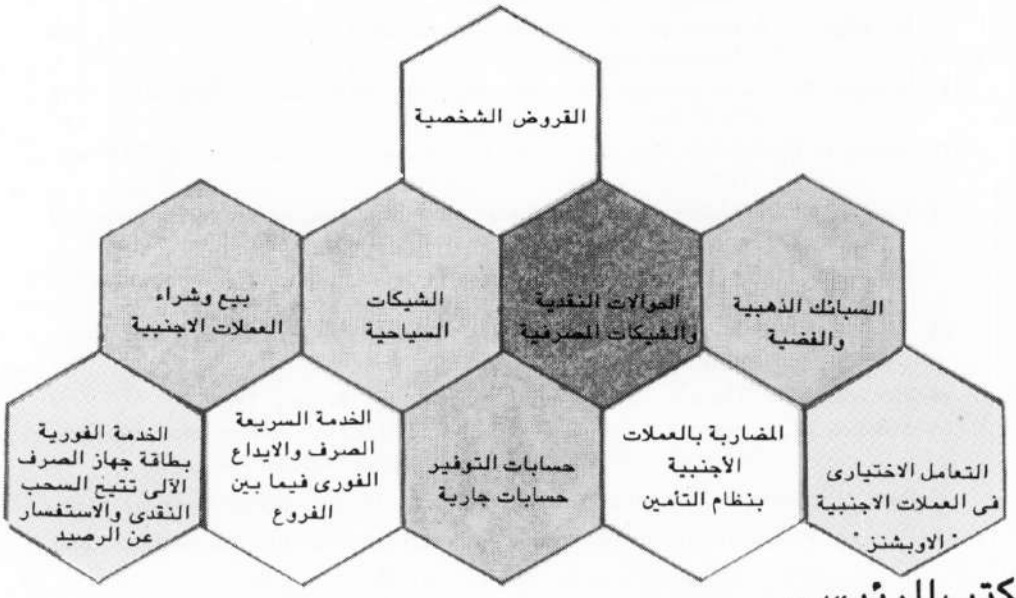

المكتب الرئيسى

شارع الشيخ خليفة - هاتف ٣٣٥٢٦٢ - تلكس ٢٢٢٦٦/٧ MASRIP EM

فاكس ٣٣٦٠٧٨ ص.ب ٤ أبوظبى - الامارات العربية المتحدة

الفروع	هاتف				
العين		**الإمارات الشمالية**		**رأس الخيمة**	
برج الساعة العين	٦٤٢٤٠٠	دبي	٤/٢٢٦١٤١	النخيل	٢٢١٧٥٣
مصنع اسمنت العين*	٨٢٨٦٠٠	ديرة	٥٣١١٩٠	رأس الخيمة	٣٣٣٦٤٣
		بر دبي			
جامعة العين				**عجمان**	
كلية البنات *	٦٧٧٧٠٠	**الشارقة**		عجمان	٤٢٢٩٩٦
كلية البنين	٦٤٣٣٠٠	شارع البرج	٣٧٧٨٩٠		
القوات المسلحة/ العين *	٨٢٥٥٠٠	معسكر الفلاح*	٥٨٢١١١	**الفجيرة**	
		خورفكان	٣٨٥٢٥٠	الفجيرة	٥/٤/٢٢٢٦٣٣
				دبا (الهلب)	٤٤٢٢٣

* مكاتب صرف

صدر حديثاً عن مكتبة القراءة للجميع للنشر والتوزيع

م	عنوان الكتاب	اسم المؤلف	سنة الطبع	السعر
١	الامارات في ذاكرة أبنائها (الحياة الاقتصادية)	عبدالله عبدالرحمن	١٩٩٠	٥٠ درهم
٢	المطلقات في دولة الإمارات (دراسة اجتماعية احصائية	مجموعة من المؤلفين	١٩٩٠	٢٠ درهم
٣	التطوع والتنظيم الحكومي ـ في دولة الإمارات العربية المتحدة	راشد محمد راشد	١٩٩٠	١٥ درهم
٤	العمل التطوعي الإجتماعي ـ في دولة الإمارات العربية المتحدة	راشد محمد راشد	١٩٩٠	١٥ درهم
٥	الملك دبشليم.. بيدبا الحكيم (مسرحية شعرية ثلاث مشاهد	بسام بليل	١٩٩٠	٢٥ درهم
٦	عبور العرقوب (مسرحية محلية)	قيس محمد راشد	١٩٩٠	٢٠ درهم
٧	الهجرة الخارجية والتنمية	د. موزة غباش	١٩٩٠	٢٠ درهم
٨	أساليب التربية والتعليم في الإسلام	د. الشيخ الأمين محمد	١٩٩٠	٢٠ درهم
٩	التغير الإجتماعي والتنشئة الإجتماعية	آمنة غباش	١٩٩٠	١٥ درهم
١٠	المرأة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة	كلثم محمد أسد	١٩٩٠	١٥ درهم
١١	المخدرات	مجموعة من المؤلفين	١٩٩٠	٢٥ درهم
١٢	الفلسفة والعلم	د. عبدالقادر بشته	١٩٩٠	١٥ درهم
١٣	قدر سنرجع للكويت «شعر»	ابن الخليج	١٩٩٠	١٠ دراهم
١٤	«راشد» رجل وراء نهضة دبي	عباس مكي	١٩٩٠	٤٠ درهم
١٥	الجغرافية الطبيعية لدولة الإمارات العربية المتحدة	د. عبدالحميد غنيم	١٩٩٠	٣٥ درهم
١٦	خطاب الحياة اليومية في مصر	د. أحمد عبدالله زايد	١٩٩٢	—
١٧	الشباب في مجتمع متغير	د. علي ليلة	١٩٩٢	—
١٨	آمال ورمال	الشاعر سعيد بن عديل	١٩٩٢	—

مكتبة القراءة للجميع للنشر والتوزيع

سوق الحمرية المركزي

ص . ب ١١٠٣٢ ديره دبي ـ الإمارات العربية المتحدة ـ تليفون: ٦٦٣٩٠١ ـ فاكس: ٦٩٠٠٨٤ (٠٤)

أساسيات استراتيجية إدارة التقنية

د. فهد ابراهيم الحبيب *

مقدمة :

يمر العالم اليوم بفترة تقدم هائل في مجال العلم، والتقنية. وهذا التقدم يفرض على الدول الكبرى دورها بين الدول، وفي المقابل نرى أن الحدث نفسه يملي على الدول النامية السعي والعمل لمواكبة هذا التطور الذي فرض ومازال يفرض نفسه على جميع مجالات الحياة.

ونظراً للدور البارز والفعال الذي تلعبه التقنية منذ فترة من الزمن وتلعبه الآن في حياة كل فرد منا أو في سياسات واقتصاديات دول العالم كله بلا استثناء أصبحت كلمة التقنية «التكنولوجيا» تثير اهتمام كل من يسمعها أو يقرأها. فالتقنية هي وراء كل ماحققته الدول الكبرى من تقدم وانجازات في كافة المجالات سواء السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، أو الثقافي.

* استاذ مساعد/السياسة التعليمية والادارة - جامعة الملك سعود - كلية التربية - أبها.

وقد كانت الحروب العديدة في بداية هذا القرن، والتي استمرت حتى منتصفه وسياسات السباق العسكري التي تلتها العامل الرئيسي لاشعار الحكومات بمسؤوليتها وباحتياجها لأخذ زمام الأمر فيما يتعلق بأهمية التقنية وتنميتها وتطويرها. وقد أدى ذلك إلى تنافس بين الدول وكان للدول الكبرى النصيب كله من حيث الاهتمام بالتقنية والابتكار والتطوير بجانب ادارتها بصورة فعالة كي تخدم مصالحها وأغراضها السياسية والاقتصادية.

وقد أدى هذا السبق الهائل للدول الكبرى في هذا المجال أن تكون لها اليد الطولى وحق السيطرة على مصالح باقي دول العالم السياسية والاقتصادية بل وتغلغلت في عمق حياتهم الاجتماعية والثقافية بصورة مباشرة كانت أم غير مباشرة. وقد أسفر هذا السبق الذي قامت به الدول الكبرى ضد دول العالم النامي إلى مايمكن أن نطلق عليه بالتخلف وتبعية الدول النامية للدول المتقدمة.

مشكلة الدراسة

بالنظر إلى دول الوطن العربي كدول نامية Developed Countries نجد أنها مرت تقريباً بنفس المرحلة التي مرت بها دول العالم الثاني الاخرى من حيث سيطرة الدول الكبرى على كافة المجالات خاصة المجالات التقنية. هذا وقد سعت الدول العربية لتطوير اقتصادها بالصورة المناسبة، وكان النقل الأفقي في تلك اللحظة منذ بداية الستينات أفضل طريقة، ولكن جهود الدول العربية التنموية فشلت نظراً للعوامل العديدة والعقبات المختلفة. وهذه العوامل والعقبات كانت داخلية وخارجية مثل:-

١ - عقبات تضعها الدول المتقدمة التي استطاعت أن تملك أحدث التقنيات عن طريق النقل الرأسي.

٢ - غياب الخبرة التقنية لدى أفراد العالم العربي.

٣ - غياب الادارة المدربة الفعالة مما أدى بالشركات الأجنبية الموردة للسلع والتقنية بصفة عامة من المبالغة في قيم ماتصدره من آلات وأجهزة وتصاميم وبيانات.

٤ - غياب الاستراتيجية العلمية المدروسة على مستوى الدول العربية للخروج من دائرة التبعية والتخلف المفروضة عليها من قبل الدول الكبرى.

أهمية الدراسة

لكي تحقق دول الوطن العربي كدول نامية الاستفادة من مواردها ولتحسين أوضاعها بالاضافة إلى محاولة كسر حدة التخلف العلمي والتقني فإنها سعت لبناء

قاعدة تقنية تنطلق منها. فكانت أسهل الطرق ولكنها ووجهت بكثير من المصاعب وأهمها اختيار ونقل التقنية والتطويع والتوطين من الدول المتقدمة إلى دولها. وترجع تلك المصاعب إلى ضعف الكفاءة والخبرة الادارية والتقنية اللازمة لاستيعاب وتوطين التقنية المنقولة.

وتنبع أهمية الدراسة من محاولة وضع خطوط عريضة لاستراتيجية إدارة التقنية تعمل على أساسها في إيجاد حلول لمشكلات عديدة تواجه الدول النامية ومنها دول الوطن العربي في علاقتها بالتقنية وهذه المشكلات كالتالي:

١ – إن عملية النقل الأفقي التي تحدث عند نقل التقنية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية عملية غير متكافئة إذ إن جانب الدول المصدرة للتقنية هو الأقوى والذي يملي شروطه.

٢ – إن عملية اختيار التقنية نفسها في الدول النامية غير واضحة المعالم وذلك لنقص المعارف والخبرات الضرورية في انتقاء المناسب للبلد المستورد وظروفه البيئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣ – محاولة الدول المصدرة للتقنية حجب المعارف التقنية (أسرار الحزمة التكنولوجية) تحت شتى المسميات والأعذار.

٤ – اغفال أهمية النقل الرأسي ومايحتاج إليه من عوامل مختلفة من سياسات عملية وتعليمية وبحثية يجب على الدول العربية ايجادها.

تعريف بعض المصطلحات

إدارة التقنية:– هي التنسيق والتكامل بين المعارف والمهارات والخبرات الادارية وبين الأسس والأصول العلمية للتقنية. وهي القادرة على رعاية عمليات الاختيار والشراء والنقل للتقنيات المختلفة وتركز في مرحلة تالية على التطويع والتوطين ثم التطوير والاستنبات.

النقـل الأفقـي:– وهو الذي يتم عن طريق دولة أو دول أكثر تقدماً ورسخت أقدامها في هذا المجال إلى دولة أقل تقدماً ومازالت في مرحلة الاحتياج.

النقـل الرأســي:– وهو الذي يتم داخل الدولة نفسها وذلك من خلال الجهد الناتج من مراكز البحوث والمعامل والمختبرات.

حاجات المجتمع والتقنية

لدى أي مجتمع رغبات سياسية واقتصادية واجتماعية يسعى لاشباعها ونظراً لدور التقنية الكبير فعلى المجتمع لكي يحقق رغباته هذه فإنه أمام خيارين إما أن تكون لديه

تكنولوجيا تقليدية ويسعى إلى تحسينها وهذه التكنولوجيا التقليدية تتميز بأنها:-

١ - ملائمة اجتماعياً وثقافياً وبيئياً.

٢ - تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة.

٣ - زهيدة الرأسمال.

٤ - تعتمد على قاعدة انتاجية صغيرة وتقدم سلعاً غير معقدة.

٥ - تعتمد على المهارات البشرية.

٦ - تخدم السوق المحلية (الخولي، الجمال، 1987 : 18).

وهذه الخصائص التي تميز التكنولوجيا التقليدية تبين أنها برغم بساطتها إلا أنها تحقق رغبات المجتمع وتحقق شيئاً أهم من ذلك ألا وهو الاعتماد على الذات.

والخيار الثاني هو أن يسعى المجتمع لاستيراد التقنية من الدول المتقدمة وهنا يجب على المجتمع أن يلتزم بمعايير الاختيار والتطويع والتوطين والتطوير.

هذا ويتوقف مجال اختيار التكنولوجيا في دول العالم النامي بصورة أساسية على العوامل التالية:-

أولاً : استخدام مختلف الطرق في البحث والتنقيب عن البدائل التكنولوجية المختلفة الموجودة وكيفية الحصول عليها. بعد ذلك يأتي العامل الثاني: وهو انتقاء التكنولوجيا المناسبة للمشروع وللمجتمع وللبيئة أي تناسبه بصورة كاملة. ثالثاً: ليس فقط مجرد الانتقاء بل لابد أن يتساوى مع الانتقاء الاستيعاب. رابعاً: بعد عملية الاختيار بصورة مستوعبة تأتي عملية تطويع التكنولوجيا وتحسينها إذا استدعى الأمر ذلك وهذا التطويع لابد أن يكون متناسباً مع القدرة الاستيعابية لهذه الدول وهيكل مواردها.

«وبطبيعة الحال لاتطرح مشكلة اختيار التكنولوجيا إلا أثر تحديد أفكار المشروع الأولية في ضوء الاستراتيجية والأهداف الانمائية للبلد» (بات، 1975 : 27).

وقد ذكر كثير من المختصين في هذا المجال بأن امكانيات الدول النامية للحصول على التكنولوجيا هذا بالاضافة إلى الاختيار في الوقت الحاضر أفضل بكثير مما كانت عليه الدول المتقدمة عندما كانت في مرحلة تنمية مشابهة.

إلا أن هذا التقدم التكنولوجي وكيفية تطبيقه وملاءمته للدول النامية ينظر إليه في كثير من الأحيان على أنه عائق كبير أمام التنمية، والسبب في ذلك هو أن هذا التقدم

لم يتم إيجاده من قبل هذه الدول المتقدمة إلا من أجلها هي، وبالتالي فإنه يشوبه كثير من الصعوبات لكي يتناسب مع المجتمعات النامية، هذا بالاضافة إلى الانفاق المالي الضخم الذي يتطلبه هذا التقدم الفني والذي يتعذر على الدول النامية القيام به، وإن استطاعت فإنه يتعين عليها تحميل بلادها أعباء ديون وتبعيات ومتطلبات الدول الاحتكارية الأخرى للحصول على هذه التكنولوجيا. وبالتالي فإن عملية تطويع التكنولوجيا لكي تلائم الوضع في الدول النامية أمر له مشكلاته التي يجب أن لايستهان بها (الحبيب 1985).

الآثار البيئية والاجتماعية للتقنية المستوردة:

عند النظر إلى التكنولوجيا التي نستوردها يجب علينا أن ننظر إليها من ناحيتين الايجابية والسلبية، بالطبع الناحية الإيجابية هي التي دائماً تغلب من حيث رغبتنا في اقتنائها لانجاز أهداف انتاجية معينة. هذه الناحية الإيجابية تكون هي الصورة الوحيدة أمام أعيننا عند الاتفاق على شرائها وننسى أو تقل درجة تركيزنا على الناحية السلبية. وهي مدى الآثار السلبية البيئية والاجتماعية التي من الممكن أن يسببها استيرادنا لهذه التكنولوجيا ويقول الدكتور/ فوزي العكش في ذلك: «أما بالنسبة للدول النامية، فإن اتجاه هذه الدول إلى تحقيق تنمية سريعة بسبب أوضاعها الحالية ومانعانيه من مشاكل تستدعي إيجاد حلول سريعة لها، أدى إلى اهتمامها بالفوائد التي تنتج عن استخدام التكنولوجيا الحديثة أكثر من اهتمامها بالتأثيرات الجانبية الضارة الناجمة عنها (العكش 1981 : 23). نقطة أخرى وهي مدى ملاءمة هذه التكنولوجيا المنقولة لبيئة وظروف دولنا العربية ومدى اهتمام واضعي السياسات التكنولوجية بهذه النقطة فمثلاً هناك بعض الجوانب التي يجب على واضعي هذه السياسات في دولنا العربية مراعاتها عند التفكير باستيراد تكنولوجيا ما، منها على سبيل المثال لاالحصر:-

١ - هناك من التكنولوجيا المنقولة مالايتلاءم مع البيئة الصحراوية للدول العربية، فمثلاً تكون المواد والتجهيزات والمعدات المستعملة في عمليات البناء أو الانتاج غالباً غير موائمة مع طبيعة المناخ الصحراوي القاسي مما يستدعي القيام بعمليات أخرى لتكييف المناخ بما يتلاءم مع هذه الأجهزة والمعدات والتي بدورها تكلف مبالغ اخرى طائلة.

ولا أعتقد أن أحداً من واضعي السياسة التكنولوجية خبيراً كان أو مبتدئاً

يغفل عن هذه النقطة. ولكن نظراً لأن واضعي السياسات يعتمدون إلى حد كبير وقد يكون كلي على مكاتب استشارية خاصة وفي الغالب يكون العاملون فيها من الأجانب لذا فإن الاهتمام كله يكون منصباً على اكمال عملية الشراء ثم بعد ذلك يتم بحث هذه النقاط الصغيرة على حد قولهم، هذا بالاضافة إلى ان تطوير غالبية التكنولوجيا المتقدمة يجرى بواسطة شركات خاصة أو أفراد ينصب اهتمامهم على زيادة ارباحهم نتيجة تطوير واستخدام التكنولوجيا في أغراض مختلفة، وبالتالي لايوجد لهم أي اهتمام بالمشاكل التي قد تنتج عنها لاسيما النتائج السلبية غير المتوقعة في استخدامها» (كرم، 1982).

٢ - عدم الاهتمام بوسائل التحكم في مخلفات المصانع وآثار تلوث الهواء والماء حتى وصلت إلى طبقات الجو العليا وقد أدى ذلك في كثير من الدول إلى سقوط أمطار حمضية.

٣ - ونظراً لأن كثيراً من المشروعات المعتمدة على التكنولوجيا مقامة بتخطيط واشراف وتجهيز الدول الغربية المتقدمة فإنها لاتأخذ في الاعتبار أن بعض هذه المشاريع تؤدي إلى الاستنفاد السريع للموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد، كالمعادن والثروات التي في باطن الأرض (كرم، 1982).

٤ - ساهمت التكنولوجيا في انتشار البطالة حيث أدت إلى تخفيض عدد العاملين وكذلك عدم تحسين الدخل لهؤلاء الذين يفتقدون للخبرة التكنولوجية المتقدمة ولايستطيعون بيسر اكتسابها.

٥ - ومع عدم انكارنا للدور الذي تلعبه التكنولوجيا في إيجاد بعض القيم الجديدة مثل الجدية في العمل وتقدير قيمة الوقت وتشجيع القدرات الابداعية وحب العمل والتنافس الشريف، إلا أنها جلبت معها سلبيات اخرى كثيرة مثل التفكك الأسري ووهن الروابط الاجتماعية، وتعميق روح الانعزالية وحب الذات وغيرها من القيم والعادات السيئة (مرطان، 1983 : 572).

استراتيجية ادارة التقنية

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو وضع استراتيجية لادارة التقنية وذلك من خلال استعراض عدد من المجالات المختلفة والتي لها علاقة مؤثرة في كل مايتعلق بتنمية أي بلد. وهذه المجالات هي العناصر التي تتكون منها الاستراتيجية وبمعنى آخر هي الأساسيات التي تبنى عليها الاستراتيجية.

والاستراتيجية تعني «فن تنظيم العلاقات التي تربط بين السياسات والتخطيط والممارسات التي تحقق انتقال الجهود والمشاريع من وضعها الراهن إلى الوضع الذي تستهدفه الغايات السياسية» (جلال وآخرون، 1976 : 11).

وهناك خمسة عوامل يتضمنها مفهوم الاستراتيجية هي:-

١ - عامل التشخيص.

٢ - عامل التقنيـــة.

٣ - عامل التنسيـــق.

٤ - عامل الحـركـــة.

٥ - عامل التوقع والسيطرة.

في ضوء تلك العوامل عرفها بوفر Beaufre على انها «فن اختيار أكثر الوسائل ملاءمة من بين تلك الوسائل المتاحة وتنسيق استخدامها ونتائجها بحيث تؤدي - مترابطة - إلى إحداث الضغط الكافي من أجل تحقيق الأثر المطلوب (جلال وآخرون، 12:1976).

في ضوء ماسبق ذكره عن الاستراتيجية فإن هناك أربعة عناصر أو أساسيات اختيرت لكي تبنى عليها استراتيجية إدارة التقنية من حيث انها تمس جميع جوانب الحياة ولها التأثير القوي على مصير الشعوب وتقدمهم. واستراتيجية ادارة التقنية التي هي محور هذه الدراسة تعمل على دراسة واستخلاص النتائج من مجموعة العوامل والأساسيات المتاحة والتنسيق بينها واستخلاص نسق واحد منها يحقق في النهاية غاية الاستراتيجية. وأساسيات استراتيجية إدارة التقنية في هذه الدراسة والتي سوف يتم الحديث عنها بشيء من التفصيل هي:

١ - التقييـــم Evaluation.

٢ - القاعدة الاقتصادية Economical Bas.

٣ - التعليم والتدريب Education and Training.

٤ - البحث والتطوير Research and Development (R&d).

أولاً : التقييم Evaluation

من أهم الخصائص التي تتميز بها ادارة التقنية هي إيجاد أوضاع فنية وتنظيمية ملائمة تعمل على انشاء نظام انتاجي حديث تكون الآلة فيه والادارة في شكل وحدة كاملة. ومن أجل الحصول على التقنية بصورة إيجابية لابد من وجود طرق ووسائل تساعد على تأمين تلك الصورة الإيجابية. وتقييم التقنية هنا هو أحد أهم هذه الطرق.

والشيء المهم في عملية التقييم هو أن تعمل على أن تكون التقنية المنقولة أو المطورة محلياً قادرة على تلبية حاجات أفراد المجتمع ومتناسقة مع ظروفه العقائدية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكما أشرنا سابقاً ان للتقنية جوانب إيجابية على الانتاج وتقدم المجتمع وتحسين أوضاعه في شتى القطاعات، إلا إن لها آثاراً سلبية ضارة. وعادة ماتكون هذه الآثار السلبية نتيجة لسوء اختيار أو عقم قنوات وطرق الاستخدام أو الفشل في عملية التوطين (مرطان، 1983).

لذا فإن التقييم كاحدى الدعائم الأساسية لاستراتيجية ادارة التقنية مطلوب للتغلب على كثير من المشكلات، فالتقويم يعتبر أكثر من مجرد دراسة تكاليف واختيار. وإنما هو أعم وأشمل من ذلك بحيث يشكل محكاً فنياً قوياً ويعتمد عليه في تحقيق أكثر من هدف يراد انجازه من وراء شراء أو تطوير تقنية ما. وهذه الأهداف قد تكون اقتصادية من ناحية التكاليف وعمليات الانتاج والأرباح التي يمكن أن تتحقق، أو اجتماعية مثل تجنب المشكلات التي قد تحدث للفرد أو المجتمع ككل نتيجة للتأثيرات المباشرة أو غير المباشرة التي تسببها التكنولوجيا وقد تكون سياسة فيما تسببه من تأثيرات على القوى العالمية والعلاقات الدولية وغيرها من أهداف تسعى عملية التقويم لايجاد حلول لها.

هذا وقد عرفت عملية التقييم على أساس أنها «عملية يتم من خلالها التأكد من التأثير الكلي لتكنولوجيا معينة على المجتمع، خاصة تلك التأثيرات الثانوية غير المباشرة، التي لاتكون ظاهرة لدى البدء باستخدامها مباشرة، بل تظهر تأثيراتها ونتائجها في وقت لاحق (العكش، 1981 : 39).

والهدف من عملية التقييم هو تحضير أفراد المجتمع والجهات ذات المسؤولية للتفكير أكثر من مرة قبل اختيار أو تطوير تقنية معينة ودراستها من كل الجوانب لاسيما ذات الحجم الكبير والتأثير القوي والعلاقة المباشرة.

هذا ونذكر بعض الأهداف التي تضمنتها حركة تقييم التكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية لنقف على مدى أهمية عنصر التقييم بالنسبة للتكنولوجيا وعلاقتها بالمجتمع بمختلف قطاعاته (العكش، 1981 : 37).

أولاً : العمل على إيجاد الطرق المناسبة للتوعية ثم مواجهة النتائج والتأثيرات الخاصة بالبحوث التطبيقية والتكنولوجية.

ثانياً: أهمية تطوير الطرق والوسائل التي تساعد على معرفة التوقعات المختلفة للبحوث التطبيقية والتكنولوجية، حتى يتم نقلها بصورة سليمة إلى مجال

الاستخدام العملي، هذا إلى جانب ضرورة الوقوف على التأثيرات الجانبية السليمة غير المرغوب فيها.

ثالثاً: ابلاغ الرأي العام بالمخاطر المتوقعة منها حتى يتم اتخاذ الخطوات اللازمة للتخلص من النتائج والتأثيرات السلبية أو التخفيف منها.

وقد أصبحت الحاجة ماسة لتقييم التقنية،في الوقت الحاضر بخاصة في العالم النامي بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة بعد التقدم الهائل الحاصل في مجال التقنية كتلبية لاحتياجات المجتمع من خلال قياس الايجابيات والسلبيات في جميع قطاعاته المختلفة. وهناك عدد من النقاط يجب على واضعي السياسة ومتخذي القرار الاهتمام بها وضرورة التقيد بها قبل البدء في عملية التقييم التكنولوجي وهذه النقاط هي:-

١ - قد تنتج من عملية التقييم لتكنولوجيا ما أو مشروع ما. قرارات تدعو لعدم المضي في التنفيذ تفادياً للآثار السلبية التي قد تحدث.

٢ - يجب أن تكون دراسة تقييم التكنولوجيا ونتائجها موجهة لاخبار واضعي السياسة التكنولوجية ومتخذي القرار بالبدائل المتوفرة والنتائج المتوقعة سواء كانت إيجابية أو سلبية.

٣ - المام واضعي السياسة ومتخذي القرار بأن اتخاذ قرار بشأن تكنولوجيا ما قد يختلف عن اتخاذ قرار بشأن تكنولوجيا أخرى بالرغم من أن عمليات التقييم تكون متشابهة. وفي ذلك يقول د. أسامة الخولي «بأنه يمكن لأي مجتمع أن يقوم معارف ومنجزات التقنية متى توفر مقومات وعناصر القاعدة التقنية. فهذه العناصر واحدة بغض النظر عن نوع النظام السياسي أو الاجتماعي أو العقائدي للدولة» (مرطان، 1983 : 574).

٤ - سوف يؤدي اتخاذ قرار ما بشأن تقنية جديدة إلى إيجاد استخدامات مجهولة وغير معروفة من قبل.

٥ - يجب أن تكون هناك معلومات سابقة مؤكدة مبنية على أساس من الدقة عن ماهو معروف وغير معروف عن تقنية ما. وذلك بالنسبة للتأثيرات الايجابية والسلبية وهذه النقطة يجب أن تكون أساسية في استراتيجيات إدارة التقنية لتلافي الأخطاء السابقة التي كانت تنتج عن الدراسات التي تعتمد على المعلومات «شبه المؤكدة».

٦ – ضرورة الاهتمام بالتأثيرات الجانبية وغير المباشرة والبعيدة المدى للتقنية حيث انها تكون أكثر أهمية من تلك التي تم التخطيط لها (العكش، 1981 : 415).

هذا وهناك طرق وأساليب مختلفة يتم بها تقييم التقنية منها مايعتمد على التنبؤ وهذه تنقسم إلى نوعين استكشافي Exploratory وهو يعتمد على التنبؤ المستقبلي استناداً إلى ماحدث في الماضي وما يحدث في الحاضر.

والنوع الثاني هو طريقة التنبؤ المعياري Normative وهو يبدأ من المستقبل حتى يتم من خلاله تحديد الهدف أو الحاجة المعنية المراد منها في ذلك الوقت ثم يعود إلى الوراء أي إلى الوقت الحالي لتحديد الإمكانات المتوفرة والبيئة الملائمة لتحديد العقبات المختلفة التي يمكن أن تعترض الهدف المراد وكيفية التغلب عليه (العكش، 1981 : 42).

وتعتبر الطريقة الموجهة نحو الهدف The Objective-Orinted approch من الطرق المثلى لتقييم التقنية وهي كما ذكرها Francois Hetman, 1973 تستند على أسس علمية منظمة بحيث تشمل كل صفات التقنية وتأثيراتها الرئيسية وفقاً للأهمية النسبية للهدف المعطى ويمكن توضيحها كما يلي:

١ – منفعة التقنية. Technological Utility

لابد من معرفة المنفعة المترتبة على ادخال تقنية معينة، فالدافع عادة يتمثل في تفوقها على التقنيات الموجودة من حيث العائد على المجتمع وإمكانية تنفيذها. واتخاذ قرار في هذا الشأن يقتضي المرور بالمراحل التالية:

أ – **تحديد الهدف**: المعرفة المحددة والواضحة للهدف المباشر من هذه التقنية وليس الغايات البعيدة المدى.

ب – **معرفة البدائل التقنية**: وذلك من خلال المقدرات الفنية المتوفرة ومراكز البحوث والتطوير.

جـ– **صفات ومميزات التقنيات الملائمة**: من خلال الشروط والمواصفات الموضوعة مسبقاً وخفض عدد البدائل إلى حجم معقول.

د – **الجدوى التقنية**: من خلال مقارنات المواصفات ومعرفة الميزات المتوقعة لكل أداء.

٢ – **الجانب الاجتماعي**: بعد أن تحدد المنفعة التقنية تقدم البدائل لدراسة جوانبها الاجتماعية. ويضم هذا الجانب العناصر التالية:

أ – الفعالية الاقتصادية. Economic Efficiency

ب – التأثير على البيئة. Enviromental Impacts

جـ– التأثير على المجتمع. Impacts on Society

د – التأثير على الفـرد. Impacts on Individual

هـ – التأثير على القيـم. Impacts on Values

و – تقييم البدائل المنتقاه. Evaluation of Selected options

٣ – **القبول السياسي:** يتم اختيار البديل الأكثر قبولاً بعد مروره بالمراحل السابقة، ويعتبر الاختبار نهائياً عندما يعتمد من قبل السلطة السياسية (مرطان، 1983 : 575, 576, 577).

القاعـدة الاقتصادية: Economical Base

تعتبر القاعدة الاقتصادية والتنمية الانتاجية الأساس الثاني الذي تبنى عليه إدارة التقنية استراتيجياً وقبل الحديث عن القاعدة الاقتصادية في الدول النامية بصورة عامة وفي العالم العربي بصورة خاصة، نذكر بأن الحروب العالمية قد قسمت العالم إلى مجموعة الدول القوية ومجموعة الدول الضعيفة وهذه المجموعة القوية وهي الدول المتقدمة صارت تمثل الثقل الاقتصادي ومركز القوة الضاربة في هذا المضمار، مما أدى بها كلها أو بعضها إلى استعمار مساحة كبيرة من دول المجموعة الضعيفة والتي أطلق عليها الدول النامية نتيجة لضعف القاعدة الاقتصادية والانتاجية لهذه الدول مما جعلها تابعة لها.

والسمات الاقصادية التي تتميز بها الدول النامية هي على سبيل المثال لاالحصر:

١ – النسبة العالية للعاملين في القطاع الزراعي مع قلة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.

٢ – المستوى المنخفض لدخول الفرد.

٣ – كثافة عـدد السكان.

٤ – التركيز على تصدير المواد الأولية.

٥ – هذا بالاضافة إلى سمات أخرى لها التأثير المتبادل مع القاعدة الاقتصادية والتنمية الانتاجية أي أنها تؤثر فيها وتتأثر بها منها السمات الديمغرافية مثلاً ارتفاع معدل الخصوبة، انخفاض العمر المتوقع عند الحياة، انخفاض مستوى التغذية وانخفاض المستوي الصحي. وهناك أيضاً سمات ثقافية وسياسة مثل

ارتفاع نسبة الأمية وقد تشتمل هذه الأمية مايقصد به القدرة على القراءة والكتابة وهناك الأمية الوظيفية كذلك الأمية الثقافية وعدم الاستقرار السياسي أما بالنسبة للسمات التكنولوجية والتعليمية فهي كالتالي:

١ – انخفاض الانتاجية.

٢ – انخفاض مستوى التدريب وتخلف في النظم التعليمية.

٣ – عدم كثافة وسائل الاتصالات.

٤ – تخلف وسائل الانتاج والتقنية المستخدمة.

٥ – ضعف مراكز البحوث.

وهذه السمات المختلفة بما فيها السمات الاقتصادية ليست ثابتة وبدرجة واحدة في جميع الدول النامية ولكنها موجودة بدرجات متفاوتة (الجيب 1985, 35, 34, 33) وإذا أردنا أن نرى القاعدة الاقتصادية بصورة أكثر وضوحاً فإننا يمكن أن نأخذ الدول العربية كمثال وباعتبارها دولاً نامية وذلك من خلال النظر إلى مجالي الصناعة والزراعة.

أولاً : في مجال الصناعة.

فقد كان هناك تركيز على الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والانتاجية، هذا وقد كان الناتج المحلي للدول العربية جميعها ٧ر٢ بالمائة فيما بين ١٩٧٠ – ١٩٧٥م. وكانت الزراعة والصيد والصناعات الاستخراجية هي القطاعات التي سيطرت على هذه النسبة. أما مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لجميع الدول العربية لم يتعدى نسبة ٨ر١ بالمائة. وهذه النسبة لاترقى إلى المستوى التي تستيطع فيه أن تكون قوة مؤثرة في الاقتصاد الوطني، أيضاً لم تبلغ المستوى القابل للتصدير والمنافسة على المستوى الدولي. ولضآلة هذه النسبة في الصناعات التحويلية فإنها لم تستطع أن توفر زيادة في فرص العمل بالاضافة إلى عدم المقدرة على تزويد النشاط الزراعي بما هو ضروري لحل مشكلة الغذاء (سلمان 1980).

ونتيجة لهذا الفشل فإن كثيراً من الدول العربية رأت انشاء صناعات تعتمد على التقنية المتقدمة، ونظراً لافتقار الدول العربية للتقنية المتقدمة ووسائل الانتاج اللازمة ورأس المال الكثيف فإنها استخدمت اسلوب الشركات متعددة الجنسية وسياسة هذه الشركات المتعلقة باقامة هذه الصناعات في الدول العربية كالتالي:

أ - اقامة الوحدات الصناعية سواء لانتاج المنتج النهائي أو الأولي في السلسلة التكنولوجية، أو أحد مكونات المنتج النهائي، حيث يتحقق لها أكبر معدل من الربح، وهي تسيطر على عمليات الانتاج والتسويق.

ب - إن الوحدات الصناعية التي تعمل لبنائها الشركات متعددة الجنسية تقتصر على حلقة تكنولوجية أولية تستكمل خارج البلدان العربية مثل ذلك فإن الدول النفطية التي تملك الغاز فتنتج مادة الإثيلين. وتعمل الشركات بعد ذلك على نقله بالاساطيل التي تسيطر عليها إلى وحداتها الانتاجية القائمة في الدول المتقدمة، لتحويله إلى منتجات نهائية مما يحقق لها معدلاً أعلى من الربح.

جـ- تعمل الشركات على التوسع الرأسي في الانتاج والسيطرة على كامل السلسلة التكنولوجية (سلمان 1976).

هذا وقد أدت هذه السياسة إلى زيادة التبعية للدول الغربية من حيث إن هذا النوع من الشركات - بهذه السياسة - هو المتحكم والمسيطر وصاحب القرار في كل ماينتج من نوع وكمية وكيفية.

ثانياً: في مجال الزراعة

نرى بأن هناك اهمالاً كبيراً للزراعة ولتنمية هذا المجال بشكل كبير مما أدى إلى اعتماد العالم العربي بصورة كبيرة على العالم الغربي في الحصول على غذائه وتشير الاحصائيات إلى ان الفرد العربي يحصل على أقل من المتوسط العالمي بالنسبة للغذاء.

وتوجد فجوة كبيرة بين الانتاج والاستهلاك أدت بالطبع إلى زيادة في الاستيراد فنجد أن نصيب الفرد من الانتاج الزراعي المحلي العربي انخفض من (٤ر١٩٢) كغم سنوياً عام ١٩٧٦ إلى (٤ر١٦٦) كغم عام ١٩٨٠م إلى (٦ر١١٩) كغم عام ١٩٨٤. وهذا يعني أنه توجد بالمقابل زيادة كبيرة في الاستيراد لتعويض النقص الحاصل (سليمان، 1986 : 304) حيث بلغت الواردات في الفترة مابين ١٩٧٠ - ١٩٨٢ من ٢ إلى ٢٤ بليون دولار أي أنها تضاعفت ١١ مرة في حين ازدادت حصيلة صادراته الزراعية مرة واحدة فقط من (٧ر١ إلى ٤ر٣ بليون دولار) وبذلك انخفضت نسبة قيمة هذه الصادرات إلى الواردات من ٨١ إلى ١٤٪ فقط (علي، 1983 : 397).

ويرجع الانخفاض في هذه النسب إلى:

١ - قلة مساحة الأرض الصالحة للزراعة.

٢ - عدم الاهتمام باستصلاح أراضٍ زراعية جديدة.

٣ - عدم استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة وغيرها من الأسباب التي أدت إلى تخلف هذا المجال والذي بدوره أثر على القاعدة الاقتصادية، هذا بالرغم أن الدول العربية تملك أراضي خصبة بالاضافة إلى أن بها من رأس المال مايمكن أن يساعد على الاستثمار الزراعي وفيها المواد الأولية كالسماد وكذلك الطاقة فضلاً عن الأيدي العاملة المتوفرة وبكثرة.

وتبلغ مساحة الوطن العربي الكلية حوالي ١٣ مليون كيلومتر مربع، أي مايعادل ١٣٣٦ مليون هكتار. تشغل الصحارى منها ٨٠٠ مليون هكتار والغابات والأحراش حوالي ١٣٦ر٤ مليون هكتار والمراعي الطبيعية ٢٥٠ر٤ مليون هكتار والباقي ١٣٢ مليون هكتار يزرع منها فعلياً (وبانتاجية متدنية) زراعة حولية ومستديمة حوالي ٥٢ر٥ مليون هكتار أي أقل من ٤٤ بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة (عبدالسلام،).

هذا ويوضح الجدول رقم (٢) مشكلة مهمة تعيش فيها الدول النامية والتي تؤثر على القاعدة الاقتصادية وفيه نرى أن انتاج وتصدير السلع الأولية والغذائية كالبن والسكر والقطن والمطاط والبترول من نصيب الدول النامية، أما السلع الصناعية من ناحية انتاجها وتصديرها فهي من نصيب الدول المتقدمة (الحبيب، 45:1985).

نمط الصادرات السلعية في كل من
الدول النامية والدول المتقدمة

نوع السلعة	الدول النامية	الدول المتقدمة
السلع الأولية والغذائية (بما فيها النفط)	٧٨	٢٢
السلع الصناعية	٢١	٧٦
غيرهـا	١	٢
اجمـالي	١٠٠	١٠٠

وبالاضافة إلى هذا التخلف في المجال الزراعي فإن هناك تخلفاً آخر في الانتاج الحيواني مما يسبب ضعفاً أكبر للقاعدة الاقتصادية والتنمية الانتاجية في الوطن العربي.

ثالثاً: التعليم والتدريب

واحد من استراتيجيات إدارة التقنية بل ويعتبر من أهمها إذ إن سياسات التعليم والتدريب تعتبر الأساس لبناء واعداد القوى البشرية اللازمة والخبرات والمهارات العلمية والتكنولوجية الضرورية لاحتياجات المستقبل الذي ينتظر تلك الدول وليس للوقت الحاضر فقط.

وكل دولة تسعى لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة فعليها الاهتمام بالتعليم وسياساته ومناهجه والتدريب وطرقه ومداه في تكوين شعب أو فئات من الشعب قادرة على تحمل المسؤولية التي يفرضها العصر الذي يعيشون فيه.

وكما هو ملاحظ فإن العصر الذي نعيشه الآن هو عصر التقنيات فنية كانت أم فكرية والتنمية التكنولوجية التي تسعى إليها الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية تتطلب قوى بشرية من جميع الدرجات والفئات.

علماء ومتخصصون ومهندسون.

فنيون وشبه المهنيين.

العمال المهرة.

العمال غير المهرة.

وكل هذه الفئات تحتاجهم الدول بنسب مختلفة تبعاً للوقت الذي تمر فيه والحاجة التنموية والأهداف المراد تحقيقها.

ويعتبر التعليم والتدريب في أي وقت ولأية فئة من تلك الفئات المفتاح الرئيسي والأساسي للتقدم بشكل عام وللتقدم التقني بشكل خاص. ووجود سياسات تعليمية فعالة ومناهج ملائمة وتدريب قوي في الدول النامية بجانب الوعي الوطني دليل على نجاح تنفيذ أية سياسة تقنية. لذا فإنه يجب على كل دولة الاهتمام والتشديد على وجود ونجاح التعليم والتدريب وسياستها في القيام بالدور المطلوب منها في تنمية القوى البشرية اللازمة والضرورية للاحتياجات المختلفة في قطاعات البلد العديدة والتي تعتبر التكنولوجيا عنصراً أساسياً فيها.

ولنقف وقفة قصيرة على الوضع الذي عليه التعليم والتدريب في الوطن العربي والخطوات المختلفة في سبيل تنميته لنرى أن تقسيم العالم الذي تم وجعل هناك دولاً قوية متقدمة ودولاً ضعيفة نامية، أدى إلى وجود تبعية اقتصادية وانعكس أيضاً على مجال التعليم والتدريب ومناهجه وسياساته ليؤدي إلى تبعية اخرى. وقد قامت الدول القوية من خلال استعمارها للعديد من بلدان العالم العربي بتشكيل وصياغة التعليم لكي يخدم أهدافها الاستعمارية، حيث كان التركيز في التعليم على الجوانب النظرية فقط، والجوانب التي ليست لها علاقة ببلد الدارس نفسه، ولا تمت بأية صلة لحاجة البلد، لذا فإن المتخرج إما أن يقوم بالأعمال الكتابية والادارية بعد تخرجه، والتي تخدم الجهاز الاداري الذي أنشئ لادارة البلد المستعمر أو يجد نفسه في وضع علمي لايتناسب مع طبيعة مجتمعه فيضطر إلى الهجرة إلى البلد الأجنبي، حيث ان مجال عمله الذي تلقى فيه المعلومات هناك، ولذا نجد ان النسبة الكبيرة للمهاجرين إلى الدول المتقدمة كانت في الستينات والسبعينات.

هذا وقد بينت دراسة قامت بها منظمة الصحة العالمية عن هجرة الأطباء فوجدت ان هجرة الأطباء بين البلدان النامية يشجع عليها، حيث أمرها سهل، كون التعليم الطبي الحاصل عليه الفرد مضاعفاً، على أساس النمط السائد في البلدان القوية المتقدمة (سلمان، 1986 : 96, 97).

كما أن رغبة الدول النامية في تقليد الدول المتقدمة يجعلها تتبع سياسة تربوية مزدوجة أو ثنائية فهي تحاول أن تحتفظ بمستوى علمي جيد ومماثل للدول المتقدمة وفي الوقت نفسه تدعو إلى سياسة تعليمية تواكب حاجة البلد. وفي الحقيقة لايوجد تناقض بين هاتين السياستين على الصعيدين النظري والعلمي. غير أن تجربة العديد من الدول النامية قد أثبتت (ونتيجة لغياب فلسفة وسياسة تعليمية وتربوية، بأن هنالك تناقضاً بين السياستين) (سلمان، 1986 : 97). وهذا التخطيط في مناهج التعليم والسياسة التربوية إنما يعكس روح التبعية الثقافية للدول القوية المتقدمة.

هذا وقد نجحت السياسة التي اتبعتها الدول المتقدمة مع الدول العربية في قطاع التعليم والتدريب بدرجة كبيرة، من حيث ارتفاع نسبة العاملين في الوظائف المكتبية والادارية، مما أدى إلى نقص كبير في نسبة العمالة الماهرة من مهندسين وفنيين وتقنيين في قطاعات الانتاج والتشغيل والنقل. الأمر الذي أدى إلى الحاجة لجلب هؤلاء الأجانب مرة أخرى لكي يستعمروها، ولكن هذه المرة في شكل خبراء وتقنيين ليقوموا بالدور نفسه ألا وهو التحكم والسيطرة على قطاعات المجتمع المختلفة.

جانب آخر من جوانب ضعف قاعدة التعليم والتدريب في الوطن العربي يعود إلى:

١ - افتقاد هـذه الدول إلى فلسفة التعليم وأهمية التدريب وغيـاب التخطيط والتنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة.

٢ - انتشار عدم الكفاءة في أجهزة التعليم ووجود الادارات البيروقراطية المعوقة للتقدم والتطوير.

٣ - الاهدار الكبير الحاصل في التعليم في الدول النامية، حيث ان تكاليف التعليم مرتفعة نسبة إلى الدول المتقدمة (سلمان، 1986 : 99).

هذا بالاضافة إلى أن المناهج التي تضعها وزارات التعليم في الوطن العربي مازالت تفتقر إلى النواحي العملية، ومتخلفة عن مسايرة التنمية في قطاعاتها المختلفة اقتصادية كانت أم ثقافية أم اجتماعية. كما ان الطرق والأساليب التربوية المتبعة، تعتمد على التلقين ولا تساعد على خلق الشخصية المبدعة والخلاقة التي يكون لها الأثر الكبير على التنمية التقنية.

هذا وإذا كانت الصورة تبدو قاتمة بالنسبة لوضع التعليم والتدريب، إلا أن هناك بوادر للأمل حيث تضاعفت الفرص التعليمية في الدول العربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ونرى ذلك من خلال الزيادة الكبيرة سواء في عدد الجامعات أو اعداد الطلبة الجامعيين. فعدد الخريجين ككل يتضاعف كل ٣ - ٥ سنوات، أما بالنسبة للبلدان الخمسة المنتجة الرئيسية للنفط في الوطن العربي فقد بلغت تلك الفترة ٥ر٣ سنوات على وجه التقريب في السبعينات. وبلغ العدد التراكمي لخريجي الجامعات العربية ٧٦٠ ألفاً في عام ١٩٧٠ ارتفع إلى ٤ر١ مليون عام ١٩٨٠م. وكانت نسبة خريجي العلوم الأساسية والتطبيقية ٤٠ في المائة، وهي نسبة كبيرة تستحق التعزيز والدعم من قبل الجهات المعنية. ومع حلول عام ١٩٨٤م كانت الجامعات العربية قد درست مايقرب من ٦٠٠ ألف خريج في حقلي العلوم الأساسية والتطبيقية منهم ٣٠٠ ألف درسوا العلوم الأساسية والهندسية. وطبقاً لمعدلات النمو الحالية يتوقع أن تخرج الجامعات العربية ١١ مليون طالب بحلول عام ٢٠٠٠م، وفي العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحده ينتظر أن ينال مليون عربي شهادة البكالوريوس في حقلي العلوم والهندسة. ومع اطلالة عام ٢٠٠٠م، يصبح العدد الكلي للطلبة الذين أتموا دراستهم العليا في مجالي العلوم الأساسية والتطبيقية خمسة ملايين أو ٦ر١ بالمائة من العدد الكلي لسكان الوطن العربي. هذا بالاضافة إلى الطلاب الذين يدرسون في أوروبا وأمريكا الشمالية حيث ان عددهم يقارب ١٠٠ر٠٠٠ طالب وتبلغ نسبة الذين يدرسون

في المجالات التكنولوجية والعلمية نحو الثلثين. ويتابع مايزيد عن ثلث هؤلاء دراساتهم العليا (زحلان، 1985 : 109, 110).

ومتطلبات التنمية التي يمر بها العالم العربي في الوقت الحاضر تتطلب اصلاح التعليم كأحد القطاعات المهمة وباعتبار الانسان جوهر هذه التنمية وان مجال التربية والتعليم يعتبر المسؤول الأول عن التغيير والتحسين لما بداخل الانسان من حيث الاستعداد والقدرات، خاصة إذا عرفنا ان ثلثي السكان المواطنين تقريباً ممن تقع أعمارهم في فئة الأقل من عشرين سنة. لذا فإن تأثير التربية والتعليم عليهم والاحتكاك المباشر بهم له دور كبير على تنميتهم وصقلهم وتدريبهم على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقهم تجاه تلك المتغيرات العالمية في مجال التنمية التكنولوجية.

وهناك مهام ثلاث أمام نظام التربية والتعليم من أجل تنمية الموارد البشرية في المنطقة وهي:

١ – توفير حد أدنى من التعليم ومحو الأمية.

٢ – تنمية القدرة على الابداع والتفكير المستقل.

٣ – تعزيز القيم والاتجاهات التنموية (الكواري، 1986).

رابعاً: البحث والتطوير

يعتبر البحث والتطوير أحد المرتكزات الأساسية التي تبني عليها ادارة التقنية استراتيجيتها من حيث أهميتها في المساهمة الكبيرة في تطويع وتكييف التقنيات المستوردة «أفقياً» وتوفير الطرق والوسائل الكفيلة بانتاج وابتكار وتطوير تقنيات محلية (النقل الرأسي).

وفي هذا المجال نرى ان الدول النامية ودول الوطن العربي بصفة خاصة في نكوص شديد حيث إن الاهتمام يعتبر شبه منعدم ونستطيع أن نقول وبصراحة بأن مساهمة هذه الدول في عمليات التطوير التقني تتمثل في شبه انعدام عملية البحث والتطوير وفي قلة الابتكارات والاختراعات والخبرات الاستشارية فيما يتعلق بتحليل ومعرفة وابتكار وتطوير التقنية ونرى ذلك جلياً من خلال افتقار معظم المؤسسات والهيئات إلى وحدات البحث والتطوير وإن وجدت في بعضها فإنها غالباً لاتؤدي العمل المطلوب منها ذلك يكون نتيجة:

١ – لعدم وجود متخصصين.

٢ – أزمة مالية تعيق التنفيذ والبحث.

٣ – البيروقراطية المتفشية.

٤ – وجود بحوث تفتقد للجدية والابتكار.

وغيرها من عوامل تساهم في ترسيخ الفقر العلمي والتكنولوجي.

وهذا بالعكس تماماً عما نجده في الدول المتقدمة من حيث التقدم والتطور الكبير الحادث في مجال البحث والتطوير مما ساهم وبصورة فعالة باعطائهم القدرة على الارتفاع والسيطرة على العالم بمختلف قطاعاته.

واهمال البحث العلمي نراه بصورة متفشية في العالم النامي، ففي الوقت الذي نرى فيه ان الدول الكبرى تنفق مابين ٢٪ و٤٪ من اجمالي ناتجها القومي على عمليات توظيف البحث العلمي نجد في الجانب الآخر ان الدول الاسلامية (كجزء من الدول النامية) تنفق ٣ر٠٪ في هذا المجال، مع الفارق الكبير في دخل كل من المجموعتين. هذا بجانب اهمال دراسات العلوم والهندسة والتي بدورها أدت إلى ندرة الخبرات المطلوبة في المجالات العلمية والتقنية فيبلغ متوسط نسبة العلماء في الدول النامية حوالي ١٠٠ نسمة في المليون في حين تبلغ ٤٣٠٠ نسمة في المليون (الكتلة الغربية) و٨٢٠٠ نسمة في المليون (الكتلة الشرقية)، (النجار 1989).

ويرى الدكتور عبد النبي الطوخي أن «كل خطة جادة وطموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن تكون ضمن مكوناتها الأساسية سياسة للبحث العلمي والتكنولوجي تحدد الأولويات وتوفر الامكانيات وترسم اتجاهات نشاط البحث العلمي نحو حل قضايا التنمية وذلك لأن الاستثمار في البحث العلمي من أكثر الاستثمارات عائداً أو بعدها أثراً في الأجل الطويل» (الطوخي، 1983 : 585, 586).

من جهة أخرى تعتبر المشكلات التي يهتم بها البحث العلمي النظري أو التطبيقي هي تلك المشكلات التي تعرضها أصلاً احتياجات الانتاج وتطويره وتبحث لها عن حلول. وان التسابق بين الدول في مجال الانتاج يستند أساساً على قدرتها في السبق إلى الوصول إلى حلول للمسائل العلمية التي تطرحها ضرورات التطور والانتاج وهذا بدوره أدى إلى وضع نتائج الدراسات موضع التطبيق في مجال الانتاج.

وهذه النظرة الترابطية بين البحث العلمي والتطور التقني وبين الانتاج ومؤسساته لم تعد مسألة ثانوية، بل أصبحت الأساس الذي يقع عليه حمل تطوير الانتاج وهذا بدوره أدى كما نلاحظ بوضوح في الوقت الحاضر بخاصة في الدول المتقدمة إلى أن كل مصنع ومؤسسة انتاجية به وحدات ومراكز البحوث الخاصة بها بل زادت الأهمية فيها لجعل ادارة وميزانية خاصة بها.

هذا وقد وجدت دراسة قامت بها الأمم المتحدة عدة أسباب تعود لها ظاهرة الانفصال بين البحوث العلمية والانتاج في الدول النامية منها:

١ - عدم وضوح الدور الذي تقوم به وحدات ومراكز البحث والتطوير بالنسبة لمؤسسات الانتاج.

٢ - التركيز على البحوث النظرية واغفال أو عدم اعطاء أهمية كبيرة لبحوث الانتاج لاسيما الصناعية منها.

٣ - غياب العلاقة الإيجابية بين مؤسسات الانتاج لاسيما المصانع ووحدات مراكز البحوث والتطوير فيما يتعلق باحتياجات المصانع من خدمات بحثية من ناحية وماهو متوافر لدى وحدات ومراكز البحوث من خدمات من ناحية اخرى بمعنى ان مؤسسات الانتاج لاتعلم ماهو متوافر وممكن أن تقوم به مراكز البحوث ومراكز البحوث لاتعلم ماذا تريد مؤسسات الانتاج.

٤ - عدم قدرة مؤسسات الانتاج على تعريف المشكلة التي لديها أو تحديد احتياجاتها من أجل التطوير.

٥ - عدم وجود الادارة الناجحة لدى وحدات ومراكز البحوث العلمية.

٦ - مشكلات الدعم المادي لوحدات ومراكز البحوث هذا بجانب عدم وجود الادارة المالية الناجحة لتوزيع ماهو متوافر من أموال على البحوث التي لها الأولوية.

٧ - غياب المتابعة لنتائج وتوصيات البحوث التي تتم.

٨ - عدم تناسب تخصصات الباحثين المتوافرين في المراكز والوحدات مع ماهو مطلوب من بحث حيث انه في بعض الأحيان نجد الباحثين ذوي التخصصات العالية والتي لاتناسب حجم السوق الصغيرة الموجودة والعكس صحيح.

٩ - عدم العناية والاهتمام بأدوات وأجهزة المعامل التي تتم فيها البحوث من حيث توفير ماهو مطلوب أو المحافظة على ماهو موجود.

١٠- غياب الاتصالات المستمرة مع مؤسسات الانتاج صاحبة البحوث أثناء التنفيذ مما يسبب في انحراف العمل البحثي عن الأهداف المرجوة.

هذا وقد وضع الطوخي أربعة شروط لنجاح ادارة عمليات البحث والتطوير وهي:

١ - وجود قاعدة علمية ومعرفة تكنولوجية.

٢ - وجود نظام اتصال لتنفيذ أو تطبيق نتائج العلوم والتكنولوجيا.

٣ – وجود الطلب الاجتماعي والاقتصادي على المستنبط المراد ايجاده.

٥ – وجود فرصة تكنولوجية يمكن الاستفادة منها (الطوخي، 1983 : 595, 596).

وعند النظر إلى دول الخليج العربي كدول نامية نظرة عملية تؤكد على أن إيجاد سياسة مشتركة للبحث العلمي التقني في هذه الدول يعتبر أمراً حيوياً ومن المتطلبات الأساسية لنجاح عملية التنمية والاستمرار في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي كان نتيجة للخطط الطموحة التي وضعتها بعد ماتوافرت لها مقومات الدعم المادي اللازم.

ومن العوامل التي تساعد على إيجاد هذه السياسية الخليجية المشتركة في مجال البحث والتطوير التقني هو تشابه الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحضارية لتلك الدول مما يساعد لو جمعت جهودها لأن تحقق نجاحاً سريعاً تستفيد منه تلك الدول جميعها ويمكن بعد ذلك تسويقه فيما بينها وإلى دول اخرى في فترة لاحقة.

هذا ونتيجة لتشابه الأوضاع والظروف السابق ذكرها تشابهت أيضاً المشكلات التي تحتاج إلى حلول بحثية علمية تقنية وكان من الأخطاء الملحوظة والتي وجدها كثير من الباحثين ظاهرة الازدواجية البحثية في عدد من المجالات.

حيث ان هناك مراكز وهيئات بحوث في كل دولة خليجية وإن لم يكن على مستوى الدولة فإنه على مستوى الجامعة هذا وبجانب التشابة أيضاً نتيجة لعدم التنسيق بين الجامعات ومراكز بحوثها فإنها تقوم تقريباً جميعاً في كثير من الأحيان بدراسات بحثية متقاربة جداً إلى حد التجانس.

ومن ذلك نرى أهمية التعاون والتنسيق بين مراكز البحوث على مستوى الدول وبين المعاهد والجامعات من حيث ان متطلبات البحث العلمي والتطوير التقني أكبر من أن تقوم به دولة واحدة وإن كانت تستطيع أن توفر له المقومات المادية فإن نتائجه قد تكون أكبر من حاجاتها. هذا بالاضافة إلى ان تكاليف البحث والتطوير لو قسمت على مجموعة من الدول فإنه يمكن بدلاً من القيام ببحث واحد القيام بأضعاف ذلك.

وقد يفضل بأنه يجب على الجامعات الاستفادة من خبرات بعضها بعضاً حيث انتهى الآخرون، كما يمكن في بعض الأحيان أن تتخصص بعض الجامعات في مجالات معينة حسب اهتماماتها وميزاتها النسبية مما يعود بالنفع على الجميع، والتخصص هذا لايعني اغفال أهمية المجالات الأخرى إنما يعني اعطاء اهتمام ودعم أكبر لمجال معين بحيث تصبح كل جامعة رائدة في مجال معين.

هذا ولاننكر ان هناك اتفاقية اقتصادية موحدة بين دول الخليج العربي وقد ركزت على أهمية التعاون بينها وإلى دعم وتشجيع البحوث العلمية والتطوير التقني بحيث تصبح احدى الأولويات في المرحلة القادمة وان يكون من ضمن أساسياتها تطويع التقنية المستوردة «الأفقية»، بحيث تتوافق مع طبيعة واحتياجات الدول وأهداف التنمية فيها. هذا بالاضافة إلى ان اتفاقيات الشراء والاستيراد يجب أن تكون موحدة وذلك لاختيار الأصلح من التقنيات أو محاولة تحسينها أو تعديلها بما يتناسب مع المتطلبات والاحتياجات الخاصة للمنطقة.

هذا بالاضافة إلى أنه يجب على دول العالم العربي مجتمعة أو منفردة، تخصيص نسبة معينة من دخلها القومي للبحوث العلمية والتطوير التقني هذا بجانب أن مؤسسات الانتاج يجب أن تساهم بشكل كبير وفعال في تكاليف هذه البحوث التي من المفروض أن تستفيد منها.

الخـلاصـــة :

مما سبق ذكره من خلال الدراسة يمكن أن نستخلص أن للتقنية دوراً كبيراً إن لم يكن أساسياً ورئيسياً في مجريات الحياة في وقتنا الحاضر. وتزداد أهميتها للدول العربية كمحاولة للحاق بركب التقدم الحاصل في اجزاء اخرى من العالم وتطوير وتنمية قطاعاتها المختلفة ولكي تستطيع الدول العربية فعل ذلك فإن عليها أن توجد البيئة المناسبة بكل ماتشمله من قطاعات مختلفة تساعد على نقل أمثل للتقنية سواء الرأسي أو الافقي أو الاثنين معاً. وهذا لايمكن أن يتم إلا في وجود ادارة التقنية القوية والفعالة. هذا وقد وضعت هذه الدراسة أربع أساسيات لكي تبنى عليها استراتيجية هذه الإدارة وهي:-

التقييم.	Evaluation
القاعدة الاقتصادية.	Economical Base
التعليم والتدريب.	Education and Training
البحث والتطوير	Research and Development (R & D)

وبعد استعراض هذه الأساسيات الأربع نرى مدى أهميتها لادارة التقنية من حيث خلق البيئة المناسبة ومساعدة المجتمع لتنمية وتطوير التقنية المحلية أو المستوردة.

ولكي تنجح هذه الاستراتيجية لابد من التركيز على الأساسيات مجتمعة وليست متفرقة وأن تأخذ كل واحدة نفس التركيز والاهتمام.

هذا وتضع هذه الدراسة توصيات أمام ادارة التقنية كي تؤدي دورها بصورة ناجحة في محاولتها لتنمية وتطوير القدرة التقنية في العالم العربي وهي:

١ – استخدام عملية التقييم للوقوف على مدى مساهمة التقنية سواء المستوردة أو المحلية في تلبية الحاجات الأساسية للمشروع المرادة له هذه التقنية.

٢ – تطوير وتنمية المصادر: أي هل سيتم استعمال التقنية بصورة كاملة بحيث تتم الاستفادة من كل شيء محلي من أيد عاملة، رأسمال، مصادر وموارد طبيعية. وهل ستقوم بزيادة الامكانات حتى تزداد كمية الانتاج.

٣ – تقوية القاعدة الاقتصادية.

٤ – مرتكز آخر هي التنمية الاجتماعية والثقافية ومدى تعزيز هذه التقنية للقيم الثقافية والاجتماعية الوطنية.

٥ – الاهتمام بتنمية قاعدة البحث والتطوير.

٦ – التنمية البشرية بصورتها الكلية من تعليم وتدريب ومشاركة القوى البشرية الوطنية.

٧ – التنمية البيئية بمعنى مدى تأثير هذه التقنية على البيئة من تلوث أو تحسين للبيئة الطبيعية والصناعية واستخدام الموارد والمصادر الموجودة في البيئة ومدى توافقها مع البيئة من حيث التغيير والاختلاف الحاصل.

المـراجـــع

– الحبيب، ف . أ.

١٩٨٥ التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية. الرياض: جامعة الملك سعود.

– الخولي، أ.، الجمال، ح . م.

١٩٨٧ التكنولوجيا والموارد البشرية والاعتماد على الذات. قبرص: دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع.

– العكش، ف .

١٩٨١ العرب أمام تحديات التكنولوجيا. الكويت: سلسلة عالم المعرفة. العدد (٥٩) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

– الطوخي، ع .

١٩٨٣ أهمية التكامل الخليجي في تطوير سياسات البحوث والتطوير التقني، ورقة عمل مقدمة

إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون. الرياض: كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود.

- النهار، ز . ر .

١٩٨٩ قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الاسلامي المعاصر، قطر: كتاب الأمة.

- الكواري، ع . خ .

١٩٨٦ نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- بـاث، ف . ف .

١٩٨٥ السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- جلال، ع .، نـوير، م . ج .، التركي، أ . ع .

١٩٨٦ استراتيجية مقترحة لمحو الأمية في الوطن العربي. سرس الليان.

- زحـلان، أ .

١٩٨٥ معضلة العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي في «السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- سلمان، س . ر .

١٩٨٦ العلم والتكنولوجيا والتنمية البديلة. بيروت: دار الطليعة.

- سليمان، ي .

١٩٨٦ مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في البلدان النامية، ندوة الأمن الغذائي في الدول العربية والعالم الثالث. عمان: منتدى الفكر العربي.

- عبدالسلام، م .

١٩٨٢ التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي. الكويت: عالم المعرفة.

- علـي، خ . ت .

١٩٨٣ التكامل الزراعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبينها وبين مناطق الوطن العربي الأخرى، بحث مقدم إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون. الرياض: كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود.

- كـرم، أ .

١٩٨٢ العرب أمام تحديات التكنولوجيا. الكويت: سلسلة عالم المعرفة. العدد (٥٩). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- مـرطان، س . س .

١٩٨٣ حتمية التعاون الخليجي لانتقاء التقنية الملائمة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون. الرياض: كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود.

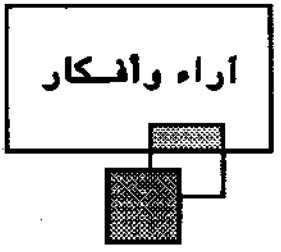

أزمـــة الخليج: تأملات في التداعيات

د. أنور محمد قرقاش *

– ١ –

تمثل أزمة الخليج الأخيرة امتحاناً قاسياً لدول الخليج العربي على كافة المستويات، فقد كانت تحدياً مباشراً لوجود هذه النظم ولاستقرار هذه المجتمعات، واستهدف العدوان استبدال نمط من الحياة قائم على الأمان والطمأنينة والتضامن الاجتماعي بتنظيم سياسي ركائزه القمع والأحلام التوسعية. كما كشفت الأزمة عن الفراغ الأمني الرهيب الذي تعاني منه المنطقة واتضح لشعوبها أن مصادر الخطر هي أقرب مما كانت تتصور، وكشفت الأزمة عن الازدواجية التي يعاني منها الخطاب السياسي والايديولوجي العربي حيث كانت بمثابة مسمار آخر في نعش ثوابت تم ترسيخها مع صعود التيار القومي على الساحة العربية.

وتحتل الأزمة موقعاً مهماً في التطور التاريخي لمنطقة الخليج العربي بصفة خاصة والعالم العربي بصفة عامة،

* قسم العلوم السياسية – جامعة الامارات العربية المتحدة.

ويعتبر عام ١٩٩٠م، بخطورة كوارث عامي ١٩٤٨، ١٩٦٧م، ولاشك أن تداعيات هذا الحدث ستكون بحجم التداعيات السابقة، إن لم تتجاوزها، فالثمن كان فادحاً على جميع الأصعدة، وإذا كانت هزيمة حزيران ١٩٦٧م، تمثل النهاية الفعلية للتيار القومي وأحلامه، فإن غزو الكويت قد يأتي ببعض الواقعية للسياسة العربية، وهنا لابد من الاشارة بأن بعض القوميين القدامى حاولوا أن يجيروا الأحداث الأخيرة في بث الروح في هذه الأيديولوجية المحتضرة عن طريق حلول «بسماركية» على طريقة الدم والحديد هدفها تحقيق حلمهم الوحدوي، إلا أن الجميع يدرك بأن النكبة الحالية ماهي إلا نتيجة طبيعية سببتها هذه الأيديولوجيات التي غيبت العقلانية عن السياسة العربية.

ولاشك أن الأحداث الأخيرة تعزز من خصوصية الهوية الخليجية، والتي مازالت في مراحلها الجنينية، ومن شعور الخليجيين بأنهم يشكلون كتلة ثقافية وجغرافية وسياسية أساسها مبني على تجربة تاريخية مشتركة وتشابه في التنظيم السياسي والاجتماعي بالاضافة للاقتصاد المعتمد على الثروة النفطية.

فالأزمة رسمت خطاً واضحاً يفصل دول الخليج العربي عن العديد من دول المشرق العربي وشمال أفريقيا. وعززت من التوجه نحو الاهتمام بالبناء الداخلي والابتعاد بقدر الامكان عن الخلافات العبثية والصبيانية للسياسة العربية. ويبقى الوقع السيكولوجي للأزمة عميقاً وحتى وإن التأم العديد من الجراح المصاحبة للأحداث. ففي ظل هذا السقوط المريع انهارت مفاهيم عديدة وخاصة في الناحية الأمنية والتي تمثل لب الأزمة. واكتشف الخليجيون أن مقولة وجود أمن قومي عربي ماهي إلا شعار أجوف كما اكتشفوا أن اعتماد أمن الخليج على أبنائه مجرد حلم جميل، فالخطر الأمني - وهو ليس بجديد في تاريخ الخليج - سيبقى معنا مادامت المنطقة غنية في النفط وقليلة في عدد السكان. واتضح من الأحداث أن الحل للمأزق الأمني يكمن في وجود استراتيجية أمنية شاملة تعتمد على تنمية القدرات الذاتية بالاضافة إلى مساهمات الدول العربية والأجنبية الصديقة، والهم الأمني سيبقى أحد الهموم الرئيسية لعقود قادمة حيث ان أحداث الغزو ساهمت في زيادة التوتر وعدم الثقة بين دول المنطقة وجيرانها.

مرت دول مجلس التعاون بمراحل تاريخية عدة في تطورها السياسي منذ نهايات القرن الثامن عشر، فبعد تأسيس الكيانات السياسية في هذه المرحلة تبع ذلك عصر الاستعمار مع بدايات القرن الماضي، ومرت المنطقة بمرحلة سبات عميق وجمود سياسي واقتصادي واجتماعي في ظل السيطرة البريطانية، ولكن هذه الحماية حافظت على استقلالية الكيانات من التوسع السلفي والطموح العثماني والفارسي. ومع بداية

عصر البترول تزايدت أهمية منطقة الخليج العربي وتحولت بفضل تطور المواصلات إلى جسر رئيسي بين الغرب الأوروبي والشرق الأصفر.

ومع تطوير الموارد النفطية وسيطرة الدول الخليجية على انتاجها تبع ذلك تطور اقتصادي واجتماعي هائل، وبرغم ذلك بقي الجانب السياسي أكثر تقليدية حتى مع بزوغ شمس الاستقلال. وركزت دول الخليج العربي على التحديث الاقتصادي، وإلى درجة أقل، الاجتماعي، ولكنها كانت بطيئة ومترددة في إرساء جذور التحديث السياسي. وهذا النمط من التطور اتضح قصوره في هذه الأزمة الأخيرة. ففي ظل تحول أنظار العالم الينا تبين أن البناء السياسي التقليدي في الخليج لابد أن يتطور وأن عصر المؤسسات لابد أن يأتي، وفي هذا السياق تمثل الأزمة خطاً فاصلاً بين الخليج التقليدي والخليج الحديث.

فهناك مطالب وطموحات شرعية تهدف إلى الاصلاح في شتى المجالات، والجهود الرامية لتعزيز دور المرأة الخليجية في المجتمع ماهي إلا مثال بسيط على ذلك.

كما نلحظ طموحات لتعاون أكبر على مستوى دول الخليج. فالمنطقة التي نعيش فيها لاتحترم الصغير، ومصير دولة الكويت خير مثال على ذلك. ونرى مع الأزمة الرغبة في توسيع نطاق المشاركة السياسية وتحويلها إلى مشاركة حقيقية، وهي دعوة لاتتعارض مع الإرث الحضاري لمجتمعات الخليج فالمشاركة من صلب الحياة القبلية وحياة البحر.

وتجاوزت آثار الأزمة الجانب السياسي والأمني لتؤثر على المنطقة اقتصادياً. فالتكاليف الكبيرة للحرب التهمت معظم الارتفاع الذي طرأ على أسعار البترول، ومصاريف التسلح ستؤثر على خطط التنمية لسنوات قادمة. كما رأينا الهروب الكبير للأرصدة النقدية وتهديد المركز المالي للعديد من المصارف، وبرغم عودة الكثير من هذه الأرصدة واستعادة النظام الاقتصادي الخليجي لعافيته، إلا ان الأزمة لطخت سمعة الخليج كمنطقة ينقصها الاستقرار مما يخيف الكثير من الاستثمارات طويلة الأجل.

وتعرضت المنطقة لأزمة بيئية مع تفجير القوات العراقية للمئات من آبار النفط التي بقيت مشتعلة لأشهر عدة، والزائر للكويت مازال يرى آثار هذه الكارثة البيئية واضحة أمامه من خلال عشرات البحيرات النفطية الضخمة والمنتشرة في سائر بقاع الامارة، بالاضافة إلى تلوث الصحراء الكويتية بطبقة نفطية. ولاشك أن معالجة هذه الكارثة وتفهم آثارها سيتطلب فترة زمنية طويلة، ويمكن القول بصفة عامة إن التخريب البيئي سيلازم أية أزمة مستقبلية في منطقة الخليج وبخاصة في ظل وجود نظم سياسية من الطراز الصدامي.

وبعد فإن هذه الأزمة تمثل مفترق طرق لدول وشعوب المنطقة وتمثل خطوة اخرى في سبيل تعزيز هوية خليجية مميزة ولو ان هذه الطريق مازالت في بدايتها. كما تمثل الأزمة نقطة فاصلة بين الخليج التقليدي وطموح إنسان هذه المنطقة في لعب دور أكبر في تقرير شؤونه وتسيير أموره. فالأزمة بكل مآسيها وقساوتها تمثل مرحلة مهمة في نضوج دول وشعوب الخليج يرفعون بمقتضاها الغشاوة عن أعينهم ويتعاملون مع محيطهم بواقعية بعيدة عن الانفعال ومتجردة من الأوهام.

- ٢ -

من أكثر مظاهر الأزمة الايجابية كان ذلك التكاتف الكبير بين دول وشعوب الخليج العربي، وتمثل ذلك في الترحيب بالآلاف من المشردين الكويتيين والتعاطف مع مأساتهم الانسانية المروعة. فالكثيرون تصوروا أنفسهم وهم يتعرضون لمثل هذه التجربة بعد حياة كريمة وأمن واستقرار، وهي بلاشك تجربة لم يعهدها المواطن الخليجي ولايرجوا أن تتكرر لأي كان.

هذا التضامن كان واضحاً في كافة أقطار الخليج من السعودية إلى الامارات وتمثل في تحرك حكومي وشعبي واسع هدفه تخفيف المعاناة الانسانية عن الاشقاء الكويتيين. ولاشك أنه ترك أثراً كبيراً في النفس الخليجية مع مشاعر بأن هذا الشعب واحد وهاهو يواجه خطراً موحداً ضد وجوده واستقراره وكرامته.

وغني عن البيان حجم المعاناة التي تعرض لها المواطن الكويتي والمقيمون على أرضه ورأينا هذه اللوحات المأساوية في جحافل اللاجئين إلى دول الخليج كما شاهدناها في الصحراء الأردنية واستمرت هذه المآسي لقطال آلاف الأكراد العراقيين الأبرياء. واتضح من سير الأحداث أن قيمة الانسان بخسة لدى هذا النظام «التقدمي»، وبرغم أن سير الأحداث أفاد دولاً مثل مصر وسوريا استراتيجياً واقتصادياً، إلا أن شعوب هذه الدول تأثرت تأثراً بالغاً نتيجة لأحداث الكويت وفقد الآلاف مصدر رزق بيعد عنهم شبح الفقر والجوع.

أما على الصعيد الرسمي، وبعد فترة قصيرة من التردد، شهدت المنطقة تعاوناً وتنسيقاً خليجياً مكثفاً على الصعيد الدبلوماسي والاعلامي والعسكري، وتمثل ذلك في الترحيب بمساعدة الدول العربية والأجنبية الصديقة لدرء هذا العدوان.

وبرغم ان العديد من العرب انتقدوا وجود قوات التحالف، إلا أن هذا الوجود - بشهادة الجميع - تمتع بتأييد شعبي واسع في دول الخليج العربي وهو

بلاشك موقف عقلاني يمثل مرحلة نضوج وابتعاد عن الشعارات غير الواقعية وعن الازدواجية التي تتسم بها السياسة العربية.

ومن جهة اخرى صدم المواطن الخليجي بردود الفعل المؤيدة للعراق في العديد من الأقطار العربية وخلق ذلك أزمة ثقة ستستمر معنا لسنوات قادمة، لاسيما وأن دول الخليج مسالمة وعلاقاتها تقليدية جيدة مع سائر الأقطار العربية. وبالاضافة إلى ذلك، فهي لم تبخل بدخلها البترولي وتبنت العديد من المشاريع في سائر أرجاء العالم العربي، وقدمت الكثير من الهبات وساهمت في تمويل مئات الصفقات. وبناءً على ذلك فإن خروج المظاهرات الضخمة المؤيدة للعدوان والمحاضرات والمقالات المبررة له لايمكن تفسيرها إلا كدليل على جحود العديد من العرب، ومع أنه لايجوز التعميم إلا أن التفسير الذي يقدمه بعضهم بأن هذه عبارة عن مواقف حكومات وليست مواقف شعوب هو تفسير غير مقنع، فالعديد من الجمعيات المهنية تبنت أهداف الغزو، وطبلت له، وجنى النظام البعثي ثمرة استقطابه لمثل هذه الجمعيات، حيث كانت بغداد مركزاً لأربع وأربعين جمعية عربية، كما يصعب الفصل بين موقف الشعوب والحكومات حين نرى مئات المظاهرات المؤيدة للغزو وإلا كيف يمكن تفسير تطوع مئتي ألف أردني للانضمام لصفوف الجيش الشعبي العراقي؟

ومن ناحية اخرى، تجندت أعداد كبيرة من مثقفي العرب في الغرب مشرعة للغزو ومنتقدة لدول الخليج وشعوب الخليج، واحتكرت هذه المجموعة الحديث باسم كل العرب أمام الصحافة الغربية متجاهلة وجهة نظر الخليج ومأساة الشعب الكويتي.

وتجدر الاشارة هنا إلى ظهور زيف ونفاق مثقفي العالم العربي الذين تحدثوا عن الديمقراطية ومحاسنها لسنوات، ثم فجأة تناسوا كل وعظهم ووقفوا صفاً واحداً مع دكتاتور يمثل فردية القرار في أبشع صورها.

وغني عن البيان أننا لانستطيع أن نتحدث عن هذه الأزمة دون أن نتطرق إلى الموقف الفلسطيني، وموقف التيارات الاسلامية الأصولية، فكلا الموقفين سقطا علينا كمفاجأة غير متوقعة وغير ساره. الموقف الفلسطيني - على سبيل المثال - اتسم بقصر نظر سياسي وبافلاس أخلاقي، فكيف تؤيد هذه القيادة احتلال شعب وهي تكافح كي تتخلص من احتلال آخر؟ وكيف تطالب بحق تقرير المصير وترفض هذا الحق للشعب الكويتي؟ وإنه لمن المؤسف حقاً أن القيادة الفلسطينية أقحمت نفسها في أزمة لاتعنيها وليست من مصلحتها، ولايمكن إغفال أن موقفها هذا أضر بالقضية الفلسطينية وأضر بمصالح ومصداقية الفلسطينيين في الخليج. وأما مطالبة البعض

بأن يتفهم الخليجيون ودولهم موقف القيادة الفلسطينية والظروف المفروضة عليها، فهي دعوة تتناسى أنه مهما اتسمت هذه الظروف بالصعوبة والحرج فهي تبقى أيسر من الظروف التي واجهت الكويتيين ومن الخطر الذي واجه سائر دول الخليج.

فهل يتوقع منا دعم دائم وغير محدود للقضية الفلسطينية، ثم نجازى بهذه المواقف المخزية؟

أما موقف التيارات الأصولية، وبخاصة في الأردن والسودان وشمال أفريقيا، فهو الآخر تميز بالجحود واللاعقلانية والانتهازية. ولايستلزم التذكير بأن هذه الجماعات مسؤولة عن تجنيد الآلاف في مظاهرات معادية للخليج ومؤيدة لنظام علماني شمولي. وتجدر الإشارة بأن هذا الموقف تناقض مع الجهد المشرف للجماعات الاسلامية في الكويت ورفضها التام للعدوان البعثي. وأياً كان الرأي فإنه لايوجد لدينا - إلى الآن - تفسير مقنع لموقف التيارات الأصولية تجاه الأزمة، ولكن يتضح جلياً أنه لايوجد تيار واحد واضح الأهداف، بل مجموعة من التجمعات المختلفة، كما يتضح لنا انقسام هذا التيار بوجه عام حسب المصالح الوطنية لكل قطر مؤكداً الأولوية التي تحتلها مثل هذه المصالح، وتجذرها في المجتمعات العربية. ويستحضرني في هذا المقام رأي الدكتور عبدالله النفيسي (صوت الكويت ١٩٩١/٨/٤م) بأن أثر أزمة الكويت على الحركة الاسلامية سيكون شبيهاً بأثر هزيمة ٦٧ على الحركة القومية. لاشك أن هذه الملاحظة بالغة الأهمية وستكشف لنا الأيام صحة هذا الحكم من عدمه.

- ٣ -

هناك حالة من الاحباط بين كافة شرائح المجتمع الخليجي وهو احباط مرده القناعة بأن الأزمة - وبرغم جسامتها - لم تغير شيئاً، وبأننا عدنا في ممارساتنا إلى عاداتنا وأساليبنا السابقة. ولابد من الاقرار بأن جزءاً رئيسياً من الاحباط الحالي مرده التفاؤل المفرط أيام الأزمة، بأننا مقبلون على تغييرات إيجابية تطال شتى جوانب الحياة، وهذا التفاؤل في حالات كثيرة لم يستند على أدلة ملموسة بل كان نابعاً من الاعتقاد بأن حجم المأساة وتداعياتها لابد وأن يفرض تغييراً وإصلاحاً شاملاً. ولاشك أن هذا القصور يمثل الخيار العقلاني والواقعي.

وتستحضرني هنا ملاحظة الرئيس كيندي بأن كلمة «أزمة» باللغة الصينية تتكون من شقين أحدهما يعني «الخطر» والآخر يعني «الفرصة» وهانحن قد تجاوزنا الخطر وعلينا أن نحسن استغلال الفرصة.

ويمكن القول بصفة عامة إن غياب الاستفادة من دروس الأزمة أوضح مايكون على المستوى الشعبي، فحتى الآن لم تتحقق خطوات إيجابية ملموسة ذات طابع إصلاحي. والتنسيق الوحيد الذي نلحظه بين دول الخليج محصور في الجانب الأمني والعسكري وحتى هذه الخطوات محاطة بجدار من الكتمان. ومن خلال تسرب بعض الخطوط العريضة نرى أن رد الفعل ومستلزمات التعاون الأمني لايرقى إلى حجم الفاجعة.

فمع نهاية الأزمة نرى خطر عسكرة المنطقة ونلحظ تزايد الانفاق العسكري، وبرغم أن هذه ردود فعل مشروعة في أعقاب الغزو، وبخاصة ان المنطقة مازالت غير مستقرة في ظل بقاء صدام حسين ومحاولته تطوير قدراته النووية، إلا ان التركيز على بناء المؤسسة الأمنية والعسكرية ستكون له جوانب سلبية على طبيعة مجتمعات الخليج وعلى استقرارها الداخلي.

ومن ناحية اخرى، فإن خطوات التكامل الخليجي عبر مجلس التعاون مازالت تسير بسرعة السلحفاة، ونرى أن المجلس عاد إلى ممارساته السابقة وظهرت بعض الخلافات الحدودية التي لايجوز أن تستمر في فترة مابعد الأزمة.

هذا الجمود على المستوى الرسمي لايأخذ على محمل الجد الاستياء الشعبي والمطالبة بالتغيير والتي لاشك أنها ستتنامى مع الأشهر والسنوات القادمة ولابد من التعامل مع هذه المستجدات. فالحرب ونتائجها تمثل شهادة واضحة ضد السلطة الشخصية واستبداد الفرد، ولابد من التعامل مع هذه الضغوط عن طريق خلق مؤسسات المشاركة وعقلنة القرار السياسي، فبدون ذلك لن يشعر المواطن أنه شريك في المسؤولية. ولابد من احترام الرأي الآخر وتنشيط لغة الحوار على كافة المستويات. فالمشاركة السياسية ليست فكرة مستوردة غريبة عن حضارتنا وجذورنا، بل هي جزء أساسي من تقاليدنا وعقيدتنا. ويتضح ذلك من خلال المجالس القبلية والتقليدية وصيغة المساواة في مجتمعاتنا التقليدية، وهي موجودة من خلال عقيدتنا الاسلامية التي تدعو للشورى وللاجماع والبيعة. والمطلوب هو وضع هذه الجذور في إطار دستوري حديث وخلق آلية تضمن تطبيقها في ظل دولة عصرية حديثة. ولن يتأتى لنا ذلك إلا عن طريق الانتخاب الذي يعبر عن الرأي العام ويعطي مصداقية لمجالسنا التشريعية ويعزز من شرعية نظمنا السياسية.

ولايخفى اننا نعايش ولادة نظام دولي جديد يثمن قيم الديمقراطية وحقوق الانسان ويرى أنها قيم إيجابية قابلة للتطبيق في شتى أنحاء العالم. وتدعم هذا التوجه ثورة اتصالات حديثة جعلت من محيطنا زاوية في «القرية العالمية». وفي ظل هذه المتغيرات

يتبين لنا عدم امكانية التعامل مع العالم الخارجي ومع المستقبل باطر تقليدية تعود إلى عصر سابق انتهى.

ومن ناحية أخرى، كشفت الأزمة عن أهمية بناء الولاء الوطني الذي يجمع كافة شرائح المجتمع حول أهداف محددة وواضحة، والمثال الذي ضربه الشعب الكويتي في التفافه حول الشرعية ورفضه للغزو يوضح أهمية مثل هذا الولاء، ولايخفى أن ذلك يعني محاربة الانتماء ات القبلية أو الطائفية.

ومن جهة أخرى كشفت قضية البدون» إبان الأزمة عن ضرورة الالتزام بالمفاهيم الأساسية للمواطنة والمتمثلة في تطبيق العدالة والمساواة بين سائر فئات المجتمع. فبدون هذا التطبيق لايمكن أن نرسخ الانتماء الوطني، ولن نستطيع أن نبني الدولة الحديثة بالاستعانة بولاءات قبلية أو طائفية.

أما بالنسبة لعلاقاتنا مع العالم العربي فعلينا أن لانتسى المواقف السلبية لأطراف عربية عديدة، وإلا فكأننا لم نستفد شيئاً من دروس هذه الأزمة. وبالمقابل علينا أن لانعزل أنفسنا عن محيطنا العربي والاقليمي، ومن الضروري استمرار سياستنا المعتدلة والعقلانية على المستوى العربي، مشددين على احترام السيادة الوطنية لكل دولة. والاعتراف بالتقسيم الحدودي الحالي ضرورة قصوى، وإن كانت للعراق مطالب تجاه الكويت فالتاريخ يعلمنا بأن العراق في صورته الحالية عبارة عن كيان أوجده الاستعمار وخلقته أحداث الحرب العالمية الأولى وثبتته اتفاقية سايكس بيكو وماتلاها. فلم لانستفيد من التجربة الأفريقية والتي احترمت الحدود التي خلفها الوجود الأوروبي واعترفت بشرعية هذه الدول الحديثة وبالتالي وَفّرَتْ الشعوب الأفريقية نفسها من مشاكل وصراعات هي في غنى عنها.

رأينا فيما تقدم بأن تغليب المصلحة الوطنية لدول الخليج على أية اعتبارات أخرى يمثل الدرس الأساسي للأزمة. ويتم ذلك عن طريق دعم مسيرة التكامل الخليجي لتبلغ نهايتها المنطقية، ولن يتأتى ذلك دون حل خلافات الحدود والقيام بتطبيق خطوات إقامة سوق خليجية مشتركة. ولايمكن اغفال ضرورة البناء الداخلي عن طريق المأسسة وتوسيع المشاركة وسيادة دولة القانون.

في الختام لابد من التحذير بأن الأزمة - وبرغم سلبياتها - تمثل فرصة تاريخية علينا أن نستغلها لمراجعة المسيرة الخليجية وتقويمها.

ستبين لنا الأيام القادمة مدى استفادتنا من هذا الامتحان العسير، وأما مأساتنا الحقيقية فستتضح معالمها إن لم نعتبر من تداعيات هذه الأزمة وتصرفنا كأن كارثة مروعة لم تصبنا.

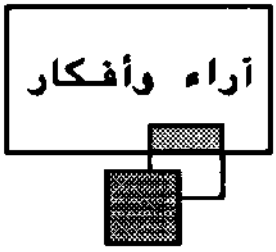

السراة* السياسية الخليجية مابعد أزمة الخليج الثانية

د. عبدالله جمعه الحاج **

لاتزال الأمة العربية تعاني من الأزمة الحادة التي المت بها منذ غزو العراق للكويت في ٢ اغسطس ١٩٩٠م. ولكي يستطيع المرء أن يتحدث عن خليج مابعد حرب الخليج الثانية وعن مستقبل السراة السياسية الخليجية فإنه لابد أن يأخذ في اعتباره ثلاثة عوامل أساسية ترتبط فيما بينها ويؤثر بعضها على بعضها الآخر. العامل الأول هو البعد الخارجي وبخاصة الاقليمي منه، والعامل الثاني هو البعد الاقتصادي المرتبط بالنفط استخراجاً وسعراً. والعامل الثالث وهو الأهم لدينا في هذه العجالة هو البعد الداخلي المتعلق بأمن وسلامة واستمرارية السراة السياسية الخليجية وعلاقاتها بشعوبها.

* من أجل فكرة متكاملة حول استخدام هذا اللفظ، أنظر إيليا حريق، «التحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث». المستقبل العربي، السنة الثامنة، العدد ٨٠، اكتوبر ١٩٨٥، ص ٤.. وعبدالله جمعه الحاج «المعضلة السياسية للدولة في الوطن العربي». دراسات، العدد ٣ – ص ١١٨ – ١١٩.

** قسم العلوم السياسية – جامعة الامارات العربية المتحدة.

وسيتركز حديثنا هنا على البعد الداخلي لخليج مابعد الحرب فالسراة السياسية تواجه الآن عدداً من القضايا السياسية الداخلية التي تشكل مصدر قلق لها على المدى القريب والبعيد وتتعلق أساساً بالاستقرار والأمن والشرعية. لذلك فإنه باستطاعة جميع السراة الخليجية أن تتصدى لتلك المشاكل بحزم وجدية حتى يمكنها تأمين سلامتها واستمراريتها ومستقبلها وشرعيتها. وتركيزنا هنا على البعد الداخلي لاينطلق من فراغ بل من الاقتناع التام بأنه أهم العوامل التي تستطيع السراة الالتفات إليها بجدية ومعالجتها حتى تكسب ود شعوبها كسباً شبه تام. أما البعد الخارجي والذي يرى الكثير من المفكرين انه الأهم كمصدر خطر على السراة فإنني أرى بأن السراة الخليجية لاتستطيع فعل الكثير حياله لأنه مرتبط بشكل كامل بلاعبين كبار في النظام الدولي الجديد الذي هو في طريق التبلور بعد الانهيار التام للاتحاد السوفيتي.

لقد ساعد ذلك الانهيار على تناقص أهمية الوكلاء في المنطقة العربية وكشف بشكل جلي امكانية التأثير على دولها. فلايوجد قطر في المنطقة العربية كافة يستطيع الدفاع عن نفسه في مواجهة أي خطر يأتيه من الخارج. فالجميع يحتاجون إلى قنوات للمساعدات الخارجية في هذا العصر الأحادي القطب، الذي يتصف بالتقدم التكنولوجي الرهيب في مجال الأسلحة، ويتصف بالتخلي السريع عن ترسانات ضخمة تصنف بعد فترة وجيزة على أنها قديمة، ومتخلفة، ويجب أن تستبدل سريعاً بما يواكب الجديد بشكل لم يسبق له مثيل على الاطلاق في تاريخ البشرية منذ نشء الخليقة. وهذا الأمر ينطبق على منطقتنا الخليجية بشكل أدق، حيث إنها هي الأضعف في منطقتنا العربية كما اتضح من أحداث الأزمة، وهي الأكثر قابلية لكي تصبح مرشحة لتبني وتجربة نظام أمني جديد. بالاضافة إلى ذلك فإن الأزمة اثبتت أيضاً ان السراة الخليجية العربية لو لم تكن مدعومة من الخارج بشكل كامل لما استطاعت أن تثبت للحظة واحدة في وجه جيرانها الجشعين. ولابد لنا هنا أن ننوه إلى أن الشريحة العليا للسراة السياسية المسيطرة على مقاليد الشأن السياسي والاقتصادي ترغب في أن تحتفظ لنفسها بأكبر قدر من المرونة الممكنة لتحقيق مصالحها على الصعيد الدولي. ولكن سلامتها كسراة حاكمة تعتمد كلية على حماية قوى خارجية الأمر الذي يحجب القدر من المرونة الذي تتوخاه.

وفي الأمس القريب كانت السياسات الواقعية Realpolitik للشريحة العليا من السراة السياسية الخليجية تعتمد على خليط من الرغبة في الحفاظ على السلامة في صيغة مشتريات ضخمة للأسلحة باهظة الثمن، وعلى المناورة للاستفادة من صراع القطبين، وعلى تقديم عروض سخية لتحقيق وتأمين مصالح طرف دون الآخر أو مصالح

كل منهما بشكل متوازن إن أمكن، كما حصل في المراحل النهائية للحرب العراقية الإيرانية، عندما دعم مجلس التعاون الخليجي مساعي الكويت لاقناع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لرفع اعلامهما على شاحنات النفط الكويتية لكي يتم تجنب ضربها من قبل الطرفين المتحاربين فيما عرف بحرب الناقلات.

ورغم ان المنطقة العربية، وعلى رأسها دول الخليج هي أكبر مشتر للسلاح من الدول الخمس الكبرى، التي بلغ مجمل مبيعاتها للمنطقة في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٩م حوالي ٧٥٪ من اجمالي المبلغ الذي دفع لها في مقابل ماباعته لدول العالم أجمع. وقدر المبلغ بحوالي ٢٢٠ - ٢٥٠ بليون دولار أمريكي تمت المبادلة فيه في صيغة البترول مقابل السلاح. إلا انه عندما نشبت أول أزمة حقيقة وتعرضت فيها إحدى دول الخليج للاجتياح والاحتلال التام، وباتت فيه الدول الأخرى معرضة لمصير مشابه، اتضح أن جميع جيوش المنطقة لم تكن قادرة على الوقوف بمفردها في وجه ذلك الغزو حتى لساعات محدودة.

ومن جانب آخر فإنه عندما جاءت مسألة العمل الفعلي لاسترداد الكويت فإنه لم يكن بوسع السراة العربية الخليجية أن تقدم الكثير من الناحية العسكرية في هذا المجال. ورغم أن الحل السريع الذي أنهى الاحتلال العراقي للكويت يعتبر قياسياً من الناحية الزمنية، إلا انه جاء نتيجة لمعطيات كثيرة ونتيجة لتداخل مجموعة من الظروف الفريدة. فللمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة تأتي مقولة الأمن الجماعي المذكورة في ميثاقها أُكُلها. ومما لاشك فيه أن ردة فعل السراة السياسية الخليجية على موضوع الغزو مركزية وهامة، وأن تصديها وعملها لانهائه كان جاداً وفعالاً، إلا أنه من الضروري أن نعلم أيضاً انه لم يكن في مقدور تلك السراة مجتمعة أن تقوم بما تم لاحقاً لو كانت بمفردها. فالتأييد القوي والمساعدة الفعالة التي حصلت عليها السراة الخليجية من الولايات المتحدة والعالم الغربي كانت مطلوبة وحتى النخاع. ثم ان الولايات المتحدة ذاتها لم تكن تستطيع القيام بما قامت به تحت مظلة مايسمى بدول التحالف، لو لم تتوفر خمسة ظروف موضوعية عملت بتناغم على انجاح ماتم القيام به نحو معالجة الأزمة. هذه الأمور تتلخص في قيادة الولايات المتحدة لفعاليات حل الأزمة وعلى جميع الأصعدة، تعاون ماكان يُعْرَفُ بالاتحاد السوفيتي التام مع الولايات المتحدة والرأي العام العالمي، قدرة الولايات المتحدة العسكرية والظروف الموضوعية الأوروبية التي مكنتها من جلب مايقارب ٦٠٠ ألف جندي كانوا متمركزين في المانيا إلى المنطقة في زمن قياسي، الدور الذي انيط بالأمم المتحدة لكي تكون فاعلة جداً فيما يتعلق بتلك القضية بالذات، وأخيراً رغبة أمم العالم كافة في تحمل جزء من المسؤولية لمواجهة النظام العراقي.

من ذلك المنطلق فإن السراة السياسية الخليجية تستطيع أن تعيد حساباتها فيما يتعلق بالتسليح القُطري لكي تحوله إلى جماعي، وتستطيع أيضاً أن تعيد النظر في جدوى عملية التسليح الباهظة الثمن ذاتها والتي لاتزال جارية على قدم وساق في جميع الأقطار التي تحكمها. وبهذا الصدد أود أن أشير إلى أن هناك حاجة ماسة إلى توجه جديد مبني على الاستفادة القصوى من الفرصة القصيرة المتاحة لتأسيس نظام أمن خليجي جديد، وإلى أن السراة الخليجية تستطيع أن تجعل من ذلك الأمر هدفاً رئيسياً لها في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها. ويمكنها تحقيق تطلعاتها المتعلقة بالأمن والتنمية في بنية خالية من العنف والاعتداء والابتزاز عندما تسعى جاهدة بشكل جماعي لبلورة مفهوم جديد للأمن لايعتمد على انشاء الجيوش المستقلة. ويجب أن نستدرك هنا ان أية صيغة أمنية اقليمية لايمكن أن تنجح وتستمر إذا ماتم تجاهل أي طرف من الأطراف الفاعلة في النظام الدولي الجديد وعلى الخصوص الولايات المتحدة والأطراف الفاعلة اقليمياً بما في ذلك ايران وباكستان وحتى العراق في مرحلة لاحقة. وإذا ماتم تجاهل أي طرف من الأطراف المذكورة فإن ذلك يعتبر وأداً للنظام الأمني الجديد وهو في مهده، حيث ان توقع الكثير من ذلك النظام منعزلاً عن محيطه العالمي والاقليمي سيقوده إلى الفشل منذ اللحظة الأولى. ولكن يجب أن نستدرك أيضاً انه لايمكن لأية ترتيبات أمنية ذات الطبيعة المحدودة أن تنهي الانقسامات المتعددة، والتوترات العرقية، والمذهبية الضاربة في عمق التاريخ، بين مجموعات السراة المتنافسة على السيطرة والنفوذ إذا لم تكن هناك رغبة اكيدة لدى تلك السراة لطي صفحة الماضي والانطلاق من جديد في سبيل عصر جديد تضمن فيه مصالح الجميع وسلامتهم.

لقد أثبتت مسألة الغزو العراقي للكويت بأن دول الخليج العربية قاطبة دول مستهدفة وغير آمنة. فهي بذلك قلقة وغير مستقرة. هذه الدول لاتزال تحكم بالطريقة التقليدية حيث تتركز القوة في أيدي الشريحة العليا للسراة السياسية التي تنتمي جميعها لأسرة حاكمة في كل قطر. وباستثناء كل من عُمان والبحرين فإن السراة الأخرى تتمتع بوجود موارد طبيعية ومالية ضخمة بين أيديها. وحتى الآن ورغم سقوط الكويت في يد النظام العراقي لفترة محدودة، استطاعت معظم السراة الحاكمة في هذه الدول أن تستخدم تلك الموارد الضخمة لتحدي ومواجهة ودرء الأخطار السياسية التي تنشأ في مجتمعاتها على شاكلة ماحدث في العراق في العام ١٩٥٨م أو اليمن الجنوبي في العام ١٩٦٧م أو إيران مابين العامين ١٩٧٨ - ١٩٧٩م. وبتمكن العراق من غزو الكويت والسيطرة عليها خلال ساعات، وبوجود نظام ثوري اسلامي على

الضفة الأخرى من الخليج، وبوجود خلايا للمد الأصولي الاسلامي تُغذى وتمول من الخارج، فإن هذا التحدي تضاعف. وأصبحت السراة السياسية التقليدية مجبرة الآن على محاولة القيام ببرامج تنمية أو اتباع سياسات قد تمكنها من التخفيف من الأخطار المتنامية.

هناك عاملان أساسيان مكنا السراة السياسية في أقطار الخليج العربية من حماية أوطانها رغم الغزو العراقي للكويت. الأول: هو الاحتياطات النفطية الهائلة والعوائد التي يدرها بيع ذلك النفط، والتي وفرت في أيدي تلك السراة سيولة نقدية، وجعلت لديها موارد مهمة لاستقطاب شعوبها لكي تقف معها ضد كل محاولة داخلية للمساس بالأمن والنظام، وذلك عن طريق تلبية جميع الطلبات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة. وحيث ان حجم الكثافة السكانية المواطنة قليل، فإنه كان من الممكن رفع مستوى حياة المواطن كنتيجة مباشرة لسياسات الرفاه، وتوزيع واعادة توزيع الثروة. لذلك فإنه في ضوء هذه الحقيقة، يصبح من غير المدهش أن نرى بأن السراة السياسية باتت قادرة على تزويد شعوبها بالاسكان المجاني، والتعليم المجاني، والرعاية الصحية المجانية. بالاضافة إلى الهبات والعطايا والفرص الأخرى. لذلك يمكننا القول في هذا السياق بأن الثروة الطائلة الموجودة في أيدي السراة السياسية المهيمنة مكنتها من احتواء جميع أشكال عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي التي ظهرت حتى الآن. ولكن يجب علينا أن نستدرك بهذا الصدد، بأن التفسير السابق مقنع، ولكنه في نفس الوقت ليس كافياً، للأخذ به كتفسير وحيد لموضوع الاستقرار الداخلي المستمر للأنظمة السياسية الخليجية التي تحكمها السراة السياسية التقليدية. وفي واقع الأمر نرى بأن الثروة الطائلة الموجودة الآن، لاتشكل في حد ذاتها ضمانة قوية لعدم بروز قلاقل داخلية مستقبلاً.

وإلى هذه اللحظة يمكننا وصف السراة السياسية الخليجية التقليدية الحاكمة بأنها قيادات سياسية ذكية فيما يتعلق في تعاملها مع الواقع السياسي في الأقطار التي تحكمها كل على حدة وذلك من خلال استقراء ممارساتها المحدودة التي قامت بها خلال عقدي السبعينات والثمانينات من هذا القرن. فقد كانت حساسة في الاستجابة لاحتياجات ومطالب شعوبها الاقتصادية والاجتماعية، وأقرت بأهمية أن تبقى على اتصال دائم ومباشر مع الفئات الاجتماعية المختلفة والقبائل الموجودة في أقطارها. ففي دولة الامارات العربية المتحدة، نلاحظ مثلاً بأن القيادة السياسية التي تولت زمام الأمور في أعلى مستوياتها، كانت من أذكى القيادات التي وجدت في المنطقة العربية كافة منذ بداية السبعينات، ومن أكثرها تجربة في مجال الحكم والسياسة والاقتصاد.

لقد قادت الاتحاد بمهارة متناهية وجنيته الكثير من الأعاصير التي كادت أن تعصف به. وقد ساعدها الاتصال المباشر مع الجماهير بالاضافة إلى الموارد المتاحة لديها على تلبية المطالب التي تأتي مباشرة من الشعب، أو على تحسس تلك المشاكل والاستباق إلى حلها الأمر الذي مكنها من حفظ النظام في عصر يتسم بالقلاقل العنيفة والتغيرات الثورية.

وبعبارة اخرى، لقد تمكنت السراة الخليجية، من تقديم تحديث سريع لشعوبها إلى جانب الابقاء على الوسائل الاجتماعية والسياسية التي يعتمدون عليها للاستمرارية. ولكن بغض النظر عن هذا السجل الحافل من الانجازات الاقتصادية، والاجتماعية، إلا أن جميع السراة السياسية الخليجية لم تتمكن من تجاوز بعض السلبيات ومن حل بعض المشاكل المتعلقة بالتنمية الشاملة التي تعترض طريقها، في الأقطار التي تحكمها كل على حده. والثورة التحديثية التي قامت في حد ذاتها تثير توقعات وتطلعات شعبية جمة. وكل توقع وتطلع يحتاج في حد ذاته إلى مواجهة وتلبية، وفي سياق من الاستمرارية. في هذه البنية شبه المضطربة والحبلى بالمشاكل، فإن السراة السياسية في تقديري تستطيع أن تفرد حيزاً خاصاً من الأهمية لمقارعة تلك المشاكل التي لم تتمكن من حلها حتى الآن. وبالتحديد فإن السراة السياسية الخليجية تواجه الآن الآتي من المشاكل الملحة:-

١ - صغر حجم الكثافة السكانية المواطنة.
٢ - التنامي السريع والدراماتيكي لفئة متوسطي الدخل ذات المطالب المادية والسياسية الكثيرة والدقيقة.
٣ - تحدي الجماعات الدينية الأصولية لشرعية حكم السراة.
٤ - تفشي ظاهرة الفساد الاداري وقلة الانتاج.
٥ - ارتباط الاقتصاديات الوطنية لجميع الأقطار باقتصاديات دول الغرب مع مايجلبه ذلك من هزات ومشاكل اقتصادية بين الفينة والأخرى.
٦ - غياب المعايير الواضحة لمسألة عدالة توزيع الدخل.
٧ - الغياب الكامل للمشاركة السياسية الشعبية.
٨ - البون الشاسع والمستمر بين التحديث الاقتصادي والاجتماعي وبين التنمية السياسية.

وفي تقديري فإن أهم المشاكل في الوقت الراهن، وبعد مرور عام كامل على تحرير الكويت، ودرء خطر اجتياح المنطقة من قبل النظام العراقي، هما النقطتان الأخيرتان المتعلقتان بالتنمية السياسية والغياب الكامل للمشاركة السياسية الشعبية. فليس هناك

شيء مشابه لهذا الأمر في أية بقعة من عالم اليوم. فالتحديث السريع يحمل معه مشكلة نقص الأيدي العاملة ونمو الفئة الاجتماعية متوسطة الدخل، وتفشي الفساد الاداري والارتباط اقتصادياً بالغرب. وفي المقابل فإن هذه الأمور جميعاً تساهم في تنامي عدم الرضى الشعبي والرغبة في التحرك المضاد الذي نلحظه الآن من خلال ازدياد عدد الحركات الأصولية الاسلامية التي تعمل في السر، وازدياد عدد مؤيديها وتطويرها لأساليبها. وفي مواجهة هذه التحديات الحقيقية فإن السراة السياسية التقليدية الحاكمة في دول الخليج العربية تحتاج إلى استقطاب وتجنيد قيادات شعبية شابة للعمل في صفوفها من خلال المشاركة الشعبية في أمور الشأن العام.

إن التحديات التي يمكن أن تكون قد تجلت جراء غزو العراق للكويت على الأوضاع الداخلية لدول الخليج لم تتضح بعد. هناك خطر أن تنفجر تلك التحديات، في وقت لاتكون فيه السراة السياسية مستعدة تمام الاستعداد لمواجهتها، مما قد يعرض مجتمعاتنا لمشاكل جمة لانستطيع تجاوزها بسهولة. وتستطيع السراة السياسية الخليجية ان تستجيب لتلك التحديات عن طريق اتباع إحدى الاستراتيجيات الثلاث الآتية: إما القمع، أو اتباع الوسائل القديمة في معالجة الأمور، أو الاصلاح. وتأتي مسألة القمع عن طريق القضاء المبرم على القلاقل السياسية، باستخدام العنف، والسيطرة التامة للنظام السياسي المعني. وبهذا الشكل تكون مسألة المعارضة والمشاركة السياسية قد ازيحت تماماً، وحل محلها دور ادوات القمع البوليسي وقوات الأمن التي تأخذ في النمو والاتساع بشكل سريع. وهنا تحظى مسألة التنمية السياسية بأدنى حد من الأولوية. وقد اثبتت التجارب العالمية في أقطار اخرى من عالم الجنوب، ودول أوروبا الشرقية، بأن السراة السياسية التي تفضل اسلوباً من هذا القبيل تحظى بأدنى قدر من الأمن وتكون مهددة بشكل مستمر وقد تؤول إلى السقوط بين ليلة وضحاها.

وباتباع الأساليب التقليدية القديمة في ادارة الأزمات السياسية، فإن القادة السياسيين يلجأون إلى الخلط بين الأشياء مما يجعل قرارتهم مشابة بالتشويش وعدم الوضوح. وفي هذا السياق فإن السراة السياسية تتبع سياسات آنية مصممة خصيصاً لمواجهة التحديات السياسية وقت ظهورها. ويتم هنا اتباع أساليب قمعية في بعض الأحيان. وفي أحيان أخرى تقوم السراة السياسية بتخفيف وطأة سيطرة النظام المركزية على العامة عن طريق اتاحة المزيد من حرية التعبير، وعن طريق فتح قنوات جديدة لنوع ما من المشاركة السياسية. وهذه السياسة المتأرجحة تميل أيضاً إلى أن تكون سياسة تعتمد على ردة الفعل العنيف. وتتبنى سراة سياسية ماتقنية معينة دون

الأخرى، اعتماداً على الأحداث الجارية في القطر المعني، في لحظة معينة. فخلال الأوقات التي يشهد فيها القطر أزمات حادة، فإن السراة الحاكمة تميل إلى استخدام العنف. وعندما تختفي الأزمة فإنها تفضل تبني السياسات الاصلاحية.

وفي تقديري فإن الاستجابة عن طريق الاصلاح تعتبر شأناً مستنيراً لمواجهة تحديات العصر وذلك بانفتاح السراة السياسية المهيمنة على النظام السياسي على الشعب عن طريق اتاحة فرص واضحة للتعبيرات الفردية والحراك الاجتماعي والمشاركة السياسية. ولابد أن نشير هنا إلى أن الاستراتيجيات الاصلاحية تركز بشدة على الحاجة لمواجهة مشكلة التنمية السياسية. وعلى وجه الخصوص فإن التنمية السياسية تتضمن الرغبة في توسيع قنوات المشاركة في مابعد القنوات التقليدية المتمثلة في المجالس الاستشارية والمجلس التقليدي، كما وأنها تتضمن تقديم نوع من الأفكار حول حكم الذات، أو الحكم المحلي للأطراف، إلى جانب الهيئات التمثيلية على المستوى القومي. وفي الأنظمة التقليدية على وجه الخصوص فإن استراتيجيات الاصلاح لابد أن تتضمن الاعتراف بالحاجة إلى وجود قوة اتخاذ قرارات رئيسية، تمت للعامة بصلة، وتقف خلف القلة المتمثلة في السراة الحاكمة. وبالاضافة إلى ذلك فإن هذه الاستراتيجية لابد أن تحمل معها أيضاً حملات جادة ضد الفساد بكل أنواعه بالاضافة إلى سياسة تحررية تجاه الصحافة والنشر وسياسة اصلاح للنظام القضائي والقانوني.

ومن وجهة نظر السراة السياسية التقليدية فإن الاستراتيجيات الثلاث تحمل في طياتها ومضاعفاتها مشكلة الكلفة العالية عند تبني احداها. فالسياسة المعتمدة على القمع، قد تؤدي في المدى القصير إلى القضاء على المشاكل ولكنها قد تؤدي في الوقت نفسه إلى عنف متفجر وثورات عنيفة في المدى الطويل. وتعتبر الثورة الإيرانية مثالاً حياً على صحة هذه المقولة. فالقمع يؤدي إلى تراكم الضغط الاجتماعي السياسي. من جانب آخر فإن الوسائل القديمة في معالجة الأزمات تؤدي إلى كسب الوقت. ولكن نظراً إلى طبيعتها الرجعية فإنه سرعان مايتم تجاوزها من قبل أحداث جديدة وغير متوقعة. فعندما تأتي السراة السياسية لكي تستخدم العنف في وقت يسود فيه الاستيعاب والوسطية، أو عندما تأتي لكي تقدم نظاماً انفتاحياً في وقت تكون فيه سيطرة المركز شديدة فإنه من المتوقع أن تكون النتائج في كلتا الحالتين كارثية. وقد يكون لاستخدام الوسائل التقليدية القديمة ميزة واحدة في مقابل العنف هي انها قد تسمح بشيء من تخفيف أو حتى ازالة الضغط السياسي والاجتماعي الذي يتنامى داخل مجتمع ما.

من جانب آخر، ومع اقتناعنا بأن سياسة الاصلاح هي أنجع الاستراتيجيات في هذا السبيل فإنه لابد لنا أن نستدرك ونشير بأن هذه السياسة يجب أن تدار بكفاءة واقتدار عاليين. وعادة وفي هذه الحالة تكون الأمور التي يمكن اصلاحها قليلة جداً، وتأتي عملية اصلاحها متأخرة جداً. وباطراد نجد أن الخيار الاصلاحي في الخليج بشكل خاص، يجب أن يأخذ صيغة تخص ظروف المنطقة وخصوصيتها، ليس بأقل من الثورة من فوق، وإلا فإنها يمكن أن تتحول في يوم ما إلى ثورة من تحت، ولكنها ستكون مكلفة ودامية. وتستطيع السراة السياسية أن تبدأ عملية الاصلاح بالتصدي للمسألة الداخلية عن طريق تحديث وتنمية المؤسسات السياسية التي لاتزال في تقديرنا متخلفة ولا تساير التطور الحاصل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

يستطيع الانسان أن يتحدث عن مؤسسات سياسية حديثة أو متطورة إذا ماتوافرت أربعة أمور أساسية: **الأول**: هو وجود بنية قانونية تستيطع تحويل الارادة الشعبية إلى فعاليات تتناغم مع السياسات العامة للنظام. **والثاني**: هو تقوية الدور الشعبي في العملية السياسية واغناء مستوى المشاركة الشعبية. **والثالث**: هو رغبة وقدرة السراة السياسية على تحقيق الوحدة الوطنية عبر الاستيعاب أو التكييف المنظم لشتى الأبعاد الثقافية والدينية والأثينية والقبلية الموجدة في المجتمع. **والرابع**: هو القدرة على خلق معادلة تتكون من المعرفة الادارية المسؤولة والعقلانية تتناغم مع الارادة الشعبية لكي تُكوِّن في مجموعها سياسة فاعلة ولكي يتم التمكن من اخراج تلك السياسة وتحويلها إلى أنماط ونظم خاضعة لقانون تنفيذي محايد في اطار من العدالة والمساواة.

ومن الملاحظات المهمة في جميع دول الخليج أن تلك الحالة التي وضحناها اعلاه غائبة، وهناك هوة واسعة بين التغير الاجتماعي السريع في جانب وبين التوجه الرسمي المحافظ المتعلق باستبقاء وحماية الخصائص التقليدية الداخلية لعملية اتخاذ القرار من جانب آخر. وبطبيعة الحال فإن ذلك يعني أن المؤسسات السياسية والعملية السياسية لاتزال غير نامية وتحتاج إلى ثورة تحويلية عارمة.

ومن المعلوم أيضاً أن الدولة المعاصرة التي تطمح لكي تصبح دولة حديثة وتساير العصر الذي تعيش فيه يجب أن تحتوي على السلطات الثلاث المعروفة وهي: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. وهذه السلطات يجب أن تتعاون مع بعضها بعضاً ويجب أن تتحمل مجتمعة المسؤولية المتعلقة بالدولة. ولكن في دول الخليج هناك تداخلاً صارخاً بين أعمال هذه السلطات. وهذه الحقيقة في حد ذاتها مرشحة لكي تخلق

مشاكل لاأول لها ولا آخر للسراة السياسية الحاكمة في المستقبل. وفي الوقت الذي نلاحظ فيه أن السراة السياسية تعمل جاهدة على تطوير وتنمية الجانبين الاجتماعي، والاقتصادي، نلاحظ أنها مترددة جداً لقبول الأنماط الجديدة الخاصة بالشؤون السياسية وبعملية اتخاذ القرار. ورغم التطور الحاصل في عالم اليوم ورغم التغيرات السياسية الزلزالية التي يشهدها هذا العالم، إلا انه يلاحظ أن الدول التي تحكمها تلك السراة لازالت تتصف بوجود بنى سياسية تقليدية أبوية في طبيعتها. ومن جانب آخر فإن القوى التي حُركت عن طريق الثروة الجديدة خلقت سراة متعلمة جديدة وخلقت عامة متعلمة لديها حس سياسي وذات قاعدة شعبية عريضة. وكنتيجة مباشرة للتعليم الحديث فإن العديد من المواطنين العاديين باتوا يحتلون مناصب مهمة في مؤسسات الدولة الأمر الذي قاد عملية تشكل السياسة الداخلية كي تصبح مجزأة بين سراة سياسية أبوية، وفئة لاتنتمي إلى السراة، ولكنها واعية سياسياً، وتحتل العديد من المناصب في هرم الدولة الاداري. وفي هذه الوضعية الجديدة لابد من الدعوة أيضاً لاتخاذ خطوات جادة لتحديث البنى السياسية التقليدية.

بالاضافة إلى ذلك فإن موقف السراة غير المستجيب للتحديث السياسي قاد إلى مشكلة اخرى تتعلق بعدم التطور الاداري، الأمر الذي يعني أن مجتمعات الخليج المعاصرة تواجه تشكلاً غير متناسق. وبالفعل فإنها في الوقت الذي تحصد فيه ثمار التطور والتحديث على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي فإنها لاتزال تعاني من الوضع السياسي. الذي هو في تناقض مع الأنماط الحديثة للحياة المتمدنة. ونتيجة لذلك فإن المجتمعات الخليجية تجد نفسها في موقف الحائر. ففي الوقت الذي استوعبت فيه كل مدخلات المجتمعات الحديثة اقتصادياً واجتماعياً تجد نفسها بأنها لاتزال تحكم بمدخلات تخص المجتمعات القبلية التقليدية.

ويمكننا القول إذن إنه رغم الشكل الظاهري للدول الحديثة، إلا أن مجتمعات الخليج المعاصرة لازالت تُسيّر بالعقلية القبلية. لذلك فإنه من المعقول جداً أن يطرح المرء بأن المشكلة الأمنية الملحة التي تواجهها السراة الخليجية وتعاني منها مجتمعاتها تنطلق من التقليدية المفرطة ومن التردد في تقديم الاصلاح السياسي المعتمد على المشاركة السياسية من السراة السياسية الحاكمة والشعوب التي تحكمها، ربما تحرك المزيد من عدم الرضى بين الفئات الشعبية المختلفة. ونظراً لعدم وجود عملية ديمقراطية، وعدم وجود قنوات واضحة لايصال عدم الرضى ذاك إلى الشريحة العليا للسراة السياسية، فإن المضاعفات قد تُكوِّن فعاليات سياسية غنية ولكن تحت الأرض وبشكل سري.

ويجب أن لاننسى بأن تاريخ الخليج المعاصر مليء بفعاليات من هذا القبيل تحولت إلى صراع مسلح لم ينته إلا مع منتصف السبعينات وبتدخلات خارجية مكثفة.

وفي حقيقة الأمر تعتبر مسألة البحث عن صيغة أكثر تقدماً للمشاركة السياسية من قبل مواطني الخليج على رأس قائمة المعضلات التي تواجهها السراة السياسية الخليجية. وغيابها في حد ذاته يخلق سلسلة من المشاكل الاخرى للمنطقة. وما نقصده بالتحديد من المشاركة السياسية هو وجود مجالس تشريعية قائمة على تمثيل نيابي منتخب من قبل الشعب. وكما ذكرنا سابقاً فإن الأنظمة الاقتصادية لدول الخليج العربية مرتبطة ومعتمدة على مايعرف باقتصاديات العالم الحر أو الرأسمالي. ولكن السراة الخليجية مترددة في محاولة ربط انظمتها السياسية باقتصاد من هذا القبيل، بمعنى انها تقلد الغرب فيما يتعلق بالاقتصاد في الوقت الذي تتردد فيه لتقليد الغرب فيما يتعلق بالسياسة عن طريق خلق دولة المؤسسات. ونرجو هنا أن لايفهم حديثنا على انه دعوة لاستيراد أنظمة سياسية غربية جاهزة. على العكس من ذلك فإن هدفنا هو اقتراح ان تُفصلُ الأنظمة السياسية الديمقراطية الخاصة بنا بالطريقة التي تلائم ظروفنا، وتساير حاجتنا وواقعنا الاجتماعي والسياسي. ولكن دعونا نكون واقعيين مع انفسنا وان نقر بأننا لن نستطيع في هذه المرحلة العصيبة من تاريخ العالم وتاريخ منطقتنا أن نأتي بجديد ديمقراطي حقيقي مختلف عما هو سائد في عالم اليوم. إن تهمنا الدعوة إليه هنا هو وجود صيغة ديمقراطية ما نختار ضمنها الأجزاء المناسبة لنا والتي تخدم مصالحنا بالطريقة المثلى.

وتتذرع معظم السراة السياسية الحاكمة في عالم الجنوب بأن اصرارها على عدم السماح بقيام حكم ديمقراطي يعود إلى الأمية السائدة، وإلى عدم وعي الشعوب لمفهوم الديمقراطية بعد، وعدم استيعابها لها بالطريقة المثلى، مما يعني عدم استعدادها بعد لممارسة حقوق من هذا القبيل. وهذا القول تعدمه المصداقية وذلك لأن تجارب الأمم الاخرى اثبتت لنا ان التعليم ليس هو الضامن الوحيد لقيام ديمقراطية ناجحة. فكثير من الشعوب الغربية بدأت تمارس ديمقراطيتها على سبيل المثال قبل مائتي عام عندما كان مستوى التعليم بين شعوبها متدنياً جداً ولايساوي ١٠٪ مما هو موجود لدينا الآن. ولماذا نذهب بعيداً في عمق التاريخ؟ دعونا ننظر إلى ماهو موجود الآن بين بعض الأمم الأسيوية من تجارب ديمقراطية. فالهند توجد فيها تجربة ديمقراطية في طريقها إلى أن تكون أصيلة في الوقت الذي تشكل الأمية نسبة عالية جداً بين أبناء شعبها.

وبغض النظر عن ذلك فإنه من المهم جداً لمنطقة غير مستقرة كمنطقتنا ولسراة سياسية تواجه مخاطر عدم الاستقرار فيها، تقديم صيغة مشاركة سياسية لشعوبها

لأن ذلك سيساعد السراة كثيراً على حل الكثير من المشكلات المستعصية داخلياً ولم تتمكن السراة من مواجهتها حتى الآن لكي تحسمها.

وفي الوقت الراهن فإن الاتصال المباشر بين السراة وعامة الناس يسير في طريق الانخفاض، والوسائل التقليدية الماضية اختفت تقريباً، حين كان مجلس رأس الشريحة العليا للسراة الحاكمة يستقبل عامة الناس بشكل يومي. وفي واقع الأمر فإن تلك الطريقة ذاتها باتت غير مجزية لأنها غير مؤسسية وبات نجاح الفرد فيها للوصول إلى الحاكم يعتمد على معطيات كثيرة يصعب علينا التعرض لها هنا.

وفي تقديري فإن الطريقة الشرعية والطبيعية للاتصال بين الطرفين تتأتى عن طريق تبني مؤسسة منتخبة تمثل عامة الناس حتى يوصلوا اصواتهم إلى السراة. مؤسسة من هذا القبيل ستربط الشعوب بالسراة، وستمكن الطرفين للعمل سوياً لمصلحة المنطقة. وكلما زاد ارتباط السراة بالشعوب كلما زادت شرعية تلك السراة وتأكدت سلامتها واستمراريتها.

وهناك عامل آخر يجعل السراة التقليدية مترددة في تقديم تجربة ديمقراطية لشعوبها. هذا العامل يعود إلى اعتقادها بأن الديمقراطية ستعرض وجودها وهيمنتها واستمراريتها مستقبلاً للخطر. وهذا القول ينقصه الصواب ويحمل في مضامينه تفسيراً خاطئاً لمفهوم الديمقراطية ذاته. فإذا ماكانت مقولة من هذا القبيل صحيحة فلماذا يستمر وجود شرائح عليا للسراة السياسية على قمم الأهرام السياسية لبلدانها منذ مئات السنين في الوقت الذي تنظم فيه العلاقة بينها وبين المؤسسات الدستورية عن طريق الدساتير؟ وفي الحقيقة تعتبر مسألة وجود مؤسسات شعبية منتخبة في الخليج مسألة في صالح السراة السياسية التقليدية لأن الكثير من القرارات الهامة ستتخذ عبر تلك المؤسسات الأمر الذي سيوفر على السراة احراجات كثيرة في مواجهة شعوبها في الشأن الداخلي ومواجهة الآخرين في الشأن الخارجي. ثم إنه ليس بالأمر المصدق في تقديري أن مجموعات منتخبة من شعوب الخليج ستعرض مراكز السراة التقليدية للخطر وذلك لأن فكرة العداء بين الشعوب والسراة التقليدية غير واردة في مجتمعاتنا. فعبر تاريخنا الطويل ومنذ وجود هذه الكيانات السياسية الصغيرة على ضفاف الخليج سادت العلاقات الطيبة بين الطرفين. إن ماسيقوم به أبناء الشعب المنتخبون هو الاصلاح في محاولة لتقوية البنى السياسية للدول الخليجية المعنية في اطار من الأنظمة التقليدية الموجودة وفي اطار من سيطرة السراة السياسية التقليدية أيضاً.

مصلحتك هي هدفنا

ماذا تتوقع من مصرفك ؟ هل تتوقع منه أن يكون صديقاً مألوفاً ؟ أو مسانداً قوياً أو اختصاصياً شاملاً ؟
وبالطبع ، فإنك ترغب في أن تعود عليك أموالك الخاصة التي كسبتها بالكد والجد بأفضل العوائد .
ولقد وضعنا في بنك الشرق الأوسط مصلحتك ضمن أولويات اهتماماتنا ، كما أن مصلحتك هي هدفنا الأول والأخير .

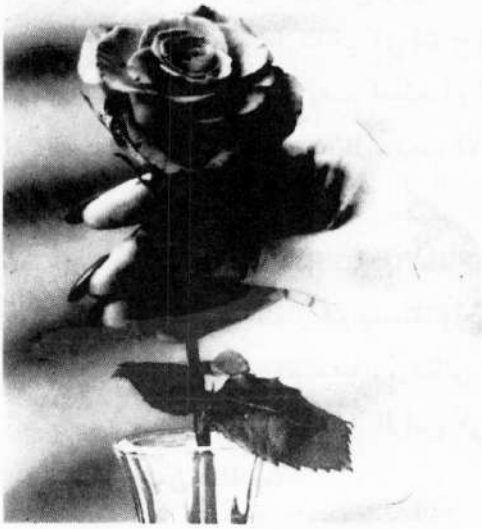

ومن هذا المنطلق يؤمن بنك الشرق الأوسط لك خدمات مصرفية شخصية متميزة في أدائها ومتنوعة في أهدافها من حسابات الايداع والتوفير التشجيعية ، أجهزة الصرف الآلية للنقد السريع على مدار ٢٤ ساعة مع بطاقات مجانية للنقد السريع . بالاضافة الى أسعار صرف عملات منافسة جداً وتحويلات مصرفية سريعة إلى كافة أنحاء العالم وتمويل شراء السيارات بدون قيود أو صعاب وقروض شخصية ميسرة للغاية .

ويحتل بنك الشرق الأوسط اليوم مكانة مميزة بارزة في القطاع المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة ، لأنه يؤمن بأن الزبون بحاجة إلى خدمات مصرفية مميزة ورعاية خاصة في إنجاز معاملاته المصرفية بدقة وسرعة متناهيتين .
وبالطبع فان الزبون يتطلع دائماً لاكتساب صديق حميم يعتمد عليه ويتفهم احتياجاته ويسدي له النصح والمشورة ويدير معاملاته المصرفية بخبرة حرفية متخصصة .
ان للزبون منزلة خاصة في بنك الشرق الأوسط فهو دائماً في المقام الأول .

بنك الشرق الأوسط

الالتزام برعاية العملاء

هواتف دبي المكتب الرئيسي ٢٢٠١٢١ • الرقة ٢١١٤٤٨ • بردبي ٥٣٤١٧٥ • سوق مرشد ٢٨٥٩٨٥ • ميدان عبد الناصر ٢٨٣١٠١ • المطار ٢٤٥٣٢٧ • جبل علي ٨٤٠٥٥٠١٠
• ابوظبي ٣٢٨٤٠٠ • العين ٦٤٢٨٨٥ • رأس الخيمة ٢١٣٦٦ • الشارقة ٣٥٦١٦٦ • أم القيوين ٦٦٦٠٥٠
مكاتب في الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، هونج كونج، جيبوتي، مصر، كينيا، نيجيريا، باكستان، سريلانكا، والسودان.

GMASCO 175.88 R1

صدر عن

جمعية الاجتماعيين

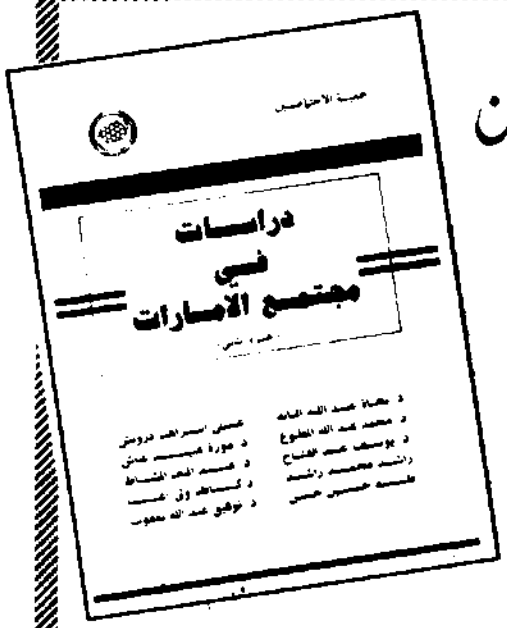

الجزء الاول والثاني والثالث من

دراسات في مجتمع الإمارات

يضم مجموعة من الدراسات والبحوث المختارة

الخاصة بمجتمع الإمارات في المجالات

الاقتصادية والاجتماعية والتربوية

توزيع

جمعية الاجتماعيين ـ الشارقة ـ هاتف : ٥٤٨١٦١

مكتبة القراءة للجميع دبي ـ هاتف : ٦٦٣٩٠١

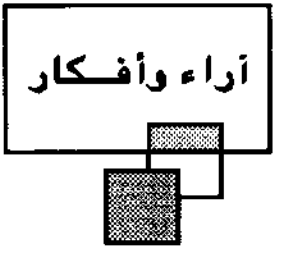

الاحتلال العراقي للكويت
أغسطس ١٩٩٠م - فبراير ١٩٩١م
(الأسباب والتغير في المفاهيم)

د. عبدالمالك خلف التميمي *

مقدمة :

هذه محاولة لدراسة قضيتين جوهريتين تتعلقان بالاحتلال العراقي للكويت، الأولى أسباب الاحتلال والثانية التغير في المفاهيم التي أحدثها الاحتلال وبالتحديد المفاهيم القومية.

والأسباب التي نطرحها هنا هي من وجهة نظرنا وليست الأسباب والمبررات التي يطرحها النظام العراقي ثم نقوم نحن بالرد عليها وتفنيدها. فهذه كانت مادة لدراسة أخرى شارك الباحث في معالجتها.

والأسباب الحقيقية للاحتلال عديدة سنركز على أهمها وتشمل طبيعة النظام الديكتاتوري في العراق، الأوضاع

* قسم التاريخ - جامعة الكويت.

الاقتصادية في العراق بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية. العقلية المتخلفة والحسابات الخاطئة، ودور الاعلام العراقي قبل الغزو، ثم بناء القوة العسكرية الكبيرة في العراق كنتيجة للحرب العراقية - الإيرانية. وأخيراً ضعف منطقة الخليج العربي.

أما مايتعلق بالتغير في المفاهيم القومية، فإن ماحدث يعتبر كارثة حقيقية على مستوى الفكر، فقد حدثت مفارقات ومواقف كشفت حقيقة الفكر العربي، وتطرح وبالحاح عملية تجديد لذلك الفكر، فمن هذه المفارقات والمواقف: ان النظام العراقي باسم المبادئ القومية يطعن فكرة الوحدة العربية بعملية غزوه وتدميره للكويت. وأن أحزاباً عربية ومثقفين عرب من قوميين واسلاميين وقفوا يؤيدون الاحتلال العراقي للكويت وتدميره أي أنهم وقفوا ضد الفكر والمبادئ التي نادوا بها، وتربوا عليها عشرات السنين. فماهي الدوافع وراء تلك المواقف، هذا ماتحاول هذه الورقة أن تعالجه أيضاً.

من المهم بعد ذلك أن تطرح الورقة في الخاتمة بعض الاستنتاجات مبنية على القضايا التي عالجتها، وليس ذلك فحسب لكن أيضاً كيفية الاستفادة من الدرس الذي أصاب الأمة كلها في فكرها وقيمها وأعادها إلى الوراء عشرات السنين كنتيجة للاحتلال العراقي للكويت فهو حدث فريد من نوعه في التاريخ العربي الحديث وله آثاره وتداعياته الخطيرة في منطقة الخليج خاصة والوطن العربي عامة. هذه الورقة هي رؤية الباحث لهاتين القضيتين أسباب الاحتلال والتغير في المفاهيم القومية لذلك لم يعمد إلى حشد العديد من المصادر إلا ماتتطلبه بعض المواقف.

أسباب الاحتلال العراقي للكويت:

السؤال الذي احتار في الاجابة عليه الكثيرون ولايزالون هو: ماهي الأسباب الحقيقية للاحتلال العراقي للكويت غير الأسباب التي يتذرع بها النظام العراقي والتي كتب عنها الكثير؟ والاجابة على هذا السؤال ليست سهلة، وتحتاج إلى تفكير لايركز على سبب دون آخر من جهة، ولايقطع بالأسباب التي ترد، بل يوضع بعضها في اطار الاحتمالات من جهة أخرى.

لقد شغل هذا السؤال كاتب هذه الأسطر كثيراً، وهو هنا يطرح اجتهاده وتفسيره لتلك الأسباب التي كانت وراء عدوان النظام العراقي على الكويت.

أولاً: أوضاع العراق الاقتصادية:

لقد خاض العراق حرباً شرسة مع إيران استمرت ثماني سنوات خسر خلالها نصف مليون انسان، ومليارات الدولارات، وأصبح أسير الديون الخارجية لعشرات

السنين دون أن يكسب شيئاً[1]. وبعد انتهاء هذه الحرب اضطر إلى تسريح جزء من جيشه دون أن يجد أولئك المسرحون عملاً، اضافة إلى أن اقتصاد البلاد مدمر بسبب الخسائر الاقتصادية الكبيرة للحرب من جهة والتركيز على التسليح وبناء الجيش من جهة أخرى. وتحول العراق البلد الغني الذي رأى الثروة النسبية في السبعينات بعد ارتفاع أسعار النفط إلى شعب فقير وجائع، كان يكفي والحالة هذه أن يجد هذا الجيش وهذا الشعب قيادة تثير فيه الحقد الطبقي، وبخاصة بعد تصفية وتشريد المثقفين والشرفاء لتوجهه إلى العدوان على بلد كالكويت لتحقيق أحلام رئيس النظام في المجد الشخصي الذي يبحث عنه في مثل هذه المغامرات، وليغري جيشه وشعبه بالثروة الكبيرة وكل كماليات التقدم الموجودة في الكويت، إن شعباً مدمراً ومسحوقاً بعد تجويعه وتجهيله وتغييبه اعلامياً يمكن أن يقاد إلى مثل تلك الكارثة التي دمرت الكويت والعراق معاً.

وإذا اردنا أن نقف أكثر عند هذه المسألة ربما كانت سياسة النظام العراقي ترتكز على تجهيل وتجويع الشعب العراقي لكي تسهل قيادته، ونجح اعلامه في تغييب الناس، وغسل أدمغة الكثيرين داخل العراق وخارجه، واقنع جيشه وغالبية شعبه بأن مشاكلهم الاقتصادية خارجية، وهي نتيجة حرب إيران ضد العراق! وتدمير الكويت ودول الخليج الاخرى لاقتصاد العراق! والحصار الاقتصادي العالمي للعراق، والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية! من خلال هذه السياسة وماتطرحه يومياً عبر وسائل الاعلام، ومن خلال التوجيهات الحزبية والمخابرات تمكن من اثارة الحقد الطبقي لدى أغلبية جيشه وشعبه ضد الكويت ومنطقة الخليج العربي، ولذلك ساد الاعتقاد لديهم بأن احتلال الكويت سيحل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق. وهذا داخل العراق، أما خارجه، فإن الاعلام العراقي نجح في اثارة الحقد الطبقي لدى بعض الفئات والحكومات وتولدت لديها قناعة بأن النظام العراقي سيستخدم ثروة الكويت لتحقيق غرضين: **تحرير فلسطين، وتوزيعها على فقراء العرب**. وكانت الكارثة، وانكشف زيف تلك الشعارات، فكيف يتحقق ذلك والعدوان العراقي قد دمر ثروة الكويت، وشرد الوافدين من الكويت، وحرمهم من قوت يومهم؟. وعندما يدرك العراقيون بأن فقرهم وتدمير اقتصادهم سببه مغامرات نظام حكمهم فإنهم سيقولون كلمتهم.

ثانياً: الطبيعة الديكتاتورية العدوانية للنظام العراقي ورئيسه:

إن غياب الديمقراطية في العراق أدى إلى وجود نظام ديكتاتوري فردي قام بعمليات ابادة للخصوم، وأصحاب الرأي الآخر، ووصل ذلك النظام درجة لايمكنه

العيش والبقاء في السلطة بدون مغامرات عدوانية بين الحين والآخر، داخلياً وخارجياً لاشغال الناس عن همومهم من جهة، وبناء المجد الشخصي لرئيس النظام من جهة أخرى[٢].

إن النظام العراقي قد مارس العنف والبطش ونهب ماتبقى من ثروة العراق بأيدي قادته والمستفيدين من وجود ذلك النظام واستمراره خلال أكثر من عقدين من الزمان، فأراد أن يتوسع في ممارسة هذه السياسة خارج حدوده لتحقيق أحلامه باقامة امبراطورية اعتقد بأنه يستطيع اقامتها بالقوة والعنف، فكانت مغامراته باحتلال الكويت.

والذين يملكون قدراً من الوعي التاريخي يعرفون حقيقة بديهية وهي ان النظام الديكتاتوري الذي يبني سلطته على العنف وقتل شعبه، لايمكن أن يقوم بعمل لصالح ذلك الشعب أو غيره.

أما كيف انجرف البعض قبل غزو العراق للكويت وبعد ذلك لتأييد هذا النظام الديكتاتوري فإن تفسير ذلك يدخل في الاحتمالات التالية: أولاً: حالة الاحباط والتردي في الوضع العربي، ونجاح الاعلام العراقي في ابراز رئيس النظام العراقي على أنه الرمز الذي سينقذ الأمة مما تعانيه. ثانياً: قيام الثورة الايرانية وتوجهاتها في بداية الثورة، ثم الحرب العراقية الإيرانية وأخطارها دفع الكثيرين إلى تأييد ذلك النظام ودعمه مادياً ومعنوياً. ثالثاً: أما الذين صفقوا لهذا النظام بعد احتلاله للكويت داخل العراق وخارجه فإنهم ارتكبوا خطأً كبيراً قد يكون الحقد الطبقي أحد دوافعه الحقيقية، كذلك من لهم موقف ضد الولايات المتحدة الأمريكية اتخذوا موقفاً مع النظام العراقي، وقد يكون التضليل الاعلامي سبباً، لكن الآن بعد أن انكشف زيف ادعاءات النظام العراقي، على العقلاء أن يفكروا جيداً في موقفهم ويعيدوا النظر في فكرهم وأوضاعهم وقناعاتهم.

إن استمرار هؤلاء في موقفهم بتأييد الديكتاتورية في العراق، يؤكد حقيقة مفادها بأن أولئك قد تربوا تربية فردية ديكتاتورية وهم أعداء للديمقراطية. فلو كان العراق يعيش حياة ديمقراطية، لتم كبح جماح التطرف والعنف والمغامرات المدمرة للمبادئ والنهضة والحياة لدى ذلك النظام الذي يحكم العراق ويكتم أنفاسه ويزهق أرواح أبنائه، ويعطل تطوره وبناء ه. إن نظاماً كهذا يعمل على توسيع نهجه وديكتاتوريته ليحقق أحلامه في اقامة امبراطورية اعتقد بأن القوة العسكرية وحدها كفيلة بتحقيقها واقامتها وان تلك القوة العسكرية تتطلب قوة اقتصادية، ولما كان اقتصاده مدمراً فإن

السيطرة والسطو على الكويت يوفر له ثروة طبيعية كبيرة هي النفط ليستخدمها في تحقيق تلك الأحلام، المشكلة المعضلة ان مثل هذه الأنظمة الديكتاتورية لم تتعظ وتستفد من دروس وتجارب التاريخ. فالديكتاتوريات التي سبقت هذا النظام أو واكبته لم تحقق إلا الخراب والتدمير والتأخر والتخلف لشعوبها، ولاعجب في ذلك النظام العراقي فهو ديكتاتوري النهج، لكن العجب من بعض المثقفين والساسة الذين صفقوا له وأيدوا ديكتاتوريته ودمويته، بحجة معاداتهم للامبريالية العالمية.

ثالثاً: العقلية المتخلفة والحسابات الخاطئة:

إن تخلف عقلية النظام العراقي جعلته يقوم بعملية الغزو والاحتلال كما كان الغزاة وقطاع الطرق يقومون بها في عصور سالفة قبل المدنية والحضارة والنهضة الحديثة والمعاصرة. والغريب في سلوك هذا النظام هو انه قام بأعمال هي خارج نطاق التاريخ المعاصر، ولاتمت إلى الوعي التاريخي بصلة. ولو حدثت مثل هذه المغامرات والحروب قبل عدة قرون عندما كان الغزو والاحتلال نهجاً عند القبائل والشعوب المتخلفة فقد يجد البعض تفسيراً لمثل تلك المغامرات، ولكنها تحدث في نهاية القرن العشرين، وبهذه الممارسة المتخلفة فإن أصحابها يعيشون عقلية متخلفة لاشك فيها.

ومما يدل على الحسابات الخاطئة للنظام العراقي فإنه تصور بمجرد دخول جيشه إلى الكويت سيخرج الكويتيون إلى الشوارع مهللين مرحبين بجنده، وقد فهم ذلك النظام مطالب المعارضة الكويتية وتحركها من أجل الحياة الديمقراطية، وعودة مجلس الأمة، والعمل بالدستور رفضاً للنظام السياسي، هذا الفهم من واقع ممارسة ذلك النظام في العراق، وتعامله مع الرأي الآخر لأنه لم يفهم يوماً الديمقراطية ويجربها، لذلك كان من الصعب عليه أن يدرك بأن المعارضة في الكويت تريد المشاركة السياسية، ولاتريد الغاء النظام السياسي، فكانت صدمته كبيرة عندما لم يجد من الكويتيين من يؤيده في جريمة الاحتلال، وكانت ردة فعله عنيفة[٣].

وفي اطار الحسابات الخاطئة لذلك النظام فإنه لم يدرك أهمية التقدم التكنولوجي المعاصر والذي ساهم إلى حد بعيد في حسم الحرب، وتحرير الكويت. ولم يستوعب الفارق الحضاري والعلمي بين الدول المتقدمة وبين دول العالم الثالث التي من ضمنها العراق. يضاف إلى ذلك فإن التفكير السياسي لذلك النظام ورئيسه كان ولايزال متخلفاً ولادل على ذلك من سوء تقدير الأوضاع السياسية والعسكرية على المستوى الاقليمي والدولي، فسياسة الوفاق الدولي القائمة لاتسمح بمغامرة تفككها وتعطل

مسيرتها في لحظة تاريخية هامة لم يحلم الغرب ولا الشرق بالوصول إليها بعد حرب باردة طويلة اعقبت الحرب العالمية الثانية.

ولنأخذ الحسابات المتعلقة بقيام الحرب لتحرير الكويت، وتدمير قوة العراق العسكرية، فقد راهن النظام العراقي على استحالة قيام الحرب وعدم اشتراك كل هذه الدول فيها، وانه قادر على شق صفها وتشطيرها، وفي تقديره إن وقعت الحرب فهناك حتمية لانتصاره فيها ذلك ماأوحى له به اعلامه والمؤيدون له. هناك مثل آخر على خطأ التقدير لدى ذلك النظام فقد أقدم على التسليم بكل مطالب إيران، وأقر باتفاقية ١٩٧٥م، تلك المطالب التي كان يرفضها ويدخل حرباً مدمرة مع إيران لمدة ثماني سنوات، ثم يركع ويقدم كل ماتريده إيران اعتقاداً منه أنها ستقف إلى صفه وتفتح له الحدود لفك الحصار الاقتصادي عنه، ولمساعدته ضد التحالف الدولي الذي يوشك على دخول حرب لتحطيم قوته العسكرية وتحرير الكويت[٤]، هذه أمثلة فقط على سوء التقدير والحسابات الخاطئة للنظام العراقي بعد احتلاله الكويت. عند تأمل تلك التصرفات والتي دفع ومازال يدفع وسيدفع ثمنها غالياً، نخرج بنتيجة واحدة هي أن ذلك النظام وقع ضحية غرور رئيسه ومغامراته، ووقع أسير اعلامه الذي لجأ إلى الاثارة وعدم الواقعية والتضليل والخداع الذي انكشف بعد الاحتلال وأثناء حرب الخليج الثانية، وأكثر من ذلك بعد تحرير الكويت.

رابعاً: الاعلام العراقي وموقف الكويت قبل الغزو:

لانبالغ إذا قلنا بأن الجهود في العراق قد بذلت خلال الثمانينات في اتجاهين أساسيين هما: بناء القوة العسكرية، والنشاط الاعلامي، وحظي الاعلام العراقي الرسمي بسخاء لاحدود له في الصرف عليه من أجل توجيه الرأي العام العراقي والعربي نحو تأييد سياسات النظام العراقي من جهة، وتغييب وعي الناس عن ممارساته اللا إنسانية من جهة ثانية.

وتعزز وضع الاعلام العراقي وتأثيره في منطقة الخليج العربي، وفي الكويت بصورة خاصة أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، واتخذت الكويت حكومة وشعباً موقفاً مؤيداً للعراق في حربه مع إيران لاعتبارات عدة في حينها أولها: أنه بلد عربي تقتضي الاخوة العربية وميثاق الجامعة العربية مساعدته، وثانيها خوف من النهج الذي اختطته الثورة الإيرانية في بدايتها في فكرة تصدير الثورة، واسقاط النظم التقليدية في المنطقة... إلخ.

وجند الاعلام الكويتي نفسه بكل قوة لصالح العراق في هذه الحرب. كما لم يخل مؤتمر اعلامي أو ندوة اعلامية في بغداد من وجود العشرات من الأدباء والمثقفين الكويتيين المشاركين في ذلك النشاط. بالاضافة إلى الدعم المادي من الكويت.

هذا الموقف الذي وقفته الكويت مع العراق كان مبعثه دعم الأشقاء، والخوف من المتغيرات التي أحدثتها الثورة الايرانية والحرب العراقية - الإيرانية، وهو الموقف الذي جعل النظام العراقي يشعر أكثر من أي وقت بأن ساعة التهام الكويت وضمها قد قربت على عكس ماكان يتصوره الكويتيون(*).

ولابد من الاعتراف بأن الاعلام يلعب دوراً مهماً في عصرنا في التأثير على الناس، وان الاعلام العراقي أدرك ذلك منذ منتصف السبعينات، وبلغ ذروته خلال الحرب العراقية - الإيرانية، واستطاع أيضاً أن يؤثر على الاعلام خارج حدوده، وجاء ذلك التأثير عن طريق الامكانيات التي يملكها من جهة، والموقف الرسمي والشعبي المساند له في حربه مع إيران من جهة اخرى.

خامساً: موقف المؤيدين للنظام العراقي:

إن التعبئة الاعلامية التي مارسها النظام العراقي قبل احتلاله الكويت قد حققت بعض النجاح في كسب تأييد بعض القوى والأنظمة العربية خارج العراق، وبخاصة عندما أعلن بأنه سيحرق نصف اسرائيل بصاروخه الكيماوي المزدوج، فاعتقدت تلك القوى وقياداتها بأن فجراً عربياً جديداً سيأتي بعد طول فترة الهزيمة والمعاناة التي وقعت عام ١٩٦٧م، وبعدها غياب عبدالناصر الرمز القومي عن الساحة العربية، وبعضها كانت دوافعه ليست مخلصة لمبدأ أو قضية، بيد أن تلك القوى لم تدرك بأن ماكان يعج به الاعلام العراقي هدف إلى كسب الرأي العام في الداخل والخارج لمعارك يخطط لها ذلك النظام بعيداً عن القضية الفلسطينية. وعندما وقع العدوان العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، اعتقدت تلك القوى وقياداتها بأن هذا الحدث على طريق تحقيق الأهداف الكبرى، ومن أجل تحرير فلسطين، ودللت بذلك على قصور خطير في الوعي السياسي والتاريخي، وعلى أزمة حقيقية يعانيها الفكر العربي وبالأخص فكر تلك القيادات، إذ انها لم تسأل نفسها كيف يمكن لنظام ديكتاتوري فردي قتل شعبه ودمر اقتصاد بلده، وحطم حقوق الانسان في العراق من أن يحقق عملاً لصالح القضية العربية، ومن ثم يلعب دوراً ايجابياً في تحرير فلسطين؟! ثم كيف يكون احتلال النظام العراقي للكويت وتدميرها ونهب خيراتها وتحطيم المؤسسات فيها،

وتشريد شعبها والعرب والمقيمين جميعاً من على أرضها كيف يكون ذلك عملاً لصالح القضية الفلسطينية؟![٦].

الأزمة ان تلك القوى قد فهمت بأن استعراض العضلات والنفخ الاعلامي لاظهار القوة والقوة العسكرية وحدها هي طريق تحقيق الأحلام والأهداف، ولم تستوعب أمراً في غاية الأهمية وهو أن القوة الحقيقية هي في بناء الانسان، وقوة الاقتصاد، وقوة المؤسسات، وقوة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والتنمية الشاملة في المجتمع وحرية الرأي وهذه جميعاً غير متوفرة في العراق، فكان ينبغي أن يفهم أولئك بأن القوة العسكرية والاعلام القوي وحدهما لايحققان انتصاراً، ولايخدمان الشعوب، وإنما يحققان مصالح آنية للنظام سرعان ماتنكشف الحقيقة، وينهار ذلك النظام.

ويبدو أيضاً ان الأمر لايخلو من محاولة توريط النظام العراقي فيما ذهبت إليه بعض تلك القوى والقيادات لتحقيق مآرب لها أو لقوى تقف وراءها فعمدت إلى الاندفاع في تأييد وتشجيع النظام العراقي لتنفيذ مخططه، ومن ثم دخول حرب غير متكافئة نتائجها واضحة منذ البداية، أنه منتحر فيها لامحالة.

سادساً: بناء القوة العسكرية في العراق:

لعل من أسباب الاحتلال العراقي للكويت هو شعور النظام العراقي بأن لديه قوة عسكرية قادرة على التوسع، وضم أراضٍ مجاورة للعراق لابل اقامة دولة كبرى على غرار الامبراطوريات التي كانت تقوم في السابق مثل الامبراطورية العثمانية، أو دولة محمد علي التي انطلقت من مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أو غيرها من الامبراطوريات.

لقد بنى العراق جيشاً قوياً قياساً مع جيوش البلاد العربية ودول منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، ولما كان الغرب، وأصدقاء الغرب يخافون من أن تصبح إيران قوة اقليمية كبرى بعد الثورة فيها - تؤثر على ميزان القوى والمصالح في المنطقة، وتكون بؤرة لتشجيع القوى الأصولية في المنطقة، فإن ذلك قد أدى إلى دعم العراق في المراحل الأخيرة للحرب العراقية - الإيرانية، فمكنه ذلك الدعم من بناء قوة عسكرية كبيرة أصبحت مشكلة داخل العراق وخارج حدوده[٧].

وأصبح النظام العراقي نفسه يخشى ذلك الجيش، فقرر توجيه جيشه إلى خارج الحدود لتحقيق عدة أهداف: ابعاده عن التفكير بالمشكلات الداخلية، تحقيق حلم النظام في اقامة دولة كبرى في المنطقة، وضع اليد على ثروة طائلة كالتي تتمتع بها الكويت... الخ، وكان السؤال أين سيتجه هذا الجيش؟ هناك أربعة جهات وحدود للعراق شرقاً

إيران، وقد خاض معها حرباً لمدة ثماني سنوات، ولم يحقق شيئاً من تلك الحرب، وشمالاً تركيا ولديه معها مشكلتا مياه الفرات والأكراد لكنه لايستطيع الدخول معها في مواجهة لقوتها وتحالفها مع الغرب، غرباً سورياً ومن الصعب الدخول معها في حرب رغم التوتر في العلاقات بين البلدين لقوتها من جهة، ولوجود تيار في العراق مؤيد لها، اضافة إلى عمقها الاستراتيجي على البحر المتوسط وقربها من اسرائيل غرباً أيضاً اسرائيل لايستطيع كذلك مواجهتها فعلياً لقوتها واعتمادها على الغرب والدخول معها في حرب معناه سقوط نظامه. عندها استقر الرأي على التوجه جنوباً لاحتلال الكويت، البلد الغني بالثروة النفطية والموقع الهام، وليس لدى الكويت قوة عسكرية تستطيع بها مواجهة العراق ورد عدوانه، وبذلك يتحقق هدف التوسع، وهدف اشغال جيشه بالعمليات خارج الحدود، واغرائه بنهب الثروة، وكل ماتقع عليه أعينهم في الكويت.

وفي الوقت الذي يأسف الانسان العربي لتوجيه قوة عربية كالجيش العراقي لتدمير بلد عربي كالكويت، ومن ثم تدمير الجيش العراقي في حرب مدمرة، دفع بها نظام الحكم في العراق، فإن حقيقة قد تكشفت بعد تحرير الكويت، وهي ان القوة العسكرية بحدذاتها تدمير للنهضة والحضارة وبخاصة إذا كانت على رأسها قيادة مغامرة وقصيرة النظر. ذلك يعني أن مفهوم القوة مرة أخرى ليس ببناء القوة العسكرية وحدها ولكنه ببناء الانسان واحترام عقله وانسانيته، وبالحرية والمشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرار، وهذا هو الدرس، والوقت لايزال أمامنا لوعي الدرس والاستفادة منه.

سابعاً: ضعف وتفكك منطقة الخليج:

فيما يتعلق بأوضاعنا في منطقة الخليج العربي فإن نقاط الضعف في أوضاعنا كثيرة استغلها النظام العراقي في عملية احتلاله للكويت. فمنطقة الخليج تعيش مشكلات أساسية منها على سبيل المثال:

أ - تحول شعار التنمية الشاملة إلى نمو نمطي استهلاكي ترفي.

ب - عدم تمكن دول الخليج من حل مشكلتها السكانية على مستوى القطر الواحد.

جـ - عدم القدرة على بناء قوة عسكرية بتكنولوجيا متقدمة رغم فواتير شراء الأسلحة الضخمة التي نسمع ونقرأ عنها بين الحين والآخر.

د - عدم قدرة دول الخليج العربية على تطوير مجلس التعاون الخليجي لتطبيق قانونة الأساسي وتحقيق الاتحاد بين دوله.

هـ - عدم توفر المشاركة الشعبية في المنطقة والتي تعتبر الأساس في بناء المجتمعات المتقدمة.

هذه بعض المشكلات المهمة التي كانت ولاتزال تعيشها منطقة الخليج العربي، والتي شكلت مع غيرها من المشكلات نقاط ضعف سهلت عملية الاختراق باحتلال الكويت. ومالم تواجه وتعالج تلك المشكلات بعقلية علمية جديدة تعتمد على المتخصصين والمثقفين وعلى توفر جو الحرية في اطار فكر استراتيجي فإن الأخطار باقية.

هذه بصورة عامة أهم الأسباب التي دفعت بالنظام العراقي لاحتلال الكويت[٨].

الاحتلال العراقي للكويت والمفاهيم القومية:

إن آثار الاحتلال العراقي للكويت لم تقف عند حد التأثير المادي بتدمير البنية الأساسية في الكويت، ونهب الخيرات، وقتل الناس وتشريدهم، لكنه أيضاً أحدث تأثيراً على الفكر والثقافة في منطقة الخليج بصورة خاصة، وفي الوطن العربي بصورة عامة.

لقد تعلم وتشرب العرب في فترات مابين الحربين العالميتين مبادئ وأفكار قومية تنادي بالاستقلال والوحدة العربية وكافحوا من أجلها، وتطلعوا إلى أن استقلال أقطارهم سيحقق لهم الوحدة، وبعد الحرب العالمية الثانية حدثت نكبة فلسطين، وأقيمت دولة اسرائيل، ومن ثم بدأت أقطار عربية اخرى تحصل على استقلالها تباعاً استكمالاً لاستقلال بعض الدول العربية الذي تحقق قبل الحرب العالمية الثانية، عندها شعر العرب بأن أحد أهدافهم الرئيسية قد تحقق وهو الاستقلال، وذلك يعني بأنهم بدأوا فعلاً بناء الذات والنماذج الوطنية بأيدٍ وطنية على طريق حلم الأجيال وهو الوحدة، وعودة فلسطين إلى أهلها.

وتدريجياً يصبح الاستقلال خطراً على الوحدة العربية، حيث ترسخت القطرية، وبنيت الحدود، وأثيرت المشكلات حولها، وتعمقت النزاعات بين الأقطار العربية المستقلة، وأصبح كل نظام عربي يقيم مؤسساته السياسية والاقتصادية والعسكرية لايتكامل مع الآخر، بل لينافس الآخرين من أشقائه، وبدأ القمع وتصفية الحسابات، وأقيمت السجون أكثر مما كانت عليه في العهد الاستعماري، وزاد السكان، وازدادت المشكلات الاقتصادية، وزاد القمع، وزادت العزلة بين تلك الأقطار العربية رغم وجود منظمات عربية مهمتها التعاون والتنسيق بين تلك الأقطار مثل الجامعة العربية.

ومرت الأمة العربية بأزمات ونكبات بعضها من صنع أنظمتها السياسية، ومنها ماحدث من قبل النظام العراقي عندما أقدم على احتلال الكويت، واصراره على ضمها

بالقوة، مما أدى إلى حرب دخل العالم كله تقريباً فيها من أجل تحرير الكويت وتكسير قوته العسكرية. وكانت الآثار الفكرية أو آثار ذلك الحدث على الفكر العربي عميقة ومحزنة.

تأثير الاحتلال على فكرة العروبة والقومية :

العروبة والقومية هما احساس العرب بأنهم أمة تجمعها مقومات أساسية تتحدث لغة واحدة، ولها تاريخ عريق مشترك، وآمال وأهداف مشتركة، لها مصلحة مشتركة، ورقعة جغرافية متصلة في موقع استراتيجي هام من العالم. وبعد التطور الفكري والثقافي والحضاري للعرب في تاريخهم المعاصر شعروا بأن الحوار الديمقراطي هو الطريق إلى تقاربهم والحفاظ على هويتهم العربية ووجودهم العربي أمام التحديات التي تواجههم ومنها الخطر الصهيوني. وتدريجياً أصبح مفهوم العروبة نابعاً من ثقافة قومية عربية وليس كما كان في السابق أو ليس كما يفهمه العنصريون بأنع يعود إلى العرق وإلى الدم فحسب.

هذه المفاهيم تعرضت عبر تاريخ هذه الأمة إلى هزات، وإلى محاولات التشويه والتخريب كما حدث في أغسطس عام ١٩٩٠م، عندما أقدم النظام العراقي على احتلال الكويت، فقد قام العراقيون بنهب وقتل وتشريد العرب الكويتيين، ودمر مابنوه خلال نصف قرن من نهضة وتطور. فما هو مفهوم العروبة بعد ذلك؟

لقد كانت المفاجأة بالعودة إلى المشروع القبلي العشائري القديم في الغزو والتدمير، وأخذ الغنائم، والذي اعتقدنا بأنه انتهى منذ فترة طويلة بعد التطور الهائل الذي شهدته البشرية في القرون الأخيرة، وأيضاً شهده العرب أنفسهم، والجريمة التي ارتكبها النظام العراقي جعلت البعض يشك في مفهوم العروبة والقومية، ولايدرك بأنه لن يستطيع التخلي عن ثقافته مهما كان الحدث مؤلماً. وأن اصلاح ماخربه النظام العراقي في هذا المجال لن يكون سهلاً ويحتاج إلى توجيهات جديدة لايحلها الزمن وحده.

لقد بذل المثقفون الوطنيون في هذه الأمة جهوداً كبيرة وحثيثة من أجل تعميق الانتماء العربي في هذه المنطقة خلال العقود الماضية. وفي غفلة من الزمن يقدم النظام العراقي على جريمة احتلال الكويت فيبدد كل تلك الجهود، ويعيد الأمة إلى نقطة البداية بدلاً من أن يعزز مسيرتها، ويعمق مفهومها، وهكذا نحن العرب دائماً نبدأ من الصفر، وأصبح ذلك منهجاً في حياتنا نبني ليأتي منا من يهدم مابنيناه، ونعود إلى نقطة البداية بدون اضافة أو محافظة على الايجابي في فكرنا ومنجزات شعوبنا.

لقد اتفق كتاب الفكر القومي من عرب وغيرهم على أن النزعة القومية إحدى وقائع الحياة لأنها عنصر من عناصر المركب الثقافي لكل شعب، وهي أقوى عامل بين شبكة المصالح والعواطف والأفكار القائمة التي توثق عرى الروابط بين الناس داخل جماعات قائمة على وحدة الأرض والاقليم[٩]. ولكن النظام العراقي طعن ولوث ذلك المفهوم وأساء له في وقت نحن فيه أحوج مانكون إلى الترابط والتقارب والتعاون.

تأثير الاحتلال على فكرة الوحدة العربية :

قال المؤرخ البريطاني المشهور أرنولد توينبي في كتابه (تاريخ البشرية) «يبدو من استقصاء تاريخ الدول: السومرية، والهيلينية، والصينية، والايطالية، ان العالم اليوم لايمكن أن يوحد إلا تطوعاً، وانه لن يقبل على هذا التطوع إلا شبه مكره على ذلك، ولذلك يبدو من الممكن أن مثل هذه الخطوة ستتأخر إلى أن تقع البشرية في كوارث ترغمها في النهاية على قبول الوحدة السياسية»[١٠].

فهل قرأ النظام العراقي هذا الكلام واستفاد من التاريخ، إنه بكل تأكيد لم يستوعب التاريخ ولا الفكر التاريخي، فمن النص السابق لهذا المؤرخ العالمي يتضح بأن الوحدة في عالم اليوم لايمكن أن تتم بالقوة، ولكن النظام العراقي أصر على العودة إلى اسلوب القبائل البدائية في تعاملها مع بعضها فلجأ إلى القوة المدمرة كوسيلة لتحقيق هدفه، كانت نتيجتها تدمير العراق والكويت وتخريب فكر الأمة الذي ترتب عليه.

إن الدول التي حققت في التاريخ الحديث وحدات بين أكثر من دولة قامت على أسس، وأهداف محددة، فقاعدة الوحدة ينبغي أن تكون نموذجاً يتسم بالوحدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ونموذجاً ديمقراطياً تتوفر به كل الضمانات القانونية وحقوق الانسان، هذا النموذج إذا توفر يجذب الآخرين نحوه، ويجعلهم يتجهون للاتحاد معه، وليس العكس الاتجاه نحو الآخرين لفرض الاندماج بالقوة المسلحة.

إن العرب حينما تطلعوا إلى الوحدة، تطلعوا إلى القوة والبناء والتنمية الشاملة والحياة الديمقراطية والأمن والتقدم، وإن النظام العراقي قد دمر العراق سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفكرياً وحكمه حكماً ديكتاتورياً فردياً، وبذلك هو نظام مدمر لامكانات الأمة وطاقاتها، ومحطم لفكرها وطموحاتها.

لابد بعد هذه التجارب المؤلمة التي أصابت الأمة، وآخرها الاحتلال العراقي للكويت من اعادة النظر في المفاهيم التي تربت عليها الأمة ومنها مفهوم الوحدة العربية، حيث

لم تعد الأسس الرومانسية هي القاعدة لتوحيد الأمة، بل لابد من أن يكون على رأسها عامل المصلحة المشتركة للعرب، كما يجب أن يدخل الدين الاسلامي كمكون أساسي للأمة العربية ضمن المشروع الوحدوي العربي. وهذه الأسس والمفاهيم والشعارات لاقيمة لها ولامضمون، مالم تنشأ وتعيش في جو من الديمقراطية القائمة على الحرية والمشاركة الشعبية، وحقوق الانسان، واحترام القانون.

الخاتمة :

بعد هذه الوقفة في التأمل والتحليل لأسباب الاحتلال العراقي للكويت، وتأثير ذلك الاحتلال على المفاهيم نتوصل إلى بعض الاستنتاجات:-

أولاً : تتركز أسباب الاحتلال العراقي للكويت حول نهج النظام العراقي المغامر، والأسباب الاقتصادية التي يعيشها العراق بعد الحرب العراقية - الإيرانية، وقوته العسكرية التي بناها ذلك النظام أثناء تلك الحرب، ونشاط اعلامه، والضعف الذي تعانيه دول منطقة الخليج العربية.

ثانياً: إن عملية الاحتلال العراقي للكويت قد أحدثت تخريباً للمفاهيم القومية، وطعنت الفكر العربي في الصميم، وأحدثت شرخاً خطيراً في صفوف العرب.

ثالثاً: بعد تأمل ماحدث من تداعيات خطيرة لابد من تجديد للفكر العربي السائد، مستفيدين من الدرس بدون أن نتخلى عن ثقافتنا العربية وعمقنا العربي. فاحتلال الكويت لم يقف تأثيره الفكري على الكويت بل لقد طعن الفكر العربي، وتجديد هذا الفكر يتطلب حواراً ديمقراطياً يتسم بالوعي التاريخي والنقد الصارم الهادف.

رابعاً: إن المبررات والأسباب التي طرحها النظام العراقي لاحتلاله الكويت ثبت عدم قبولها في هذا العصر، وانها لاتستند إلى أساس يقبله العقل والقانون والواقع الذي تحقق بعد استقلال الدول العربية.

خامساً: إن الأزمة الناتجة عن الاحتلال العراقي للكويت قد كشفت عن نقاط ضعف هامة وخطيرة في واقعنا الخليجي لابد من مواجهتها، والتي أشرنا إلى بعضها في متن هذه الورقة.

سادساً: إن الوقت قد حان لأن يمارس الجميع نقداً موضوعياً لمسيرتهم السابقة على مستوى القيادة والقاعدة، للفكر والممارسة إذا أردنا أن نستفيد من الدرس، وهذا النقد لاينبغي أن يصل إلى حد الاحباط والهدم، وإنما نقد صريح

وموضوعي للسلبيات والتوجه بعقلانية وعلمية ترقى إلى مستوى الأحداث والتحديات في الواقع والمستقبل.

هذه بعض الاستنتاجات التي استخلصت من هذه الورقة التي تناولت جوانب محددة، ولم تتحدث عن الحدث وآثاره وتداعياته.

الهـوامـــش

1 - Samir al-Khalil, REPUBLIC of FEAR - Saddam`s Iraq, Britain, 1989, P. 259 - 260.

٢ - لقد بدأ بتصفية المعارضين من الشخصيات الوطنية والاحزاب في العراق، ثم انتقل إلى تصفية الخصوم داخل حزب البعث الحاكم، بعد ذلك تفرغ للحرب مع الجيران مع إيران ثم مع الكويت.

٣ - عندما لم يجد النظام العراقي أي تأييد من الكويتيين لمغامرته باحتلال بلادهم قرر الانتقام فعين علي حسن مجيد السفاح المشهور بذبح الأكراد مسؤولاً عن الكويت، وبدأ الاعتقال والتعذيب والقتل والنهب المنظم منذ بداية الشهر الثاني للغزو العراقي.

٤ - لقد تصرفت السياسة الإيرانية بذكاء تجاه الاحتلال العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية، فقد كان موقفها محايداً، ولم يتمكن النظام العراقي من التأثير عليها أو جرها لاتخاذ موقف لصالحه، كما لم تتورط إيران في الحرب، وبذلك مهدت لعلاقات جيدة مع دول الخليج العربية.

٥ - إن المؤشرات منذ انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، كانت تثير الكثير من الشكوك حول نوايا النظام العراقي العدوانية تجاه جيرانه وبخاصة في الخليج العربي فكان ينبغي أن توضع في الحسبان أسوأ الاحتمالات.

٦ - لماذا لم تسأل القيادات الفلسطينية والعقلاء فيهم سؤالاً محدداً: ماذا قدم النظام العراقي للقضية الفلسطينية خلال أكثر من عقدين من الزمان وبخاصة في السبعينات عندما كان بلداً غنياً؟ ثم لماذا لم يفتح العراق المجال للعمالة الفلسطينية للعمل في العراق؟

٧ - لقد اعترفت الدول الغربية والشرقية بأنها قدمت دعماً عسكرياً ومعلومات هامة للعراق في المراحل الأخيرة للحرب العراقية - الإيرانية، وبكل تأكيد فإن موقفاً كهذا مبني على استراتيجية هدفها خدمة مصالح تلك الدول في المنطقة.

٨ - الأسباب التي قمنا بتحليلها، والتي نعتقد بأنها أسباب الاحتلال العراقي للكويت ليست كل الأسباب المتعلقة بهذا الحدث، وقد يرى غيرنا أسباباً أخرى مباشرة وغير مباشرة. ولكننا لن نختلف في أن ماحدث مغامرة اشتركت فيها أطراف عديدة ساعدت عليها أو شاركت في ارتكابها أو افسحت المجال لحدوثها.

٩ - كرين برينتون، ترجمة شوقي جلال، تشكيل العقل الحديث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، اكتوبر ١٩٨٤م، ص ٣٢٧، ٣٢٨.

١٠ - أرنولد توينبي، ترجمة نقولا زيادة، تاريخ البشرية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٨م، الجزء الثاني، ص ٣٦٦.

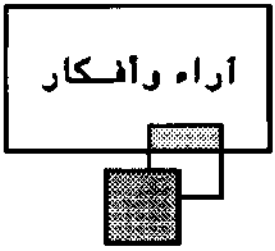

رؤية مستقبلية للأوضاع الاجتماعية – السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي بعد الأزمة

د. محمد عبدالله المطوع *

بعدما انتهت المرحلة الأساسية من أزمة الخليج الثانية والمتمثلة في الاحتلال العراقي للكويت يوم ١٩٩٠/٨/٢م، ومانجم عن ذلك من زلزال هز دول مجلس التعاون الخليجي سواء على المستوى الحكومي أو على المستوى الشعبي، وماحدث من شرخ في العلاقات العربية – العربية، وبالتالي جعل المنطقة في بؤرة الاهتمام العالمي نتيجة للمصالح العالمية والتي تتمحور حول النفط.

منذ ذلك اليوم الأسود في تاريخ العرب في بداية العقد التاسع من القرن العشرين والعديد من التساؤلات والدراسات تنصب حول الأوضاع الاجتماعية – السياسية في هذه المجتمعات. ولايفوت المتتبع أن ينتبه إلى العدد

* استاذ علم الاجتماع المساعد – جامعة الامارات العربية المتحدة.

الكبير من المؤتمرات والندوات التي عقدت أثناء الاحتلال العراقي للكويت وبعد التحرير، والتي تؤكد أهمية المنطقة، وكثرة المصالح التي تربط العالم الغربي بها.

لعل الدروس التي اتضحت معالمها كثيرة جداً وبحاجة إلى اعادة النظر في العديد من السياسات السابقة سواء في جانبها الاجتماعي أو السياسي، ولايعني هذا تجاهل الجانب الاقتصادي.

وسنتناول في هذه الورقة قضيتين أساسيتين - من وجهة نظرنا - هما قضية السياسة السكانية والمشاركة السياسية أو الديمقراطية في ظل التحولات العالمية الجديدة والتي تتركز حول القضيتين ذاتهما، ولاتبعد عنهما، وهما:-

١ - حقوق الانسان. ٢ - الديمقرطية.

كان من نتائج الغزو العراقي للكويت تأكيد حقيقة أهمية الجبهة الداخلية في المجتمع الكويتي، فقد استطاع الكويتيون مقاومة الاحتلال من خلال التماسك والترابط الملحوظ في الداخل بشكل أساسي، فالقوى الاجتماعية ومنها الحركة الوطنية وقواها السياسية رفضت منذ البداية التعامل مع القوى المحتلة، ودعت إلى تكاتف كل المقيمين في الكويت سواء الكويتيون أو غيرهم، ومن ضمن شريحة لايستهان بها هي من يطلق عليهم صفة «بدون» ولعل من المفيد أن نؤكد على أن الاتجاه العالمي نحو حقوق الانسان على المستوى الكوني يضعنا أمام محك صعب في كيفية التعامل مع هؤلاء الذين يقيمون في المنطقة منذ عشرات السنين بل هنالك الجيل الثالث منهم، وبالرغم من ذلك فهم «بدون» في كافة المجالات لذلك لابد من أن نلقي الضوء على أوضاعهم قبل الاحتلال، ولنأخذ على سبيل المثال الوضع في دولة الكويت، ولعل الأوضاع لاتختلف في جوهرها في بقية دول المجلس ولكنها بارزة بشكل واضح في الكويت، وهي قضية تضعف من موقفنا أمام الدول المتحضرة والمتقدمة وبخاصة حينما يكون الحديث عن حقوق الانسان.

بعد هذه المقدمة البسيطة، أبدأ هذه المداخلة حول موضوع «سياسة الجنسية والتجنس في الكويت» مركزاً بشكل أساسي على موضوع فئة «البدون» والتي تمثل مايقارب من ٢٥٠ ألف انسان يعيشون في الكويت دون أدنى حقوق سواء في الجانب التعليمي أو العلمي أو حتى السياسي. وطرح هذا الموضوع بالذات له العديد من المبررات في الفترة التي يفترض أن يعاد النظر فيها في العديد من المشكلات التي يواجهها المجتمع الكويتي من أجل الخروج إلى كويت مابعد الأزمة، ومع عودة هؤلاء، بعد أن اعطيت لهم تصاريح العودة (انظر صحيفة الخليج بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٦م،

العدد ٤٢٧١ – الشارقة)، وتعني استمرار هذه المشكلة والمعاناة إذا لم تحل بشكل جذري وقانوني وانساني.

منذ صدور المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٤٨م، وحتى هذه اللحظة، تظل مسألة التركيبة السكانية للكويت من إحدى المشكلات المتشابكة والمؤثرة في مسيرتها سواء السياسية أو الاجتماعية وبالتالي الاقتصادية. ولعل المذكرة التي رفعها الاتحاد الوطني لطلبة الكويت حول ايجاد حل جذري لمشكلة الجنسية في النصف الأول من الثمانينات يعطي مدلولات ذات معان على بروز المشكلة بشكل لايترك المجال أمام متجاهليها، فمن هذه الفئة ذوو التعليم العالي ورجال الجيش والشرطة، وبمعنى آخر هم جزء أساسي من المجتمع الكويتي، ففي سنة ١٩٨١، بلغ عدد طلبات التجنيس المقدمة لوزارة الداخلية ٤٦٫٢٢٩ الف طلب.

ومن جانب آخر فإن فئة «البدون» يشكلون تحدياً لنص الاعلان العالمي لحقوق الانسان والصادر سنة ١٩٨٤م، الذي تنص المادة (١٥) منه على أن لكل فرد حق التمتع بجنسية ما وانه لايجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو انكار حقه في تغييرها.

أما عن الانتهاكات لحقوق هذه الفئة في مرحلة ماقبل الغزو فهي كثيرة نورد منها مايلي:-

١ – الحرمان من البطاقة المدنية.

٢ – الحرمان من العمل.

٣ – الحرمان من التوثيق الرسمي للزواج والطلاق.

٤ – الحرمان من حق الملكية الخاصة.

٥ – الحرمان من حق التعليم.

٦ – الحرمان من حق السفر.

وكل نقطة من النقاط السابقة بحاجة إلى توضيح وشرح واف ولكن نتيجة لضيق الوقت وحيث إن هذه الورقة معدة على أساس إثارة النقاش، أكتفي بسردها هنا تاركاً للقارئ مناقشتها وابداء الرأي فيها.

هذه بعض ملامح أوضاع فئة «البدون» في مرحلة ماقبل الاحتلال العراقي للكويت والذي حاول عبر وسائل الاعلام أن يستغل قضيتهم طوال فترة الاحتلال وان يتلاعب

بمشاعر هذه الفئة التي تحملت الظلم الاجتماعي والسياسي، ولانريد أن نخوض بموضوع أصحاب الجنسية من الفئة الثانية ولكن يبدو أن معادلة التركيبة السكانية للكويتيين كالتالي:-

(الجنسية الأولى - الجنسية الثانية - فئة «بدون») وهذا ماتعترف به الحكومة الكويتية ضمناً سواء من خلال تصريحات بعض المسؤولين على مستوى وزراء، أو من خلال الاحصائيات للسكان، كما هي الحال بالنسبة لاحصاء سنة ١٩٨٠م، ولاحقاً ١٩٨٥م، حيث يتضح أن نسبتهم ١٣٪ من مجموع السكان الكلي لسنة ١٩٨٥م.

ويبدو جلياً أن الأمور المتعلقة بالتركيبة السكانية والحقوق الاساسية للانسان في الكويت وغيرها من اقطار مجلس التعاون بحاجة إلى اعادة نظر وتقييم وبخاصة بعد أزمة الخليج الثانية، حيث انها أوضحت أهمية تماسك الجبهة الداخلية ودور المواطن والمقيم على حد سواء في المحافظة على الوطن والدفاع عنه. ولابد من تطبيق القوانين واللوائح التي اقرت من قبل مجلس الأمة الكويتي، وألا تترك أية ثغرة قد تساهم في خلق الاضطرابات الداخلية، ولماذا لم تطبق قرارات مجلس الأمة الكويتي منذ ١٩٧١م، ومنها القيام بتجنيس ٥٠٠ شخص سنوياً.

وبعد فإن جميع التيارات والقوى السياسية في الكويت قد حددت موقفها من موضوع الجنسية قبل الغزو. أما بعد الغزو فمن الواضح أن الدعوة إلى اعادة النظر في الأوضاع الداخلية للكويت بحيث تزال كافة الأسباب سواء المباشرة أو غير المباشرة والتي أدت إلى الغزو لابد من دراستها بموضوعية وبروح المسؤولية.

هذا ومن الملاحظ أن الخطوات العملية لحل تلك المشكلة لم تتخذ بشكل جاد، فمثلاً وضعت خمسة مبادئ أساسية متعلقة بتجنيس العسكريين (أنظر الوطن الكويتية بتاريخ ١٩٨٣/٣/٥م)، ولكن التطبيق لم يتم بالشكل المطلوب حتى في قطاع الجيش والشرطة بالرغم من أهمية هذا القطاع. وإذا كانت هذه الورقة تتناول موضوع الرؤية المستقبلية فإن مسألة حقوق الانسان في الكويت ودول المجلس هي التحدي الأساسي، ولايمكن تجاهل موضوع فئة «بدون» بعد ذلك الزلزال العاصف، وإلا فإننا كشعوب وحكومات لم نستفد من هذه المأساة العظيمة، والتي تعتبر بداية مرحلة جديدة ليس على المستوى الكويتي فقط وإنما على المستوى العربي وربما العالمي.

ومن العدل والانصاف أن ينظر لهذا الموضوع نظرة جدية سواء من ناحية تأثيره على الوضع السكاني وفي خطط التنمية والإعمار.

وإذا اضفنا لذلك الاعتبارات المتعلقة بحقوق الانسان، والسعي لاقامة دولة ديمقراطية حسب ماجاء في مؤتمر جدة، والدروس المستفادة داخلياً من تجربة الاحتلال، فإنها جميعاً تعطي دلالات على أن الوطنية وعلاقة المواطن بأرضه هي إحدى المقومات الأساسية التي حافظت على هوية الشعب الكويتي، بالرغم من كل محاولات الارهاب والقتل والتشريد. وبعد ألا يستحق هؤلاء التمتع بجنسية تزيل عنهم صفة «بدون»، وللأبد؟ سؤال مطروح للمناقشة. ونكتفي هنا بما جاء في مجلة الطليعة الكويتية حينما أكدت على مايلي:-

«إن أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية يعرفون حق المعرفة أن الكويت بحاجة ماسة إلى تكاتف وتعاضد وعمل واخلاص من جميع الكويتيين وهذه الحاجة من الخطأ ربطها بأوضاع طارئة كالحفاظ على وحدة الجبهة الداخلية في أوقات الأزمات وإنما ينبغي ربطها بحاضر ومستقبل الكويت ولاينبغي أن نخلق الأزمات والأوضاع بارادتنا ثم نتخبط في البحث عن حلول عاجلة ومرتجلة لها».

أما الموضوع الثاني والذي يحتاج إلى مناقشة واسعة بين المهتمين باستقرار مستقبل المنطقة كافة، سواء من كان من متخذي القرار أو من المواطنين فهو موضوع المشاركة أو الديمقراطية، وذلك تمشياً مع مايجري في العالم من تحولات نحو النظم الديمقراطية بمفهومها الشامل. ونعتقد أن أحد المسببات الحقيقية لأزمة الخليج الثانية هو الحكم الفردي والدكتاتوري، وقد أثبتت شعوب المنطقة خلال الأزمة وقبلها وبعدها انها تستطيع أن تتحمل المسؤولية، وتسعى للاصلاح لما فيه مصلحة الجميع، وعليه فقد مسألة الديمقراطية بات من المتعذر ارجاء مسألة الديمقراطية، بل علينا أن نعطيها حقها في المناقشة من كافة الأوجه، وأن نواكب التطورات العالمية لاسيما أن المنطقة في بؤرة الاهتمامات الدولية نتيجة لمصالح الدول الكبرى والصغرى منها على حد سواء. وأن الموضوع ليس جديداً بل هو قديم، فقد قامت خلال الأربعين سنة الماضية العديد من المحاولات لترسيخ دولة المؤسسات في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال توجهات النخبة السياسية سواء في اطار العمل السياسي أو غيره من أجل مجتمعات أكثر استقراراً واعترافاً بالانسان كمواطن ذي حقوق، كما أن عليه واجبات، ولعل الحركات الاصلاحية في بعض دول المنطقة قد ساهمت في خلق أجيال متعلمة وواعية، واكتسبت خبرات متراكمة حول دورها في المجتمع.

ومنذ ظهور الروابط والأندية والاتحادات الطلابية وجمعيات النفع العام في العقد السادس من هذا القرن أو فيما بعد، وهي بمثابة واجهات للعمل الشعبي بين كافة

الفئات الشعبية. كما أنها تحاول أن تجد لها موضع قدم في تفاعلها مع محيطها المجتمعي، وتحاول أن توصل اتجاهاتها وتصوراتها لمتخذي القرار في دول المنطقة.

إن قرارات وتوصيات الجمعيات العمومية والمؤتمرات لتلك المؤسسات تعطي مؤشراً على الاتجاه العام لدى أعضائها على مدى الثلاثين سنة الماضية، نحو العديد من القضايا السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتي تمثل رؤية الجيل في كيفية تحديد العلاقة بين الأطر الثلاثة إلى التأكيد على أهمية المشاركة الشعبية في تسيير دفة المجتمع على كافة الأصعدة.

منذ أن نالت دول المنطقة استقلالها السياسي بعد مرحلة الحماية البريطانية في القرن التاسع عشر، وهي تحاول أن تضع الأطر والشكل السياسي للدولة الحديثة فوجدت بعضها دساتير (الكويت، البحرين، الامارات، وقطر)، كما حاولت قدر المستطاع أن تحقق الوجه الحديث للدولة من خلال تأسيس البنى التحتية من تعليم وصحة وتخطيط عمراني إلى آخره.. ومن ضمن هذا التأسيس تحتم إيجاد جمعيات مهنية ونسائية وفنون وغيرها، ونجد أن هذه المجتمعات ذات نشاط واضح في ثلاث من دول مجلس التعاون وهي الكويت - والبحرين - والامارات، كما يمكن اعتبار هذه الجمعيات شكلاً من أشكال النقابات المهنية التي تمارس دوراً ملموساً في تعميق الوعي الوطني والقومي ولاانساني، من خلال انشطتها، واستقلالها النسبي، وحريتها في انتخاب أعضاء مجلس إدارتها.

خلال عقدي السبعينات والثمانينات اثبتت هذه الجمعيات ولاءها الوطني ونضجها السياسي والاجتماعي في أكثر من مناسبة، ولعل الغزو العراقي للكويت أكد على أهمية الجمعيات ودورها في المجتمع، كما أصبحت الشكل الحضاري الذي يفخر به المجتمع.

مرت مجتمعات الخليج خلال العقود الثلاثة الماضية بوتيرة متسارعة من التطورات في مختلف المجالات وبخاصة في المجال السياسي (مجلس الأمة الكويتي، المجلس الوطني البحريني، المجلس الوطني الاتحادي في الامارات، مجلس الشورى في قطر. وأخيراً مجلس الشورى في عُمان، ومع ازدياد عدد الجمعيات في المنطقة ومايعنيه هذا من الاطلاع على تجارب الشعوب الاخرى في مجال المشاركة واتخاذ القرار فمن المؤكد أن ذلك ترك أثره على العقلية الخليجية، وأن وجود وسائل الاعلام سواء المقرؤة أو المرئية أو المسموعة، وانتشار ابناء الخليج صيفاً في أنحاء المعمورة كافة، فتح آفاقاً جديدة وأفكاراً عجلت في خلق رأي عام يؤكد على أهمية دور المؤسسات الأهلية في

اتخاذ القرارات. وبعبارة اخرى دور الشعب من خلال مؤسساته في صياغة القرارات بصفة عامة. وهي خطوة هامة نحو تعزيز الديمقراطية. وهذه الجمعيات تمارس الترشيح والانتخاب لتحديد أعضاء مجالس الإدارات في كل منها.

الوضع الدولي الجديد :-

خلال العقدين السابع والثامن وبداية العقد التاسع من القرن العشرين تزايدت حركة المطالبة بالديمقراطية وحقوق الانسان في كل المجتمعات البشرية، ومع ازدياد الإيمان بأهمية الديمقراطية كوسيلة من وسائل تنظيم المجتمع في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأيضاً كضمان لحماية حقوق الانسان، مما عزز أهمية الديمقراطية في العالم الثالث والوطن العربي جزء من هذا العالم. وإن ازدياد الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية سوءاً وقفز نخبة عسكرية إلى السلطة، والهيمنة المطلقة دون الأخذ بعين الاعتبار لأي مواثيق أو دساتير والانتهاك المستمر لحقوق الانسان ومحاربته حتى في لقمة عيشه وتجاهل ادنى حقوقه تحت راية العديد من الشعارات وبمختلف الوسائل والحجج، وفي بعض الحالات سوء استخدام السلطة السياسية لترسيخ الرعب والارهاب والقمع ضد كل من يحاول أن يطرح تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ولعل ذلك أوضح في العراق في ظل دكتاتورية صدام حسين. إن ذلك كله يدعو إلى إعادة النظر في تلك السياسات الخاطئة من أجل ترسيخ القيم السامية التي تنص عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية.

وقد شهد العالم تغيرات وتطورات جذرية منذ منتصف الثمانينات وازداد انتشار الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان على المستوى العالمي، وبرهنت شعوب أوروبا الشرقية والغربية على أهمية الديمقراطية والتركيز على حقوق الانسان، وفي الوطن العربي ظهرت حركة المطالبة بالديمقراطية بشكل واضح بعد العديد من الهزائم (١٩٦٧م على سبيل المثال)، التي دفع ثمنها المواطن العربي نتيجة لابعاده عن المشاركة في اتخاذ القرارات بقضاياه المصيرية ومن المفيد في هذا المجال مراجعة الأدبيات السياسية والاجتماعية خلال السبعينات وحتى بداية التسعينات من هذا القرن، والتي يلاحظ من خلالها التركيز على أهمية الديمقراطية في الوطن العربي، وشعار الديمقراطية تحمله كافة القوى الاجتماعية والسياسية وأصبحت الشغل الشاغل للجميع دون استثناء سواء في مناقشة الأطر التنظيمية أو وسائل التطبيق المتاحة أو المتصورة حتى يتسنى للإنسان أن يمارس حقوقه ويلتزم بواجباته، مما يؤدي إلى ترسيخ مفهوم المواطنة وتعزيز دولة المؤسسات وهي الضمان الحقيقي لطرفي المعادلة السياسية الحاكم والمحكوم في المجتمع العربي الحديث.

إن العالم يتجه نحو ترسيخ دور الهيئات والمؤسسات الشعبية بالتعاون مع السلطات في تسيير دفة المجتمع وبالتالي بدور ملحوظ في اتخاذ القرارات في كافة المجالات التي تحدد مستقبل وحاضر المجتمع المدني. ولانعتقد أن شعوب الخليج تقل عن غيرها من الشعوب في القيام بهذا الواجب الوطني نحو ترسيخ الاستقرار والأمن في المجتمع.

التركيبة السكانية :-

قد يتساءل المرء عن عدد هذه المؤسسات الشعبية (وجمعيات النفع العام كنموذج لها) كم هو عدد هذه الجمعيات في دول مجلس التعاون الخليجي وكم عدد أعضائها؟ وذلك أخذاً بعين الاعتبار بأن دول المجلس من الدول التي تعاني من انخفاض عدد السكان بشكل عام وبخاصة عدد المواطنين ممن يحق لهم المشاركة في اتخاذ القرارات وممن يحق لهم أن يكون لهم نشاط فعال في جمعيات النفع العام. وهنا لابد لنا من العودة إلى الأرقام وإن كانت في معظمها تقديرية - حيث ان إحدى مشكلات الباحثين في شؤون هذه المنطقة الارقام والاحصائيات، فهي إحدى الأسرار التي لايمكن الوصول إليها.

والجدول رقم (١) يعطي المؤشرات السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي.

الدولة	١٩٩٠	٢٠٠٠
الامارات العربية المتحدة	١ر٨٤٤ر٠٠٠	١ر٩٧٩ر٠٠٠
البحرين	٤٩٧ر٠٠٠	٦٣٦ر٠٠٠
المملكة العربية السعودية	١٤ر٨٧٠ر٠٠٠	٢٠ر١١١ر٠٠٠
سلطنة عُمان	٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر١٢٥ر٠٠٠
قطر	٣٨٩ر٠٠٠	٥٢٣ر٠٠٠
الكويت	٢ر٠٦٣ر٠٠٠	٢ر٧٨٢ر٠٠٠
المجموع	٢١ر٦٦٣ر٠٠٠	٢٨ر١٤٦ر٠٠٠

وإذا اخذنا بعين الاعتبار أن نسبة غير المواطنين مرتفعة في دول المجلس وعلى فرض أن نسبة المواطنين تشكل ٥٠٪ فإن عدد السكان المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي لسنة ١٩٩٠م، هو عشرة ملايين نسمة تقريباً وسيكون في سنة

٢٠٠٠ حوالي أربعة عشر مليون نسمة تقريباً، وإذا اضفنا لذلك عوامل أخرى كأوضاع المرأة وكبار السن لاتضحت الصورة بشكل أفضل، لذا فإن العدد الفعلي والنشط يمثل الأقلية النشطة والواعية والتي تعي أهمية دور المؤسسات الشعبية في صياغة القرار.

لقد أصبح التعامل مع نخبة ذات رؤية مستقبلية أمراً ضرورياً ولعل اشراك المرأة في هذه العملية بات في ظل هذه التركيبة السكانية فهي تشكل نصف عدد المواطنين تقريباً، لذلك فليس من العبث الدعوة إلى أن تحتل المرأة مكانتها في المجتمع على كافة الأصعدة. ولعل الحديث الدائر في الكويت حول دور المرأة ودورها الديمقراطي مثال جيد لأهمية الموضوع على مستوى المنطقة.

فما هو الدور المطلوب من المرأة أن تقوم به في ظل هذه المعطيات؟ سؤال أيضاً بحاجة إلى مناقشة صريحة وجريئة في مرحلة لايمكن فيها تأجيل الاجابات أو التهرب من مواجهة الحاضر والاستعداد للمستقبل.

أما عن عدد جمعيات النفع العام، وهي من أهم المؤسسات الشعبية في دول مجلس التعاون الخليجي فالجدول التالي رقم (٢) يبين عددها.

الدولة	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء
الامارات العربية المتحدة	٨١	٥٧٦٦
البحرين	٢٩	٥٤٢٠
المملكة العربية السعودية	٨٧	٢٥١٥٧
سلطنة عُمان	١٥	١٥٠٠
قطر	١	٥٠٠
الكويت *	٥٣	١٨٨١٣
المجموع	٢٣٨	٥٧١٥٦

المصدر/ الدكتور باقر النجار: العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية – دوره – ابعاده.
المؤسسة العربية للطباعة والنشر – يناير ١٩٨٨م.
ص. ص /٦٠/٧٩/٨٢/٨٨/١٠١.

وبدون الدخول في مناقشة هذه الأرقام سواء عدد الجمعيات ذات النفع العام أو عدد الأعضاء فإن المعطيات الجديدة للتحولات العالمية في مجالات الديمقراطية وحقوق

* لايشمل النقابات العمالية والمهنية الأخرى.

الانسان تفرض علينا إعادة النظر في كيفية اتخاذ القرارات في مجتمعاتنا بحيث نواكب مايجري في العالم ولانتخلف عنه مما يؤدي إلى تزايد الخلل مما يؤثر على تماسك الجبهة الداخلية وهي صمام الأمان للمحافظة على الاستقرار والأمن والذي تسعى إليه في ظل النظام الدولي الجديد.

وجدير بالذكر أن هذا الكم الهائل من جمعيات النفع العام في دول مجلس التعاون لايعني أنها جميعها ذات عمل نشط أو ذات مساهمة فعالة في متابعة القضايا الاجتماعية والسياسية التي تطرأ على المجتمع أو التي تحتاج إلى نقاش ومتابعة من قبل هذه الجمعية أو تلك، بل إن عدداً غير قليل منها يظل في سبات عميق ينسى حتى أسباب تأسيسه أو حتى حاجة المجتمع إليه. وعليه فلابد من التركيز على أهميتها في العمل على توعية أعضائها بدورهم في المجتمع، كل في مجال تخصصه.

إن الأزمة الثانية في الخليج طرحت على الساحة الخليجية عدداً من القضايا لابد من معالجتها بصورة لايمكن تأخيرها حتى لاتتعرض هذه المجتمعات إلى هزات اخرى.

لقد اتضح من خلال الأزمة أهمية الجبهة الداخلية في المجتمع ونجد أن المجتمع الكويتي ونتيجة لتجربته السياسية قد عمل إلى حد كبير على نبذ كل الطروحات الطائفية والقبلية واندمج الجميع لمواجهة الخطر الماثل في الغزو.

واثبتت مجاميع كبيرة من أفراد المجتمع أن الولاء للوطن لايحدده فقط التمتع بالجنسية الكويتية، بل إن الشغل الشاغل للجميع كان هو الوحدة الوطنية، والمجتمع المتماسك الذي يحكمه التعاون والمصير المشترك. وقد نجح المقيمون في الكويت في دحر الغزاة داخلياً بالرغم من كل وسائل القمع والاضطهاد، وظلت الجبهة الداخلية صمام الأمان لحفظ وحدة المجتمع الكويتي في ظل الاحتلال.

لذا فإن اعادة النظر في الأوضاع الاجتماعية في دول المنطقة بحاجة إلى فهم أعمق من قبل الجانبين الحكومي والشعبي، ورسم سياسة تأخذ بعين الاعتبار درس الاحتلال.

كما انه بات من الضروري اعادة النظر في فئة «بدون جنسية» والذين يبلغ عددهم في الكويت تقريباً ٢٥٠ ألف نسمة، بأن تتخذ الاجراءات العملية لتحديد هويتهم، كما ويعاد النظر بقوانين الجنسية على المستوى الخليجي كافة. من أجل مستقبل أكثر أمناً واستقراراً، ولابد من مشاركة جمعيات النفع العام مثل جمعية الحقوقيين للتوصل لحل لهذه المشكلة والتي قد تهدد الاستقرار والأمن الداخلي، اضافة إلى خطورة استمرار الأوضاع كما كانت قبل الغزو.

المشاركة الشعبية والديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي هي من المواضيع التي ثار حولها جدل واسع أثناء الأزمة وقبلها وبعدها، فالدرس الذي علمنا إياه الغزو العراقي على الكويت والذي يعتبر تجسيداً صارخاً للحكم الفردي الدكتاتوري، كلف الأمة الكثير على كافة الأصعدة، فجميعنا يعلم الأرقام الخيالية التي بلغتها خسائر الحرب، كما يكفينا ماتنتج عنها من فجوة اجتماعية بين الشعوب العربية ستبقى في النفوس سنوات طويلة.. وبالرغم من كافة هذه الاشكاليات التي خلقتها الحرب إلا أن هناك بصيصاً من أمل لو تمسكنا به لوصلنا إلى بر الأمان، هو المشاركة والديمقراطية.. الم يكن التعاطف الشعبي مع دولة الكويت في الغرب نابع من أن دولة الكويت من الدول العربية القليلة التي يحكمها الدستور... ولديها تجربة برلمانية منفردة..

وان يكون للمرأة الخليجية دور فعال في المجتمع، وأن تعامل معاملة المواطن بكامل الحقوق والواجبات، ولايفوتنا في هذا المجال التأكيد على الدور الذي يجب أن تلعبه الجمعيات والاتحادات النسائية التي هي جزء من المؤسسات الشعبية، لا أن تبقى مجرد مبان لمزاولة الأنشطة اليدوية وتعليم الطبخ، أو أن تبقى مجرد واجهات لاستعراض الدور المزيف للمرأة في مجتمعات الخليج، في وقت باتت فيه الاستفادة من الكوادر البشرية ضرورة وطنية، ولايمكن الركون إلى الاطروحات المختلفة والتي تضع المرأة على الرف، علينا أن نتعامل معها بمنظور جديد هدفه تطوير المجتمع والاتجاه نحو مجتمع منتج ومعطاء.

وبعد فهل نستفيد من الزلزال الذي دفع ثمنه أبناء المنطقة العربية عموماً وشهداء الكويت بصفة خاصة، وهل يدرك متخذو القرار في دول مجلس التعاون الخليجي أهمية الانتقال إلى دولة المؤسسات وتعزيز دور المؤسسات الشعبية، ونبذ كل الطروحات القبلية والطائفية المرفوضة من كل الأمم المتحضرة؟ ولسنا بحاجة للتذكير ان عصر السلطة الفردية والانفراد باتخاذ القرارات لم يعد صالحاً للاستمرار ولنا عبرة فيما يجري من حولنا.

أخيراً هل نواكب التطور واللحاق بركب الأمم المتقدمة، أم اننا بحاجة إلى زلزال آخر؟.. قد يكون مدمراً وهائلاً ومحطماً لكل طموحاتنا في مجتمع مستقر ومنتج ويعامل فيه الانسان كمواطن ولاتفرقة بين أفراده سواء من ناحية الجنس أو الأصل أو غيرهما.

مكتبة القراءة للجميع
للنشر والتوزيع
سوق الحمرية المركزي
ص ب ١١٠٣٢ ديرة – دبي
الامارات العربية المتحدة
تليفون ٦٦٣٩٠١ – فاكس ٦٩٠٠٨٤ (٠٤)

Reading For All Book Shop
Publishing & Distribution
Al-Hamriya Central Market
P.O.Box 11032 Deira - Dubai
United Arab Emirates
Tel 663901 - Fax (04) 690084

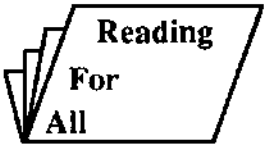

توزيع مكتبة القراءة للجميع للنشر والتوزيع

م	عنوان الكتاب	اسم المؤلف	سنة الطبع	السعر
١ –	الادارة العامة والتنمية بدولة الامارات العربية	عامر الكبيسي	١٩٨٢	٢٥ درهم
٢ –	رؤية جديدة للناصرية	مصطفى طيبة	١٩٨٦	١٥ درهم
٣ –	فلسطين وحقوق الانسان	حسين غباش	١٩٨٧	٢٥ درهم
٤ –	مصير القطاع العام في مصر	د. فؤاد مرسي	١٩٨٧	١٠ درهم
٥ –	ملحمة جلجامش	نورة أحمد الشيراوي	١٩٨٧	٢٠ درهم
٦ –	المجتمعات الصحراوية في الوطن العربي	نبيل صبحي حنا	١٩٨٤	٤٠ درهم
٧ –	البناء الاجتماعي	نبيل صبحي حنا	١٩٨٣	٤٠ درهم
٨ –	الطب والمجتمع	نبيل صبحي حنا	١٩٨٧	٤٠ درهم
٩ –	مرض السرطان	نبيل صبحي حنا	١٩٩٠	١٥ درهم
١٠ –	مرض الايدز	نبيل صبحي حنا	١٩٩٠	١٥ درهم
١١ –	الطفل واللغة والذكاء	عائشة عبدالله أحمد	١٩٩٠	٣٥ درهم
١٢ –	دراسات في مجتمع الامارات ج١، ج٢	مجموعة من المؤلفين	١٩٩٠	٣٠ درهم
١٣ –	تطور التعليم في دولة الامارات	محمد حسن الحربي	١٩٨٨	٢٥ درهم
١٤ –	مقالات في السياسة والحياة	المرحوم/ غانم غباش	١٩٩٠	٣٠ درهم
١٥ –	مقالات ساخرة باللهجة الدارجة	المرحوم/ غانم غباش	١٩٩١	٤٠ درهم

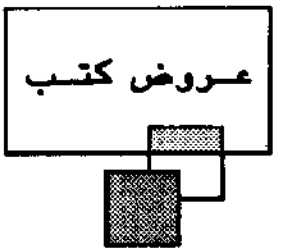

أزمـــة الخليج: «محاولة للفهم»

د. غازي عبدالرحمن القصيبي
دار الساقي، لندن، ١٩٩١، ٢٠٠ صفحة.

عـرض:
د. أنور محمد قرقاش *

يمثل كتـاب الدكتور غـازي عبدالرحمن القصيبي وعنوانه: «أزمة الخليج: محاولة للفهم» وثيقة عقلانية وشجاعة في آن واحد، وبرغم حساسية الموضوع فإن الكاتب ليس مندفعاً في انفعالات عاطفية واستطاع أن يعالج موضوعاً في غاية الأهمية بروح تحليلية تستحق الاشادة.

ويتمتع الكتاب بواقعية قلما نجدها في العديد من الدراسات عن أزمة الخليج والتي بدأت تنشر في مجموعة من الدوريات الأكاديمية العربية. كما يساعد هذا الكتاب

* قسم العلوم السياسية – جامعة الامارات.

سلاسة أسلوب القصيبي ودقة ملاحظاته بالاضافة إلى ابتعاد رؤيته السياسية عن الأوهام والترسبات الأيديولوجية.

وبرغم عاطفية كتابات غازي القصيبي خلال الأزمة، وهي عاطفية فرضتها ظروف الأزمة نفسها، فإن المؤلف في هذا الكتاب يبتعد عن مثل هذه الانفعالات دون أن يلين في الدفاع عن الحق الكويتي. فالقصيبي كأنما يتحدث عن نفسه حين يقول: «لاينبغي لعاقل أن يأخذ كل ماحدث وقيل خلال الأزمة مأخذ الجد، كثير من الأعمال والأقوال كانت وليدة الأزمة وزالت، أو ستزول، بانتهائها إلا أنه لاينبغي لعاقل أن يتجاهل كل ماأفرزته الأزمة» (ص ١٩٨).

والمؤلف في «أزمة الخليج: محاولة للفهم» يطرح المشكلة ببعدها الخليجي بأوضح مايكون ويشرح همومها من المنظور الخليجي، وحبذا لو يستفيد المثقفون العرب من هذا الطرح الواقعي.

ففي إحدى ملاحظاته النافذة والدقيقة يذكر المؤلف بأنه لايوجد أخطر من شعار «عفا الله عما سلف» سوى شعار «لاعفا الله عما سلف». فبينما يدل الأول على أننا لم نتعلم شيئاً من هذه الكارثة يؤكد الشعار الآخر بأننا سنبقى سجناء هذه الأزمة.

والقصيبي في كتابه هذا لم يسقط ضحية أي من الشعارين، فهو لايقلل مما حدث ويتعامل مع الأزمة بجدية وواقعية دون أن يكون سجيناً لهذه المأساة..

يستهل المؤلف كتابه بمناقشة قرار صدام حسين بغزو الكويت محللاً هذه الأسباب ومبتعداً في ذلك عن التبسيط، فهو يؤكد أن هناك عوامل متعددة وراء اتخاذ هذا القرار منها مايتعلق بشخصية صدام ومنها مايتعلق بأوضاع العراق بعد انتهاء حربه مع إيران.

ويرسم القصيبي مايسميه «بالخارطة النفسية» للرئيس العراقي مميزاً ثلاثة ملامح رئيسية هي: تعطشه المتحرق للسلطة وعظمتها، ونزعته الدائمة للمغامرة، ومركب الاضطهاد المترسب في عقله الباطن. ويشير إلى سلسلة من المغامرات في حياة صدام حسين. لعل أشهرها محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم. ومن هذا المنطلق يفسر المؤلف قرار صدام بالبقاء في الكويت - بعد أن اتضح حجم المعارضة الدولية وبأن الكويت تحولت لمصيدة لقواته - يفسره بالمغامرة، وهو يرى أن المغامرة عبارة عن قرار يائس يرهن المرء بمقتضاه كل مالديه على نتيجة، ثم لايملك سوى انتظار تلك النتيجة.

ويتناول المؤلف الحرب العراقية الايرانية، بشيء من التفصيل. حيث انها تمثل له خلفية أساسية لغزو الكويت، ويرفض تبسيط هذه الحرب كمواجهة بين قوميتين، كما

صورتها الدعاية البعثية، أو كمواجهة طائفية. بل هي حرب دفاعية خاضها صدام خوفاً على نظامه من تداعيات الثورة الايرانية، وادراك صدام من أن «الاكتفاء بموقف المتفرج سينتهي باسقاطه وتصفية نظامه» (ص ١٧).

ويطرح القصيبي تساؤلاً مهماً تحتاج الاجابة عليه إلى جهد كبير من مفكري العرب ويدور هذا التساؤل حول كيفية نجاح صدام في تحويل مصلحته الذاتية الضيقة إلى مصلحة قومية لدرجة «أصبح تقاعس أي عربي في أي مكان عن تأييدها [أي الحرب العراقية الايرانية] بمثابة الخيانة القومية» (ص ١٧).

كما يتصدى المؤلف لمزاعم، تحولت إلى مسلمات لدى البعض، تقول بأن دول الخليج هي التي حرضت صدام على مهاجمة إيران، ويكشف القصيبي عن أن الملك «فهد» طلب من صدام التريث حين فاتحه في قرار الهجوم على إيران ولكن «صدام» لم يستجب، ثم عاد واعترف بعد مرور عامين بخطئه في تجاهل هذه النصيحة.

ولاشك أن هذه الحرب الطويلة والمدمرة قد أنهكت النظام البعثي الذي بدأ في التطبيل لانتصار خاوٍ في ظل دمار اقتصادي كامل، إضافة إلى أن الحرب لم تحقق أهدافها من حيث تثبيت مطالب العراق على شط العرب أو قلب النظام الثوري في طهران. ويعرض المؤلف عرضاً جيداً للأسباب التي أقنعت «صدام» بأن غزو الكويت يمثل حلاً لأزمات نظامه، وهنا يورد القصيبي ملاحظة دقيقة عن الرئيس العراقي، فهو - برأي المؤلف - قد يكون بارعاً تكتيكياً ولكنه يفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية، وأن خوضه لحربين خاسرتين في مدة زمنية قصيرة لأوضح دليل على صحة هذه الملاحظة، وأما أسباب ذلك فتعود إلى محدودية ثقافة صدام حسين السياسية برغم الهالة الاعلامية التي تحيط به. فمعلوماته عن الغرب محدودة وظهر ذلك واضحاً في مقابلته الشهيرة مع الصحفية الأمريكية «دايان سوير» والتي أعرب فيها عن دهشته حين عرف بأن الذي ينتقد الرئيس الأمريكي لايعاقب. هذا الجهل بالعالم الخارجي ساهم بصورة رئيسية في سوء تقدير صدام لرد الفعل الأمريكي تجاه غزوه للكويت. كما اتضح هذا الجهل في قراءة صدام الخاطئة للنظام الدولي الجديد ودور الاتحاد السوفيتي المتقلص.

كما يستنتج المؤلف بأن «صدام» أخطأ في تقدير رد فعل السعودية ولم يتصور بأنها ستقدم هذه التسهيلات للقوات الأمريكية والحليفة. فالملك فهد صدم بقرار الغزو، وهو الذي تربطه علاقات جيدة مع الرئيس العراقي والتي تعود إلى لقائهما بقمة أوبك عام ١٩٧٥م، ويرى القصيبي أن «صدام حسين» قد راهن على جانب الحذر في

شخصية الملك فهد، وهو - كما أوضحت مجريات الأمور - كان واحداً من سلسلة من الرهانات الخاسرة.

ويشير المؤلف بأن دقة وسرعة عملية الغزو تؤكد بأن الخطة وضعت قبل ساعة الصفر بمدة طويلة، وبأن تصرفات الرئيس العراقي قبل الغزو كانت عبارة عن تمهيد للعملية، ومن هذه التصريحات تحذير بغداد وحلفائها من خطر اندلاع حرب في المنطقة.

وعلى صعيد آخر، يرى المؤلف بأن عدم مرونة بغداد لعب دوراً أساسياً في تدهور العلاقات مع الكويت، فصدام توقع الكثير من الكويتيين، وعلى رأس هذه التوقعات مساعدات مالية ضخمة، ولكنه بالمقابل كان دائم الرفض لحل المشكلة الحدودية ويتضح ذلك من تعامل بغداد غير الجاد مع مؤتمر جدة عشية الغزو. وينتقد القصيبي كلاً من ياسر عرفات والملك حسين، لاتهامهما الكويت بأن موقفها تنقصه المرونة في هذه الفترة، مضيفاً بأن المرونة التي يتحدثان عنها هي الاستسلام الفوري غير المشروط (ص ٤٠).

كما ينتقد القصيبي ماسمي «بالحل العربي» للأزمة ويرى أنه لم يكن أكثر من غطاء لاستسلام الكويت وتسليمها بكافة مطالب المعتدي، أما ادعاء البعض بأنهم ضد التدخل الغربي فهو حجة واهية يعلق عليها المؤلف بقوله: «الحقيقة التي يصعب على أحد إنكارها أنه اتضح من ساعات الغزو الأولى وجود حكومات تعارض الغزو بشدة وحكومات تميل إلى التعاطف معه، وذلك قبل أن يضع أول جندي أجنبي قدمه على أرض الخليج» (ص ٤٦)، وفي رأي القصيبي أن الانقسام في العالم العربي لم يسببه الوجود الأجنبي بل ظهر مع الأيام الأولى للغزو وقامت كل مجموعة باستغلال الأحداث لمآربها الشخصية، ويضيف القصيبي: تحولت المواجهة حول الكويت إلى «أم معارك» بالفعل. دخل المواجهة كل من لديه معركة مع اسرائيل، وكل من لديه معركة مع نظام الحكم في دولته، وكل من لديه معركة مع الحضارة الغربية، وكل من لديه معركة مع الجمود الذي ران على العالم العربي» (ص ٩٣).

ثم ينتقل المؤلف إلى رد فعل واشنطن، ويرى انه لم يكن هناك سيناريو محدد للرد على الغزو باستثناء خطة التدخل السريع والمجهزة أساساً للتصدي لأي تحدٍ سوفيتي. ولذلك طلب الرئيس الأمريكي من مستشاريه أن يعرضوا عليه مجموعة من الخيارات، وظهر الخلاف حول كيفية التعامل مع العدوان واضحاً بين الصقور وعلى رأسهم بوش

والحمائم (بيكر، تشيني، باول)، فهل يكون التصدي للعدوان من خلال العقوبات الاقتصادية. أم عبر عمل عسكري؟ ومما لاشك فيه ان خبرة بوش الواسعة في مجال السياسة الخارجية - وهي خبرة قلما تتوافر في رئيس أمريكي - ساعدته في إدارة الأزمة بنجاح منقطع النظير.

ويتفق المؤلف مع رأي العديد من المراقبين بأن المصلحة القومية لواشنطن حتمت عليها أن تمنع سيطرة نظام بغداد على ربع بترول العالم، ولكنه يضيف بأن عدوان بلد قوي ومشاكس على آخر ضعيف ومسالم بالإضافة إلى قساوة الاحتلال - وطبيعته العنيفة قد سهل من تقبل الناخب الأمريكي لتدخل بلاده العسكري وساهم في تجاوز عقدة فيتنام لدى الشعب الأمريكي.

وأتفق مع المؤلف في رفضه لنظرية التواطؤ بين العراق وبعض الدول العربية والاتفاق المسبق على اقتسام الغنيمة، فلا توجد إلى الآن أدلة ملموسة تؤكد صحة هذا التواطؤ ولايعدو ماكتب عنه إلا جزء من التراشق الاعلامي إبان الأزمة. ولكن ذلك يقودنا إلى سؤال مهم حول تفضيل بعض أصدقاء الخليج التقليديين مساندة نظام العراق، وبرأي المؤلف فإن ذلك يعود إلى حسابات هذه الأطراف ورهانها على أن دول الخليج ذات طبيعة مسالمة وبأن ذاكرتها قصيرة مقارنة بنظام البعث ذي الطبيعة الانتقامية. ولاشك بأن هذه الحسابات تمثل تهميشاً لمشاعر المواطن الكويتي والخليجي وهو جانب مرفوض تجاه عمق الجرح الذي وقع بسبب هذه الأحداث.

ويتناول الكاتب موقف عرفات والقيادة الفلسطينية متهماً إياها باستغلال الأحداث ومحاولة تجييرها لصالح القضية الفلسطينية دون أي اعتبار لأيادي الكويت البيضاء تجاه هذه القضية، ويضيف القصيبي: «بأن الموقف الفلسطيني المؤيد لغزو الكويت لايمكن فهمه على وجهه الصحيح إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب العاطفي الانفعالي في شخصية [أبي عمار]» (ص ٧٠).

أما الملك حسين فيصفه القصيبي بالمناور الأول والذي حاول أن يستغل الأحداث لخدمة عرشه، بالاضافة إلى وجود «لوبي» قوي مؤيد للعراق في البرلمان والإعلام الأردني. كما يتساءل القصيبي عند مناقشة موقف اليمن عما هو الحد الكافي للمساعدات الخليجية؟ (ص ٧٥)، ويتطرق إلى الأسباب التي دعت اليمن لاتخاذ هذا الموقف.

وأما عن الجدل الدائر حول المساعدات الخارجية لدول الخليج وضرورة اعادة النظر في أسلوب توزيعها فالقصيبي بيدي حيدته تجاه الحل المطلوب. ويؤكد بأن هذه

المساعدات تم تقديمها بمختلف الأساليب من قروض التنمية إلى تمويل صفقات السلاح، إلى الهبات المباشرة إلى المشروعات المشتركة. ولكنه لايرفض هذه البرامج بل يدعو إلى الانفتاح على الحواضر العربية واستمرار المساعدات.

وينتقل المؤلف للناحية الاعلامية، ويتناول تجاهل وسائل الاعلام الخليجية لأخبار الغزو في الأيام الأولى وبأن هذا التجاهل أضر بمصداقية الاعلام الخليجي إلى يومنا هذا، ويفسر القصيبي هذا التقصير كنتيجة للصدمة الضخمة وتمنى عودة المياه إلى مجاريها ولايقلل هذا التفسير من جسامة الخطأ الاعلامي الخليجي في هذه المرحلة والذي سنتحدث عنه لسنوات قادمة. ويرى المؤلف أن الاعلام الخليجي بعد الصدمة المبدئية استطاع أن يلتقط أنفاسه بدليل المقابلات الانسانية والمؤثرة لمئات الأسر الكويتية الهاربة من بطش الاحتلال، ولكن هذا النجاح بقي محصوراً في منطقة الخليج العربي وأخفق في الوصول للجماهير العربية والاسلامية.

أما الاعلام العراقي فيقر المؤلف بأنه كان فعلاً حيث حاول عن طريق تنويع وتناقض شعاراته أن يرضي الجميع. ويضيف: «تحول الرئيس العراقي في الاعلام العراقي، إلى أعجوبة الشيء ونقيضه: العلماني الملحد الذي يعلن الآن أنه مجاهد إسلامي، بطل القادسية الذي تحول الآن إلى صديق إيران، موزع الثروة الثرى، الرجل الشعبي الذي ينتمي الآن إلى أنبل أسرة عربية» (ص٩٣). ولكن نجاح إعلام بغداد لم يطل الغرب حيث كان عبارة عن «كارثة محققة» فلم يستطع أن يفهم الغرب، مقارنة بجهود بعض دبلوماسيي الخليج الناجحة وعلى رأسهم سفراء السعودية والكويت في واشنطن.

وبوجه عام يرى القصيبي بأن الاعلام الخليجي والعراقي قد «انحدر إلى مستوى مرعب من البذاءة» (ص ٩٨). وبالمقارنة فإن الاعلام الغربي اتفق مع اتجاهات حكوماته في المبدأ برغم اختلافه في التفاصيل، ويرى المؤلف بأن نتيجة مقارنة الاعلام العربي بالغربي «مؤلمة وموجعة».

أما الجدل الدائر حول محطة سي. إن. إن. فالمؤلف من مؤيدي إدخال ارسالها ويصف القرار بالشجاعة، «فما لايعجبنا لايختفي من الأثير بمجرد أننا لاننظر إليه» (ص ١٠٣).

ويستنتج المؤلف ثلاثة دروس إعلامية رئيسية للأزمة ألا وهي:-

١ - أن الاعلام عنصر رئيسي من عناصر السياسة الوطنية.

٢ - والاعلام يحتاج إلى الاعتماد على التقنية.

٣ - ومهما كانت قدرة الاعلام فهو لايغني عن وجود قاعدة سياسية - اقتصادية - عسكرية يستند إليها. ولعل أهم الدروس - برأيي - درس تجاهله المؤلف، يكمن في ضرورة وجود مناخ من الحرية يسمح بوجود إعلام ناجح يقوم بدوره الفعال ويتمتع بمصداقية لدى الشعوب.

ثم ينتقل المؤلف إلى الدور الذي لعبته بعض الجماعات الأصولية خلال الأزمة ومسؤوليتها المباشرة عن شعبية صدام حسين في بعض الدول العربية، ويصف أثر موقف هذه الجماعات بالصاعقة التي نزلت على الخليج كصاعقة الموقف الفلسطيني، وخاصة إذا أخذنا بالاعتبار ارتباط هذه الجماعات التقليدي بدول الخليج. كما يعجب القصيبي لتأييد هذه الجماعات لنظام توجهه الأساسي علماني.

ويفسر المؤلف موقف الجماعات الأصولية من خلال كتابات حسن الترابي إبان الأزمة والذي رأى الأزمة فرصة لبلوغ أهداف معينة، ورأى الترابي أن التعاون مع البعث العلماني مشروع لأن هذا الحزب، على حد تعبير الترابي، «قد تأصل اليوم على الإسلام» (ص ١٢٠). فالترابي في رأي المؤلف قد هجر النظرة «اليوتوبيه» للتيارات الاسلامية التقليدية وتعامل مع الواقع السياسي، ولكن قراءته لهذا الواقع، كما أثبتت الأحداث، قد جاءت احادية المنظور ولاتخلو من الانتهازية. أما المتعاطفون مع الحركة الأصولية في الخليج العربي فإن بعضهم برأي المؤلف - قد تغلب ولاؤه الوطني على الاعتبارات الحزبية - وأما الآخرون فقد غلبوا الولاء الحزبي على الانتماء الوطني (ص ١٢١). وهنا لايغفل القصيبي عن تأكيد وقوف القيادات الدينية خلف موقف القيادة السياسية في المملكة العربية السعودية.

كما يتناول المؤلف علاقة عرب الجزيرة بعرب الشمال واستغلال النظام العراقي للحساسيات في هذه العلاقة، ويرى أن المقالة الشهيرة لـ محمد حسنين هيكل في الصحافة البريطانية لأوضح دليل على حقيقة وعمق هذه الحساسيات ولاشك أن البترول يلعب دوراً كبيراً في تطور هذه العلاقات، فالعديد من عرب الشمال، من حاملي الفكر القومي، يرون منطقة الخليج جزءاً من وطنهم الأكبر ولهم به حقوق كمواطني الخليج الأصليين.

وبينما يقر الكاتب بأن بعض التصرفات السلبية لعرب الخليج مسؤولة عن جزء من الحساسيات، وينبه أهل الخليج بترك أوهام العظمة مذكراً إياهم اعتمادهم الكامل على النفط، إلا أنه بالمقابل ينتقد العديد من عرب الشمال ويصفهم بالتعالي في التعامل مع

عرب الجزيرة، وبأنهم توقعوا، مع تفجر الأزمة، أن تتحسن أحوالهم على حساب سوء أحوال أهل الخليج والجزيرة.

ويرى القصيبي أن الاختلاف بين المجموعتين يمتد إلى حساسية عرب الشمال تجاه الاستعمار، وهي حساسية لاتوجد بالحدة نفسها لدى أهل الخليج والجزيرة، ويعود ذلك لاختلاف التجارب حيث لم يقاسِ هؤلاء من تجارب مماثلة لقساوة الفرنسيين في شمال أفريقيا أو الإيطاليين في ليبيا أو الانجليز في مصر. ويود الكاتب من خلال هذه المقارنة أن يوضح بأن موقف دول الخليج من الأزمة لم يكن عبارة عن تواطؤ مع الاستعمار كما توهمه بعض عرب الشمال بل هو «ظهور هوية خليجية متميزة، بشعوب وقفت، بأغلبيتها الساحقة، مع حكوماتها غير عابئة برأي «التقدميين العرب» أو «المثقفين العرب»» (ص ١٤٥).

وبينما يؤكد المؤلف أن نظم الخليج أكثر رحمة من نظم عربية ثورية كثيرة، فهو يضيف: «لاينبغي لأحد أن يفهم من هذه الملاحظات أننا نستهدف تصوير أنظمة الحكم في الخليج بصورة مثالية أو شبه مثالية. الهدف الوحيد هو التأكيد على أن مقارنة بين هذه الأنظمة وبقية الأنظمة العربية لن تضير الخليج» (ص ١٤٧).

ويتطرق الكاتب في الفصل قبل الأخير إلى انتشار نظرية المؤامرة والتي تمثل جزءاً من التفكير السياسي للانسان العربي. ونظرية المؤامرة تضفي - على حد تعبير المؤلف - على واشنطن قوة أسطورية هي لاتملكها، ويطرح القصيبي مجموعة من التساؤلات التي توضح سذاجة التفكير السياسي الذي يحمله المؤمنون بهذه التفسيرات. فلماذا تتآمر واشنطن لاحتلال الكويت ثم تتآمر لتحريرها؟ وكيف يتورط بوش في مخطط قد يؤدي إلى نهاية مستقبله السياسي؟ ومادور صدام، هل هو مجرد عميل أمريكي؟ ويسأل القصيبي مؤيدي هذه النظريات عن تفسير مقنع لتردد الكونغرس في استخدام القوة ضد العدوان العراقي؟ أسئلة منطقية يطرحها المؤلف ولاشك أن الاجابة عليها لاتكمن في نظريات المؤامرة التبسيطية أياً كان مصدرها.

وينتقل المؤلف لسبب العداء الرئيسي لأمريكا في العالم العربي، ألا وهو القضية الفلسطينية، وهي القضية التي حركت معظم أحداث العالم العربي من شعبية عبدالناصر إلى الانقلابات العسكرية إلى انقسام العالم العربي بين نظم ثورية واخرى محافظة. ولذا فوجئ العديد من العرب حين تصدرت قضية الكويت قائمة الأولويات لدى عرب الخليج متجاوزة في الأهمية القضية الفلسطينية.

وينتقد القصيبي القيادات الفلسطينية التي أدخلت قضيتها في معمعة الخلافات العربية - العربية، كما يشير إلى ضرورة أن تتحدث هذه القيادات بصوت واحد وأن تتخذ قراراً صريحاً وواضحاً إما بالحرب أو بالسلام.

ويرى القصيبي خطر تصور النفوذ الأمريكي كهيمنة مطلقة، فبالرغم من نفوذ اللوبي الصهيوني في واشنطن إلا أن هذا النفوذ لايمثل حقيقة أبدية ثابتة، بل يرى أن الطبيعة المفتوحة للنظام السياسي الأمريكي، والتي أدت لتصاعد النفوذ الصهيوني، تمثل في نفس الوقت أكبر تحدٍ لاستمرارية نفوذ هذا اللوبي، وحديث المؤلف هذا عبارة عن دعوة للعالم العربي كي يتعامل مع القضية الفلسطينية بجدية وواقعية، وبأن مفتاح الحل الحقيقي يكمن بأيدي العرب وليس بالضرورة في واشنطن. فهو ينتقد ازدواجية التعامل العربي مع أمريكا، والذي ينصب على مراعاة المصالح الثنائية فقط لاغير، وينكر على سبيل المثال أن ليس هناك من دولة عربية من مؤيدي العراق قد قطعت علاقاتها مع واشنطن إبان الأزمة، ويضيف المؤلف: «التحدي الحقيقي هو أن نحلل مصالحنا بهدوء وواقعية وأن نسير على هداها سواء سارت بنا إلى مصادقة الولايات المتحدة أو معاداتها أو - وهذا هو الأرجح - مجاراه بعض سياساتها ومعارضة بعضها الآخر» (ص ١٧٢).

أما الفصل الأخير من الكتاب، وهو برأيي أهم فصول هذا الكتاب القيم، فيتناول بعض أهم تحديات المرحلة المقبلة، ويبدأ المؤلف بالاشارة إلى أن الجيش العراقي لابد أن يحمل رئيسه مسؤولية هذه الهزيمة الثقيلة، ويرى أن عودة علاقات بغداد بدول الخليج مرهونة بسقوط النظام الصدامي.

ويضيف القصيبي بأن قضية المشاركة والديمقراطية هي احدى أهم تحديات مرحلة مابعد الأزمة، وبأن الرقعة الجغرافية لهذا التحدي تمتد من شمال أفريقيا إلى الخليج العربي، كما أن المطالبة بالمشاركة لم تعد مقصورة على مجموعة صغيرة من المثقفين بل بدأت تضم قطاعاً واسعاً يشمل العناصر التقليدية والمحافظة، وينبه المؤلف بأن طريق المشاركة والتعددية ليس سهلاً، فالكثيرون من دعاتها في العالم العربي ينظرون للتعددية كوسيلة لتحقيق مآرب خاصة ولايؤمنون بها كمنهج، فلايوجد نظام عربي يقبل بتداول السلطة لأنها - أساساً - نظم لم تصل للسلطة عبر الطرق الديمقراطية. لذا فإن التحول الديمقراطي سيستغرق وقتاً طويلاً وسيتطلب وعياً ديمقراطياً على مختلف المستويات، وسيعتمد هذا التحول على ضرورة تقديم تنازلات متبادلة بين السلطة

والمعارضة، ويتضح من تطور أحداث الجزائر أن مستقبل المسيرة الديمقراطية في العالم العربي مازال قاتماً.

ويرى المؤلف أن الخلاص من الأزمات المزمنة في السياسة العربية يكمن في قبول الدولة باعتبارها حقيقة رئيسية في العالم العربي، فلا جدوى من محاولة اثبات اصطناعية الدولة العربية وبخاصة وأنها أثبتت قدرة كبيرة على الصمود سواء أمام المشاريع القومية أو الأصولية. ونلحظ على المؤلف عدم مناقشته لهذا الجانب باستفاضة لاسيما وأن هذه الحقيقة هي بلاشك أحد الدروس العقلانية الرئيسية للأزمة، ويتطلب ذلك منا المصارحة مع النفس بعيداً عن أوهام أيديولوجية أوصلتنا إلى مانحن فيه من تفتت. ويبين القصيبي بأن العمل العربي المشترك ضائع نتيجة لذلك، ويدعو للاعتماد على المنطلق الواقعي والمتمثل في المصلحة الوطنية لكل دولة عربية، حيث إن مجموع المصالح العربية الفردية سيخلق مصلحة مشتركة على النمط الأوروبي.

وفي الختام يدعو القصيبي لضرورة قيام حوار مكثف يشمل مثقفي العالم العربي وإلا فإنه يحذر من أن هدوء مابعد الأزمة لن يكون أكثر من مجرد هدنة.

لقد تمكن الكاتب من أن يقدم عملاً جاداً لاتنقصه الشجاعة والوضوح والواقعية في فترة يُرى العالم العربي فيها أحوج مايكون لهذه الصفات. والكتاب مليء بالملاحظات النافذة والتحليل الناضج ويمثل قراءة أساسية حول أزمة الخليج الأخيرة ونتوقع له أن يكون مثار مناقشة وحوار في الفترة القادمة.

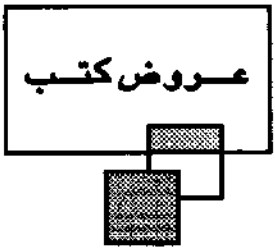

الثقافة العربية وأزمة الخليج

للدكتور/ فؤاد زكريا

عـرض
د. عبـدالله سـرور *

يعد الكتاب أحد الاصدارات النوعية المتميزة التي تناولت أحد الجوانب الهامة في زلزال الثاني من اغسطس ١٩٩٠.. فقد كان الغزو العراقي المباغت للكويت في فجر هذا اليوم الحزين، واحتلاله وتخريب منشآته وتشريد أهله، زلزالاً عنيفاً ضرب المنطقة العربية من أقصاها إلى أقصاها.. وليست كل جوانب عمل الزلزال ظاهرة للعيان.. كما ان آثاره ليست جميعاً مباشرة..

والكاتب الدكتور/فؤاد زكريا، واحد من المثقفين العرب البارزين.. أثرى المكتبة العربية بكثير من نتاجات عقله المتميزة.. اضافة إلى مشاركته الواسعة في الحياة العامة، لكنه ظل دائماً يؤمن بأن الثقافة الحقيقية ليست ترفاً ناعماً، ولا

* مركز الانتساب الموجه – الشارقة – جامعة الامارات العربية المتحدة.

ثرثرة لإزجاء أوقات الفراغ، كما انها بعيدة عن التقعر والادعاء الأجوف والسباحة في المجهول.. بل إن للثقافة الجادة دورها في خدمة المجتمع وإحداث التنوير، ومن ثم قيادة الجماهير في تطلعها الدائم نحو مستقبل أفضل.

وكتاب «الثقافة العربية وأزمة الخليج» كتاب حديث صدر في النصف الثاني من عام ١٩٩١م، ويقع في ثماني وعشرين ومائة صفحة، طبع بمطابع «الأهرام التجارية» بمصر ونشرته الشركة الكويتية للأبحاث (ليمتد) وخصصت عائدات الكتاب «لأسر شهداء غزو الكويت».

ويضم الكتاب ستة عشر موضوعاً سبق نشرها أو اذاعتها جميعاً في الصحف والمجلات ودور الاذاعة إضافة إلى الندوات والمحاضرات العامة، التي أوضح فيها الكاتب موقفه من أزمة الخليج، وقد راعى في نشرها ترتيب ظهورها زمنياً فوقعت جميعاً بين الثالث عشر من أغسطس ١٩٩٠ والثامن والعشرين من ابريل ١٩٩١م.

والكتاب كله مزيج من الألم الذي يفجع صاحبه ويمزق نياط قلبه بسبب موقف المثقفين من الغزو العراقي للكويت، فقد كان يتصور ان المثقفين بالذات سيتخذون موقفاً اجماعياً ضد الطغيان، وكان يتوقع حتى ممن انخدعوا من قبل بالنظام الباغي في العراق وشاركوا في مهرجاناته اللاهية الزائفة طوال الثمانينات ان يفيقوا من غفوتهم وأن يتنبهوا إلى الطبيعة اللا إنسانية للنظام الذي كانوا يصفقون له. ولكن المفاجأة المذهلة كانت في تساقط المثقفين في مشارق العالم العربي ومغاربه، وفي بلادهم أو في المهجر، وأخذت هذه الأسماء اللامعة تتهاوى ملطخة بأحوال التنظير الزائف، والتبرير المتهافت، والمنطق المعوج، فتكشفت للكاتب حقيقة ماكان يتمنى أن يهتدي إليها في يوم من الأيام «وهي ان قدراً لايستهان به من رفاق طريق الفكر، عاجزون عن رؤية أبسط الحقائق الواضحة، ولايقيمون وزناً كبيراً لقيم الحرية والكرامة الإنسانية، التي طالما تحدثوا عنها وكتبوا، ولايتميزون عن الجماهير غير الواعية تميزاً واضحاً حين يتعلق الأمر باختبار حقيقي لصلابة الإنسان الأخلاقية والفكرية».

وهكذا فإن الكتاب في جملته ينقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية :-

المحور الأول : محنة العقل العربي، وانحرافه أو غيابه.

المحور الثاني: أزمة المثقفين وسقوطهم في ضلالات الجهالة.

المحور الثالث: قضايا المستقبل القريب التي طرحتها أزمة الخليج.

وسنعرض لها جميعاً على هذا الترتيب:

أولاً : محنة العقل العربي، وانحرافه أو غيابه.

يقول الكاتب: «لم أتألم لشيء - بعد ذلك اليوم الأسود الذي غزت فيه الجيوش العراقية أرض الكويت - بقدر تألمي لصورة المظاهرات التي خرجت في بعض المدن العربية تضامناً مع ذلك الغزو، ولموقف القيادة الفلسطينية المساند للعدوان العراقي السافر». فهل يختلف ماحدث للكويت في يوم الخميس الحزين عما حدث لأهلنا في فلسطين منذ نكبة ١٩٤٨؟ وهل يتصور أي عاقل أن تقبل قيادة شعب مقتلع من جذوره، اقتلاع شعب آخر من جذوره أمام عينيها وتقف مؤيدة للاغتصاب مصفقة له؟. فليس هناك أساس عقلي يفلسف قادة المظاهرات - على أساسه - موقفهم المؤيد لهذه النكبة الجديدة.

إن الجريمة الكبرى هي أن تتصدى فئات من أصحاب العقول الملتوية لتصوير الأمر وكأنه في جوهره نزاع بين الشعوب والامبريالية العالمية، ويبلغ الأمر ذروته حيث تقف قيادات شعب عانى أشد المعاناة من الاحتلال الغاشم ولمس الهوية، وأصبحت محنته مضرب الأمثال لظلم المستكبرين فتصفق لمن يسعى إلى تكرار المحنة بين أبناء أمته وجيرانه.

لقد كشفت كارثة الغزو العراقي للكويت عن اختلال فادح في الوعي العربي، ومن أمثلة ذلك:-

١ - الخلط بين الأسباب والنتائج، فتحول الأمر عند أصحاب الفكر المنحرف من انتهاك لبلد عربي وكرامته وأمنه وهويته، إلى مشكلة وجود القوات الأجنبية في الأراضي العربية، واتجهت فصائل واسعة من المثقفين إلى أن تمحو من ذاكرة الناس ماحدث من عدوان سافر، وراحت تعزف ليل نهار على نغمة الخطر الذي بات يهدد الكيان العربي من جراء وجود قوات أجنبية في أراضيه. وصدرت بيانات رسمية من أحزاب وجماعات لها وزنها تضع مشكلة انسحاب القوات الأجنبية قبل مشكلة الانسحاب العراقي من الكويت. ويبلغ الضياع العقلي ذروته حين قال المسؤول الأكبر عن جريدة حزبية ذات اتجاه اسلامي «إن المهم الآن هو معالجة قضية وجود القوات الأمريكية، أما البحث في الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع مسألة لم تعد تهم إلا المؤرخين». وفي اليوم التالي صرح المسؤول الأكبر عن جريدة يسارية فقال إن مسألة البحث عن الأسباب التي أدت إلى الوضع الراهن ليست إلا مسألة أكاديمية.

لقد عزفت هذه الأفكار الشاذة على عدة أوتار كل منها أشد نشازاً من الآخر، فهناك أولاً وتر النسيان، وهناك ثانياً وتر التمويه، وهناك ثالثاً وتر المغالطة، وللأسف فقد انطلت الخدعة على كثيرين، وفي كل يوم تزايدت أعداد المنضمين إلى مظاهرات تهتف بسقوط

الوجود الأمريكي، ولاتفكر في الهتاف بسقوط الذي تسبب في الوجود الأمريكي. وفي هذا قصور في الوعي على أحسن الفروض، وتواطؤ مشبوه على أسوأها.

٢ - عدم الاكتراث بحقوق المواطن وكرامته. إن ظهور أصوات تؤيد الغزو العراقي للكويت، أو تبرر له، أو تصرف الناس عن حقائقه ونتائجه المذهلة، دليل على ان مبدأ كرامة المواطن والتمسك بحقوقه الانسانية الثابتة ليس مبدأ متأصلاً في نفوس نسبة لايستهان بها من العرب، بل في نفوس قطاع غير قليل من المثقفين الذين يكتفون باستغلال هذا المبدأ تكتيكياً لتحقيق أهداف سياسية معينة، ولكنهم مستعدون في قرارة نفوسهم للتنازل عنه عند أول اختبار حقيقي.

إن هؤلاء المثقفين لم يشعروا بأي قدر من السخط وهم يرون أجهزة إعلام دولة كاملة تكرس وقتها وجهدها لتمجيد فرد واحد، وتحاول أن تخلق له فلسفة عميقة ونظرة شاملة إلى العالم ورؤية ثاقبة لمشاكل الكون. ولم تنفر حساسيتهم أن تظل هذه الأجهزة تردد أقوال هذا الرجل الواحد ليل نهار وكأنها أصبحت كتاباً مقدساً جديداً. ولم يستغربوا أن تكرس برامج التلفزيون أكثر من أسبوعين من أجل الاحتفال بعيد ميلاده من كل عام من أعوام الحرب التي خاض فيها جيشه أقسى المعارك، بل إن هؤلاء المثقفين لايؤذي مشاعرهم منظر الزعيم وهو يقف مزهواً أمام أطفال من عمر الزهور يرددون كالببغاوات لمدة ساعات قصائد مديح لايفهمون منها شيئاً، إلى جانب تقارير لجان حقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية. والمشكلة أن هذه الانتهاكات لآدمية البشر لم تثر أية حساسية لدى هؤلاء الذين خرجوا في مظاهرات التأييد.

وهكذا فإن مشكلة حقوق الانسان في العالم العربي لاتقتصر على ماترتكبه بعض الأنظمة من انتهاكات صارخة، بل أن لهذه المشكلة وجهاً أعمق وأعقد هو انتهاك حقوق الانسان داخل نفس المواطن العربي الفرد.

٣ - إثارة القضايا الكبرى في غير توقيتها: لقد ربطت بعض الفئات أزمة احتلال الكويت بمشكلة فلسطين، وبمشكلة إعادة رسم الخريطة العربية اقتصادياً وسياسياً، وبمشكلة الكفاح الطويل الأمد ضد الامبريالية العالمية. وهذه جميعاً قضايا مهمة لكنها لاتنهض مبرراً لاحتلال الكويت، ولاتقوم سنداً لطاغية يخدع الجماهير، ولايمكن الاستناد إليها لإرجاء تحرير الكويت.

فأولى قضايانا الكبرى هذ قضية فلسطين ولكن قيادة منظمة التحرير ارتكبت غلطة العمر بتأييدها الصريح لموقف صدام حسين، وتسترها المخجل على الغزو العراقي للكويت، وذلك لأسباب ثلاثة :-

أ - إن المنظمة بتسترها الضمني ودفاعها عن مبدأ احتلال أراضي الغير بالقوة، أو بناءً على أسس تاريخية واهية، وعلى اجراء الاحتلال لتغيير سكاني في الأرض المحتلة، قد فقدت الحجة الكبرى التي تستند إليها القضية الفلسطينية في نظر العالم.

ب - إن القضية الفلسطينية بدأت تفقد سنداً معنوياً كبيراً لدى الشعوب العربية التي ترى ألوف الشبان الفلسطينيين يهتفون تأييداً لزعيم استباح بلداً بكامله وأعمل فيه السلب والنهب والتقتيل ويصرخون مؤكدين أنهم يفدونه بالروح والدم.

جـ- إن الزعيم الذي يفعلون ذلك من أجله لايضع فلسطين على جدول أعماله أصلاً، فحربه مع إيران دليل على استعداده للنضال في أي مكان عدا فلسطين، وسكوته على صفعة ضرب المفاعل في بغداد أبلغ دليل على ذلك.

أما موضوع اعادة رسم الخريطة السياسية والاقتصادية للعالم العربي، فخلاصة القول فيه إن الوضع العربي ليس مثالياً على الإطلاق، وهو حافل بمظاهر الاختلال التي تصرخ فينا مطالبة بالتغيير، وهذه معركة طويلة خاضتها القوى الوطنية وستظل تخوضها عشرات السنين - غير أن الأمر المؤكد هو أن النظام العراقي ليس هو المؤهل لإحداث هذا التغيير، بل إنه هو ذاته على رأس الأنظمة التي ينبغي أن تجعل منها الحركة الوطنية العربية هدفاً للتغيير.

أما قضية اسرائيل والامبريالية العالمية، فقد كانوا أكبر المستفيدين من الحرب العراقية الايرانية، بل ان كثيرين يؤكدون أنهم شاركوا في التحريض عليها وتصعيدها بتقديم الأسلحة للطرفين. ولاجدال في أن تبديد الطاقة البشرية والموارد العربية والاسلامية في الحرب، وايقاف التنمية هو أعظم خدمة يمكن تقديمها لأعداء الأمة العربية. فكيف يصدق المثقفون العرب والجماهير التي تهتف من ورائهم أن النظام الذي يحقق للامبريالية كل هذه الأهداف على حساب نهضتها الحقيقية هو المؤهل لمواجهتها؟

ثانياً: أزمة المثقفين وسقوطهم في ضلالات الجهالة.

من الصعب أن يحدد المرء دوافع هؤلاء المثقفين العرب الذين يتجاهلون الحقائق الواضحة، ويغرقون في التفلسف والتنظير، فينتهي بهم الأمر - عملياً - إلى اتخاذ مواقف تتستر على العدوان وتقدم له شتى أنواع التبريرات، حتى لو كانوا يستنكرونه من باب أداء الواجب وتبرئة الذمة. فلقد استمع الكثيرون إلى تحليلات قدمها ادوارد سعيد وكلوفيس مقصود على شاشة التلفزيون البريطاني، وظهر واضحاً كيف أن المثقف يستطيع أن يتجاهل القضايا الأساسية

والعاجلة وأن يفرق الناس في قضايا أخرى لاعلاقة لها بالأزمة الساخنة التي تهدد المنطقة كلها بحريق يلتهم كل شيء. ومن هؤلاء أيضاً محمد حسنين هيكل أشهر الصحافيين العرب، فقد سكت عن الادلاء برأيه طوال الأسابيع الستة الأولى الحاسمة في الأزمة، ثم اختار أن يكتب في صحيفة بريطانية فنشر مقالاً في جريدة التايمز اللندنية، فقال: إن الأزمة الراهنة كلها ترجع إلى اختلال أساسي في العلاقة بين العرب والغرب. وأن مايجري هو صراع من أجل توزيع أكثر عدلاً للثروة العربية بين عرب المدن وعرب الصحراء، وأنه يرفض الحل الأجنبي ويتمسك بالحل العربي.

وهكذا نرى أن هيكل قد قبل جميع المسلمات التي طرحها جهاز الدعاية العراقي برغم مافيها من سطحية وتناقض صارخ، فهو يسلم ضمناً بأن النظام العراقي يقف في صف فقراء العرب، ويحارب معركة كبرى من أجل توزيع أعدل للثروة العربية، وينسى أن العراق دولة بترولية كبرى، ولايسأل نفسه عن الطريقة التي وزع بها صدام ثروة العراق الضخمة على مواطنيه. وهو يردد حجة (الحدود التي رسمها الاستعمار البريطاني) مع أن اللجوء إلى هذه الحجة في الظروف الراهنة معناه السماح لأي مغامر بإعادة رسم هذه الحدود على أي نحو يحقق أطماعه الخاصة. ثم يفترض هيكل أن صدام حسين هو (روبن هود) عربي يسعى إلى اقامة العدل الاجتماعي وإشاعة احترام حقوق الانسان في كل أرجاء العالم العربي.

وكل هذا دليل على انعدام البصيرة وانحدار المثقف العربي في مواجهة أزمة واضحة المعالم، وأنه لم يتطور ذهنياً في اتجاه رفض الدكتاتورية، وأنه مازال يبحث عن زعيم أوحد يضع له الفلسفات ويبتكر النظريات لتبرير تصرفاته.

لقد سقط المثقفون في مغالطات عديدة مرت على الكثيرين وكأنها حقائق مؤكدة، وتسربت إلى تفكير الصفوة ومنهم سرت إلى الجموع الغفيرة لتحركها في اتجاهات حائرة مشتتة. وأولى هذه المغالطات أنهم يصورون الانشقاق الذي أحدثه هذا الغزو في الأمة العربية بأنه انقسام بين أنصار أمريكا وخصومها. وهذه مغالطة كبرى مبنية على تفسير ميكانيكي ساذج للأحداث يؤكد أن من يتخذ موقفاً مماثلاً للموقف الأمريكي في قضية ما، لابد أن يكون عميلاً من عملائها. ويكفي لبيان سذاجة هذا الرأي أن نشير إلى أن قائمة عملاء أمريكا ستضم في هذه الحالة دول العالم الأول والثاني والثالث باستثناء حفنة قليلة من الاقطار العربية التي خرجت عن الاجماع العالمي، وسيكون الاتحاد السوفيتي والصين وكوبا – الذين صدقوا على قرارات الإدانة في مجلس الأمن – كلهم من العملاء.

أما المغالطة الثانية فهي تصوير حشد الجيوش العربية والدولية لمواجهة الغزو العراقي للكويت كما لو كان صراعاً بين شعب عربي هو العراق، وبين قوى تتربص بهذا الشعب شراً.

ولاأظن أن عربياً واحداً يسعد بسقوط شبر من أرض العراق في أيدٍ أجنبية، أو أن يقع جندي عراقي واحد صريعاً بسلاح أجنبي. ولكن ماذا نفعل ونحن نرى الشعب العراقي العزيز علينا يعيا من أجل أهداف عدوانية، ونجد جيشه مبرمجاً بأهداف الغزو التتاري الذي يلتهم الأرض ومن عليها؟ ماذا نفعل إذا كانت هناك قيادة توجه هذا الرصيد العظيم للأمة العربية نحو قتل الغير ثم الانتحار آخر الأمر؟ ذلك لأن من الحقائق القاسية لعالمنا أنه حين يكتب على شعب أن يخضع لقيادة غاشمة ويساندها - طوعاً أو كرهاً - في تحقيق أطماعها العدوانية، ينتهي الأمر بهذا الشعب وجيشه إلى أن يدفعا ثمن الأهداف الهمجية التي يساقان إلى تحقيقها.

أما ثالثة المغالطات فتلك التي تصور انقسام الأمة العربية بين المؤيد للغزو العراقي والرافض له كما لو كان انقساماً بين الحريصين على القضية الفلسطينية والمتهاونين في حقها. وتلك مهزلة مضحكة ومأساة مبكية في آن معاً، فقضية الكويت وقضية فلسطين بينهما اختلاف زمني شديد، إضافة إلى اختلاف طبيعة العدوان في كلتا الحالتين - إن الربط بين القضية الكويتية والفلسطينية أمر لايشرف العرب على الاطلاق، ولكنه دليل على أن حل أزمة الكويت لاينبغي أن يكون نهاية المطاف في نضال القوى الوطنية العربية، بل ينبغي أن يكون نقطة الانطلاق في مواجهة صريحة وأمينة لكل قضايانا المصيرية ومشاكلنا المتوطنة.

إن المثقف يتميز عن غيره بأمرين: اتساع في الأفق العقلي، وضمير إنساني حي. وهؤلاء المنحدرون لم يكونوا يملكون عقل المثقف الذي ينبغي أن يكون عارفاً بما كان يمارسه النظام العراقي، حتى قبل غزوه للكويت، من قمع دموي. كما أنهم لايملكون فضيلة الرجوع إلى الحق عندما يدركون خطأهم.

لقد كشفت أزمة الكويت عن بؤر فاسدة في تلافيف العقل العربي كانت مختفية وراء قشرة من المواقف العقلية المبنية على المجاملات والتمني والتهويم وخداع الذات. وحين تنقشع الغيوم سيتكشف لنا من جوانب التهاون والغفلة في حياتنا العقلية مايجعل وجوهاً كثيرة تحمر خجلاً، ذلك لأن فريقاً لايستهان به من مثقفينا يفضلون أن يعيشوا بقية حياتهم مدافعين عن مواقع هشة متهاوية، بدلاً من أن يستجمعوا شجاعتهم ويصححوا مواقفهم. وإذا أدركنا أن هذا الفريق يضم نخباً يتخذها كثير من شباب الجيل قدوة، سواء بوصفهم رموزاً للتقدمية أو رموزاً للإيمان الديني، لأدركنا مدى خطورة الاصرار على الخطأ بالنسبة إلى أجيال جديدة تجمع بين المثالية وعدم وضوح الرؤية والحاجة الماسة إلى القيادة والتوجيه.

ثالثاً: قضايا المستقبل القريب بعد أزمة الخليج.

هناك قضايا ملحة فرضت نفسها بسبب أزمة الخليج وبات على المثقف العربي أن يتخذ موقفاً حيالها بسبب ضرورتها وإلحاحها، ومن هذه القضايا :-

١ – النظام العربي، فإطار العلاقات العربية يحدده ميثاق الجامعة العربية كما تحدده مواثيق المجالس العربية الثلاثة المنبثقة عن الرابطة الكبرى وهي مجلس التعاون العربي، مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون المغاربي. والجميع يسلمون بوجود هذا الشيء المسمى بالنظام العربي، مع اعترافهم بأنه قد أصيب في الآونة الأخيرة بمرض خطير.

إن وجود النظام العربي لايتحدد بوجود الهياكل القانونية التي تشكلت خلال العقود الماضية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ومابعدها، ولكن مايحدد وجود نظام معين هو التزام أعضائه بجوهر المبادئ المنصوص عليها في المواثيق، بحيث يتكون بالتدريج تراث متراكم من الممارسات التي تدعم هذا النظام وترشحه وتجعله حقيقة متجسدة.

إن الواقع العربي يقطع بأشياء أخرى مثل: إن وجود حاكم بذاته وشخصه على رأس بلد عربي معين، هو الذي يحدد موقف بلده من النظام العربي كله وعلاقاته بالبلاد العربية الأخرى، وليس على الاطلاق وجود حقائق موضوعية لاعلاقة لها بالأشخاص. ومثال ذلك علاقة مصر وسوريا، فبعد علاقات وثيقة في الخمسينات، أتى انفصال وتباعد حاد في الستينات، ثم تقارب وتضامن عسكري ناجح في السبعينات، ثم قطيعة تامة في أواخرها دامت طوال الثمانينات ثم عاد التقارب في أوائل التسعينات وصارت سوريا بعد أحداث العراق الأخيرة أقرب إلى مصر بكثير عن بقية دول مجلس التعاون العربي الذي هو أحد حلقات النظام العربي.

٢ – انعدام الديمقراطية: فالديمقراطية تمنح النظام ثباتاً واستقراراً وأساساً عقلانياً متيناً، وتحميه من أهواء الأفراد وتقلباتهم وانفعالاتهم الشخصية. وربما كان الأهم من ذلك كله ان الديمقراطية تحقق للشعوب مشاركة حقيقية في تشكيل معالم ذلك النظام والمحافظة عليه وبالتالي تضع الأساس المتين لتعامل العالم الخارجي مع مجموعة الدول العربية باعتبارها نظاماً له أسس معينة ومبادئ يمكن فهمها وإقامة هذه المعاملات على أساسها.

لقد كشف العدوان العراقي البشع عن حقيقة اللانظام العربي بكل وضوح، والأمل كبير أن تكون الأزمة بداية مرحلة نحاول فيها بناء نظام عربي على أسس عقلانية موضوعية ديمقراطية تسمح بأن يكون لنا مكان على خريطة العالم في القرن الحادي والعشرين.

٣ – نحن والنظام العالمي الجديد: لقد حدث تراجع هائل في أهمية الأيديولوجية بوصفها محوراً للصراع أو التنافس العالمي، وبدأت تختفي بالتدريج فكرة انقسام العالم إلى معسكرين وتحددت معالم أساسية للنظام العالمي الجديد، هي:–

أ - انحسار المواجهة المسلحة والتفكير الجدي في نـزع السلاح الاستراتيجي والتقليدي، وتخليص العالم من التوتر الدائم.

ب - الاتجاه نحو الاعتراف بضرورة الديمقراطية والتعددية بوصفها حقاً انسانياً لايرتبط بأيديولوجية معينة، ومطلباً انسانياً عاماً مثل الأمان والحرية والسعادة.

جـ- الاهتمام بالمشكلات الكبرى التي تمس حياة الانسان من حيث هو انسان، فهناك مشكلات تهدد الحياة البشرية على مستوى الكوكب الأرضي كله، وحلها يقتضي تضافراً بين الجميع.

لقد كانت حرب الخليج ضد هذه المعالم الأساسية للنظام العالمي الجديد. ولكن السؤال الآن ماذا نحن فاعلون للانضمام للركب العالمي.

٤ - أزمة الخليج ومستقبل الديمقراطية: الحقيقة الأساسية المؤكدة هي أن قطاعات واسعة من الشعب العربي قد تنازلت بمحض اختيارها عن المبدأ الديمقراطي أو جعلت له مكانة ثانوية في تفكيرها. وهذا أمر خطير. ذلك لأن أهم عناصر الديمقراطية هي :-

أ - الحريات الأساسية، وعلى رأسها حرية التعبير.

ب - المشاركة الاساسية، من خلال شكل من أشكال التمثيل النيابي.

جـ- وجود آليات سلمية وعقلانية للتغيير السياسي.

والديمقراطية لاتتحقق إلا إذا ترابطت هذه العناصر جميعاً، كما أن العنصر الأخير يستحيل تحقيقه دون ماسبق من عناصر.

إن الضمان الحقيقي لأمن العالم العربي لن يكون إلا بالديمقراطية. لأنها تحقق الأمن من المنبع وهو أمن يقوم على مبدأ الوقاية.

إن كتاب الثقافة العربية وأزمة الخليج وثيقة هامة من مثقف كبير تدفع مواقف كثير من المثقفين الذين صنعتهم أضواء كاميرات التصوير، ولم تصنعهم معاناتهم الحقيقية في خدمة الواقع العربي والسعي إلى مستقبل أفضل.

إنها دعوة حميمة لقراءة هذا الكتاب الجيد.

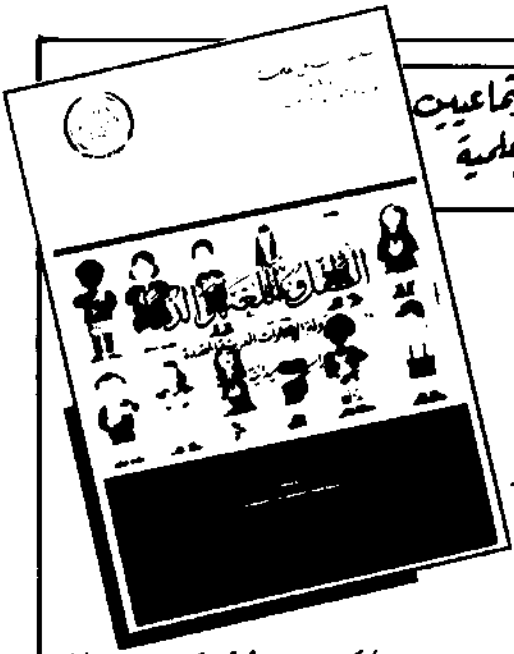

صدر الآن عن جمعية الاجتماعيين
أول كتاب في سلسلة الرسائل العلمية

الطفل
واللغة والذكاء
في دولة الإمارات العربية المتحدة

أول دراسة ميدانية
مقارنة، وهو من الموضوعات
الجديدة التي تطفو على سطح الدراسات الأكاديمية في مجتمع الإمارات

الأسرة وجنوح الأحداث في مجتمع الإمارات العربية المتحدة

توزيع

جمعية الاجتماعيين - الشارقة - هاتف : ٥٤٨١٦١ -
فاكس : ٥٢٢٢٦٧ - ص . ب : ٢٧٤٥
مكتبة القراءة للجميع - دبي - هاتف : ٦٦٣٩٠١

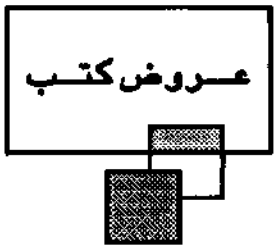

«تحليل القيم في محتويات كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الاعدادية في دولة الامارات العربية المتحدة»

شهاب سليمان لطفي

عـرض
د. هـدى محيو *

إن المدرسة هي أول مجتمع موسع يحتك به الطفل ويتفاعل معه قبل خروجه من كنف الخلية العائلية الضيقة. وإذا ماتطرقنا إلى دور المناهج التعليمية والتربوية في تنمية شخصية الطالب وصقل مواهبه وتوجيهها نكون في صدد الحديث عن مسلمات معروفة لدى الجميع. غير أن الدور الأخطر الذي تؤديه المناهج التعليمية يدخل في اطار بلورة وتحديد هوية الطالب الثقافية والاجتماعية والذاتية. ويتم قيام المناهج التعليمية بهذا الدور من خلال المعلومات التي تضخ للطلاب في مواد محددة هي: التربية الدينية واللغة الأم والمواد الاجتماعية.

هنا تكمن أهمية الدراسة التي اعدها شهاب سليمان لطفي لنيل درجة الماجستير في التربية وهي بعنوان: «تحليل القيم في محتويات كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الاعدادية في دولة الامارات العربية المتحدة» (منشورات المجمع الثقافي - أبوظبي - ١٩٩١).

* باحثة من لبنان.

يتألف الكتاب من خمسة فصول وملاحق تقدم تفاصيل البحث الميداني والجداول الخاصة بتحليل المحتوى. أما الفصول الخمسة فهي ذات شقين: ثلاثة منها تتعلق بالشق النظري وتحديد المفاهيم ومنهجية البحث، واثنان يفيداننا بالنتائج والمقترحات.

منهجية البحث

يحدد الباحث بادئ ذي بدء موضوع دراسته ويقدم له تعريفاً وافياً، وقد عرف الباحث مفهوم «القيمة» من جميع جوانبه التربوية والاجتماعية والاقتصادية، استناداً إلى مراجع وأبحاث معروفة، مع العلم أن التعريف من الناحية الاقتصادية لم يبد متناغماً مع موضوع البحث إذ إنه تطرق إلى قيمة السلع التجارية وقوانين السوق والتسويق وقانون العرض والطلب، مما لاعلاقة له بموضوع الدراسة التي تتوخى تحليل القيم المعنوية (من قيم اخلاقية وتربوية وثقافية ودينية...)

وقد تبنى الباحث تعريفاً للقيمة هو التالي: «هي معيار للحكم على الأشياء أو نمط من أنماط الحياة، وقد تكون مفهوماً واسعاً أو محدداً، اعتقاداً قوياً أو ضعيفاً، هدفاً أو وسيلة، صفة شخصية أو ميزة اجتماعية، طريقة في التفكير أو ممارسة وعملاً وتطبيقاً، وقد تكون القيمة طريقة تنظيمية أو إدارية، موقفاً ومبدأ يتقبله الفرد ويتمسك به المجتمع، والقيمة قد تكون مرغوباً فيها أو مرغوباً عنها أو ماشابه ذلك». (ص ٢٢).

انطلاقاً من هذا التعريف انتقل الباحث إلى الطريقة التي اعتمدها في تحليل القيم المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية وهي طريقة وليامز التي تقضي بتحليل محتوى المواد المكتوبة أو الأحاديث كطريقة مناسبة «للكشف عن القيم المتضمنة التي لايكشف عنها بسهولة» (ص ٢٤).

وبما إن أي تحليل محتوى لايمكن أن يتم من دون تصنيف مسبق للمادة المستهدفة، عرض الباحث لعدة أنماط من التصنيفات واعتمد تصنيف وايت وسبرانجر الذي يقضي بتعريف القيم وتصنيفها على أساس موضوعاتها.

وقد حدد الباحث حقل دراسته بالأهداف الوجدانية المحددة في أدلة المعلمين لكتب الدراسات الاجتماعية بمعزل عن الأهداف المعرفية والمادية مع اعتبار القيم كوسيلة. انطلاقاً من تحديد حقل الدراسة وحصره وضع الباحث الهدف من الدراسة وحدد اشكاليتها وفرضياتها. فكان الهدف «تحديد مدى اتساق القيم المتضمنة في محتويات كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الاعدادية والأهداف الوجدانية المحددة في أدلة المعلمين لهذه الكتب (ص ٢٨).

وبناءً عليه طرحت الدراسة اشكالية متمثلة بسؤالين أساسيين أولهما يعنى بطبيعة القيم المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية ويتعلق ثانيهما بمدى اتساق تلك القيم المتضمنة في الكتب والأهداف الوجدانية المذكورة في أدلة المعلمين.

وأتت فرضيات الدراسة ايجابية على أساس أن كتب الدراسات الاجتماعية تتضمن قيماً تتناسب وتعليم القيم في المرحلة الاعدادية وان هذه القيم المتضمنة تتسق والأهداف الوجدانية المحددة في أدلة المعلمين.

أما في مايتعلق بالقيم التي تم تحليلها فقد حددها الباحث بعشر قيم معرفاً كل واحدة منها وهي: القيم الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وقد أتت جميع تعريفات القيم واضحة ووافية إلا في مايتعلق بتعريف القيم الثقافية الذي اتخذ شكلاً «ثوثولوجياً» أو حشوياً من دون تحديد للمفاهيم، فقد عرف الباحث القيم الثقافية على الشكل التالي:-

«ويقصد بها القيم التي تتعلق بالعوامل الثقافية، والقيم التي تتعلق بالنمط الثقافي، كالنمط الثقافي المتطور والنمط الثقافي التقليدي، والقيم التي تتعلق بالصراع الثقافي» (ص ٣٠). فالالتباسات والمطبات في هذا النوع من التعريف كثيرة، إذ قبل أن نحدد القيم الثقافية يجب أن نحدد ماالذي تشمله كلمة ثقافة، وما المقصود بـ«العوامل الثقافية» و«النمط الثقافي» ومامقياس النمط الثقافي «المتطور»، ومن هي أطراف الصراع في «الصراع الثقافي» المذكور...

غير ان الباحث قد اجّل الاجابة على هذه الاسئلة حتى صفحة ٧٣ - ٧٤، وقد أتى تحديده للمفاهيم الواردة في تعريف القيم الثقافية متضمناً في باب «مناقشة النتائج والتوصيات»، وكان من الأفضل والأوضح أن يحدد تلك المفاهيم لدى تعريفه للقيم الثقافية أو ان يضع ملاحظة في الهامش تحمل القارئ إلى الصفحات اللاحقة التي وردت فيها تلك التحديدات.

ومن أهم ماورد في الفصل الثالث المتعلق بمنهجية البحث وطريقته والتصنيف المستخدم في دراسة القيم، ملاحظة تحمل دلالة كبيرة على مدى حذر الباحث وامانته العلمية إذ قال: «ومن العوامل التي تساعد على تحليل القيم الضمنية عملية التدريب ومدى استيعاب الباحث للموضوعات المراد تحليلها، كما ان ذاتية الباحث لها تأثير في تحليل القيم المتضمنة، ويمكن اعتبار عملية تحليل القيم والاستدلال عليها عملية نسبية وليست مطلقة» (ص ٥٤).

وقد عمد الباحث، في سبيل تصنيف هامش الذاتية والنسبية، إلى عرض تصنيفات القيم التي وضعها على لجنة تحكيمية مؤلفة من اساتذة جامعيين، «للحكم على مدى دقة التصنيف ووضوحه وجودته وللحكم كذلك على مدى ملاء مة التصنيف لهدف البحث». (ص ٩٢).

نتائج البحث

إن نتائج الدراسة تظهر وجود ٤٣٤٤ قيمة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الاعدادية، من بينها ٣١٤٢ قيمة مرغوباً فيها ونسبتها ٣ر٧٢٪ من مجموع القيم الكلي.

أما في مايتعلق بالقيم العشر التي تم التعريف بها وتصنيفها ودراستها فقد أتت النسب المئوية لتكرارها على الشكل التالي: القيم السياسية ٢٤٪، القيم الثقافية ١ر١٩٪، القيم الدينية ١٢٪، القيم

الاجتماعية ٢ر٥٪، القيم الادارية والتنظيمية ٥ر٢٪، القيم الذاتية ٤ر٢٪، القيم الاخلاقية ٧ر١٪، القيم الأمنية ٤ر١٪.

من بين القيم الخمس الأولى المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الاعدادية تبين أن القيم الدينية وحدها تتسق بشكل كامل والأهداف الوجدانية المحددة في أدلة المعلمين. في حين تبين أنه في مجال القيم السياسية لم تحدد في ادلة المعلمين أهداف وجدانية للقيم التالية المتضمنة: القيم السياسية المتعلقة بالعوامل السياسية الداخلية المرغوب عنها، القيم المتعلقة بالصراع الداخلي. وذلك مع العلم ان القيم السياسية حازت على المرتبة الأولى بين القيم العشر مما يدل على اهتمام المؤلفين في تنمية تلك القيم بدرجة كبيرة.

أما في مايتعلق بالقيم الثقافية فقد اتسق جزء منها (وهو النمط الثقافي) مع الأهداف الوجدانية، بينما لم تحدد أية أهداف للعوامل الثقافية وحدد هدف واحد لقيم الصراع الثقافي.

ونجد كذلك انه قد حدد هدف وجداني واحد للقيم الاقتصادية وهو أهمية توافر الطاقة كالبترول مثلاً بينما لم تحدد أية أهداف وجدانية للقيم الاقتصادية الأخرى.

وأيضاً فإن القيم العسكرية قد انقسمت إلى شقين حدد الشق الأول منها أهداف وجدانية وهو الشق المتعلق باهداف الجهاد والحروب الاستعمارية، بينما لم تحدد أهداف للقيم العسكرية المساعدة في تحقيق الانتصارات أو المؤثرة في الهزائم العسكرية، وأيضاً النمط العسكري المرغوب عنه.

وقد خلص شهاب سليمان لطفي حول القيم المتضمنة في محتويات كتب الدراسات الاجتماعية إلى القول إنها «تركز على الصراع السياسي والثقافي والصراع على الموارد الاقتصادية والصراع الذي يتعلق بالقيم الدينية، مما يدل على أن مؤلفي الكتب اعتمدوا المنحى السياسي في تعليم القيم؟ إذ إن من سمات هذا المنحى التعليم الضمني للقيم والتركيز على القيم السياسية والقيم التي تتعلق بالصراع. أما المنحى الثقافي فإنه يشارك المنحى السياسي في التعليم الضمني للقيم إلا انه يهتم بدرجة أقل بتعليم القيم التي تتعلق بالصراع، ويركز المنحى الثقافي على الجوانب الثقافية والاجتماعية والاخلاقية والدينية في تعليم القيم وتنميتها، مما يدل على ان مؤلفي الكتب اعتمدوا كذلك على المنحى الثقافي عند تاليفهم كتب الدراسات الاجتماعية، للمرحلة الاعدادية... وإن كان يبدو انهم اهتموا بالمنحى السياسي بدرجة أكبر من اهتمامهم بالمنحى الثقافي». (ص ٨٤).

إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة لتعيدنا إلى مقدمة هذا العرض التي اشرنا فيها إلى أهمية الدراسات الاجتماعية في بلورة هوية الطالب الشخصية والسياسية والثقافية والاجتماعية. وقد تبين أن كتب الدراسات الاجتماعية في المرحلة الاعدادية تركز أساساً على الهوية السياسية والثقافية، هذا مع العلم انه من الأفضل، كما يقول الباحث، ان يكون التوجه أكبر نحو توجيه سلوك الطلاب باتجاه القيم المرغوب فيها والتي من شأنها ان تنمي شخصيتهم والتركيز بدرجة أقل على مسائل الصراع التي يستوعبها الطلاب بشكل أفضل في المراحل الثانوية.

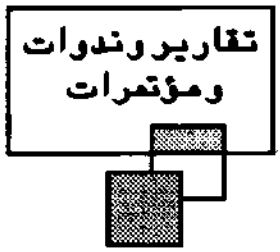

نـــدوة «واقع آفاق الصناعة الوطنية وسبل دعمها وترشيدها»

اعـــداد:
محمد ابراهيم شبارة *

تحت رعايـة صاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي، عضـو المجلس الأعلى حاكم الشارقة.. وبالتعاون بين اتحاد غرف التجارة والصناعة في الدولة وغرفة تجارة وصناعة الشارقة، عقدت الندوة في قاعة الاجتماعات الرئيسية بفندق «كونتيننتال الشارقة» يوم الأربعاء ١٩ جمادى الآخرة عام ١٤١٢هـ، الموافق ٢٥ ديسمبر ١٩٩١م، وذلك على هامش معرض «صنع في الامارات» الذي يقام بمركز اكسبو الشارقة خلال الفترة من ٢٤ ديسمبر ١٩٩١م ولغاية ٨ يناير ١٩٩٢م.

* باحث احصاء وزارة التخطيط.

وفي الساعة السادسة من مساء الثلاثاء ٢٤ ديسمبر ١٩٩١م، تفضل معالي/ سعيد غباش، وزير الاقتصاد والتجارة برعاية حفل الافتتاح المشترك للندوة والمعرض الذي اقيم بقاعة اجتماعات مركز اكسبو الشارقة حيث القى كلمة أوضح فيها أهمية قطاع الصناعة الوطنية ودوره في مجمل العملية الاقتصادية في الدولة، تلاه سعادة حمد محمد أبوشهاب رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة في الدولة والقى كلمة الاتحاد حيث استعرض مسيرة هذا القطاع خلال فترة نموه ومساهماته في الناتج القومي والقيمة المضافة ودعا الجهات المعنية بالدولة لرعايته ودعمه، بعدها القى سعادة حسن عبدالله النومان رئيس غرفة تجارة وصناعة الشارقة كلمة الغرفة حيث أكد على أهمية ابراز الهوية الوطنية للصناعة في الدولة واعطاء هذا القطاع كل وسائل الدعم والترشيد.

المشاركون في الندوة:-

شارك في الندوة وفود ممثلة للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والأمانة العامة لاتحاد غرف مجلس التعاون العربي الخليجي، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ومؤسسة الخليج للاستثمار، ووزارة المالية والصناعة، والاقتصاد والتجارة، والتخطيط، العمل والشؤون الاجتماعية، وجامعة الامارات، ومصرف الامارات الصناعي، والأمانة العامة لبلديات الدولة، وبلدية الشارقة، والمؤسسة العامة للصناعة في أبوظبي، والدائرة الاقتصادية في الشارقة، ودائرة الاقتصاد والصناعة بالفجيرة، واتحاد غرف التجارة والصناعة، وغرفة تجارة وصناعة دبي، وغرفة تجارة وصناعة الشارقة، وغرفة تجارة وصناعة عجمان، وغرفة تجارة وصناعة أم القيوين، وغرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة، وغرفة تجارة وصناعة وزراعة الفجيرة، ومعهد التنمية الإدارية، ومعهد الامارات المصرفي، وبنك الشارقة المحدود، وهيئة مطار الشارقة، وجمعية التجاريين والاقتصاديين، وبعض المستثمرين في الدولة، كما شارك مندوبون عن تلفزيون الشارقة، وصحيفة الاتحاد والبيان والخليج وجلف نيوز ومجلة عالم اليوم.

وقد بدأت جلسات عمل الندوة في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٥ ديسمبر ١٩٩١م، بقاعة الاجتماعات الرئيسية بفندق كونتيننتال الشارقة.

وقد ناقشت جلسات الندوة الثلاث جميع القضايا التي تخص قطاع الصناعة بالدولة، حيث طرحت من خلال الندوة ٨ أوراق عمل مقدمة من وزارة المالية والصناعة،

وزارة الاقتصاد، وزارة التخطيط، جامعة الامارات، اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات، مصرف الامارات الصناعي، غرفة تجارة وصناعة دبي، والمؤسسة العامة للصناعة بأبوظبي.

وقد بدأت أعمال الجلسة الأولى من الندوة والتي رأسها السيد محمد عبدالله عمران رئيس التنمية الصناعية بغرفة تجارة وصناعة الشارقة بتقديم سعادة جعفر ابراهيم الفردان وكيل الوزارة المساعد للشؤون الصناعية ورقة وزارة المالية والصناعة حول (استراتيجيات وسياسات التصنيع في دولة الامارات العربية المتحدة). حيث اشارت الورقة إلى أن معدلات نمو القطاعات الاقتصادية عدا النفط خلال الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٩٠م تعتبر متفوقة جداً إذا ماقورنت بالمعدلات العالمية، وان نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية قد تضاعفت ١٩ مرة خلال الفترة نفسها وبمعدل نمو سنوي يعادل ١٨٪، وكذلك تضاعفت نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين رأس المال الثابت ١٥ مرة خلال نفس الفترة وبمعدل نمو سنوي قدر بـ٢ر١٦٪، ويأتي قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الثالثة بين القطاعات الاقتصادية عدا النفط من حيث المساهمة في الناتج المحلي.

وحتى يلعب قطاع الصناعة التحويلية دوره كاملاً في عملية التنمية الصناعية، أكدت الورقة أنه يجب إعادة تقييم الصناعات التي تم انشاؤها خلال الفترة السابقة بغرض التعرف على القطاعات التي يجب تطويرها في المستقبل، وضرورة تطوير وتصنيع الموارد الطبيعية المحلية وأهمها النفط الخام والغاز الطبيعي لقيام صناعات ذات طابع وطني، وانشاء الصناعات الأمامية والخلفية للصناعات الأساسية مثل صناعة الحديد والصلب نظراً لتوافر عناصر الطاقة اللازمة لمثل هذه الصناعة، والتي تساعد على قيام الصناعات الرأسمالية مثل صناعات التجميع، مع ضرورة تطبيق قانون الصناعة في الدولة وحث الجهات المحلية المختلفة لتقوم بودرها في إيجاد قاعدة من التفاهم والتنسيق لتفادي سلبيات الفترة السابقة، والعمل على ترسيخ مبادئ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي والالتزام الكامل بما يتم اقراره للوصول إلى إيجاد الحلول التي تواجه المصانع القائمة مثل ضيق السوق المحلية، والحد من ازدواجية الوحدات الصناعية، وتشجيع التخصص حسب المعطيات المتوفرة لكل دولة من دول المجلس، وخلق نظام معلومات حديث وموحد يتيح إمكانية اعداد دراسات دقيقة ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.

وتضيف ورقة وزارة المالية والصناعة بالدولة إلى أنه يجب أيضاً الانتقال بالفكر الصناعي السائد وهو انتاج السلع الاستهلاكية والوسيطة، إلى مرحلة جديدة وهي

انتاج الآلات والمعدات المستخدمة في انتاج هذه السلع، ودعم مؤسسات التمويل التي تتخصص في خدمة القطاع الصناعي، وتوفير القروض لتمويل نشاطات المؤسسات الصناعية، والاهتمام بالتعليم المهني ودعم مؤسسات التدريب المهني لتوفير عمالة وطنية مدربة.

وبعد ذلك قدم السيد/ سيف خلفان سبت، مدير ادارة الشؤون التجارية بوزارة الاقتصاد والتجارة ورقة الوزارة حول (الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وآثارها على تطور التبادل التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي)، حيث تناولت الورقة مكانة الصناعة في مواد الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والتي أدت إلى تدعيم العمل الاقتصادي بين دول المجلس لتحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، والتي تعتبر السوق المشتركة إحدى السمات الأساسية والبارزة فيه. ويهدف العمل الاقتصادي المشترك إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، وتصحيح الاختلال في مستويات النمو الاقتصادي بين دول المجلس مما يؤدي إلى تحقيق التعاون مع دول العالم من أجل نظام اقتصادي جديد.

ولتحقيق هذه الأهداف عملت دول المجلس وبشكل دؤوب بالتنسيق في السياسات المتعلقة بقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة، والسياسات النقدية والمالية تمهيداً للوحدة النقدية، وتنسيق التشريعات والضرائب والرسوم الجمركية، وتنسيق سياسات الإنماء الصناعي.

وأشارت الورقة كذلك إلى الزيادة التي حققتها صادرات الامارات لدول مجلس التعاون والتي بلغت ٤١٣٣ مليون درهم عام ١٩٩٠م، مقارنة بـ١٨٨٠ مليون درهم عام ١٩٨٠م، وقالت انه لايمكن ان تعزى زيادة قيمة هذه الصادرات إلى الاتفاقية الاقتصادية فحسب، بل كان هناك عامل آخر وهو تطور ونمو الاقتصاد في دولة الامارات خلال تلك الفترة.

ومن جهة أخرى تناقصت واردات الامارات من دول المجلس خلال تلك الفترة فيما عدا عام ١٩٩٠م بسبب انخفاض واردات الدولة من المنتجات النفطية نظراً لتوفر هذه المنتجات بعد تشغيل مصفاة الرويس وزيادة الطاقة التكريرية في مصفاة أم النار واستخدام غاز حقل الصجعة في تشغيل محطات توليد الكهرباء في الامارات الشمالية بعد استبعاد ماكينات التوليد التي تعمل بالكيروسين من الخدمة.

وعن بعض المعوقات التي تواجه انسياب حركة السلع الصناعية في دول المجلس أوضحت الورقة انه رغم ارتفاع نسبة تجارة الامارات لدول المجلس من اجمالي

التجارة مع باقي دول العالم من ٤٪ عام ١٩٨٠م، إلى ٧٪ عام ١٩٨٨م، إلا أن النسبة لاتزال منخفضة مما يبين انه عند وضع الاتفاقية موضع التنفيذ كانت ومازالت تلاقي بعض الصعوبات في التطبيق خاصة في المبادلات التجارية.

ولتدارك ذلك توضح الورقة بأنه لابد من استمرار اقامة المعارض التجارية المشتركة واقامة معارض تجارية دائمة وتطوير طرق ووسائل الاتصالات وانشاء شركات نقل مشتركة، وتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي، واستمرار وتطوير التنسيق النقدي للوصول إلى تثبيت أسعار الصرف البينية وتقريب معدلات الفائدة، وتنسيق السياسات التصنيعية في دول المجلس لمحاولة تجنب الازدواج وتشجيع المشروعات المشتركة، وازالة العقبات التي تقف في طريق انتقال السلع الوطنية سواء كانت هذه العقبات ناتجة عن خطوات اجرائية متبعة أو صعوبات حدودية أو غيرها من الصعوبات.

ثم قدم السيد/ ريحان مبارك فايز. مساعد مدير ادارة التخطيط بوزارة التخطيط ورقة حول (دور قطاع الصناعة في تنمية اقتصاد الامارات)، حيث أوضحت الورقة بأن القطاع الصناعي قد خطا خطوات رئيسية نتيجة للجهود التي بذلت والزخم الاستثماري الذي وجه لهذا القطاع إذ حقق الانتاج الصناعي في الدولة معدلات نمو عالية بلغت ٨ر١١٪ خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠م، وهذا المعدل يفوق معدلات أغلب القطاعات الاقتصادية، مما يدل على أن كمية الانتاج الصناعي أخذت تسد جزءاً كبيراً من حجم الطلب المحلي اضافة إلى ان السلع المنتجة محلياً قد أخذت طريقها إلى الأسواق الخارجية، حيث بلغت نسبة السلع المنتجة محلياً والمتداولة داخل الدولة إلى اجمالي السلع المتداولة نحو ٥ر٢٢٪ في عام ١٩٩٠م، مقارنة بـ٥ر٢٠٪ في عام ١٩٨٥م، ١٣٪ في عام ١٩٨٠م، ويدل ذلك على الدور الهام للانتاج الوطني في مختلف السلع وتزايد حجم الطلب عليها في ظل السوق المفتوحة والمنافسة التي تميز سوق الامارات وهو مؤشر جيد على جودة الصناعة المحلية ومنافستها للصناعات الأجنبية وهذا يدل بشكل غير مباشر على التحسن الذي طرأ على هيكل الانتاج المحلي وتزايد اعتماد الأسواق المحلية على المنتجات الوطنية.

وعند استعراض هيكل الصناعات الوطنية الموجودة في الدولة حالياً تتضح هيمنة نشاط الصناعات الوسيطة على هيكل الانتاج حيث تشكل مامجموعه ٩ر٦٤٪ من اجمالي المنشآت الصناعية يليها نشاط الصناعات الاستهلاكية بنسبة ٥ر٣٣٪، ثم نشاط الصناعات الانتاجية بنسبة ٦ر١٪.

ومن أهم التوصيات أن القطاع الصناعي بالنسبة لحالة دولة الامارات يعد هو القطاع الرئيسي الذي يمكن أن يحقق الأهداف الاقتصادية للدولة، وذلك لأنه الأكثر استخداماً لرأس المال ويشكل قاعدة لتوسع قطاعات أخرى، ولأنه الأكثر كثافة في استخدام التكنولوجيا، وهو المصدر الأول لتقليل الاعتماد على الخارج ليس فقط في تسويق النفط وإنما في تغطية الحاجات الاستهلاكية الضرورية وغير الضرورية. وطالما الأمر كذلك فإن وجود استراتيجية صناعية محددة وواضحة المعالم أصبح أمراً في غاية الأهمية، وللاستفادة القصوى من هذه الاستراتيجية لابد من ايجاد قدر معين من التنسيق بين جهات الترخيص الصناعي وتوسيع الرقعة التسويقية عن طريق المشاركة في المعارض الدولية واقامة المعارض المحلية واقامة هيئة مستقلة لتنمية الصادرات والعمل على مواجهة سياسة الإغراق التي يتعرض لها السوق المحلي من قبل الشركات الأجنبية، والاتجاه نحو الصناعات ذات الأحجام الكبيرة والكثافة الرأسمالية العالية كما يجب تعزيز الوحدات الصناعية المتوسطة والصغيرة كنشاط مساعد يوفر القاعدة الصناعية.

أما الجلسة الثانية التي رأسها سعادة/ محمد عيسى السويدي، وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فقد بدأت بتقديم ورقة جامعة الامارات العربية المتحدة التي عرضها الدكتور/ أحمد منير نجار، رئيس قسم الاقتصاد بكلية العلوم الاقتصادية والإدارية، وكانت حول (الجانب الاقتصادي للتطور التقني في عملية التنمية الصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة) حيث اشارت الورقة إلى ان التطور التقني يمر بمراحل عدة وتتطلب هذه المراحل بعض المتطلبات الأساسية ومن مراحل التطور التقني ومتطلبات هذا التطور نستطيع استنتاج مصفوفة مراحل التطور التقني التالية:

العوامل اللازمة / المراحل	المهارات الآلية الأولية والثقافة التقنية	الدراسات الصناعية المتخصصة وهندسة انتاج الآلات	المعلومات العلمية النظرية والتطبيقية	القدرات المحلية والدولية للتسويق
الاستيعاب	× ×			
التعديل	× ×	× ×		
المحاكاة	× ×	× ×	× ×	
الصنع	× ×	× ×	× ×	
التصدير	× ×	× ×	× ×	× ×

والتي تساعد متخذ القرار في وضع السياسات التقنية اللازمة. وأوضحت الورقة الخصائص والآثار الاقتصادية للتقنية في الدول النامية، حيث يتم تقسيم التقنية إلى تقنية الانتاج وتقنية الاستهلاك، حيث تهتم الأولى بطرائق انتاج السلع المتنوعة وتهتم الأخرى بالتأثير على النمط الاستهلاكي من خلال التأثير في خصائص السلع بمختلف أنواعها. ويعود نقل التقنية بالفائدة على كل من المصدر والمستورد، وأهم العوائد التي تعود على المصدر الحصول على أسواق عالمية جديدة وزيادة الأرباح من المشروعات المشتركة وزيادة دخولهم من رسوم عقود الترخيص وبراءة الاختراع والسيطرة الاقتصادية على الاقطار المستوردة للتقنية، أما بالنسبة للقطر المتلقي للتقنية فالعوائد من الحصول عليها تتمثل في مساهمتها في النمو الاقتصادي والمحافظة على الموارد الاقتصادية وسهولة الحصول عليها. وعلى الدول النامية ليس فقط الانتقاء الملائم لنوع التقنية بعناية فائقة بل البحث عن وسائل اكتسابها سواء كان ذلك عن طريق المشروعات المشتركة أو عقود الترخيص أو اقامة المشروعات بطريقة تسليم المفتاح بحيث تتلاءم طريقة التنفيذ للمشروعات مع أهداف التنمية القومية وتطوير القدرات التقنية المحلية.

وعن الخصائص والآثار الاقتصادية للتقنية في دول مجلس التعاون الخليجي نجد أنه ليس هناك نقل حقيقي للتقنية ولكن لظروف هذه الدول البشرية والاقتصادية يتم استخدام اسلوب اقامة (المصانع الكاملة) بطريقة تسليم المفتاح مما يجعل الطرف المحلي عاجزاً عن معرفة الأسرار الصناعية. بالاضافة إلى اهدار الكفاءة الاقتصادية للصناعات الجديدة بسبب ارتفاع النفقة الفعلية الكلية لانشاء الصناعات الجديدة وترجع هذه النفقات الزائدة إلى المغالاة في أسعار الآلات والمعدات المستوردة نتيجة للظروف الاحتكارية في سوق المنتجات الرأسمالية.

وعن الخصائص والآثار الاقتصادية للتقنية على التنمية الصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة تشير الورقة إلى أن اسهام المؤسسات العلمية - التقنية الوطنية مهم للغاية للوفاء بمتطلبات واحتياجات المنشآت الصناعية المختلفة، وينحصر دور المؤسسات العلمية الوطنية في تقديم تدفق متزايد من المدخلات العلمية كماً وكيفاً بغية الاقلال من الاعتماد على المصادر الأجنبية ولزيادة إسهام المؤسسات الوطنية عن طريق توفير بدائل مقبولة للمدخلات الأجنبية، وتصنف المدخلات العلمية - التقنية المقدمة من المؤسسات العلمية الوطنية في ثلاث مجموعات هي: الأفراد، البحوث، الاستشارات، والمتتبع لعناصر استخدام التقنية ونتائجها في الامارات والتي انعكست

في الناتج الصناعي يجد عدم تناسب واضح بين التوزيع النسبي لتكوين رأس المال ونسبة مساهمة القطاع في مجمل الناتج المحلي، وقد استأثر القطاع الخاص على مدى خمسة عشر عاماً (١٩٧٥ - ١٩٩٠) بثلثي التكوين الرأسمالي الثابت مما يعني أن هناك إمكانيات ادخارية كبيرة لدى الدولة تستطيع أن تستثمرها في عملية التنمية التقنية وبذلك قد تساهم في تخفيف نسبة السلع الرأسمالية المستوردة إلى اجمالي الواردات والتي شكلت نسباً كبيرة، وإن التوسع الاستثماري كان أفقياً في الحجم نظراً لتوفر الموارد النقدية ولم يصاحبه توسع في الخصائص، ولو كان التوسع الرأسمالي رأسياً لأدى لتغيير في نسب عوامل الانتاج المستخدمة، وكذلك لتغيير في طبيعة الاستثمار، كما انه يوجد نقص واضح في الكوادر الفنية المحلية ذات التقنية العالية، كما أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين الاستثمارات المخصصة لانتاج السلع الرأسمالية والاستهلاكية، وتلك المخصصة للتكوين الرأسمالي البشري في الحقول التقنية، ولاتزال الدولة تحبو خطواتها الأولى البدائية جداً في مجال التطوير التقني الذاتي لندرة مراكز البحوث التقنية وقلة عدد الباحثين المتخصصين.

واضافت الورقة ان التقنية المستهدفة تشمل حسن اختيار التصاميم الهندسية المتاحة والقدرة على وضع تصاميم للآلات والمعدات اللازمة والتدرج في صناعة الآلات والمعدات والتركيز على جانب صيانتها وادارتها بكفاءة بواسطة العنصر البشري الاماراتي الذي يعتبر هدف التنمية، وأن يكون هذا العنصر صانعاً أيضاً للتقنية وليس مستهلكها فقط.

ثم قدم السيد/ خليفة الجلاف نائب أمين عام اتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة ورقة الاتحاد بعنوان (ملامح شاملة حول واقع الصناعات التحويلية بدولة الامارات مع الاشارة إلى أبرز المعوقات وسبل معالجتها)، وأكدت الورقة على تنامي دور القطاع الصناعي في مجمل اقتصاديات الدولة وبروزه كقطاع انتاجي مهم يمكن أن يلعب دوراً ايجابياً كبيراً في دفع حركة التقدم الاقتصادي لو توفرت له وسائل الدعم المطلوبة.

كما أشارت الورقة إلى أن الصناعات الوطنية تعاني من معوقات ومشاكل من أهمها المنافسة الأجنبية والمحلية وارتفاع مستوى الإيجارات وانخفاض الطلب على السلع المحلية وارتفاع أسعار المواد الخام وقصور التمويل وارتفاع تكلفة المياه والقوى المحركة وارتفاع أسعار قطع الغيار وعدم الاهتمام بالأبحاث التسويقية وانعدام الرقابة على مواصفات السلع المنتجة والمستوردة وعدم تشجيع الصادرات وعدم تنفيذ قانون الصناعة الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٩م بصورة كاملة.

وأكدت الورقة أن قطاع الصناعة التحويلية بالدولة يستطيع أن يحقق المزيد من التطور والتقدم فيما لو قدمت له وسائل الدعم الكافية والكفيلة بتذليل المعوقات والمشاكل المختلفة التي لازمته منذ قيامه واتخاذ الخطوات الفعالة في هذا المجال ومنها تنفيذ ماجاء في القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٩م، بشأن تنظيم الصناعة، وإيجاد جهاز متخصص حكومي لمساعدة المستثمرين في إعداد دراسات الجدوى للمشاريع الصناعية المقرر اقامتها واقامة جهاز حكومي يعنى بدراسة وتطبيق الاتفاقيات مع الشريك الأجنبي فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وإيجاد نمط من الحماية للانتاج الوطني ودعم الصادرات من السلع المحلية واقامة المعارض الدائمة واتاحة الفرصة للمصانع الوطنية للمشاركة بالمعارض المحلية والخليجية والعربية والدولية وفق شروط ميسرة وقيام وسائل الاعلام المختلفة بالدولة بالقاء الضوء على واقع هذا القطاع من خلال البرامج الاذاعية والتحقيقات التلفزيونية والصحفية المنتظمة والمساعدة في إعداد ونشر الاعلانات التجارية والتسويقية وفق صيغ فنية قادرة على استمالة المستهلكين وتحويلهم نحو المنتجات الوطنية وإيجاد مصادر تمويلية جيدة والعمل على إيجاد مناطق صناعية نموذجية والتعاون مع الجهات الاحصائية العاملة بالدولة لتوفير بيانات سليمة يمكن الاعتماد عليها في التخطيط المستقبلي واقامة الدورات التدريبية المتخصصة في مجال الإدارة العامة والصناعية وتشجيع التعليم الفني وتنشيط اللجان الحكومية والأهلية لمتابعة شؤون الصناعة ومناقشة ماتواجهه من مشاكل ومعوقات.

وتناولت ورقة مصرف الامارات الصناعي (مصادر تمويل الصناعة الوطنية وإمكانيات تنميتها)، والتي قدمها الدكتور/ محمد العسومي. مدير البحوث التجارية بالمصرف، موضوع إيجاد مصادر جديدة لتمويل الصناعة الوطنية وتنمية المصادر القائمة إذ إن إيجاد مصادر تمويل مضمونة ومصحوبة بتسهيلات لمختلف نشاطات القطاع الصناعي يمكن أن يؤدي إلى توفر حلول لبقية عناصر الانتاج الأساسية والتي تعاني الدولة من نقص كبير فيها، ولدى القطاعين الحكومي والخاص قدرات مالية كبيرة يمكن استثمار جزء مهم منها في قطاع الصناعات التحويلية، وذكرت الورقة أن تنمية مصادر تمويل الصناعة الوطنية يمكن أن تتم من خلال: زيادة الاستثمارات الحكومية المباشرة وغير المباشرة في الصناعات التحويلية وتوفير المتطلبات المناسبة لزيادة استثمارات القطاع الخاص في الصناعات التحويلية، وتنمية وزيادة القدرات التمويلية للمصرف الصناعي وحث المصارف التجارية على زيادة حجم القروض المقدمة للصناعات التحويلية ورفع حصتها من اجمالي الاعتماد المصرفي في الدولة، وإيجاد

المزيد من المؤسسات الصناعية المساهمة بين القطاعين الحكومي والخاص وتمويلها بشكل مشترك، وذلك باستغلال القدرات المالية الكبيرة لدى القطاعين.

وقد رأس الدكتور/ سليمان موسى الجاسم رئيس الاتحاد التعاوني الاستهلاكي الجلسة الثالثة والأخيرة لأعمال الندوة، وقام السيد/ عبدالعزيز خليل المطوع، مدير الشؤون الصناعية بغرفة تجارة وصناعة دبي بعرض ورقة حول (تسويق المنتجات الصناعية الوطنية في دولة الامارات - مدخل استراتيجي) حيث أوضحت الورقة أن هناك نوعين من المشاكل التسويقية التي تجابه الصناعة الوطنية، أولاهما تعتبر المصانع المحلية مسؤولة عنه بدرجة كبيرة، وثانيتهما خارجة عن ارادة المنشآت الصناعية وترجع للظروف السائدة محلياً. وأشارت الورقة إلى مشاكل النوع الأول والتي تتمثل في أن نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية بالدولة تركز اهتمامها على الانتاج دون منح التسويق الأهمية الكافية، بالاضافة إلى مركزية الادارة في كثير من المصانع الوطنية، واختيار مسؤولي تسويق غير مؤهلين في هذا المجال بالاضافة إلى أن نحو ٥٧٪ من المنشآت الصناعية المحلية ليست من الحجم الكبير أو المتوسط الذي يبرر النفقات التسويقية التي تعتبر بنداً هاماً في النفقات الثابتة.

أما مشاكل النوع الثاني والتي تتمثل في ندرة البيانات الدقيقة والحديثة، وضعف الوازع لدى المستهلك لتشجيع السلع الوطنية وتفضيله البدائل المستوردة غالباً، وقلة الهيئات المتخصصة في مجال دراسات التسويق التنفيذية أو الاستشارية، وندرة الكوادر الوطنية ذات الخبرة والكفاءة العالية، والارتفاء النسبي في تكلفة المنتجات الوطنية، كما تسببت فلسفة الاقتصاد الحر في فتح الباب على مصراعيه أمام المنتجات الأجنبية ذات الباع الطويل في الأساليب التسويقية، بالاضافة إلى أن تشابه الهياكل الانتاجية الصناعية في دول الخليج يعد عاملاً يزيد من صعوبة تسويق المنتجات المحلية في الدول المجاورة، اضافة إلى أن دول المنطقة تتشابه أيضاً في صادراتها للعالم الخارجي مما يصعب العملية التسويقية نتيجة لتعدد مصادر السلعة الواحدة أمام المستورد الخارجي، ودعت الورقة إلى اختيار ادارات كفؤة للتسويق، والتركيز على الأبحاث التسويقية والاهتمام بالخدمات التسويقية الأخرى مثل توحيد المقاييس وتنميط المواصفات، ووضع نظام أكثر دقة وقابلية للتطبيق لحساب التكاليف، والتدريب التسويقي، والاهتمام بدراسات التسويق في الكليات الجامعية وتحديد مساقات متخصصة لها في الجامعة.

واختتمت الندوة أعمالها بمناقشة ورقة المؤسسة العامة للصناعة في أبوظبي حول (المواصفات والمقاييس وضبط الجودة في قطاع الصناعة بدولة الامارات)، والتي قدمها المهندس عزت فهمي كامل رئيس قسم التخطيط بالمؤسسة، وتناولت المشكلة التي تواجه قطاع الصناعة الوطنية بنوعيه «الحكومي والخاص»، وهي الحصول على قدر مناسب من حجم السوق الاستهلاكية في وسط هذا الخضم الزاخر بالمنافسة، كما أن ارتفاع متوسط دخل الفرد وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة يدفع بجمهور المستهلكين إلى الاتجاه لاختيار السلعة الجيدة ذات الجودة المرتفعة ونبذ السلع الرخيصة ذات الجودة المتدنية، وتفرض تلك الملامح الخاصة للسوق الخليجي وجمهور المستهلكين على المصانع الوطنية بالدولة الاهتمام بمراقبة الجودة لمنتجاتها، واصدار التشريعات اللازمة لتوحيد وتحديد وحدات القياس لكل من الطول والكتلة والزمن وهي الوحدات الأساسية، وانشاء جهاز اقليمي تكون مهمته الرقابة على الجودة واعداد المواصفات لكافة السلع والمنتجات تغطي انشطته شعبة لمراجعة المواصفات العالمية واختيار ماينا سب الدولة منها، وشعبة التفتيش على الصناعات القائمة، وشعبة الفحص والاختبار، وشعبة التدريب، وشعبة الاعلام.

كما أوصت الورقة بانشاء أجهزة لمراقبة الجودة بدول مجلس التعاون الخليجي والتي لم تبدأ بعد مسيرتها في هذا المجال لكي يكون هناك اتصال مستمر وتنسيق كامل، والدعوة إلى انشاء مختبرات حكومية تخصصية لمراقبة الجودة، وإيجاد معرض دائم تعرض فيه نماذج من السلع الجيدة ونظيرها المقلد وذلك لتوعية الجمهور.

وكان لمداخلات ومناقشات السادة الحضور في الندوة الأثر الأكبر في إثراء الندوة، وقد انبثقت عن أعمال الندوة التوصيات التالية:-

١ - وضع القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٩م بشأن الصناعة موضع التنفيذ الفعلي والتعني على الجهات المعنية بضرورة التقيد بما جاء فيه.

٢ - تنشيط عمل اللجنة الاستشارية العليا بموجب القانون المشار إليه بالتوصية الأولى، وذلك لممارسة المهام الموكلة إليها بموجب القانون منعاً للازدواجية والتكرار في إقامة المشاريع الناجمة عن تعدد جهات منح التراخيص الصناعية.

٣ - الالتزام بتطبيق ماتضمنه القانون الاتحادي المتعلق باعطاء أفضلية سعرية للصناعة الوطنية بواقع ١٠٪ في المشتريات الحكومية والمناقصات مع الأخذ بعين الاعتبار جودة تلك السلع والمواصفات والمقاييس مقارنة بالسلع الأجنبية المثيلة.

٤ – إيجاد مؤسسات تمويلية للقطاع الصناعي وابراز دور مصرف الامارات الصناعي وذلك بزيادة قدراته التمويلية واعادة النظر بشروط الإقراض المعتمدة لديه وخاصة شرط الضمان.

٥ – انشاء جهاز حكومي متخصص لمساعدة المستثمرين في إعداد دراسات جدوى اقتصادية واجتماعية للمشاريع الصناعية المقرر انشاؤها والعمل على توحيد المبادئ والأسس في اعداد تلك الدراسات.

٦ – اجراء مسوح صناعية دورية تمهيداً لاقامة بنك معلومات وبيانات صناعية مستحدثة يمكن الاستفادة منه في اعداد دراسات الجدوى والخطط الصناعية.

٧ – تشجيع المواطنين على الالتحاق في مراكز التدريب المهنية لاعداد وتأهيل كوادر تقنية متخصصة.

٨ – دعم الصناعات الوطنية بجميع الأشكال بما فيها دعم الصادرات من المنتجات والسلع الوطنية.

٩ – اقامة معرض دائم للصناعات الوطنية على مستوى الامارات وتشجيع المصانع الوطنية للمشاركة في المعارض الخليجية والعربية والدولية.

١٠– ضرورة التوجه نحو إيجاد اعلام صناعي دوري منتظم في وسائل الاعلام المسموعة والمقروءة والمقروأة للتعريف بالصناعات الوطنية وانجازاتها.

١١– العمل على توحيد وحدات المقاييس المستخدمة على المستويين المحلي والخليجي.

١٢– العمل على إيجاد مناطق صناعية في امارات الدولة وفق انظمة موحدة تتيح للمصنعين الاستفادة من المزايا والشروط المتوفرة فيها بصورة متكافئة.

١٣– تشيد الندوة بجهود هيئة المواصفات والمقاييس الخليجية لدول مجلس التعاون في اعدادها للمواصفات القياسية الموحدة لدول المجلس، وتتمنى الاسراع في انجاز واعداد المواصفات والمقاييس لأكبر عدد ممكن من السلع تحقيقاً لمصالح المنتجين والمستهلكين والاقتصاد الوطني ومساهمة في العمل على تيسير اقامة السوق الخليجية الموحدة.

وقد تقرر أن تتولى الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة وغرفة تجارة وصناعة الشارقة متابعة هذه التوصيات.

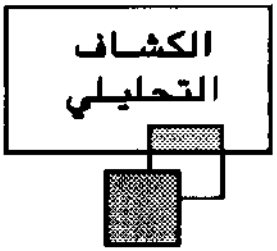

الكشاف التحليلي لمجلة شؤون اجتماعية
الأعداد ٢٥ – ٣٢

إعداد
أحمد عبدالحميد عدوي *

أولاً : الكشاف الموضوعي.

١ – الاجتماع .

١ – سالم ساري: الملتقى الاجتماعي الثقافي الثاني لجمعيات وروابط الاجتماعيين في الدول العربية الخليجية. – س٧، ع٢٦ (صيف ١٩٩٠). – ص ص ٢٧٥ – ٢٨٤.

٢ – سايرس، وليم: فما هي الأسرة على أي حال/ بقلم وليم سايرس، ترجمة محمود الذوادي. – س٨، ع٣١ (خريف ١٩٩١). – ص ص ١٩٩ – ٢٠٧.

٣ – محمود فهمي الكردي: الانحراف في العلم: رؤية نقدية لواقع علم الاجتماع في مصر. – س٨، ع٣٠ (صيف ١٩٩١). – ص ص ٢٠٧ – ٢٢٩.

* أمين مكتبة جامعة الامارات.

٢ – الإدارة .

٤ – اسكندر بشير: منجزات معهد التنمية الادارية ومشكلاته في دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٨١-١٩٨٩.– س ٨،ع٢٩(ربيع١٩٩١).–ص ص ٢٦٧-٢٨١.

٥ – حميد القطامي: التجربة الاماراتية في عمليات توطين الوظائف بالأجهزة الحكومية الاتحادية. – س٧، ع٢٦ (صيف ١٩٩٠). – ص ص ٤ – ٤٤.

٦ – درويش عبدالرحمن: قياس أثر بعض المتغيرات الديموغرافية والأكاديمية على الأداء في مادة بحوث العمليات مع التطبيق على طلاب وطالبات كلية العلوم الاقتصادية والإدارية بجامعة الامارات العربية المتحدة. – س٨، ع٣١ (خريف ١٩٩١). – ص ص ٦٧ – ٨٨.

٣ – الإعلام والاتصال بالجماهير .

٧ – بدران عبدالرزاق بدران: في الاتصال وعلاقته ببعض العلوم الاجتماعية. – س٨، ع٣٠ (صيف ١٩٩١). – ص ص ٧ – ١٩.

٨ – توفيق عبدالله يعقوب: مصادر المادة الاخبارية في الصحافة بدولة الامارات العربية المتحدة: دراسة استكشافية. – س٨، ع٣٠ (صيف ١٩٩١). – ص ص ٢١ – ٤٦.

٩ – عبدالرحيم نورالدين حامد: نماذج الاتصال التنموي: رؤية نقدية. – س٨، ع٣٠ (صيف ١٩٩١). – ص ص ٤٧ – ٨٩.

١٠– فوزية العلي: التلفزيون والطفل: مراجعة للأدبيات. – س٨، ع٣٠ (صيف ١٩٩١). – ص ص ٩١ – ١٢٧.

٤ – الاقتصاد .

١١– أحمد جاسم العبدولي: أهداف سياسات الإسكان في دولة الامارات العربية المتحدة. س٧، ع٢٦ (صيف ١٩٩٠). – ص ص ١٨٩ – ١٩٥.

١٢– سعيد الخضري: أزمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية. – س٧، ع٢٦ (صيف ١٩٩٠). – ص ص ٤٥ – ٧٣.

١٣– صديق ناصر عثمان: نموذج تحديد هيكل الأسعار في اقتصاد إسلامي. – س٧، ع٢٦ (صيف ١٩٩٠). – ص ص٩٩ – ١١٠.

١٤– عيسى شاهين الغانم: نزوح الرأسمال الخاص الخليجي إلى الخارج: الأسباب وإمكانية العلاج. – س٨، ع٣١ (خريف ١٩٩١). – ص ص ٨٩-١١٧.

١٥- فاروق أمين: مرحلة ازدهار اللؤلؤ وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع. - س٨، ع٣٢ (شتاء ١٩٩١). - ص ص ٢١٣ - ٢٢٤.

١٦- محمد ابراهيم شبارة: احصاءات سكانية ومؤشرات اقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة. - س٨ ع٣١ (خريف ١٩٩١). - ص ص٢٥٧ - ٢٦٥.

١٧- محمود عبدالحميد حسين: بعض العوامل الاجتماعية الاقتصادية المؤثرة على اتجاهات المستهلك السعودي.- س٨،ع٢٩ (ربيع١٩٩١).-ص ص ١٩٣-٢٣٥.

٥ - البيليوجرافيات .

١٨- أحمد عبدالحميد عدوي: الإعلام والاتصال بالجماهير: قائمة ببليوجرافية مختارة. - س٨، ع٣٠ (صيف ١٩٩٠). - ص ص ٢٦٧ - ٢٩٦.

١٩- ـــــــــــــــ: ببليوجرافية مختارة. - س٨، ع٢٩ (ربيع ١٩٩١). - ص ص ٣٢٣ - ٣٣٤.

٢٠- ـــــــــــــــ: ببليوجرافية مختارة. - س٨، ع٣١ (خريف ١٩٩١). - ص ص ٢٤٥ - ٢٥٦.

٢١- ـــــــــــــــ: ببليوجرافية مختارة. - س٨، ع٣٢ (شتاء ١٩٩١). - ص ص ٢٦٥ - ٢٧٥.

٢٢- ـــــــــــــــ: البترول والتغير الاجتماعي: قائمة ببليوجرافية مختارة. - س٧، ع٢٨ (شتاء ١٩٩١). - ص ص ٢٤٩ - ٢٨٠.

٢٣- ـــــــــــــــ: الكشاف التحليلي لمجلة «شؤون اجتماعية». - الأعداد من ١ - ٢٤. - س٧، ع٢٧ (خريف ١٩٩٠). - ص ص ٢٢٩ - ٢٦٨.

٦ - التعليم .

٢٤- عادل عبدالحسين شكارة: نحو تكامل تربوي بين البيت والمدرسة. - س٨، ع٢٩ (ربيع ١٩٩١). - ص ص ٧ - ٣٦.

٢٥- عبدالقوي فهمي محمد: التعليم والثقافة في الامارات قبل الاتحاد. - س٢٨، ع٣٠ (صيف ١٩٩١). - ص ص ١٧٣ - ١٨٧.

٢٦- عمان - منتدى الفكر العربي: نداء عمان حول تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين. - س٨، ع٢٩ (ربيع ١٩٩١). - ص ص ٣١٧-٣٢١.

٢٧ - محمد ابراهيم شبارة: احصائيات التعليم في دولة الامارات العربية المتحدة. س٨، ع٣٢ - (شتاء ١٩٩١) - ص ص ٢٧٧ - ٢٩٥.

٢٨ - محمد فريد حجاب: الأبعاد الحضارية للتنشئة ونظرية المعرفة في الفكر التربوي الاسلامي. - س٨، ع٢٩ (ربيع ١٩٩١). - ص ص ١٤٥ - ١٩٠.

٧ - التعليم العالي .

٢٩ - صلاح عبدالحميد مصطفى: التعليم الجامعي بدولة الامارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية. - س٨، ع٣٠ (صيف ١٩٩١).- ص ص ١٢٩-١٧٢.

٣٠ - محمود أحمد موسى: الوظيفة التنموية للجامعة في الوطن العربي.-س٨، ع٣١ (خريف ١٩٩١). - ص ص ١٦١ - ١٧٩.

٨ - تعليم الكبار .

٣١ - أمنة خليفة: الندوة النقاشية لمحو الأمية المنعقدة في أبوظبي من ١٩ - ٢٢ مارس ١٩٩٠. - س٧، ع٢٦ (صيف ١٩٩٠). - ص ص ٢٥٩ - ٢٧٤.

٣٢ - صلاح عبدالحميد مصطفى: دور محو الأمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة تحليلية. - س٨، ع٣٢ (شتاء ١٩٩١). - ص ص ٥٣ - ٩٠.

٣٣ - فيصل مسمار: التربية المستمرة وتعليم الكبار. - س٨، ع٣٠ (صيف ١٩٩٠). - ص ص ١٨٩ - ٢٠٦.

٣٤ - محمود أحمد عجاوي: اتجاهات معاصرة في تعليم الكبار.-س٨، ع٣٢ (شتاء ١٩٩١). - ص ص ١٥٧ - ١٨٠ .

٩ - التنمية الاجتماعية .

٣٥ - اسحق يعقوب القطب: أثر تغير أنماط استخدام العوائد النفطية على التنمية الاجتماعية في عقد الثمانينات. - س٧، ع٢٨ (شتاء ١٩٩٠). - ص ص ٣٥ - ٧٥.

٣٦ - عبدالرحمن منيف: مدخل لدراسة أثر النفط في المجتمع العربي. - س٧، ع٢٨ (شتاء ١٩٩٠). - ص ص ٧ - ٣٤.

٣٧ - الفاروق زكي يونس: الرفاهية وبناء الانسان: حول اتجاهات السياسة الاجتماعية في دول الخليج العربي.-س٧، ع٢٨(شتاء١٩٩٠).- ص ص٧٧-٩٥.

٣٨ - مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة: النفط والتغير القيمي. - س٧، ع٢٨ (شتاء ١٩٩٠). - ص ص ١٩٥ - ٢٠٤.

٣٩ - محمد عبدالله المطوع: التغير القيمي في مجتمع الامارات - س٧، ع٢٨ (شتاء ١٩٩٠). - ص ص ١٢٥ - ١٤٨.

٤٠ – محمود عبدالحميد حسين: التطورات الاجتماعية في الخليج العربي في أعقاب عهد البترول: دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة. – س٧، ع٢٨ (شتاء ١٩٩٠). – ص ص ٢٠٥ – ٢١٨.

٤١ – معن خليل عمر: دور النفط في تعجيل وتعطيل التغير في مجتمع الخليج العربي. – س٧، ع٢٨ (شتاء ١٩٩٠). – ص ص ١٤٩ – ١٧٥.

٤٢ – موزة غباش: التنمية البدوية الريفية في مجتمع الامارات العربية المتحدة. – س٨، ع٢٩ (ربيع ١٩٩١). – ص ص٢٣٧ – ٢٦٦.

٤٣ – نزار الطائي: التغير القيمي الناجم عن ظهور النفط في الكويت. – س٧، ع٢٨ (شتاء ١٩٩٠). – ص ص ١٧٧ – ١٩٢.

١٠ – التنمية الاقتصادية .

٤٤ – أحمد عبدالرحمن المعصوم: مقومات ومعوقات القطاع الزراعي في دولة الامارات العربية المتحدة/ إعداد أحمد عبدالرحمن المعصوم، محمد أبوبكر باسندوه. – س٨، ع٣١ (خريف ١٩٩١). – ص ص ٥ – ٢١.

٤٥ – عبدالله ناصر السويدي: الأبعاد الانمائية في اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة في الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٨. – س٨، ع٢٩ (ربيع ١٩٩١). – ص ص ٧١ – ٩١.

٤٦ – فوزي عبدالمجيد الأسدي: التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في دولة الامارات العربية المتحدة. – س٧، ع٢٦ (صيف ١٩٩٠). – ص ص ١٣٩ – ١٨٧.

١١ – التنمية السياسية .

٤٧ – عبدالمنعم المشاط: التربية والسياسة: تأصيل للعلاقة بين عمليتين سياسيتين. – س٨، ع٣٢ (شتاء ١٩٩١). – ص ص ١٣٩ – ١٥٦.

٤٨ – محمد السعيد ادريس: التحديث في العلوم الاجتماعية المعاصرة.– س٨، ع٣١ (خريف ١٩٩١). – ص ص ١١٩ – ١٦٠.

١٢ – الثقافة .

٤٩ – راشد محمد راشد: ندوة الثقافة في المجتمع العربي: نحو رؤية عربية لدراسة الثقافة. – س٧، ع٢٥ (ربيع ١٩٩٠). – ص ص ٢٧٦ – ٢٨١.

٥٠ – صفوت عثمان: الثقافة والفن وإعادة بناء الشخصية الوطنية. – س٧، ع٢٥ (ربيع ١٩٩٠). – ص ص ٢٣٠ – ٢٤٣.

٥١ – عاطف وصفي: متغيرات وعمليات الامتزاج الثقافي في دول الخليج العربية – س٧، ع٢٥ (ربيع ١٩٩٠). – ص ص ٤٦ – ٦٢.

٥٢ – عبدالرحمن علي الهوان: مستقبل الهوية الوطنية. – س٨، ع٢٩ (ربيع ١٩٩١). – ص ص ٢٨٣ – ٢٩١.

٥٣ – عبدالمعطي سويد: نظرات معاصرة في فلسفة التاريخ في الثقافتين الأوروبية والعربية – الاسلامية. – س٧، ع٢٥ (ربيع ١٩٩٠).–ص ص ١١٠–١٣٧.

٥٤ – قيس النوري: الثقافة التقليدية ومتغيرات التحضر العربي الخليجي. – س٧، ع٢٨ (شتاء ١٩٩٠). – ص ص ٩٧ – ١٢٣.

٥٥ – محمد فريد حجاب: مفهوم الثقافة في الفكر العربي: تطوره وأبعاده: دراسة في نظرية القيم. – س٧، ع٢٥ (ربيع ١٩٩٠). – ص ص ١٣٨ –١٧١.

٥٦ – معن خليل عمر: الدور الثقافي للمثقف في المجتمع. – س٧، ع٢٥ (ربيع ١٩٩٠). – ص ص ١٧٢ – ١٩٨.

١٣ – الثقافة في الامارات العربية المتحدة .

٥٧ – صلاح قاسم: الحركة الثقافية في مجتمع الامارات. – س٧، ع٢٥ (ربيع ١٩٩٠). – ص ص ٢٤٤ – ٢٤٩.

٥٨ – طه حسين حسن: الصفحات الثقافية في الصحف اليومية بدولة الامارات العربية المتحدة: تحليل المضمون.– س٧، ع٢٥ (ربيع١٩٩٠). –ص ص٤–٤٥.

٥٩ – عبدالخالق عبدالله: واقع العطاء العلمي في الامارات. – س٧، ع٢٥ (ربيع ١٩٩٠). – ص ص ٦٤ – ١٠٩.

٦٠ – نصر عباس: ثقافة كاتب القصة القصيرة في دولة الامارات العربية المتحدة. – س٧، ع٢٥ (ربيع ١٩٩٠). – ص ص ٢٠٠ – ٢٢٣.

١٤ – الرسائل الجامعية – عرض ونقد .

٦١ – حامد عبدالهادي أحمد: نظرية التبعية وخصوصية العالم الثالث: دراسة نقدية/ عرض وتلخيص حامد عبدالهادي أحمد. – س٧، ع٢٦ (صيف ١٩٩٠). – ص ص ٢٠٣ – ٢٢١.

٦٢ - حسن عبدالفتاح الفنجري: العدوان لدى الأطفال: دراسة مقارنة لمظاهره بين أطفال الريف والحضر/ عرض وتلخيص حسن عبدالفتاح الفنجري. - س٧، ع٢٧ (خريف ١٩٩٠). - ص ص ١٩٩ - ٢٠٢.

٦٣ - سامي عبدالقوي: دراسة في سيكولوجية محاولي الانتحار/ عرض وتلخيص سامي عبدالقوي.- س٧، ع٢٧(خريف١٩٩٠).- ص ص٢٠٣-٢٠٥.

٦٤ - سوزان عبدالحميد محمد الحسيني إمام: معوقات البحوث الاجتماعية في المجتمع المصري: دراسة ميدانية لآراء بعض المشتغلين في علم الاجتماع في بعض الجامعات المصرية ومراكز البحوث/ عرض وتلخيص حامد عبدالهادي أحمد. - س٨، ع٣٢ (شتاء ١٩٩١). - ص ص ٢٤٣-٢٥٧.

١٥ - الشباب .

٦٥ - سمير عبدالعال محمد: برامج إعداد الشباب للحياة في المجتمع العربي الحديث. - س٧، ع٢٦ (صيف ١٩٩٠). - ص ص ٧٥ - ٩٧.

٦٦ - علي ليلة: الشباب والتغير في المجتمع القطري: استكشاف لديناميات التفاعل. - س٧، ع٢٦ (صيف ١٩٩٠). - ص ص ١١١ - ١٣٧.

٦٧ - فيصل غرايبه: أثر الهجرة في دور الشباب العربي في التنمية. - س٨، ع٢٩ (ربيع ١٩٩١). - ص ص ٩٣ - ١٠٦.

١٦ - علم النفس .

٦٨ - بلال الجيوسي: العنصر الغامض في التفكير العلمي. - س٧، ع٢٥ (ربيع ١٩٩٠). - ص ص ٢٢٤ - ٢٢٩.

٦٩ - زين العابدين درويش: ظروف التحول في مجتمع الامارات العربية المتحدة والتغير في اتجاهات التنشئة الاجتماعية للأبناء: دراسة مقارنة لمدى ووجهه التغير عبر فترات زمنية مختلفة. - س٧، ع٢٧ (خريف ١٩٩٠). - ص ص ٥ - ٤٢.

٧٠ - عبدالله الشعومي: مؤتمر الصم. - س٨، ع٣٢ (شتاء ١٩٩١). - ص ص ٢٥٩ - ٢٦٤.

٧١ - عبدالعزيز مصطفى السرطاوي: بطء التعلم: مفهومه وطرق معالجته. - س٨، ع٣٢ (شتاء ١٩٩١). - ص ص ٩١ - ١١٤.

٧٢ – عماد حمدي: العلاج النفسي والإدمان. – س٧، ع٢٧ (خريف ١٩٩٠). – ص ص ١٨٧ – ١٩٧.

٧٣ – غالب خلايلي: فلنساهم في منع اضطهاد الطفولة. – س٨، ع٣٢ (شتاء ١٩٩١). – ص ص ١٩٩ – ٢١٢.

٧٤ – غريب عبدالفتاح غريب: تقنين مقياس الاكتئاب (د) BDI في دولة الامارات العربية المتحدة: التعليمات ودراسات الثبات والصدق وقوائم المعايير. – س٧، ع٢٧ (خريف ١٩٩٠). – ص ص ٤٣ – ٦٣.

٧٥ – كاظم ولي أغا: الصحة النفسية لمعلم المدرسة الابتدائية وأثرها على نمو تلاميذه وتكيفهم: دراسة لمعوقات التكيف لدى معلم المدرسة الابتدائية. – س٧، ع٢٧ (خريف ١٩٩٠). – ص ص ٦٥ – ٨٧.

٧٦ – محمد رمضان محمد: دراسة حضارية مقارنة في الشخصية والتعصب والشعور بالوحدة لدى أربع ثقافات عربية من طالبات الثانوية. – س٧، ع٢٧ (خريف ١٩٩٠). – ص ص ٨٩ – ١٠٩.

٧٧ – محمد نجيب الصبوة: البطء الإدراكي في ضوء نوعين من التشخيصات الفرعية لمرضى الفصام المزمن: دراسة تجريبية للمقارنة بين المرضى المزمنين والأسوياء. – س٧، ع٢٧ (خريف ١٩٩٠). – ص ص ١١١ – ١٣٧.

٧٨ – محمود السيد أبوالنيل: التحديث والاضطرابات السيكوسوماتية.–س٧، ع٢٧ (خريف ١٩٩٠). – ص ص ١٣٩ – ١٥٣.

٧٩ – محمود السيد أبوالنيل: المؤتمر السادس لعلم النفس في مصر (يناير ١٩٩٠). – س٧، ع٢٧ (خريف ١٩٩٠). – ص ص ٢٢٧ – ٢٢٨.

٨٠ – يوسف عبدالفتاح محمد: الدافعية للانجاز وسمات الشخصية لدى معلمي ومعلمات المرحلة التأسيسية الذين يلقون تعليماً جامعياً. – س٨، ع٣٢ (شتاء ١٩٩١). – ص ص ١٥٧ – ١٨٠.

٨١ – يوسف القريوتي: إدماج المعاقين في برامج وخطط محو الأمية. – س٨، ع٣٢ (شتاء ١٩٩١). – ص ص ١٨١ – ١٩٦.

١٧ – العلوم السياسية .

٨٢ – عبدالله جمعة الحاج: تحليل النخبة وإمكانية تطبيقه لدراسة النظام

السياسي في الامارات العربية المتحدة. - س٨، ع٢٩ (ربيع ١٩٩١). - ص ص ٣٧-٧٠.

٨٣ - عبدالله جمعة الحاج: تقرير حول مؤتمر AFEMAM-BRISMES المشترك الأول حول العالمين العربي والإسلامي الذي عقد في باريس في الفترة من ٩ - ١١ يوليو ١٩٩٠. - س٨، ع٣٠ (صيف ١٩٩١). - ص ص ٢٥٣ - ٢٦٤.

٨٤ - علي حميدان: السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة. - س٧، ع٢٦ (صيف ١٩٩٠). - ص ص ١٩٧ - ٢٠٢.

ورقة عمل مقدمة ضمن برنامج الموسم الثقافي لجمعية الاجتماعيين وذلك بتاريخ ١٩٩٠/١/٣١.

١٨ - القانون .

٨٥ - محمد رياض الخاني: جواز أو عدم جواز فرض أو تنفيذ عقوبة الاعدام بالحدث الجانح: دراسة قانونية اجتماعية، انسانية مقارنة بأحكام وانسانية التشريع الجزائي الاسلامي.- س٨،ع٢٩ (ربيع١٩٩١).- ص ص ١٠٧-١٤٤.

١٩ - الكتب - عرض ونقد .

٨٦ - رمضان محمد بطيخ: الإدارة المحلية في النظم الفيدرالية: دراسة تحليلية مع التطبيق على الامارات العربية المتحدة/ عرض وتلخيص خليفة شاهين المري. - س٧، ع٢٦ (صيف ١٩٩٠). - ص ص ٢٢٣ - ٢٣٥.

٨٧ - روشكا، الكسندرو: الإبداع العام والخاص/ تاليف الكسندرو روشكا، ترجمة/ غسان عبدالحي أبوفخر، عرض وتلخيص/ نصر عباس. - س٧، ع٢٧ (خريف ١٩٩٠). - ص ص ٢١٥ - ٢٢١.

٨٨ - عبدالله عمران: تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٥٠ - ١٩٨٥. عرض وتلخيص عبدالله جمعة الحاج. - س٧، ع٢٨ (شتاء ١٩٩٠). - ص ص ٢٢٧ - ٢٤٧.

٨٩ - عبدالله النفيسي: العمل النسائي: الواقع والمرتجى/ عرض وتلخيص أنيسه فخرو. - س٨، ع٣١ (خريف ١٩٩١). - ص ص ٢٠٩ - ٢٢٩.

٩٠ - عدلي سيد رضا: الاعلان في تليفزيون الامارات/ عرض وتلخيص محمد شومان. - س٨، ع٣٠ (صيف ١٩٩١). - ص ص ٢٤٥ - ٢٥٢.

٩١ – علي حمداش: العمل في محو الأمية: النظرية والممارسة: سياسات واستراتيجيات وأمثلة/ تأليف علي حمداش، دانيل مارتن، عرض وتلخيص محمد سيد حافظ. – س٨، ع٢٩ (ربيع ١٩٩١). – ص ص ٢٩٩ – ٣١٥.

٩٢ – فروم، إريك: الانسان بين الجوهر والمظهر، تأليف إريك فروم، عرض وتلخيص بلال الجيوسي.– س٧، ع٢٧ (خريف ١٩٩٠).– ص ص ٢٠٧–٢١٣.

٩٣ – فهمي هويدي: العرب وإيران: وهم الصراع وهم الوفاق، عرض وتلخيص محمد السعيد ادريس. – س٨، ع٣٢ (شتاء ١٩٩١). – ص ص ٢٣٣ – ٢٤٢

٩٤ – فؤاد زكريا: التفكير العلمي، عرض وتلخيص عبدالله عبدالرحمن. – س٧، ع٢٥ (ربيع ١٩٩٠). – ص ص ٢٦٢ – ٢٧٥.

٩٥ – محمد حسن عبدالله: الكويت والتنمية الثقافية العربية/ عرض وتلخيص عبدالمعطي سويد. – س٨، ع٣٢ (شتاء ١٩٩١). – ص ص ٢٢٥ – ٢٣٢.

٩٦ – محمد عابد الجابري: إشكاليات الفكر العربي المعاصر/ عرض وتلخيص جاسم محمد عبدالغني.– س٧، ع٢٥ (ربيع ١٩٩٠).– ص ص ٢٥٠ – ٢٦١.

٩٧ – محمد الهويدي «مشرف»: ظاهرة جناح الأحداث في مجتمع الامارات/ عرض وتلخيص محمد محي الدين. – س٧، ع٢٦ (صيف ١٩٩٠). – ص ص ٢٣٧ – ٢٥٨.

٩٨ – محمود أبوالنيل: علم النفس عبر الحضاري/ عرض وتلخيص يوسف عبدالفتاح محمد. – س٨، ع٣١ (خريف ١٩٩١). – ص ص ٢٣١ –٢٣٨.

٩٩ – موبرز، بل: عالم من الأفكار/ تأليف بل موبرز، تحرير بتي سوفلورز، عرض وتلخيص أحمد بدر. – س٨، ع٢٩ (ربيع١٩٩١).– ص ص٢٩٣–٢٩٨.

١٠٠– وديوكس، رايتمان: علم النفس الاجتماعي في الثمانينات/ تأليف رايتمان وديوكس، عرض وتلخيص طلعت حسن عبدالرحيم. – س٧، ع٢٧ (خريف ١٩٩٠). – ص ص ٢٢٣ – ٢٢٦.

١٠١– وليد خدوري: النفط العربي في السياسة الدولية/ عرض وتلخيص عبدالخالق عبدالله. – س٧، ع٢٨ (شتاء ١٩٩٠). – ص ص ٢١٩ – ٢٢٤.

٢٠ – المرأة في الامارات .

١٠٢– أمنة خليفة: دراسة استطلاعية لرأي المرأة في بعض البرامج الثقافية بتلفزيون الامارات العربية المتحدة. – س٨، ع٣٢ (شتاء ١٩٩١). – ص ص ٥ – ٥٢.

١٠٣- اعتماد محمد علام: المرأة في سوق العمل الرسمي: المداخل النظرية ونموذج مقترح لدراسة المرأة والعمل في الدول الخليجية. - س٨، ع٣١ (خريف ١٩٩١). - ص ص ٢٣ - ٦٥.

١٠٤- ريما الصبان: قضايا العمل من خلال تجربة خاصة. - س٨، ع٣٠ (صيف ١٩٩١). - ٢٣١ - ٢٤٢.

١٠٥- سليمان موسى الجاسم: المرأة والتعليم وقوة العمل بالامارات العربية المتحدة. - س٨، ع٣١ (خريف ١٩٩١). - ص ص١٨١ - ١٨٨.

محاضرة القيت في نادي المنتزه للفتيات - الشارقة بتاريخ ١٩٩١/٣/١٣.

١٠٦- محمد عيسى السويدي: المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة ودورها في التنمية. - س٨، ع٣١ (خريف ١٩٩١). - ص ص ١٨٩ - ١٩٨.

١٠٧- مكية الهاجري: تقرير عن ندوة مساهمة المرأة الاماراتية في سوق العمل. - س٨، ع٣١ (خريف ١٩٩١). - ص ص ٢٣٩ - ٢٤٣.

١٠٨- يوسف عبدالفتاح محمد: الاتجاهات النفسية وعلاقتها بالتوافق لدى المرأة في دولة الامارات.- س٧، ع٢٧ (خريف١٩٩٠). - ص ص ١٥٥-١٨٥.

ثانياً: كشاف المؤلفين.

أمنة خليفة ١٠٢،٣١
أحمد بدر ٩٩
أحمد جاسم العبدولي. ١١
أحمد عبدالحميد عدوي ١٨، ١٩ ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣
أحمد عبدالرحمن المعصوم. ٤٤
أريك فروم. ٩٢
اسحق يعقوب القطب. ٣٥
اسكندر بشير. ٤
اعتماد محمد علام. ١٠٣
الكسندرو روشكا. ٨٧
أنيسة فخرو. ٨٩
بتي شوفلورز. ٩٩
بدران عبدالرزاق بدران. ٧
بل مويرز. ٩٩

بلال الجيوسي.	٦٨، ٩٢
توفيق عبدالله يعقوب.	٨
جاسم محمد عبدالغني.	٩٦
حامد عبدالهادي أحمد.	٦١، ٦٤
حسن عبدالفتاح القنجري.	٦٢
حميد القطامي.	٥
خليفة شاهين المري.	٨٦
دانيل مارتن.	٩١
درويش عبدالرحمن.	٦
راشد محمد راشد.	٤٩
رايتمان وديوكس.	١٠٠
رمضان محمد بطيخ.	٨٦
ريما الصبان.	١٠٤
زين العابدين درويش.	٦٩
سالم ساري.	١
سامي عبدالقوي.	٦٣
سعيد الخضري.	١٢
سليمان موسى الجاسم.	١٠٥
سمير عبدالعال محمد.	٦٥
سوزان عبدالحميد الحسيني.	٦٤
صديق ناصر عثمان.	١٣
صفوت عثمان.	٥٠
صلاح عبدالحميد مصطفى.	٢٩، ٣٢
صلاح قاسم.	٥٧
طلعت حسن عبدالرحيم.	١٠٠
طه حسين حسن.	٥٨
عادل عبدالحسين شكارة.	٢٤
عاطف وصفي.	٥١
عبدالله جمعة الحاج.	٨٢، ٨٣، ٨٨
عبدالله الشحومي	٧٠
عبدالله عبدالرحمن	٩٤

عبدالله عمران.	٨٨
عبدالله ناصر السويدي.	٤٥
عبدالله النفيسي.	٨٩
عبدالخالق عبدالله.	٥٩، ١٠١
عبدالرحيم علي الجروان.	٥٢
عبدالرحمن منيف.	٣٦
عبدالرحيم نور الدين حامد.	٩
عبدالعزيز مصطفى السرطاوي.	٧١
عبدالقوي فهمي محمد.	٢٥
عبدالمعطي سويد.	٥٣، ٩٥
عبدالمنعم المشاط..	٤٧
عدلي سيد رضا.	٩٠
علي حمداش.	٩١
علي حميدان.	٨٤
على ليلة.	٦٦
عماد حمدي.	٧٢
عمان - منتدى الفكر العربي.	٢٦
عيسى شاهين الغانم.	١٤
غالب خلايلي.	٧٣
غريب عبدالفتاح غريب.	٧٤
غسان عبدالحي أبوفخر.	٨٧
الفاروق أمين.	١٥
فاروق زكي يونس.	٣٧
فهمي هويدي.	٩٣
فؤاد زكريا.	٩٤
فوزي عبدالمجيد الأسدي.	٤٦
فوزية العلي.	١٠
فيصل غرايبة.	٦٧
فيصل مسمار.	٣٣
قيس النوري.	٥٤
كاظم ولي آغا.	٧٥

مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الأمانة العامة. ٣٨
محمد ابراهيم شبارة. ١٦، ٢٧
محمد أبوبكر باسندوه. ٤٤
محمد حسن عبدالله. ٩٥
محمد رمضان محمد. ٧٦
محمد رياض الخاني. ٨٥
محمد السعيد ادريس. ٤٨، ٩٣
محمد سيد حافظ. ٩١
محمد شومان. ٩٠
محمد عابد الجابري. ٩٦
محمد عبدالله المطوع. ٣٩
محمد عيسى السويدي. ١٠٦
محمد فريد حجاب. ٢٨، ٥٥
محمد محيي الدين. ٩٧
محمد نجيب الصبوة. ٧٧
محمد الهويدي. ٩٧
محمود أحمد عجاوي. ٣٤
محمود أحمد موسى. ٣٠
محمود الزوادي. ٢
محمود السيد أبوالنيل. ٧٨، ٧٩، ٩٨
محمود عبدالحميد حسين. ١٧، ٤٠
محمود فهمي الكردي. ٣
معن خليل عمر ٤١، ٥٦
مكية الهاجري. ١٠٧
موزة غباش. ٤٢
نزار الطائي. ٤٣
نصر عباس. ٦٠، ٨٧
وليد خدوري. ١٠١
وليم سايرس. ٢
يوسف عبدالفتاح محمد. ٨٠، ٩٨، ١٠٨
يوسف القريوتي. ٨١

قواعد النشر في المجلة

☆ **البحوث والدراسات :**

١ ـ تنشر المجلة البحوث والدراسات ذات الصلة بالعلوم الإنسانية والتي تهدف إلى إضافة ما هو جديد في هذه المجالات وتخدم مجتمع الإمارات بخاصة والمجتمع العربي بعامة.

٢ ـ يكون البحث المقدم للنشر في حدود ٣٠ صفحة مطبوعة من الحجم العادي (١٣٠٠) كلمة بما في ذلك الحواشي اللازمة وقائمة المراجع والمصادر.

٣ ـ **يعد البحث قابلاً للنشر إذا توافرت فيه النقاط الآتية:**

(أ) اعتماد الأصول العلمية في إعداد وكتابة البحث من توثيق وهوامش ومصادر ومراجع.

(ب) ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر في مجلة أخرى.

(حـ) يكتب الباحث إسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعامل مع المجلة للمرة الأولى ويذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى مؤتمر لكنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر.

(د) يوضح الباحث إن كان بحثه ملكاً لجهة بحثية معينة وفي هذه الحالة فإنه لابد من الحصول على موافقة تلك الجهة.

٤ ـ يبلغ الباحث باستلام البحث خلال أسبوعين من تاريخ الاستلام على أن يبلغ بقرار صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة اقصاها ثلاثة أشهر.

٥ ـ يراعى في أولوية النشر ما يلي:

(أ) تاريخ استلام البحث وأسبقية البحوث للنشر إن كان قد طلب إجراء تعديلات عليها

(ب) تنوع الأبحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر المجلة لأكبر عدد من الكتاب ومن أكبر عدد ممكن من الأقطار في العدد الواحد وبأوسع مدى من التنوع.

(حـ) المواضيع المختصة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لما تعانيه المكتبة العربية من نقص واضح فيها.

٦ ـ (أ) البحث المنشور في المجلة يصبح ملكاً لها ويؤول إليها حق نشره.

(ب) يحق للباحث إعادة نشر بحثه في كتاب وفي هذه الحالة لابد أن يشير إلى المصدر الاصلي للنشر.

☆ **عروض الكتب :**

تنشر المجلة عروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام بحيث لا يزيد حجم العرض عن عشر صفحات وأن يتناول إيجابيات وسلبيات الكتاب ويستهل العرض بالمعلومات الآتية

(أ) الإسم الكامل للمؤلف. (ب) العنوان الكامل للكتاب.

(حـ) مكان النشر. (د) الإسم الكامل للناشر.

(هـ) تاريخ النشر. (و) عدد الصفحات.

(ز) تكتب المعلومات السابقة بلغة الكتاب إذا كان محرراً بلغة أجنبية

(ح) اسم وعنوان عارض الكتاب

☆ **الآراء والأفكار.**

تنشر المجلة آراء وأفكاراً حرة تعالج قضايا مهمة ومعاصرة تهم المجتمع والفكر الإنساني والاجتماعي على ألا يزيد عدد الصفحات عن ١٠ صفحات.

☆ **ملخصات الرسائل العلمية :**

تنشر المجلة ملخصات رسائل جامعية تمت مناقشتها وأجازتها في ميادين العلوم الإنسانية.

☆ **تقارير وندوات ومؤتمرات :**

تنشر المجلة تقارير المؤتمرات والندوات على ألا يتجاوز حجم التقرير ١٠ صفحات.

ترسل البحوث والدراسات بعنوان رئيس تحرير مجلة شؤون اجتماعية ـ جمعية الاجتماعيين ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ـ الشارقة ـ ص. ب ٥ ٢٧٤.

Journal of Social Affairs

No. 33 - Vol 9 Spring 1992
A Quarterly Journal Published by the
Sociological Association of the U.A.E.
SHARJAH BOX 3745

Annual Subscription			
Individual:	U. A. E.	Dhs	40
	Arab Countries	$	15
	Elsewhere	$	20
Institutions	U. A. E.	Dhs	100
	Elsewhere	$	40

مطابع البيان التجارية هاتف: ٤٤٤٤٠٠ ص. ب. ٢٧١٠ دبي